



جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية
تخصص: "مالية دولية"
تحت عنوان:

التكتلات الاقتصادية الإقليمية كأداة للتحوط ضد مخاطر الأزمات المالية
-دراسة حالة المنطقة النقدية الأوربية (2002، 2019)-

من إعداد الباحث: فردية إسماعيل

لجنة المناقشة

الاستاذ	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
أ.د/قريشي محمد الجموعي	استاذ	جامعة ورقلة	رئيسا
أ.د/شربي محمد الامين	أستاذ	جامعة ورقلة	مشرفا ومقررا
د/شماخي بوبكر	أستاذ محاضر "أ"	جامعة ورقلة	مناقشا
د/بن ساحة على	أستاذ محاضر "أ"	جامعة غرداية	مناقشا
د/جوادي نورالدين	أستاذ محاضر "أ"	جامعة الوادي	مناقشا
د/عقبة عبد اللاوي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2020 – 2021

شكر وتقدير

"رب أوزعني أشكر نعمتك التي أنعمت عليّ والدي وأزعمل صالحاً ترضاه وادخلي برحمتك في عبادك الصالحين"

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وبفضله تنزل البركات وبغفوه تذل كل الصعوبات، وبلطفه تُفرج الهموم

والكربات

شكراً للمعم الوهاب الذي من علينا باستكمال هذا العمل المتواضع، فالشكر له كما ينبغي لجلال وجهه

وعظيم سلطانه شكر على ما أنعم عليّ وتفضل وجاد وتكرم . . .

والشكر موصول:

السيد المشرف الأستاذ الدكتور شري محمد الأمين الذي شرفني بالإشراف على هذه الأطروحة، وغمرني

بفيض علمه . . . وكثير نصحه . . . وحسن معاملته . . . وجميل صبره . . .

والشكر للسادة أعضاء لجنة المناقشة لتكرمهم بقبول مناقشة هذه الرسالة وإثرائها وتقييمها . .

كما أتقدم بأجزل عبارات الشكر لكل من:

الدكتور: مريمي عقه

الدكتور: علاوي لحسن

وقد كانوا نعماً العون في هذا العمل فلو استعرت الدهر لساناً واتخذت الريح ترجماناً، ليشيع شكر إنعامكم

حق الإشاعة، لقصرت بهما يد الاستطاعة . . . فشكرا لكم شكر الأسير لمن أطلقه، والمملوك لمن

أعتقه . . .

إهداء

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما . . .

إلى من لا يمكن للأرقام أن تحصي فضائلهما . . .

إلى والديّ حفظهما الله . .

إلى نزوجتي اعتزاً ووفاء . .

إلى ابنتي . . . عطفاً وحناناً . .

إلى أخوتي . . وكل الأهل والأقارب

إلى كل الأصحاب . . الأصدقاء . . والنزملاء . .

إليكم جميعاً أهدي هذا العمل

الملخص

تدرس هذه الأطروحة الأزمات المالية في الاقتصاد الحديث والأسباب المؤدية إلى نشوئها والكيفية التي تنتقل بها هذه الأزمات من منطقة إلى أخرى، بالإضافة إلى دراسة أثرها على الاقتصاد الحقيقي والصيغة التي تؤثر بها على مجمل المؤشرات الاقتصادية الكلية، فالاقتصاد الدولي المعاصر انتقل من مرحلة الأزمات الاعتيادية والدورية إلى الأزمات المتكررة والطويلة التي تؤثر بشكل خطير في الاقتصاد الحقيقي، مع تطبيق هذه الحالة على التكتلات الاقتصادية الإقليمية والأطر التي تفعلها من أجل منع حدوث هذه الأزمات والتعاون والتنسيق المشترك فيما بينها لتكريس الاستقرار الاقتصادي وتكوين سياسة احترازية مشتركة قادرة على استباق منع حدوث الأزمات.

وبعد إسقاط الدراسة النظرية على التكتل الاقتصادي الأوربي خلال الفترة (2002-2019)، وباستعمال المنهج القياسي لدراسة أثر الازمة على النشاط الاقتصادي، والمنهج الوصفي لتوضيح العملية التحوطية لمنع انتشار الازمة وزيادة عمقها، وبذلك تم التوصل إلى أن الأزمات المالية أثرت في مجمل الاقتصاديات الأوربية وانتشرت في داخلها، ومع وجود البرامج الاقتصادية المشتركة كرسست لاحتواء الأزمات ومنع الارتدادات المتكررة لها، وكما شكلت مع بعضها قوة اقتصادية مجتمعة بفعل آثار التكتل الاقتصادي، بالإضافة إلى أن تكريس مبدأ العمل المشترك يعطى القوة الكافية لمنع الصدمات الخارجية القوية وبالتالي يكون أثر الأزمة ضعيف وقصير المدى.

الكلمات المفتاحية: تكامل اقتصادي، تكتل إقليمي، أزمات مالية، سياسة التحوط من الأزمات، تكتل اقتصادي أوروبي.

Abstract

This thesis examines the financial crises in the modern economy, the reasons leading to their emergence and the manner in which these crises are transmitted from one region to another, in addition to studying their impact on the real economy and the formula in which they affect the overall macroeconomic indicators. The contemporary international economy has moved from the period of regular and periodic crises to Frequent and protracted crises that seriously affect the real economy, with the application of this situation to regional economic blocs and the frameworks that do them in order to prevent the occurrence of these crises, and the joint cooperation and coordination among them in order to establish economic stability and form a joint precautionary policy capable of anticipating the occurrence of crises.

After dropping the theoretical study on the European economic bloc during the period (2002-2019), it was concluded that financial crises affected the entirety of European economies and spread within them, but the joint economic programs were devoted to containing crises and preventing recurring regressions to them, and they also formed a combined economic force. Due to the effects of economic agglomeration, in addition to the dedication of the principle of joint action, it gives sufficient strength to prevent strong external shocks, and thus the impact of the crisis is weak and short-term.

Key words: economic integration, regional economic blocs, financial crises , crisis hedging policy, European economic bloc.

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
20	درجات التكامل	1.1
57	رسم تخطيطي للدورات الاقتصادية	1.2
58	الدورة الاقتصادية الصغرى	2.2
59	دورة جوغلار	3.2
59	دورة كوندراتيف	4.2
65	مخطط هيكس للدورات الاقتصادية	5.2
78	الحركة الديناميكية الاقتصادية عند الكلاسيك	6.2
112	العلاقة بين السلامة الاحترازية الكلية والسياسات الاقتصادية الأخرى	1.3
116	آلية انتقال آثار السياسة الاحترازية الكلية على متغيرات الاقتصاد الكلي	2.3
124	العوامل المؤثرة في النظام المالي	3.3
143	مخطط يوضح كيفية بناء مؤشر تجميحي	4.3
233	التضخم في الاتحاد الأوربي	1.5
265	نسبة أسعار الفائدة في البنك المركزي الأوربي	2.5
268	ركائز الاتحاد المصرفي الأوربي	3.5

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
43	الترتيبات الإقليمية في العالم	1.1
46	أهم الفروقات الأساسية بين الإقليمية الجديدة والكلاسيكية	2.1
48	نصيب التكتلات الاقتصادية الإقليمية من الاستثمارات الأجنبية العلمية المباشرة خلال (1999-2002)	3.1
48	نسبة التجارة البينية داخل التكتلات الاقتصادية ومناطق التجارة الحرة	4.1
86	نسبة المعاملات في الأسهم والسندات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي	1.2
91	تطور الاحتياطات الدولية من الدولار الأمريكي إلى إجمال الاحتياطي النقدي الدولي	2.2
109	خصائص الرقابة الاحترازية الكلية والجزئية	1.3
134	مؤشرات الحيلة الكلية والجزئية	2.3
140	النماذج الإحصائية المستخدمة في عملية التنبؤ	3.3
144	طرق تطبيع البيانات	4.3
145	طرق ترجيح الأوزان	5.3
229	المساحة والتعداد السكاني في الاتحاد الأوروبي حسب إحصائيات 2018	1.5
231	ترتيب دول الاتحاد الأوروبي اقتصاديا	2.5
234	تطور صادرات وواردات الاتحاد الأوروبي	3.5
235	مساهمة دول الاتحاد في الميزانية المشتركة ونسبة الإنفاق	4.5
240	مؤشرات الاقتصاد الايرلندي	5.5
241	مؤشرات الاقتصاد البرتغالي	6.5
242	مؤشرات الاقتصاد الاسباني	7.5
243	مؤشرات الاقتصاد الايطالي	8.5
243	مؤشرات الاقتصاد اليوناني	9.5
244	بعض مؤشرات الاتحاد الأوروبي مجتمعة	10.5
246	تعريف متغيرات الدراسة ومختصراتها	11.5
247	تعريف متغيرات الدراسة ومصادر جمعها	12.5
253	اختبار جذور الوحدة (LLC)	13.5

قائمة الأشكال والجداول

254	اختبار جذور الوحدة (IPS)	14.5
258	الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة	15.5
258	مصفوفة ارتباط المتغيرات المستقلة مع المتغير التابع	16.5
259	اختبار التجانس	17.5
260	دراسة استقرارية المتغيرات	18.5
261	اختبار التكامل المشترك	19.5
262	نموذج Panel ARDL	20.5
269	الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال في مصارف الاتحاد الأوروبي	21.5
270	الجدول الزمني لتطبيق نسبة تغطية السيولة في دول الاتحاد الأوروبي	22.5
273	ملخص هيئة صندوق الإنقاذ المالي الأوروبي والآلية الأوروبية للاستقرار المالي	23.5
274	المساعدات الممنوحة للدول المتعثرة في الاتحاد الأوروبي	24.5

الفهرس

الصفحة	الموضوع
	شكر وتقدير
	الإهداء
	الملخص
	قائمة الأشكال والجداول
	الفهرس
أ	مقدمة
الفصل الأول: التأسيس النظري لفكر التكامل الاقتصادي	
02	تمهيد الفصل الأول
03	المبحث الأول: ماهية التكامل الاقتصادي
03	المطلب الأول: تعريف مصطلح التكامل الاقتصادي
04	المطلب الثاني: مفهوم التكامل الاقتصادي
08	المطلب الثالث: مصطلحات التكامل الاقتصادي
11	المبحث الثاني: التحليل النظري للتكامل الاقتصادي
11	المطلب الأول: التحليل النيوكلاسيكي للتكامل الاقتصادي
14	المطلب الثاني: مبادئ قيام التكامل الاقتصادي
15	المطلب الثالث: درجات التكامل الاقتصادي
21	المطلب الرابع: مداخل التكامل الاقتصادي
24	المبحث الثالث: محددات وآليات التكامل الاقتصادي
24	المطلب الأول: دوافع و أهداف التكامل الاقتصادي
26	المطلب الثاني: آثار التكامل الاقتصادي
29	المطلب الثالث: مقومات نجاح التكامل الاقتصادي
32	المطلب الرابع: عقبات التكامل الاقتصادي
36	المبحث الرابع: ماهية التكتلات الاقتصادية الإقليمية
36	المطلب الأول: دوافع ظهور التكتلات الاقتصادية الإقليمية
44	المطلب الثاني: تعريف التكتلات الاقتصادية الجديدة
47	المطلب الثالث: خصائص التكتلات الاقتصادية الجديدة
50	خلاصة الفصل الأول

الفهرس

الفصل الثاني: التأصيل النظري والفكري والأزمات في الاقتصاد الدولي المعاصر	
52	تمهيد الفصل الثاني
53	المبحث الأول: ماهية دورية الأزمات في الاقتصاد الرأسمالي
53	المطلب الأول: ماهية الأزمة في الاقتصاد الرأسمالي الليبرالي
56	المطلب الثاني: مفهوم الدورات الاقتصادية
58	المطلب الثالث: أنواع الدورات الاقتصادية
60	المطلب الرابع: تحليل تصور الفكر الاقتصادي للدورات الاقتصادية
67	المبحث الثاني: مفاهيم نظرية حول الأزمات المالية
67	المطلب الأول: الأزمة المالية (قراءة في المصطلح والمفهوم)
71	المطلب الثاني: أنواع الأزمات المالية
73	المطلب الثالث: العلاقة التبادلية بين الأزمة المالية والأزمة الاقتصادية
76	المبحث الثالث: تحليل رؤية الفكر الاقتصادي للازمات المالية
76	المطلب الأول: المدرسة الكلاسيكية
78	المطلب الثاني: المدرسة الكينزية
80	المطلب الثالث: المدرسة النقدية
81	المطلب الرابع: نظرية عدم الاستقرار المالي
82	المبحث الرابع: أسباب تنامي الأزمات المالية في الاقتصاد الدولي المعاصر
82	المطلب الأول: التحرير المالي العميق
85	المطلب الثاني: تفشي ظاهرة العولمة المالية
89	المطلب الثالث: هيكلية النظام النقدي الدولي
97	المطلب الرابع: التعامل بالمشتقات المالية و توريق الديون
103	خلاصة الفصل الثاني
الفصل الثالث: ماهية التحوط وسياسة السلامة الاحترازية الكلية وعلاقتها بتحقيق الاستقرار المالي	
105	تمهيد الفصل الثالث
106	المبحث الأول: ماهية التحوط وسياسة السلامة الاحترازية الكلية
106	المطلب الأول: تعريف التحوط وسياسة السلامة الاحترازية الكلية
109	المطلب الثاني: أهمية السياسة الاحترازية الكلية
112	المطلب الثالث: أدوات التحوط وسياسة السلامة الاحترازية الكلية

الفهرس

115	المطلب الرابع: آلية انتقال آثار السياسة الاحترازية الكلية
118	المبحث الثاني: ماهية الاستقرار المالي وعلاقته بالتحوط
118	المطلب الأول: تعريف الاستقرار المالي
121	المطلب الثاني: أهمية الاستقرار المالي
124	المطلب الثالث: أسباب عدم الاستقرار المالي
128	المطلب الرابع: علاقة الاستقرار المالي بمتغيرات الاقتصاد الكلي
132	المبحث الثالث: مؤشرات الإنذار المبكر وعلاقتها بالتحوط
132	المطلب الأول: نظام الإنذار المبكر
138	المطلب الثاني: نماذج نظم الإنذار المبكر
141	المطلب الثالث: المؤشر التجميعي للاستقرار المالي
143	المطلب الرابع: آلية بناء مؤشر تجميعي للاستقرار المالي
147	المبحث الرابع: أدوات التحوط وتكوين السياسة الاحترازية
147	المطلب الأول: الحوكمة
151	المطلب الثاني: صناديق الثروة السيادية
153	المطلب الثالث: الضبط المالي
158	خلاصة الفصل الثالث
الفصل الرابع: ماهية الاستقرار الاقتصادي وعلاقته بالتكتلات الاقتصادية	
160	تمهيد الفصل الرابع
161	المبحث الأول: ماهية الاستقرار الاقتصادي
161	المطلب الأول: تعريف الاستقرار الاقتصادي
163	المطلب الثاني: أهمية الاستقرار الاقتصادي
164	المطلب الثالث: علاقة الاستقرار الاقتصادي بالتوازن الاقتصادي
166	المطلب الرابع: علاقة الاستقرار الاقتصادي بالاستقرار المالي
168	المبحث الثاني: آليات تحقيق الاستقرار الاقتصادي
168	المطلب الأول: تعريف السياسة الاقتصادية
169	المطلب الثاني: السياسة الداخلية
176	المطلب الثالث: السياسة الخارجية
184	المطلب الرابع: السياسة الداخلية

الفهرس

186	المبحث الثالث: أسباب عدم الاستقرار الاقتصادي
186	المطلب الأول: الاختلالات الداخلية
189	المطلب الثاني: الاختلالات الخارجية
191	المطلب الثالث: عدم كفاءة النظام المالي
192	المطلب الرابع: طبيعة النظام الاقتصادي العالمي
195	المبحث الرابع: أهمية التعاون الإقليمي في دعم الاستقرار الاقتصادي
195	المطلب الأول: تكوين اعتماد اقتصادي متبادل
197	المطلب الثاني: دعم استقرار متغيرات الاقتصاد الكلي
201	المطلب الثالث: تكوين إجراءات رقابية وقواعد احترازية مشتركة
202	المطلب الرابع: تحرير عوامل الإنتاج البينية
204	المبحث الخامس: صيغ التعاون الإقليمي في دعم الاستقرار الاقتصادي
204	المطلب الأول: استحداث تجارة إقليمية عميقة
207	المطلب الثاني: تنسيق السياسات الاقتصادية المشتركة
210	المطلب الثالث: الاستفادة من توحيد العملة
211	المطلب الرابع: إقامة دعم مالي وفني مشترك
214	خلاصة الفصل الرابع
الفصل الخامس: دراسة واقع الاتحاد الأوروبي مع الأزمات المالية	
216	تمهيد الفصل الخامس
217	المبحث الأول: المجموعة الاقتصادية الأوروبية
217	المطلب الأول: المبادرات السابقة لنشأة الجماعة الاقتصادية الأوروبية
219	المطلب الثاني: مراحل تكون المجموعة الاقتصادية الأوروبية
222	المطلب الثالث: النظام النقدي الأوروبي
227	المطلب الرابع: الوحدة الاقتصادية والنقدية الأوروبية
229	المبحث الثاني: واقع الاتحاد الأوروبي مع الأزمات الاقتصادية
229	المطلب الأول: الأبعاد الاقتصادية للاتحاد الأوروبي
236	المطلب الثاني: البنية الاقتصادية المشتركة للاتحاد الأوروبي والأزمات الاقتصادية المتكررة
240	المطلب الثالث: الدول المتعثرة
244	المطلب الرابع: الدول المتأثرة

الفهرس

246	المبحث الثالث: قياس أثر الأزمة على بعض اقتصاديات الاتحاد الأوروبي
246	المطلب الأول: تعريف متغيرات الدراسة
247	المطلب الثاني: تعريف متغيرات الدراسة
249	المطلب الثالث: التعريف بالإطار القياسي المتبع في التحليل
257	المطلب الرابع: القياس الاقتصادي لأثر الأزمة في الاتحاد الأوروبي
264	المبحث الرابع: عملية التحوط من الأزمات ودعم الاستقرار الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي
264	المطلب الأول: السياسة النقدية غير التقليدية
267	المطلب الثاني: الإتحاد المصرفي الأوروبي
272	المطلب الثالث: آلية تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي في دول الاتحاد الأوروبي
275	المطلب الرابع: تقييم آليات الدعم والاستقرار المالي الأوروبية في رفع الأزمة على الدول الأعضاء
278	خلاصة الفصل الخامس
280	خاتمة عامة
285	قائمة المصادر والمراجع
306	قائمة الملاحق

المقدمة

المقدمة

يكاد يجمع الكتاب الاقتصاديون على أن مسيرة الاقتصاد الدولي قد أخذت منعرجاً بارزاً بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك لتصور الذي وُضع له من طرف القوى العالمية الكبرى وما رافق ذلك من ميلاد مؤسسات دولية تتحكم في عمل هذا الأخير، لكن هذا التصور لم يسر على النحو الذي خطط له من قبل فمع حدوث تغيرات جذرية في البنية الهيكلية و بروز قوى عالمية جديدة وظهور الابتكارات المالية وارتباط الأسواق ببعضها وتطور شبكة النقل العالمية وتأثير الشركات المتعددة الجنسيات على مجمل عمل الاقتصاد الدولي، كرس ذلك كله لظهور الاضطرابات العالمية وقلة الاستقرار الدائم وعدم اليقين.

ومن بين الظواهر البارزة والجديدة في الاقتصاد الدولي والتي أفرزتها الحركة المناوئة للاضطرابات وعدم اليقين هو ظهور التكتلات الاقتصادية الإقليمية، وذلك بغية دفع عملية النمو والتنمية مهما كانت الصيغة التي يحتلها هذا التكامل، إضافة إلى أن تنسيق الجهود والتعاون المشترك يكون له دور في دفع الكثير من الصدمات الخارجية والداخلية للأزمات المالية والاقتصادية والتقليص من آثار وقوعها، وذلك للتصور المشترك للعمليات التي تأهل الإقليم للخروج المشترك من الأزمات أو دفعها، وهو ما يمكنها من سرعة التنسيق في رسم الخطط وتصحيح الأوضاع لدفع جميع الصدمات والاختلالات، وهو ما كرس للاتجاه الدولي المتزايد نحو الإقليمية وذلك للمزايا التي تمنحها للدول المنطوية تحت لوائها، فعالم اليوم لم يعد يعترف بالعمل الانفرادي بل وجب العمل المشترك حتى يتطور ويستمر.

فالمطلب الأساسي اليوم أصبح يتمثل في تحقيق النمو والتنمية المستدامة وتحقيق استقرار اقتصادي دائم، ولهذا فالنمو يعتبر الصورة العاكسة للنشاط الاقتصادي ودرجة تطوره، فهو المؤشر الاقتصادي الأساسي والمعتمد عليه في قياس رقي وتقدم البلدان والأقاليم، فهو يعكس حقيقة الأداء بصفة عامة ومن ثم يبرر الوضعية الاقتصادية للبلد المعني، الأمر الذي يمكن من توضيح الرؤى الاقتصادية ويبرز في أي اتجاه يسير الاقتصاد، ومن جهة أخرى يعبر عن مدى تحسن رفاهية أفراد المجتمع، وبالتالي فالنمو الاقتصادي يعتبر مدلول اقتصادي واجتماعي، فكلما كان البلد قوى ونشاطه الاقتصادي متطور والظروف التي يياشر بها محفزة وشفافة، كلما زادت حظوظه في تولى مراتب أعلى في سلم الترتيب العالمي وعلى أساس التغيرات الإيجابية أو السلبية المسجلة، يتقدم البلد أو يتأخر في القائمة، لذا يعتبر النمو الاقتصادي موضوع بالغ الأهمية في الحياة الاقتصادية، إذ أنه هدف من أهم أهداف السياسة الحكومية سواء المتقدمة منها أو المتأخرة.

ومن هذا التصور المكتمل للاستقرار الاقتصادي والرغبة في تحقيق معدلات نمو مرتفعة جاءت التكتلات الاقتصادية لتحقيق ذلك بما تحمله من مزايا للدول الأعضاء، حيث أن هذه الحركة المتزايدة للتكتلات الاقتصادية أصبح ينظر لها على أنها الملاذ الآمن للنمو والتنمية الاقتصادية، وان الذي جاءت به هذه الحركة من انسياب التجارة البنية ودعم الأطر الفنية بالخبرة والبرامج التنموية الهادفة والمساعدات المالية المشتركة وتكوين نظم الإنذار

المبكر للوقاية من الأزمات وتوحيد الرؤى الاقتصادية المشتركة أسس فعلا للتحرك نحو هذه الظاهرة سواء في العالم المتقدم أو النامي.

1-الإشكالية الرئيسية

وبناء على ما سبق وضمن التصور الذي رأيناه مناسب لهذا العمل فإنه يتقرر وضع الإشكالية الرئيسية التالية في السؤال الجوهرى التالي: إلى أي مدى يمكن أن يكون التكتل الاقتصادي الأوروبي كأداة للتحوط ضدّ الأزمات الاقتصادية العالمية، وذلك في الفترة الزمنية 2002-2019؟

2-الإشكاليات الفرعية

وطبقا لما ورد من قبل في الإشكالية الرئيسية فإنه يمكن تقسيمها إلى فروع تسهل عملية فهمها والإجابة عليها، وهذه الأسئلة الفرعية هي كالتالي:

- 1- كيف تسهم التكتلات الاقتصادية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي؟
- 2- كيف تؤثر الأزمات الاقتصادية المعاصرة على مجمل الحالة الاقتصادية والاجتماعية للدول؟
- 3- هل تؤثر التكتلات الاقتصادية في تحقيق النمو والتنمية المستدامة للدول الأعضاء؟
- 4- هل أدت البرامج الاحترازية والسياسات التحوطية من الأزمات فعّالية في تحقيق استقرار اقتصادي؟
- 5- هل كرست تجربة الاتحاد الاقتصادي الأوروبي لسياسات النمو والتنمية الاقتصادية المستدامة؟
- 6- ما مدى فعالية برامج الاتحاد الاقتصادي الأوروبي في الوقاية من الأزمات المالية والاقتصادية؟

3-الفرضيات

وتبعا للأسئلة الفرعية التي تم طرحها سابقا فإنه يتعيّن وضع الفرضيات التالية:

- 1-منحت التكتلات الاقتصادية عديد المزايا (انسياب حركة التجارة البينية، تنقل الأيدي العاملة، تنقل الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة...) التي ساهمت في تحقيق الاستقرار الاقتصادي؛
- 2- لم يبلغ تأثير الأزمات الاقتصادية المعاصرة الحالة الحادة للدول التي تصيبها، بل هي تكتفي بالتأثير السطحي فقط؛
- 3-انطوت البرامج والآليات التي جاءت بها التكتلات الاقتصادية على الدعم الفني والتقني والمالي للدول الأعضاء، وهي التي كرست لمبدأ النمو والتنمية المستدامة في التكتلات الاقتصادية؛
- 4-إن البرامج الاحترازية والتحوطية على اختلاف أطرها تعتبر محبذة في عالم اليوم الذي يمتاز بالاضطراب وعدم الاستقرار، خصوصا أنها قد صدرت من مجموعة دول متكتلة فإن ذلك يزيد بها بعدا عميقا مما لو صدرت من دول منفردة؛

5- تعتبر التجربة الأوربية تجربة رائدة في التكتل الاقتصادي، حيث كرست من خلال العمل المشترك (حرية انسياب التجارة البينية، حرية حركة عوامل الإنتاج، توحيد العملة، رسم سياسة اقتصادية موحدة...) للنمو والتنمية الاقتصادية المستدامة؛

6- قدم الاتحاد الأوربي مثالا حسنا في التقارب الاقتصادي والمتانة المالية والاقتصادية للدول الأعضاء فيه من خلال المعايير التي جاءت بها معاهدة "ماستريخت"، وهي الميزة الحسنة التي جاء بها لمعالجة الضعف الاقتصادي لبعض أعضائه.

4- حدود الدراسة المكانية والزمانية

إن ما جاءت به هذه الدراسة من جزء نظري ومفاهيم قد طبق على دراسة ميدانية ممثلة في الاتحاد الأوربي على اعتبار أنه المثال الأنسب لذلك والتجربة الرائدة في عملية التكامل الاقتصادي العالمي، وأن الحدود الزمانية لهذه الدراسة قد رتبت تبعا لنشأت الاتحاد الأوربي بداية من 2002 إلى غاية 2019 وهو إلى غاية آخر ما تم العثور عليه من إحصائيات في المواقع الإحصائية المعتمدة.

5- أسباب اختيار الموضوع

هناك عدة أسباب لاختيار الموضوع الدراسة أهمها:

أ- أسباب ذاتية: وذلك نابع من كون استكمال ما تم دراسته في رسالة الماجستير من أثر الأزمات الاقتصادية على الاتحادات النقدية دراسة حالة الاتحاد الأوربي، وتبعاً لما وضع من آفاق بحثية لم يتم التطرق لها من قبل فإن هذا الموضوع نابع من كون الصورة الأولية له واضحة من قبل.

ب- أسباب موضوعية:

* أهمية موضوع التكتلات الاقتصادية في الاقتصاد الدولي ومدى تكريسه لنمو والتنمية الاقتصادية المستدامة.

* إبراز اثر الأزمات المالية والاقتصادية على التكتلات الاقتصادية.

* معرفة فعالية البرامج الاحترازية والسياسات التحوطية في التكتلات الاقتصادية.

* التعرض لتجربة الاتحاد الاقتصادي الأوربي في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية المستدامة.

* معرفة قدرة تحمل الاتحاد الأوربي للصدمات الخارجية والداخلية المتكررة للأزمات المالية والاقتصادية.

6- أهمية الدراسة

تعتمد أهمية الدراسة في إبراز أن التكتل الاقتصادي عامل وقاية من الأزمات الخارجية والداخلية للدول الأعضاء، وكيف يمكن للعمل المشترك أن يساهم في دعم الدول ضمن التكتل الاقتصادي، وذلك في لأنها تتمتع بحماية أفضل، وهل يمكن لمجرد أزمة اقتصادية أو مالية أن تضعف مسيرة التكامل الاقتصادي أم أن هذه الأخيرة أقوى من أي آثار خارجية تصيب التكتلات الاقتصادية.

7- أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مجموعة من النقاط:

- محاولة تسليط الضوء على التكتلات الاقتصادية الإقليمية وموقعها في الاقتصاد الدولي؛
- التعرف على الأزمات المالية والاقتصادية في الاقتصاد الدولي المعاصر والآليات التي تحكم عملها وآثارها على الدول والحكومات؛
- محاولة فهم عملية الاستقرار الاقتصادي ومزاياه الاقتصادية المرغوب فيها، والتي تعتبر مطلباً من طرف الحكومات؛
- محاولة تقييم العملية التحوطية من الأزمات المالية والاقتصادية التي تنتهجها الدول لتفادي الاختلالات الاقتصادية والصدمات الخارجية التي تصيب اقتصاديات الدول الأعضاء؛
- التعرف على التكتل الاقتصادي الأوروبي، ومسيرة تكامله ومحاولة تقييم البرامج التي ينتهجها لتفادي الوقوع في الأزمات الاقتصادية والمالية، وتسليط الضوء على خطط إنقاذ الدول المتعثرة اقتصادياً؛
- دراسة الآثار القياسية للأزمات المالية والاقتصادية في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي.

8- منهج الدراسة

تم الاعتماد على مجموعة من المناهج في طرق الموضوع والتي نرى أنها تناسب الدراسة.

- **المنهج الوصفي:** واستخدم في التطرق للمفاهيم النظرية، لوصف الظاهرة وعناصرها وفق التدرج التاريخي للوصول إلى نتائج يمكن تعميمها، ومنه يمكن إعطاء صورة واضحة عما سيكون في الجزء التطبيقي.
- **المنهج القياسي:** وذلك بإتباع أسلوب الاقتصاد القياسي بالاعتماد على نموذج إحصائي لسلسلة إحصائية متعددة المداخل، أو ما يعرف بنماذج "البانل" وذلك لقياس اثر الأزمات على التكتلات الاقتصادية وذلك بأخذ الاتحاد الأوروبي نموذجاً، ومن ثم يمكن تحليل النتائج ومناقشتها وفق تحليل متسلسل ومنهج للوصول إلى خلاصة تجيب على الأسئلة الموضوعية مسبقاً.

9- صعوبات الدراسة

وتمثلت صعوبات الدراسة في تحليل الدراسة القياسية لنماذج "البانل"، وإيجاد الصيغة المناسبة والمعبرة عن الصورة الحقيقية للظاهرة محل الدراسة، كما أن المعطيات الخام التي استخدمت في الدراسة لم تأخذ من نفس المصدر بل تعددت المصادر في جمعها وذلك لفقدانها في المصادر الأولى وهو ما كلف عناء البحث عن المصادر الموثوقة لاستخدام معطياتها.

10- الدراسات السابقة

تعتبر الصورة المسبقة لأي عمل المحدد والموجه الرئيسي لبناء عمل متكامل الجوانب وعميق، ولهذا فانه كغيره من الأعمال السابقة فان هذه الدراسة اعتمدت على مجموعة من الدراسات السابقة المحددة والموجهة لهيكل هذا العمل، والتي نورد منها ما يلي، وموضحين لأسباب الاختلاف والتشابه مع هذه الدراسة:

1- دراسة "عقبة عبد اللاوي" (2015/2014)

حيث بينت هذه الدراسة ماهية التكتلات الاقتصادية بالتطرق لعملية التكامل الاقتصادي ومراحلها وآثارها على الدول الأعضاء، ثم عرجت على مصطلح الأزمات الاقتصادية والمالية وأسباب ظهورها وآثارها في الاقتصاد والكيفية التي أصبحت عليها في الاقتصاد الرأسمالي المعولم من تفاقم حدتها وعمق تأثيرها، كما بينت الدراسة العلاقة التبادلية بين الأزمات والتكتلات الاقتصادية بتوضيح أن هذه الأخيرة تكون سببا في دفع جميع الاختلالات والصدمات التي تصيب الدول الأعضاء من خلال برامج الدعم الفنية والتقنية والمالية للدول المتضررة من الأزمات، وكما أنها يمكن أن تكون كعامل في انتشار الأزمات بسبب الترابط بين اقتصاديات التكتل، وفي الأخير عرجت على إسقاط ذلك على تكتل "النافتا" موضحة مسيرته التكاملية ودرست أثر الأزمة على اقتصاديات هذه الدول بنموذج قياسي مقترح، ومن ثم أعطت جملة من النتائج أهمها:

- أن الإقليمية الجديدة هي مستوى متقدم من صيغ التكامل الإقليمي تلتف فيها الدول النامية حول الدول المتقدمة؛

- من شأن عقد عدد من الاتفاقيات الإقليمية الجديدة أن يشكل أداة أفضل للمضي قدما في تنفيذ برامج التحرير الاقتصادي والتنسيق بين مجموعة واسعة من السياسات والقوانين والمؤسسات بهدف تشجيع تدويل الاستثمار والإنتاج؛

- تشير الأزمة إلى حالة اللااستقرار التي يتم ارتقاؤها من وضعها الاستثنائي قصير الأجل إلى حالتها النمطية أو الدورية طويلة الأجل مخلفة آثارا سلبية اقتصادية وهيكلية ومالية واجتماعية؛

- أن الفكر الاقتصادي الرأسمالي على الرغم من الديناميكية التي شهدتها في تجديد ذاته إلا أن له صفة ملازمة تتمثل في تكرارية الأزمات؛

- يمكن أن يكون لعدم الاستقرار الاقتصادي الكلي آثارا سيئة على العلاقات التجارية في المنطقة المتكاملة اقتصاديا؛

- مع نهاية سنة 2007 وبداية الأزمة التي شهدتها الاقتصاد الأمريكي متسببة في حالة من الانكماش والركود، انعكس سلبا على الدول الداخلة في التكتل الاقتصادي لدول شمال أمريكا "النافتا".

وعند النظر في أوجه التشابه بين هذه الدراسة وعملنا المقترح نجد أنهما يتوافقان في كون أن التكتل الاقتصادي يعتبر عملية يمكن أن تكون سببا في دفع جميع الاختلالات والصدمات الاقتصادية وذلك للمزايا التي يمنحها التكتل للدول الأعضاء فيه من خلال برامج الدعم الفنية والمالية واقترح الحلول المناسبة للخروج من الأزمة. بينما تتضح أوجه الاختلاف في الجزء التطبيقي، حيث بينت دراسة "عقبة عبد اللاوي" أثر الأزمات على تكتل "النافتا"، بينما أخذت دراستنا الجزء التطبيقي تكتل الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى اختلاف الفترة الزمنية.

2- دراسة حملاوي سكيينة (2017/2016)

ويّنت هذه الدراسة في فصولها مصطلح الأزمات الاقتصادية وقنوات انتقالها وآثارها على اقتصاديات الدول التي تصيها، ثم عرّجت على مصطلح التكتل الاقتصادي والتغيرات التي طرأت عليه بفعل آثار الاقتصاد الدولي المعاصر وتحوله إلى الإقليمية الجديدة، وكذلك بينت مسيرة الوحدة الاقتصادية الأوروبية من اللبنة الأولى إلى غاية توحيدها لعملات الدول الأعضاء وإنشاء اليورو بالإضافة إلى الهيئات المرافقة لعملها وآثارها على اقتصاديات الدول الأعضاء، وفي الأخير عرّجت على المسيرة التاريخية للأزمات التي تعرض لها الاتحاد الأوروبي بالتحليل والمناقشة وبالأخص أزمة اليورو الأخيرة التي بدأت بالاقتصاد اليوناني والحلول التي وضعتها للخروج من هذه الأزمة.

ولهذا نجد أن أوجه التشابه مع هذه الدراسة يكمن في التعرض لمصطلحي التكامل الاقتصادي والأزمات الاقتصادية بالإضافة إلى الدراسة التطبيقية حيث أسقطت على الاتحاد الأوروبي بتبيان أثر الأزمة عليه ومناقشة الحلول المقترحة من طرفه والسيناريوهات المحتملة التي سيكون عليها الاتحاد الأوروبي في المستقبل.

بينما تتمثل أوجه الاختلاف في الدراسة القياسية حيث لم تتطرق دراسة "حملوي" للدراسة القياسية واكتفت بالتحليل الوصفي للظاهرة بينما اقترحنا نموذج قياسي وفق نماذج "البانل" لقياس أثر الأزمة على الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى مناقشة الحلول المقترحة للخروج من الأزمة، كما أضفنا برامج الاتحاد الأوروبي لتقوية الاقتصاديات الضعيفة بوضع خطط بعيدة المدى لتمكين الاستقرار الاقتصادي في منطقة اليورو.

3- دراسة (Marek Belka) (2009).

حيث يّنت الدراسة أن الأزمة المالية العالمية لسنة 2007-2009 هي أصعب اختبار لتكتل الاتحاد الأوروبي، حيث حللت الإمكانية التي ستتيح للاتحاد الأوروبي الخروج من هذه الأزمة، وأنه فعلا يمكن لتنسيق السياسات الاقتصادية الكلية واقتراح الحلول الممكنة كفيلا بتجاوز الآثار السلبية للأزمة على دول الاتحاد الأوروبي الضعيفة، وأن برامج الدعم الفنية والمالية ستتيح الفرصة لتجاوز الأزمة في المستقبل.

ولهذا نجد أن أوجه التشابه بين هذه الدراسة ودراستنا يتمثل في كون الحلول المقترحة كفيلا بالخروج من الأزمة والسيناريوهات التي سيكون عليها الاتحاد الأوروبي بعد الأزمة، بينما لم تتطرق الدراسة لنموذج يقيس أثر الأزمة على المتغيرات الاقتصادية الكلية المقترحة.

4- دراسة كل من (Atef Saad Alshehry) و (Sarra Ben Slimane) (2012).

حيث ركزت هذه الدراسة على آثار الصدمات الاقتصادية والإختلالات التي تصيب تكتل دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك ضمن نموذج قياسي مقترح يقيس أثر الأزمة على بعض المتغيرات الاقتصادية المقترحة، ومن ثم مناقشة النتائج وتحليلها وفق تسلسل منطقي، بالإضافة إلى توضيح متانة تكتل دول مجلس التعاون الخليجي في ردع الإختلالات الاقتصادية التي تصيها والقدرة على تحمل الصدمات.

وهذا النموذج المقترح في هذه الدراسة يتوافق مع دراستنا في جميع المتغيرات الاقتصادية المدروسة، والآثار التي يمكن أن تخلفها الأزمات الاقتصادية على الدول التي تصيها، كما ناقش أثر تكتل دول مجلس التعاون

الخليجي في تكوين استقرار اقتصادي بعيد المدى للرفع من قدرته على التحمل في المستقبل وهذا ما يتوافق أيضا مع دراستنا، كما نجد بعض الاختلافات في الفترة ومكان دراستها حيث طبقت على الاتحاد الأوروبي في الفترة من 2002 إلى غاية 2019.

5- دراسة كل من (بن عاشور أم الخير) و(مناقر نور الدين) (2012) والمعنونة "أثر أزمة الديون السيادية الأوروبية على الاقتصاديات المتوسطة -دراسة قياسية للفترة 1995، 2015- " والمعنونة في مجلة المؤشر للدراسات الاقتصادية، المجلد 01، العدد 02 ماي 2012.

تتطرق هذه الدراسة أثر أزمة الديون السيادية الأوروبية على مجموعة من الاقتصاديات المتوسطة دراسة تحليلية وقياسية، وذلك على دول الاتحاد الأوروبي وأهم الإجراءات التي تم اتخاذها في هذا الشأن، من خلال تحليل أسباب الأزمة وتداعياتها وقد خلصت الدراسة إلى أن أزمة الديون السيادية الأوروبية كان لها تأثير كبير على تراجع الأداء الاقتصادي للدول المتوسطة المنتمية للاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى التأثير السلبي على الدول المتوسطة الأخرى، وهو المتوقع من الروابط القوية نسبيا لهذه الدول مع أوروبا بشكل عام والاتحاد الأوروبي بشكل خاص وذلك فيما يتعلق بكل من التجارة والتحويلات المالية والسياحة، والإستثمار الأجنبي المباشر. حيث يتبين أن أوجه التشابه مع هذه الدراسة يكون في النموذج المقترح والمنطقة التي طبقة عليها، بالإضافة إلى تحليل أثر الأزمة على الدول محل الدراسة، كما بينت أثر هذه الأزمة على الشريك التجاري لهذه الدول باعتبار أن التجارة الخارجية هي قناة جيدة لنقل الأزمات بين الدول.

11- هيكل الدراسة

ولقد تم تقسيم العمل تبعا لما تقتضيه الحاجة ولما يستجيب لمتطلبات طرح الموضوع من زواياها المختلفة، حيث يحتوي الفصل الأول على ماهية التكتلات الاقتصادية والنظريات التي تطرقت لهذا الموضوع، بالإضافة إلى إبراز خصائصها والمنافع التي تنجر عنها وعلى الدول الأعضاء فيها، وكذلك تم إبراز الأسباب الدافعة وراء تزايد إقامة التكتلات الاقتصادية في عمل الاقتصاد الدولي حيث تحولت من التكتلات الاقتصادية التقليدية إلى تكتلات اقتصادية جديدة تتميز بخصائص مخالفة للتي كانت عليه من قبل.

ويتطرق الفصل الثاني إلى تعريف الأزمات المالية وأهم خصائصها وكيفية تأثيرها على الاقتصاد الحقيقي، بالإضافة إلى التطرق للدورات الاقتصادية التي تحكم عمل الاقتصاد الرأسمالي العالمي وآثارها المتبادلة مع الأزمات المالية، كما تم إبراز السمات الأساسية والمكان الحقيقية في الاقتصاد الدولي المعاصر وعلاقته بالأزمات المالية وتحول هذه الأخيرة من أزمات قصيرة المدى وسطحية التأثير إلى أزمات طويلة المدى وعميقة التأثير.

أما الفصل الثالث فهو يطرح في مضمونه ماهية التحوط من الأزمات المالية والاقتصادية وأهم التعريفات المتعرضة لها، وبالإضافة إلى ماهية الاستقرار المالي وعلاقته بعملية التحوط الاقتصادي، ومؤشرات الإنذار المبكر وعلاقتها بعملية التحوط وتكوين مبدأ السلامة الاحترازية، وفي الأخير يتعرض لأدوات التحوط والسلامة الاحترازية في الوقاية من الأزمات المالية وإبراز الآلية التي من خلالها يمكن أن تحكم عمل آليات التحوط.

والفصل الرابع يوضح أيضا ماهية الاستقرار الاقتصادي والآليات التي تحكم عمله والمؤشرات الدالة على حدوثه مع إبراز الأهمية منه لتحقيق معدلات نمو مقبولة، بالإضافة إلى التطرق الآليات الكفيلة بإيجاد استقرار اقتصادي يكفل حدوث نمو اقتصادي حقيقي، كما يتطرق هذا الفصل إلى التفاعلات المشتركة بين التكتلات الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي، حيث تتيح التكتلات الاقتصادية عديد المزايا المنطوية عليها لبلوغ الاستقرار الاقتصادي.

والفصل الأخير يُسقط ما تم التطرق إليه في الجزء النظري على الاتحاد الاقتصادي الأوروبي، وذلك بتبيان السرد التاريخي لخطوات تكوّن الإتحاد الأوروبي وآليات عمله والصورة النهائية التي وصل إليها، ثم التطرق إلى المكاسب الاقتصادية التي يحتوي عليها هذا الاتحاد، ومن ثم التطرق إلى الأزمة المالية التي مست الاتحاد الأوروبي بعد 2007، وذلك بالتطرق لأسبابها وعملية انتقالها والآثار المترتبة عليها، كما تم دراسة أثر الأزمة من خلال عمل قياسي باستعمال نماذج البانل، وفي الختام إيضاح الصورة التي عالج بها الاتحاد الأوروبي هذا الأزمة والدروس المستفادة منها.

الفصل الأول:

التأصيل النظري لفكر التكامل

الاقتصادي

تمهيد الفصل الأول:

بعد التحولات العميقة والمتسارعة التي شهدتها الاقتصاد الدولي في الآونة الأخيرة، وتغير الكثير من موازين القوى العالمية أدى إلى بروز عدة ظواهر اقتصادية أثرت بشكل مباشر في تركيبته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فتعاظمت بذلك أنشطة الشركات العابرة للقارات وتغيرت نسب حجم التجارة الدولية ودخلت التكنولوجيا العالية في عملية الإنتاج وتطورت وسائل النقل ونمت تجمعات اقتصادية إقليمية وغير إقليمية... الخ. وهذا ما زاد من رغبة الكثير من الدول للمحافظة على اقتصادياتها الوطنية من التحولات الاقتصادية العالمية الراهنة، بالإضافة إلى ميلها نحو تحقيق معدلات تنمية أعلى، فأدى ذلك إلى دخولها في تجمعات اقتصادية إقليمية ذات ترتيبات خاصة بغية تحقيق هذه الرغبة، وإثر هذا الوضع برزت ظاهرة في الاقتصاد الدولي عرفت بـ"التكامل الاقتصادي".

ومن خلال نجاح هذه الظاهرة في تحقيق الأهداف المرجوة منها تعاظمت وكثرت في الوسط الدولي، حيث أصبحت تسيطر على حجم كبير من الاقتصاد الدولي سواء على مستوى الإنتاج أو التجارة، ولهذا يأتي هذا الفصل مبيناً الإطار النظري لمفهوم ظاهرة التكامل الاقتصادي وابرز رواد هذا الفكر الاقتصادي، بالإضافة إلى تحليل النظريات المفسرة له، ومن ثم أهم الدوافع المحفزة للدخول في مثل هذه التجمعات والأهداف المرجوة منها، وفي الأخير تطور هذه الظاهرة ضمن التحول الاقتصادي الدولي بظهور المنظمة العالمية للتجارة وما تحمله من مبادئ لتكريس ظاهرة العولمة.

المبحث الأول: ماهية التكامل الاقتصادي

يعد التكامل الاقتصادي بصورته الحديثة ظاهرة حديثة النشأة، حيث برز بهذه الصورة بعد الحرب العالمية الثانية وضمن إفرزات التحولات الاقتصادية العالمية الجديدة، فلقد أقيم التكامل الاقتصادي في البداية ضمن التوجه الليبرالي الغربي كتعاون اقتصادي في مجالات محدودة إلا أنه تطور بعد ذلك ليصبح أكثر تعقيدا وتشابكا مما كان عليه.

ومن الملاحظ أن فكر "التكامل الاقتصادي" تعرض للكثير من الكتابات وتم طرحه من زوايا متعددة الجوانب لإبراز مفهومه وما يحمله من فوائد على كل من الدول المنطوية تحته، وللإحاطة بهذا المصطلح يمكن تقسيمه إلى المطالب التالية.

المطلب الأول: تعريف مصطلح التكامل الاقتصادي

يعتبر مصطلح "التكامل الاقتصادي" ترجمة حرفية للكلمة اللاتينية "Economic Intégration"، ولم يأت هذا المصطلح هكذا اعتباطا بل ركبت من كلمتين منفصلتين "تكامل Intégration" و"اقتصاد Economie"، وهو ما يدل على أن هذا التركيب هو وصف للظاهرة المدروسة من طرف الباحثين.

و بالنظر أولا إلى كلمة تكامل Intégration على انفراد نجد أنها ذات أصل لاتيني، وابتدئ استعمالها عام 1620 في قاموس أكسفورد الإنجليزي، وهي تدل على "تجميع الأشياء كي تؤلف كلاً واحداً"، وهذا المعنى يتفق تماما مع المعنى الدارج لكلمة تكامل، فهي تدل على ربط أجزاء بعضها ببعض ليتكون منها كل واحد¹، ويختلف استخدام فروع المعرفة لهذا المفهوم حسب طبيعة التخصص، فعالم الرياضيات يتعامل مع التكامل الذي هو نقيض عملية التفاضل، وعالم الاجتماع يستخدم اصطلاح التكامل بمعنى الاندماج الاجتماعي، وعالم السياسة يستخدم المصطلح لدراسة اندماج النظم السياسية، وعالم الاقتصاد يستخدم اصطلاح التكامل للتعبير عن اندماج وحدات اقتصادية أو سياسية²، وهو المقصود من هذه الدراسة.

وكما تجدر الإشارة إلى أن هناك بعض المرادفات القريبة من كلمة تكامل، منها التكتل أو التجمع "groupement" والترابط أو الاعتماد المتبادل "Interdépendante" والتوحيد "Unification" والوحدة "Union"، وهذه المصطلحات تصب كلها في الاندماج أو التكامل³. ويرجع هذا الاختلاف في استخدام المصطلح إلى التباين في وجهة نظر هؤلاء الباحثين حول التكامل المقترح بين مجموعة من الدول، هل هو في شكل اتفاقيات ثنائية أو تعاون بين دولتين، أو في شكل تكامل إقليمي بين مجموعة من الدول من أجل إنشاء كتلة واحدة⁴، و هنا مكنم الفرق بين هذه المصطلحات فكل منها يدل على أن لكل منها خصائص تميزها عن غيرها

¹ نزيه عبد المقصود مبروك، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط1، 2006، ص:10.

² فؤاد ابوسنتيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2004، ص:5.

³ نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص:11.

⁴ سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الطبعة الثانية، الجزء الثاني، الدار المصرية اللبنانية، 1994، ص:222.

في شكل ونوع الاندماج الواقع بين مجموعة من الدول، أو هو بالأحرى وصف لنوع العلاقة التي تجمع بين الدول المشكّلة للحالة، و مما أجمع عليه الباحثون في دراسة مفهوم هذا المصطلح أن هناك اتجاهين رئيسيين يحددان بدقة المقصود الحقيقي و المغزى الكامن له¹:

الاتجاه الأول: اتجاه عام يعرف التكامل بأنه شكل من أشكال التعاون والتنسيق بين دول مختلفة دون المساس بسيادة كل منها.

الاتجاه الثاني: وينظر للتكامل على أنه عملية تطوير للعلاقات بين الدول وخلق لأشكال جديدة مشتركة من المؤسسات والتفاعلات التي تؤثر على سيادة الدولة.

وبالنظر إلى الزاوية الاقتصادية للتكامل نجد أن هذا المصطلح أُرِدَ مع كلمة "الاقتصاد" ليشكل "تكامل اقتصادي" واستخدم هذا المصطلح في الفكر الليبرالي للبلدان الرأسمالية الصناعية مع المفكر فينر (Viner) سنة 1950، الذي وضع أسس نظرية الإتحاد الجمركي، ومن بعده أعمال "بيلا بالاسا" (Bela Balassa) سنة 1960 الذي وضع أشكال الاندماج الاقتصادي، و بالإضافة إلى العديد من الباحثين الاقتصاديين الذين كتبوا في هذا الموضوع.

المطلب الثاني: مفهوم التكامل الاقتصادي

يرجع الأساس النظري لفكرة التكامل إلى الاقتصادي "فينر" "Viner" فلقد أوضح أن أي درجة من درجات التكامل الاقتصادي تجمع بين حرية التجارة وحماية التجارة، حيث تقوم دول التكامل بإلغاء القيود التي تعرقل حركة التجارة فيما بينها (حرية التجارة) وفي ذات الوقت تضع القيود و العراقيل أمام حركة التجارة وبين الدول الأخرى (حماية التجارة)²، وقبل الخوض في التعريف الحديث للتكامل الاقتصادي يجدر التنويه على أن هذه الظاهرة ليست جديدة في الاقتصاد الدولي المعاصر بل إن لها جذور في الفكر الاستعماري الذي ساد في القرن التاسع عشر، والتي كان ينظر لها كتكتلات تجارية منحازة وذلك أن القوى الاستعمارية كانت تحافظ على الأوضاع المفضلة لها وهي أن تبيع منتوجاتها المصنعة في مستعمراتها وأن تستورد من مستعمراتها المواد الأولية³، إلا انه وبعد انتهاء حقبة الاستعمار وتحرر الكثير من المستعمرات ساد فكر جديد مفاده خلق تجارة دولية تخدم مصالح الجميع وإقامة أسواق واسعة قادرة على استيعاب حجم الإنتاج الكبير، ولهذا فإن الفكر التكاملي ظهر مع الفكر التجاري الذين نادى بالحرية التجارية اتجاه العالم الخارجي.

ويعرف مفهوم التكامل الاقتصادي عند الباحثين الاقتصاديين أحيانا على حسب الهدف المرجو منه وأحيانا على حسب أسبابه، وكما أن التعريفات التي وضعها الجيل الأول في تعريف التكامل الاقتصادي تغيرت

¹ نجوش صبيحة، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية، مكتبة حامد، عمان، 2010، ص:10.

² محمد ابراهيم عبد الرحيم، العولمة و التجارة الدولية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الاسكندرية، مصر، 2009، ص:115.

³ على عبد الفتاح ابوشرار، الاقتصاد الدولي - نظريات و سياسات -، الطبعة الرابعة، دار المسيرة للنشر، عمان، 2015، ص:387.

مع الجيل الثاني الجدد لفكر التكامل الاقتصادي، ولهذا تعددت المفاهيم المطروحة لهذا المصطلح، وسوف نورد أهم تعاريف رواد الفكر التكاملية الليبرالي في هذا المجال:

-**تعريف بيلا بلاسا:** "التكامل الاقتصادي هو عملية وحالة، فبوصفه عملية فإنه يشمل الإجراءات والتدابير التي تؤدي إلى إلغاء التمييز بين الوحدات المنقسمة إلى دول قومية مختلفة، وإذا نظرنا إليه على أنه حالة فإنه في الإمكان أن تشمل في انتقاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية"¹.

فهذا التعريف يحد أو يضيق من التدخل الحكومي في الاقتصاد، كما يدعو إلى إزالة جميع الحواجز بين الدول المتكاملة التي تعرقل حركة التجارة وعناصر الإنتاج، وبالتالي فإن هذه الحرية التامة لحركة عناصر الإنتاج تؤدي إلى التقسيم الكفؤ للعمل بحسب الميزة النسبية في الإنتاج مما ينجر عنها خفض التكاليف والاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج.

-**تعريف فريتز ماكلوب:** "إن فكر التكامل الاقتصادي التام تنطوي على الإفادة الفعلية من كل الفرص التي يتبعها التقسيم الكفؤ للعمل"².

بينما هذا التعريف يبين أن هناك فوائد عديدة تتيحها الحرية التامة لحركة عناصر الإنتاج والعمل، وهو ذات الأمر الذي يدفع بالدول للدخول في مثل هذه التجمعات الاقتصادية، فمن خلال إزالة العراقيل الجمركية وغير الجمركية عن حركة السلع والخدمات وعناصر الإنتاج ينتج عن ذلك إعادة تقسيم كفو للعمال والمواد الأولية مما يتيح انخفاض التكلفة والسلع والخدمات وبالتالي تحقيق مستوى رفاهية أعلى.

-**تعريف جونار ميرادل:** "هو عملية اقتصادية واجتماعية يتم بموجبها إزالة جميع الحواجز بين الوحدات المختلفة وتؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج في دول التكامل"³.

وهذا التعريف يوضح أيضا التكامل الاقتصادي هو مزيج من عملية اقتصادية واجتماعية قائمة على إزالة الحواجز الجمركية بين الدول المتكاملة اقتصاديا وذلك بغية انسياب تام لحركة عناصر الإنتاج بما يتيح إعادة تقسيم العمل والإنتاج تبعا للميزة النسبية فتساوى بذلك تكافؤ الفرص فيحصل الجميع على فوائد من ذلك.

-**تعريف جان تمبرجن:** "هو الوسيلة لخلق الهيكل المرغوب في الاقتصاد الوطني بما يتضمنه ذلك من إزالة للحواجز غير الطبيعية بين الدول الأعضاء والتي تحول دون كفاءة النظام الاقتصادي، وكذلك إيجاد الصيغ الملائمة للتنسيق والتوحد بين هذه الدول"⁴.

¹ Bela Balassa, **the theory of economic integration**, Richard D. Irwin, INC. Homewood, Illinois, 1961,p:01.

² سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص:30.

³ عقبة عبد اللاوي، **التكتلات الاقتصادية كقوة ممانعة و كمعبر لتديول الأزمات الرأسمالية -دراسة قياسية لتكتل الناقتا-**، أطروحة دكتوراه علوم، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، 2015/2014، ص:7.

⁴ عماد محمد الليثي، **التبادل الدولي دراسة في منهجية وآليات التبادل الاقتصادي الدولي المعاصر**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002، ص:137.

ويبين هذا التعريف أن التكامل وسيلة أو أداة للوصول إلى هيكل اقتصادي يحمل زيادة في معدلات النمو وإحداث تنمية عميقة تعود بالنفع على الدول المتكاملة اقتصادياً، و لا يتحقق ذلك إلا من خلال إزالة تامة للحواجز المعيقة لحركة السلع و الخدمات و عناصر الإنتاج بما يتيح كفاءة النظام الاقتصادي في العملية الإنتاجية.

-تعريف فاجدا Vajda: حيث ميّز بين نوعين من التكامل، أولهما التكامل من خلال السوق الذي يتضمن إمكانية تداول المنتوجات داخل نطاق التجمع التكاملي دون عائق، والثاني هو التكامل بالإنتاج والتنمية الذي يتم بواسطة رفع مستوى الفروع التي لا يمكن لها أن تبلغ حدودها المثلى ضمن الحدود الوطنية إلى المستوى الإقليمي¹.

ويبين هذا التحليل أن التكامل الاقتصادي يكون من خلال مدخلين، حيث الأول يكون من خلال إزالة العوائق الجمركية حتى يضمن الحركة التامة للسلع و الخدمات التي ينجر عنها إعادة تقسيم العمل بما يضمن تكافؤ فرص الإنتاج، والمدخل الثاني يكون من خلال رفع المستوى الاقتصادي للفروع الأقل تنمية من خلال الدخول في المزايا التي تتيحها المنطقة المتكاملة اقتصادياً.

-تعريف روبسون Robson: يعرفه على أنه كفاءة استخدام الموارد وحرية انتقال السلع وعناصر الإنتاج وانعدام الحواجز بين الدول المشتركة²

وكما هو ملاحظ أن هذه التعريفات لرواد الفكر الغربي الرأسمالي، أنها تشترك في أن التكامل الاقتصادي هو العملية الاقتصادية والاجتماعية التي تتم بموجبها إزالة جميع الحواجز الموجودة بين الأقطار المختلفة، ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج، توقعاً للحصول على مكاسب اقتصادية في صورة زيادة معدلات النمو وارتفاع مستويات المعيشة تبعاً لذلك³، و بالرغم من بساطة هذه التعريفات إلا أنها تشتمل على مجموعة من العناصر أهمها⁴:

- ينظر إلى التكامل الاقتصادي على أنه حالة تقود الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية إلى وضع يتجه نحو تخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية، كما يتجه إلى إذابة الاقتصاديات القومية في كيان اقتصادي جديد يعرف عادة بمرحلة "التكامل الاقتصادي التام" كهدف نهائي تتجه نحوه جهود الدول الأعضاء و تعمل على تحقيقه؛

- تزويد الدول الأعضاء بالإجراءات والتدابير الضرورية والكافية لإحداث التغييرات المطلوبة في الهياكل الاقتصادية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية؛

¹ إبراهيم العيسوي وآخرون، الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي مقاربات نظرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990، ص: 233.

² حسين فرج الحويج، التكامل الاقتصادي و الصناعات البتروكيمياوية، الطبعة الأولى، دار جليس الزمان، الأردن، 2014، ص: 13.

³ نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص: 17.

⁴ سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص: 34.

-تنسيق الإجراءات الخاصة بتأسيس و بناء السوق الموحدة، و تشمل هذه المجموعة من الإجراءات على التدابير الخاصة بإزالة العقبات الجمركية وغير الجمركية بين الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية مع إقامة تعريفه جمركية موحدة في مواجهة العالم الخارجي، مضاف إليها إقامة نظام موحد للضرائب غير المباشرة؛

-تنسيق السياسات الاقتصادية الداخلية والخارجية، وبصفة خاصة السياسات النقدية والمالية والتجارة الخارجية؛

-خلق مؤسسات فوق قومية خاصة بالإشراف، مهمتها توحيد المؤسسات الاقتصادية والنقدية وهذه المؤسسات تحل محل المؤسسات القومية في المنطقة التكاملية.

ومما سبق يمكن القول بان التكامل الاقتصادي هو دخول مجموعة من الدول تربطها علاقات تقارب اقتصادية، اجتماعية، سياسية وجغرافية في اتحاد اقتصادي بحيث يتم الاتفاق بين هذه الدول على تطبيق سياسات تجارية واقتصادية موحدة تلتزم بها جميع الدول الأعضاء من إلغاء الرسوم الجمركية على السلع المتداولة بينهم وإلغاء القيود التجارية الأخرى التي تحد من حركة التجارة، وحرية حركة الموارد الاقتصادية بين الدول الأعضاء في اتفاقية التكامل الاقتصادي، وكذلك الاتفاق على سياسة تجارية موحدة للتعامل التجاري مع الدول خارج الاتحاد الاقتصادي¹.

هذا فيما يخص تعريف التكامل الاقتصادي في الفكر الرأسمالي الغربي، وفي الفكر الاشتراكي الشرقي يوجد كذلك تصور واضح لدى الباحثين الاشتراكيين حول فكرة التكامل والتي عرفتها الباحثة "إيفا رومنسكا" أن التكامل الاقتصادي عبارة عن "عملية موضوعية تخضع لتخطيط منظم تهدف إلى تقريب مستويات التطور الاقتصادي بصفة متساوية للدول الاشتراكية عن طريق إنشاء مؤسسات اقتصادية قوية على المستوى الوطني وإقامة علاقات اقتصادية متينة بين الدول المعنية بهدف توسيع أسواقها"²، ولهذا فالطرح الاشتراكي له اختلاف جوهري عن التعريف الرأسمالي الليبرالي، حيث يركز على إحداث تعديلات جوهريّة في البنية الاقتصادية للدولة محل التكامل، وهنا نميز بين ثلاثة أركان أساسية للتكامل الاقتصادي في هذا الفكر³:

-إدراج صفة التنمية المتكافئة بصفة عضوية في عملية التكامل؛

-استبدال معيار تشابه النظم السياسية الاجتماعية بمعيار الإقليم، وهو مبدأ استقلالية النظام؛

-التوجه نحو نوع جديد من تقسيم العمل والتخصص.

و خلاصة القول فيما سبق أن التكامل الاقتصادي هو اتفاق عدد من الدول لتكوين كتلة اقتصادية يتعامل كله كطرف في مقابل أي دولة راغبة في التبادل التجاري مع إحدى دوله⁴، أو هو اتفاق بين مجموعة من

¹ على عبد الفتاح ابوشرار، مرجع سبق ذكره، ص: 387.

² إبراهيم العيسوي وآخرون، المرجع السابق، ص: 234.

³ المرجع السابق، ص: 233.

⁴ صلاح عباس، الكتلات الاقتصادية هل هي تحايل على العجات، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2006، ص: 33.

الدول على التنازل عن بعض سيادتها الوطنية الاقتصادية والاجتماعية، بهدف دمج اقتصادياتها لتشكيل كتلة واحدة تتحرك فيها السلع والخدمات وعناصر الإنتاج بدون أي قيود، و ذلك لتحقيق أكبر قدر من النمو.

المطلب الثالث: مصطلحات التكامل الاقتصادي

من خلال ما سبق في طرح تعريف مصطلح التكامل الاقتصادي وجدنا بعض المصطلحات القريبة من "التكامل" من حيث المعنى لكنها تختلف عن بعضها في كثير من الجزئيات و لهذا لا تؤدي كلها نفس الغرض والهدف، و لهذا يمكن إعطاء كل مصطلح بعض التعريفات البسيطة لتبين الفرق بينها.

أولاً: التكتل الاقتصادي:

يعبر عن درجة معينة من درجات التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصادياً، جغرافياً، تاريخياً، ثقافياً واجتماعياً، والتي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة البينية لتحقيق أكبر عائد ممكن¹ من النمو والتنمية.

ومما هو ملاحظ في هذا التعريف أن التكتل الاقتصادي يحمل مجموعة من الشروط الداخلية التي يجب أن تتحقق لكي يكون هناك تكتل اقتصادي ناجح، منها التجانس بين الوحدات اقتصادياً، اجتماعياً، ثقافياً وسياسياً، حتى تتفادى جميع العراقيل و العقبات التي تؤثر بالسلب على سير التكتل، بالإضافة إلى توفر القرب الجغرافي حتى يسهل عملية إزالة الحواجز الجمركية وتنقل السلع بسهولة ويسر، وكذلك وحدة الأهداف المرجوة من هذا التكتل حتى تتناسب الطرق في الوصول إلى الأهداف المرجوة.

ثانياً: التعاون الاقتصادي:

فالتعاون الاقتصادي يرمي إلى تحقيق منفعة اقتصادية مشتركة عن طريق تبادل منح التيسيرات اللازمة لتيسير وتشجيع التبادل التجاري والاقتصادي بين دولتين أو أكثر، وعلى أساس المعاملة بالمثل أو وفقاً لما يتم الاتفاق عليه، وفي إطار التعاون الاقتصادي تحتفظ الوحدات الاقتصادية المكونة للدول المتعاونة اقتصادياً بخصائصها المتميزة واستقلاليتها².

و من خلال هذا التعريف فان التعاون لا يشترط شروط من أجل إقامته كما هو موجود في التكتل، لكنه يرمي إلى تحقيق منفعة مشتركة بين عدة دول تتحد فيها الأهداف وتتماثل فيها الطرق، وهنا وجب عقد اتفاقيات مبدئية يتم فيها وضع الخطط و البرامج من اجل التفاهم مسبقاً حول الكيفية التي تتم فيها تحقيق هذه الأهداف، لكن مع الاحتفاظ بسيادة كل دولة على سلطتها السياسية والاقتصادية.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة- الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة-، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002، ص:30.

² نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص:15.

ويمكن أن نبين الفرق بين هذين المفهومين من خلال المقارنة بينهما في العناصر التالية¹:

- التعاون الاقتصادي يشمل مجموعة مكثفة من التفاعلات والاتصالات في مجالات مختلفة بين عدة أطراف ليس بالضرورة أن يكونوا متقاربين مكانيا ومتجانسين اقتصاديا واجتماعيا، أما التكامل فيدل على التقارب في إقليم جغرافي واحد يسوده التجانس؛
- يهدف التعاون إلى تحقيق التمييز بين الوحدات الاقتصادية مع الحفاظ على سماتها الخاصة، على خلاف التكامل الذي يهدف إلى إزالة كافة مظاهر التمييز بينها وإنشاء كيان اقتصادي جديد؛
- فكرة التكامل ترتبط بتحقيق تغيرات وآثار هيكلية تقوم عادة على درجة من التعقيد والشمول لأطراف التكامل، ولكن التعاون لا يرتبط بتحقيق تغيرات لها الطابع الهيكلي نفسه ولا الدرجة نفسها من العمق والشمول والتعقيد وبعد المدى.

وهنا يكمن الفرق بين التكامل الاقتصادي والتعاون، فالتعاون يتضمن الأفعال الهادفة إلى التقليل من التمييز الاقتصادي، أما التكامل الاقتصادي فإنه ينطوي على التدابير الفاعلة لتحقيق تغيرات وآثار هيكلية في الاقتصاد الوطني للأقطار الداخلة في عملية التكامل².

ثالثا: الاتفاقيات الثنائية:

تعرف بأنها اتفاق ملزم بين دولتين لتحقيق حجم أو معدل كمي من التجارة السلعية، يتحدد مسبقا من إحدى الدول إلى الأخرى، والتي تهدف إلى تنشيط قطاعات اقتصادية محددة يمكن أن تؤثر على حجم النمو أو معدلات البطالة وأدوات الإنتاج³.

وتهدف الاتفاقيات الثنائية إلى تبادل المنافع بين دولتين من أجل تحقيق جملة من الأهداف المسطرة مسبقا، وذلك عن طريق تفعيل التجارة البينية بحوافز مادية أو قانونية أو جمركية، وتكون هذه التجارة في قطاعات محددة تمس مباشرة النشاط الاقتصادي المراد تنشيطه، ولهذا فإن الاتفاقيات الثنائية تكون ضيقة جدا، وعادة ما تكون بين دول متجاورة، و من جملة الأهداف التي يتوقع تحقيقها من الاتفاقيات الثنائية نذكر ما يلي⁴:

- 1- تنشيط الصادرات بمعدل أكبر وللآجال الطويلة؛
- 2- القضاء على مشكلة النقد الأجنبي، حيث تتم تسوية المدفوعات فيما بينها في نهاية المدة المتفق عليها، وبالتالي تقدم الكثير من التسهيلات في الدفع وتسهيل عملية تمويل التجارة الخارجية و القضاء على مشاكلها؛
- 3- تنظيم التجارة استيرادا وتصديرا؛

¹ أكرم عبد الرحيم، التحديات المستقبلية لتكامل الاقتصاد العربي، الطبعة الأولى، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2002، ص: 46.

² حسين عمر، التكامل الاقتصادي انشودة العالم المعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998، ص: 8.

³ رميدي عبد الوهاب، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، جامعة الجزائر3، الجزائر 2007/2006، ص: 7.

⁴ عمر مصطفى محمد، التكتلات الاقتصادية الإقليمية و التكامل الاقتصادي في الدول النامية، الطبعة الأولى، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2014، ص: 16-17.

4-تنوع مصادر الصادرات والتخلص من مخاطر عمليات التجارة الخارجية، وذلك بفتح أسواق جديدة للتصدير لكلتا الدولتين المشتركتين في الاتفاقية.

رابعاً: الاتحاد الاقتصادي

ويقصد به إدماج اقتصاديات الدول المنضمة في الاتحادات وذلك عن طريق تجميع الموارد والعوامل الإنتاجية المادية والبشرية وتوجيهها توجيهها يتفق مع الوضع الجديد وتوفير حرية الانتقال والعمل بين دول الاتحاد و تيسير انتقال رؤوس الأموال والسلع والمنتجات المختلفة بين المناطق الموحدة، وذلك بقصد زيادة الإنتاج وتنمية الاستثمار وتكامل العمليات الاقتصادية وتنمية الطلب¹، وكما صرح (ميد Mead) أن الاتحاد الاقتصادي عادة ما يقصد به الاندماج الاقتصادي، و كما اشترط هذا الباحث انه لتكوين اتحاد اقتصادي يجب أن تلغى الحوافز الجمركية التي تعوق انسياب التجارة بين الدول الأعضاء وذلك لضمان استخدام مشترك للموارد الكلية لدول الاتحاد تحقيقاً للرفاهية².

ومنه فالاتحاد هو حالة واحدة يتم الاتفاق عليها مسبقاً من طرف الدول الأعضاء بهدف تحقيق مكاسب اقتصادية، ويعتمد في إقامة الاتحاد الاقتصادي على وسيلة رفع جميع الحواجز على انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء وذلك لتكوين سوق حرة قادرة على استيعاب حجم الإنتاج الوفير والنهوض بالاقتصاديات الضعيفة.

¹ عبد العزيز عجمية، الاقتصاد الدولي، دار الفكر الجامعي، مصر، 2000، ص: 141.

² إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2008، ص: 195-196.

المبحث الثاني: التحليل النظري للتكامل الاقتصادي

إن الكتابات الأولى للمفكرين الاقتصاديين حول التكامل الاقتصادي أفرزت تحليل مُنهج ودقيق للفوائد والامتيازات التي ينطوي عليها إقامة تجمع اقتصادي إقليمي، كما وضع هذا التحليل أساس نظرية التكامل الاقتصادي، ولهذا نجد العديد من الباحثين الاقتصاديين سواء من المتقدمين أو المتأخرين الذين تعرضوا لهذا التحليل في مؤلفاتهم، والذي سنوضحه في المطالب التالية.

المطلب الأول: التحليل النيوكلاسيكي للتكامل الاقتصادي

برز الفكر التكاملي في بداية ظهوره على التحليل النيوكلاسيكي الموضح للمكاسب الاقتصادية التي تنجر على الاقتصاديات الوطنية من خلال الدخول في الاتحادات الجمركية من عدمه، ولقد كان نتاج هذا التحليل ظهور جيلين منفصلين من الاقتصاديين المهتمين بفكر التكامل الاقتصادي، يمكن إيضاحهما في التالي:

أولاً: تحليل الجيل الأول

قام تحليل الجيل الأول للتكامل الاقتصادي على مبدأ نظرية (فاينر Viner) "للإتحادات الجمركية" ومغزى هذا التحليل هو إيضاح آثار إقامة اتحاد جمركي على اقتصاديات الدول الأعضاء وإبراز الفوائد المنجزة عند إقامته، ومن رواد هذه النظرية أيضا نجد Maurice, Bye, Herbert, Gierch and Jacob، حيث تم التركيز على تأثير الاتحاد الجمركي على تدفق التجارة من خلال دراسة عاملين مهمين هما الأثر الإنشائي والأثر التحويلي للتجارة الخارجية، ولقد طرح هذا التوجه سؤال جوهرى يحدد آثار قيام الاتحاد الجمركي على الدول الأعضاء¹.
و خلاصة القول في الإجابة عن السؤال المطروح آنفا برزت تحليلات اقتصادية ثلاث موضحة لآثار دراسة هذين العاملين أي خلق التجارة وتحويل التجارة:

1- أوضح الكاتب (فاينر Viner) أن الأثر الإنشائي للتجارة أو عملية خلق التجارة تؤدي إلى نقل الإنتاج من المنتجين الأقل كفاءة أو من ذوي التكلفة المرتفعة إلى المنتجين الأكثر كفاءة والذين يتسمون بانخفاض التكلفة داخل الاتحاد الجمركي وبالتالي يترتب على ذلك توزيع وتخصيص أفضل للموارد الاقتصادية مما يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية، أما الأثر التحويلي للتجارة فيتمثل في انتقال الإنتاج من دولة غير عضو في الاتحاد وتتسم بالكفاءة وانخفاض التكلفة إلى دولة عضو تتسم بانخفاض الكفاءة وارتفاع التكلفة².
فتحليل فاينر يركز على أنه عند إقامة اتحاد جمركي يؤدي ذلك إلى منافع كثيرة تعود على الاقتصاديات القومية من خلال خلق التجارة نتيجة انعدام الحواجز الجمركية، فيحصل بذلك انسياب تام لحركة السلع والمواد الأولية، وبالتالي يتم توزيع أفضل للموارد وتخصيص الإنتاج بحسب الميزة النسبية في التكلفة والعمل فيحصل بذلك تدني تكلفة السلع والخدمات وهو ما يعني رفاهية اقتصادية أكثر.

¹ فؤاد ابوستيت، مرجع سبق ذكره، ص: 52.

² السيد محمد احمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، مصر، 2009، ص: 212.

2-وكما أوضح الكاتبان (هوستد husted) و (ميلفن Melvin) عن الفوائض التي يحصلها المستهلك في بلد المستورد نتيجة إقامة اتحاد جمركي، ونتيجة هذه الفوائض هي خفض التعريفات الجمركية ولقد ربط الكاتبان التغيرات التي تحدث في فائض المنتج من هذه السلعة وهي تغيرات سلبية من اجل الوصول إلى صافي الرفاهية المتحقق للمجتمع عن تأثير خلق التجارة، وأن هذه الزيادة -فائض المستهلك- الناتجة عن خلق التجارة تأتي من مصدرين رئيسيين احدهما داخلي يتمثل في الانخفاض الذي حدث في فائض المنتج المحلي، أما المصدر الخارجي فهو نتيجة الاستيراد من أسواق ذات ميزة نسبية أعلى¹.

يوضح هذا التحليل الزاوية التي أهملها فاينر في تحليله لأثر خلق التجارة، فكما أن لأثر خلق التجارة فائدة على الإنتاج فإن له فائدة على الاستهلاك أيضا، فعند إزالة الحواجز الجمركية تنخفض تكلفة السلع نتيجة إزالة التعريفات الجمركية على السلع المستوردة التي يدفعها المستهلك المحلي في النهاية، وبالإضافة إلى تدني تكلفة الإنتاج على حسب الميزة النسبية بين الدول الداخلة في الاتحاد الجمركي، بما يتيح الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة و منه رفاهية استهلاك أفضل.

3-وطرح أيضا (تنبرجن Tinberjen) و(ميد Mead) أنه من آثار إقامة اتحاد جمركي هو اقتصاديات الحجم الكبير، أي كلما زاد حجم الاتحاد كلما أدى ذلك إلى زيادة الأثر الإنشائي نتيجة تقسيم العمل، وبالتالي زيادة كفاءة توزيع الموارد و الإنتاج، و من ثم زيادة الناتج الكلي الإجمالي و الرفاهية، حيث أن الزيادات المتتالية في حجم الاتحاد تقلل من إمكانية تحويل التجارة، و من هنا يمكن القول انه كلما زاد نطاق الاتحاد كلما أدى ذلك إلى زيادة الأسواق².

من خلال ما تم ملاحظته أن هذين الكاتبين ربطا نقطة مهمة بين الأثر الايجابي للإتحاد الجمركي بكم حجم الأسواق، حيث يؤدي إزالة الحواجز الجمركية إلى انسياب تام لحركة المواد الأولية والإنتاج بما يتيح إعادة توزيع الإنتاج تبعا للكفاءة و الميزة النسبية في المواد الأولية، فتنخفض بذلك تكلفة السلع ومنه يزيد من الاعتماد الداخلي على السلع و الخدمات مقارنة بالاستيراد من خارج دول الاتحاد.

ومما يتضح أن تحليل الجيل الأول في التكامل الاقتصادي ركز على الآثار التي يمنحها الإتحاد الجمركي للاقتصاديات القومية الداخلة في الاتحاد، و لقد استقر تحليلهم على أن تكوين الاتحاد الجمركي يؤدي إلى زيادة أو نقص الرفاه الاقتصادي على مستوى الإنتاج والاستهلاك من خلال انعكاسات الأثرين الإنشائي والتحويلي للتجارة الخارجية .

¹ فؤاد أبوستيت، مرجع سبق ذكره، ص:55.

² نفس المرجع، ص:60.

ثانيا: تحليل الجيل الثاني

قام تحليل الجيل الثاني للتكامل الاقتصادي على الانتقادات الموجهة لأنصار الجيل الأول، ومن بين هؤلاء الاقتصاديين نجد (ميسل Massell) و(كوبر Cooper) و (جونسون Johnson)، ويتمثل هذا النقد في معرفة الدافع الحقيقي المحفز للدول نحو تكوين اتحاد جمركي قبل الخوض في الآثار الإيجابية التي تعود بالنفع على الاقتصاديات القومية الداخلة في الاتحاد الجمركي.

وينتقل هذا الفريق-أنصار الجيل الثاني- في البرهنة على وجهة نظرهم بالقول بأن النظرية الأساسية للإتحاد الجمركي كانت عاجزة عن تقديم تفسير واضح على قبول الدولة تخفيض أو إزالة الرسوم الجمركية على تجارتها مع الدول الأعضاء، وتستغني في الوقت نفسه عن الاستيراد من مصادر أكثر كفاءة من الدول غير الأعضاء في الاتحاد¹.

ومن هنا فإن تحقيق مزيد من التخصيص الكفؤ للموارد الاقتصادية لا يمكن اعتباره وفقا للجيل الثاني سببا مقنعا لتكوين الاتحاد الجمركي، وإنما ينحصر السبب الجوهرى لإقامة اتحاد جمركي-وفقا لتحليل الجيل الثاني- في أنه لا يوفر الحماية للمصادر الإنتاجية الأقل كفاءة من المنافسة الأجنبية القوية، وهذه هي الثغرة الكبرى التي أهملها تحليل الجيل الأول في إثباته للدوافع الحقيقية التي تسعى الدول من خلالها لإقامة أي شكل من أشكال التكامل الاقتصادي، فأنصار الجيل الأول ركز على الحرية التجارية دون مراعاة أن هذه الحرية تؤدي باختيار الصناعات الناشئة نتيجة إزالة الحواجز الجمركية ودخول المنافسة الأجنبية بقوة، وهو ذات الأمر الذي لم يجذبه أنصار الجيل الثاني فنادوا بتطبيق حماية تجارية لمثل هذه الصناعات الوليدة.

ووفقا لهذين التحليلين وجدت مقارنة بين الحماية التجارية للصناعات الناشئة من المنافسة الأجنبية كطرف، والرغبة في الحرية التجارية لتحقيق جملة من الأهداف لا يمكن تحقيقها إلا بإلغاء الحواجز الجمركية كطرف ثاني، وهو ما أجاب عنه أنصار الجيل الثاني في تحليلهم لنظرية الاتحاد الجمركي.

وللإجابة على السؤال المطروح آنفا -وفقا لتحليل الجيل الثاني- فإن السبب الأساسي لإقامة الاتحاد الجمركي يكمن في الرغبة القوية للدول الأعضاء في استخدام سياسة التعريف الجمركية على نطاق إقليمي لتحقيق أهداف معينة تعجز هذه الدول عن تحقيقها منفردة أي في عدم وجود الاتحاد الجمركي، أو على المستوى العالمي في حالة إجراء تخفيضات جمركية عامة².

وخلاصة القول فيما طرح سابقا لكلا الفريقين بأن نظرية "الاتحاد الجمركي" تعتبر كوجه آخر لنظرية التجارة الخارجية والتي تقوم على الحماية التجارية والحرية للتجارة الخارجية مستخدمة في ذلك التعريف الجمركية لتحقيق أهداف معينة تعود بالنفع على الاقتصاديات القومية الداخلة في الاتحاد الجمركي.

¹ سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص:54.

² نفس المرجع، ص:55.

المطلب الثاني: مبادئ قيام التكامل الاقتصادي

تقوم نظرية التكامل الاقتصادي التقليدية على المزايا التي قدمتها "الاتحادات الجمركية"، و لهذا تعتبر المبادئ التي صاغها الاقتصاديون الأوائل من أمثال Lipsey في تكوين الإتحاد الجمركي هي المبادئ المكونة لأي كتلة اقتصادية، و هي شرط لازم يجب أن تستوفيه مجموعة الدول التي تريد تكوين منطقة تكامل اقتصادي فيما بينها، وتمثل هذه المبادئ هي.

أولاً: تجانس الأقطار

أن تكون اقتصاديات هذه الدول عشية إقامة الاتحاد متجانسة فيما بينها وأن يكون بالإمكان -بعد إقامة الاتحاد وعن طريق المنافسة- الوصول إلى اقتصاديات متكاملة ومتنوعة¹، حيث يتيح هذا الشرط تفادي أي انحراف في جذب الاستثمارات التي يتيحها تحرير حركة رؤوس الأموال إلى المناطق الأكثر تقدماً، بينما تبقى الدول الأخرى الأقل تقدماً محرومة من فوائد جذب الاستثمارات إليها وبالتالي سوف تتعرض صناعتها للمنافسة القوية من الدول الأعضاء الأخرى.

ثانياً: حجم التجارة المتبادلة

أن تكون حجم التبادل التجاري فيما بين هذه الأقطار عشية إقامة الاتحاد مرتفعاً بالنسبة لحركة التبادل الإجمالي²، وهو الأساس المهد لتكوين منطقة ذات اتحاد جمركي متكامل فيه الصناعة بين الأقطار التي ترغب في الدخول لهذا التجمع، وأن التجارة البينية المرتفعة تدوب بفضلها الفوارق التي يمكن أن تنشأ فيما لو كانت هذه التجارة ضئيلة، مثل تباين القوانين التي تحكم حركة التجارة البينية أو عدم تلبية المنتج الأجنبي لرغبات المستهلك المحلي وبالتالي فإن التجارة البينية المرتفعة تدل على وجود تجانس في كثير من المحددات التجارية بين الأقطار.

ثالثاً: انفتاح الأقطار على التجارة الخارجية

إن ارتفاع نسبة التجارة الخارجية لكل من هذه الأقطار بالنسبة إلى ناتجها المحلي الإجمالي³ يضمن اعتماد هذه الدولة على التجارة في معاملاتها الخارجية و التي تدل على أن لهذه الدول قاعدة صناعية قوية قادرة على الإنتاج بكفاءة عالية و بالتالي قادرة على التصدير، فهي بذلك تمهد لإلغاء الحواجز الجمركية على حركة التجارة البينية بين الأقطار الداخلة في عضوية التكامل الاقتصادي.

رابعاً: إلغاء الرسوم الجمركية

الدافع وراء هذا الإلغاء هو توسيع الأسواق المحلية لأطراف التكامل حتى تستفيد من مزايا وفورات الحجم، وتدفع بالمشروعات نحو التوسع وزيادة الطاقة الإنتاجية، وفضلاً عن إلغاء الرسوم الجمركية بين أطراف التكامل يتعين تحديد تعريفه موحدة إزاء الدول الأخرى خارج التكامل حتى لا يفتح المجال لحدوث انحرافات في التجارة

¹ محمد إبراهيم منصور، التكامل و تقسيم العمل الإقليمي بين أقطار العالم الإسلامي، مركز دراسات العالم الإسلامي، الطبعة الأولى، بيروت، 1991، ص: 19.

² نفس المرجع، ص: 19.

³ نفس المرجع السابق، ص: 19.

والإنتاج والاستثمار، بالإضافة إلى ذلك يتعين على الدول الأعضاء عدم منح أي مميزات تجارية، أو عقد أي اتفاق تجاري مع دول خارج التكتل دون موافقة الدول الأخرى الأعضاء¹، وبالتالي فإن إلغاء الرسوم الجمركية هو أساس إقامة الاتحادات الاقتصادية.

خامسا: إلغاء القيود على حركة عناصر الإنتاج

ويمكن أن يجسد هذا الإجراء بتطبيق اتفاقيات لتوحيد سياسات الأجور وإلغاء النظم والقوانين التي تؤدي إلى التمييز في الجنسية بين رعايا الدول الأعضاء، وتتيح حرية تنقل الأفراد و إعادة التوازن في مستويات الأجور، كما تتيح حركة انتقال رؤوس الأموال إلى إعادة توزيع مكافآت رأس المال وتقاربها بين الأعضاء. وتهدف هذه التسهيلات إلى تشجيع الاستثمار في إقليم التكامل وتنشيط حركة التجارة، وهو ما يؤدي إلى حدوث حالة من التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة²، و بذلك يعتبر إلغاء الحواجز على حركة عناصر الإنتاج ركيزة أساسية في إقامة التكامل الاقتصادي فهو يضمن إعادة توزيع الموارد و العمل بحسب الكفاءة الإنتاجية، و بالتالي زيادة الرفاه الاقتصادي.

المطلب الثالث: درجات التكامل الاقتصادي

تعد كتابات "بيلا بالاسا" في التكامل الاقتصادي هي الأولى في طرحها لمستويات ومراحل تشكل التكامل الاقتصادي التام، حيث بيّن أن التكامل الاقتصادي يتدرج في مستوياته من ترتيبات تجارية على شكل اتفاقيات تمنح فيها الدول امتيازات لبعضها البعض بغية تنشيط التجارة إلى غاية تشكيل تكامل اقتصادي تام تتشابه فيه المصالح وتتعدد فيه السياسات، ولهذا سوف نطرح مستويات و أشكال التكامل الاقتصادي والآثار المترتبة عن كل مرحلة فيما يلي:

أولاً: منطقة التجارة التفضيلية:

يعتبر هذا النوع من الترتيبات أقل درجة في التكامل، حيث يتم منح بعض المزايا في صورة تخفيض محدود للرسوم الجمركية مع الاحتفاظ بالعديد من القيود على التعامل بين الأعضاء في هذه الترتيبات³، وذلك من أجل تنشيط التبادل التجاري بين دولتين أو أكثر فهي تهدف إلى إقامة منطقة تجارة تفضيلية، والتي تكون على شكل اتفاقيات تجارية تتم بين مجموعة من الدول تهدف إلى تخفيض العوائق التجارية سواء كانت جمركية أو غير جمركية

¹ بلعور سالم، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة-دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي-، أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة، جامعة دالي ابراهيم، الجزائر، 2009/2008، ص ص: 20-22.

² نفس المرجع السابق، ص: 23.

³ محمد سيد عابده، مرجع سبق ذكره، ص ص: 256-259.

على الواردات التي تتم بين مجموعة من الدول دون إلغائها كلية، مع الحفاظ أو الزيادة من العوائق على السلع المستوردة من الدول غير الأعضاء في منطقة التجارة التفضيلية¹، والملاحظ أن هذه المرحلة تتميز بـ:

- 1- تقتصر هذه الدرجة التكاملية على مجرد تخفيض العقوبات الجمركية وغير الجمركية دون إلغائها كلية؛
- 2- تقتصر هذه المعاملة على الشق السلعي للتجارة فقط؛
- 3- تحتفظ كل دولة بحق صياغة وتحديد نمط سياستها الإقليمية في المجالات الجمركية وغير الجمركية مع العالم الخارجي.

وتعتبر هذه المرحلة عن النوايا الحسنة في التعاون الاقتصادي بين الأطراف المتعاقدة التي بفضلها تفتح الأفق نحو التكامل الاقتصادي.

ثانياً: منطقة التجارة الحرة

وتهدف هذه المرحلة إلى إزالة الرسوم الجمركية والقيود الكمية على مبادلة السلع فيما بين الأطراف المتعاقدة، ولكن يحتفظ كل بلد عضو في منطقة التجارة الحرة بتعريفه جمركية في مواجهة البلدان الأخرى غير الأطراف في المنطقة²، ولعل هذه الحرية التي يحتفظ بها كل عضو في منطقة التجارة الحرة في فرض الرسوم الجمركية التي تكون مناسبة في مواجهة الدول الأخرى خارج منطقة التجارة الحرة يجعل أي دولة أخرى تسعى إلى التكامل مع بعض الدول داخل المنطقة الحرة خاصة التي لا تفرض قيود مرتفعة على غير الأعضاء وذلك كوسيلة للدخول إلى باقي الدول الأخرى³، وتهدف هذه المرحلة إلى تعظيم الإنتاج وحجم التجارة بين دول المنطقة، الذي يعود بالنفع على النمو والتنمية الاقتصادية للدول الأعضاء.

وعادة ما تكون هذه المرحلة محددة بفترة زمنية لإزالة العوائق الجمركية تدريجياً، أما الخصائص التي تتميز بها هذه المرحلة فهي كالتالي⁴:

- 1- تستثني هذه المرحلة تحرير حركة رأس المال؛
 - 2- توضع ترتيبات خاصة لبعض السلع ذات الطبيعة الحساسة، والتي تنشأ بتحرير التجارة في الأجل القصير.
- ويعاب على هذه المرحلة أن لها آثار جانبية في انحراف التجارة والإنتاج والاستثمار وهي كالتالي:
- أ- **انحراف التجارة:** أو ما يعرف بإعادة التصدير الناتج عن التباين الملحوظ في الرسوم الجمركية الخارجية للدول الأعضاء، حيث يزيد احتمال تسرب بعض المنتجات الأجنبية المنشأ إلى داخل نطاق المنطقة وبوجه خاص إلى داخل الدول الأعضاء ذات الرسوم الجمركية العالية عبر الدول ذات الرسوم الجمركية المنخفضة⁵.

¹ عمر مصطفى محمد، التكتلات الاقتصادية الإقليمية والتكامل الاقتصادي في الدول النامية، مرجع سبق ذكره، ص:20.

² على توفيق الصادق، التكامل الاقتصادي العربي، الطبعة الأولى، الشركة العربية المتحدة للتسويق والنشر، القاهرة، مصر، 2010، ص:15.

³ محمد سيد عابد، مرجع سبق ذكره، ص:256.

⁴ عمر مصطفى محمد، التكتلات الاقتصادية الإقليمية والتكامل الاقتصادي في الدول النامية، المرجع سبق ذكره، ص:23-24.

⁵ المرجع السابق، ص:21.

ب- انحراف في الإنتاج: ويحدث إذا كانت هناك منتجات صناعية تحتوي على نسبة عالية من المواد اللازمة لصناعتها، وهذه الأخيرة غير متوفرة في دول منطقة التجارة الحرة، الأمر الذي يستوجب استيرادها من الخارج، وبذلك تتحول صناعة تلك المنتجات من الدول ذات التعريفة المرتفعة نسبياً إلى الدول ذات التعريفة المنخفضة نسبياً من بين دول المنطقة، وهو ما يؤثر على الكفاءة الاقتصادية، حيث النشاط الإنتاجي في دول المنطقة يخضع للاختلافات في التعريفات الجمركية لا تبعاً لمبدأ الميزة¹.

ج- انحراف الاستثمار: يكون انحراف الإنتاج مصحوباً بانحراف الاستثمار نتيجة توجيه الاستثمارات الأجنبية نحو الدول التي تطبق رسوماً وتعريفات جمركية منخفضة على كل المواد الأولية والسلع غير كاملة الصنع مقارنة بالدول الأخرى في المنطقة بحثاً عن تحقيق العائد².

ثالثاً: الاتحاد الجمركي:

وهي مرحلة أعلى من مرحلة منطقة التجارة الحرة، وهو عبارة عن اتفاق بين دولتين أو أكثر، حول إلغاء الرسوم الجمركية على السلع والخدمات بين الدول الأعضاء، ويعني أن الدول الأعضاء تقوم بإزالة كافة القيود الجمركية على المبادلات التجارية فيما بينها، وتطبيق التعريفة الجمركية الموحدة والمشاركة على السلع التي ترد إلى دول الاتحاد من الدول غير الأعضاء³، وتتميز هذه المرحلة بميزات عدة منها⁴:

- وحدة القانون الجمركي بين الدول الأعضاء ووحدة التعريفة الجمركية؛
 - وحدة تداول السلع بين الدول الأعضاء؛
 - وحدة الحدود الجمركية بالنسبة لبقية دول العالم غير الأعضاء في الاتحاد؛
 - توزيع حصيلة الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات للدول الأعضاء من العالم الخارجي بحسب الاتفاق.
- ومن جملة الآثار المترتبة على إقامة اتحاد جمركي نذكر ما يلي:

1- آثار متعلقة بالإنتاج: وتتحقق عن طريق تحويل المشتريات من سلعة معينة من المصادر المحلية الأعلى سعراً إلى المصادر الأقل سعراً في دولة عضو بالاتحاد الجمركي (نتيجة موجبة)، ومن تحويل المصادر من المنتجين الأجانب ذوي التكلفة الإنتاجية الأقل إلى المنتجين المحليين ذوي التكلفة الإنتاجية الأكثر بالدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي بالنسبة لذات السلعة (نتيجة سالبة)⁵.

2- آثار متعلقة بالاستهلاك: و تتضمن إحلال سلع الاتحاد محل السلع المحلية أو الأجنبية، و على ذلك فان مثل هذه النتائج قد تكون موجبة أو سالبة، أو بالأحرى قد تعود بالنفع أو الضرر من حيث الكفاءة و توزيع الموارد،

¹ بلعور سليمان، مرجع سبق ذكره، ص: 28.

² نفس المرجع السابق.

³ فؤاد أبو سنيت، مرجع سبق ذكره، ص: 12.

⁴ عمر مصطفى محمد، التكتلات الاقتصادية الإقليمية و التكامل الاقتصادي في الدول النامية، مرجع سبق ذكره، ص: 23.

⁵ حسين عمر، مرجع سبق ذكره، ص: 46.

ذلك أن التمييز ضد سلع الدول الأعضاء في الإتحاد الجمركي ذات نتائج مفيدة، أما التمييز الذي يتقرر إزاء المنتجات الأجنبية فإن نتائجه ضارة¹.

3- آثار على عناصر التجارة: المقصود بعناصر التجارة النسبة بين أسعار الصادرات و أسعار الواردات، وطبقا لهذا المفهوم فنه يوجد فرق بين الأثر على المدى الطويل والمدى القصير، فالأثر الأول يتضمن تحول التجارة وأسعار الصرف وقوة المساومة، أما الأثر على المدى الطويل فهي التغيرات في الإنتاجية والدخل الحقيقي².

رابعا: السوق المشتركة:

تعتبر السوق المشتركة مرحلة أكثر تقدما من المراحل السابقة في التكامل، وهي عبارة عن اتفاق بين مجموعة من الدول، والذي تتم على أساسه إلغاء القيود على نقل عناصر الإنتاج ورأس المال والعمل علاوة على حرية انتقال السلع³، وبذلك يتم دمج أسواق السلع والخدمات ودمج أسواق عناصر الإنتاج، وبالتالي تصبح المنطقة التكاملية عبارة عن سوق واحدة، مما يؤدي إلى مضاعفة فرص الاستثمار وزيادة كفاءة استخدام عناصر الإنتاج، من شأنه أن يجذب كلا من رأس المال والعمل الماهر نحو الأقاليم المتقدمة في الإتحاد، وتعتبر السوق المشتركة خطوة هامة في التكامل الاقتصادي⁴، ووفقا لهذا الشكل من أشكال التكامل فإنه يتم إلغاء كافة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء، وتلتزم كل دولة بسياسة موحدة في مواجهة كل الدول خارج السوق، وهو بذلك يشبه الإتحاد الجمركي، ولكن يضاف إلى ذلك حرية حركة عناصر الإنتاج⁵، و تتميز هذه المرحلة بثلاث عناصر أساسية⁶:

-إلغاء القيود الجمركية بين الدول الأعضاء؛

-توحيد الإجراءات الجمركية على التبادل التجاري مع الدول غير الأعضاء؛

-إلغاء القيود على حركة عناصر الإنتاج"العمل و رأس المال".

خامسا: الإتحاد الاقتصادي:

ويتحقق في هذه المرحلة إلى جانب الشروط الخاصة بالسوق المشتركة قدر كبير من التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء، وذلك بهدف القضاء على التمييز الناشئ بين هذه السياسات، حيث تتوحد فيه السياسات المالية، النقدية، الضريبية، التجارية والإنتاجية، بل وحتى الاجتماعية لتحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء.

¹ نفس المرجع .

² نفس المرجع السابق، ص:75.

³ فؤاد أبو ستيت، مرجع سبق ذكره، ص:13.

⁴ عمر مصطفى محمد، التكاملات الاقتصادية الإقليمية والتكامل الاقتصادي في الدول النامية، مرجع سبق ذكره، ص:25.

⁵ محمد سيد عابد، مرجع سبق ذكره، ص 259.

⁶ رفعت السيد العوضي و اسماعيل على البيسوني، الاندماج و التحالفات الإستراتيجية بين الشركات في الدول العربية، الطبعة الثانية، المنظمة العربية للتنمية، القاهرة، مصر، 2007، ص:40.

ويعد هذا الشكل من أكثر أشكال التكامل الاقتصادي تقدماً، حيث يتضمن نفس خصائص السوق المشتركة من إلغاء الرسوم الجمركية وتحرير عناصر الإنتاج، لكن يضاف إلى ذلك تنسيق السياسات الاقتصادية فضلاً عن إنشاء العديد من المؤسسات الاقتصادية التي تتمتع بسلطات فوق قومية لتحقيق أكبر قدر من تنسيق السياسات الاقتصادية، كما أن الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي تنازل عن جزء من سيادتها الاقتصادية على الرغم من استقلالها السياسي¹.

وكما تتسم هذه المرحلة بالتحضير لتوحيد كافة السياسات الاقتصادية والتشريعية لكافة الأسواق المالية مثل توحيد أسعار الفائدة والعائد على الأوراق التجارية والمالية، مما يعني تحرير كافة عناصر النظام المالي بما يعمل على خلق سوق مالي بين دول التكامل².

سادساً: التكامل التام:

يعتبر التكامل الاقتصادي التام آخر درجات التكامل الاقتصادي وبمقتضاه تصبح اقتصاديات الدول الأعضاء كالاقتصاد واحد، وفيه يتم توحيد السياسات الاقتصادية، بحيث يتبع الأعضاء نفس السياسات الاقتصادية، ويقوم الاتحاد بإنشاء سلطة فوق وطنية تراقب تنفيذ تلك السياسات الموحدة، وتمثل هذه السياسات الموحدة في السياسات الإنتاجية والنقدية والضريبية والتجارية والاجتماعية وغيرها³، وفي هذه المرحلة تتفق كل دولة عضو على تقليص سلطتها التنفيذية وخضوعها للسلطة الإقليمية العليا، وتتميز هذه المرحلة بما يلي⁴:

- توحيد كافة السياسات الاقتصادية؛
- إيجاد سلطة إقليمية عليا؛
- عملة موحدة تجري في التداول عبر دول المنطقة المتكاملة؛
- جهاز إدارة موحد لتنفيذ هذه التدابير.

¹ محمد سيد عابد، مرجع سبق ذكره، ص: 259.

² بلعور سليمان، مرجع سبق ذكره، ص: 30-31.

³ عمر مصطفى محمد، التكاملات الاقتصادية الإقليمية والتكامل الاقتصادي في الدول النامية، مرجع سبق ذكره، ص: 26.

⁴ حسين عمر، مرجع سبق ذكره، ص: 143.

الشكل رقم (1.1): درجات التكامل



المصدر : Hakim ben Hamouda; L'integration régionale en afrique central : Bilan et perspectives, Edition KARTHALA; Paris, 2003, p:31

المطلب الرابع: مداخل التكامل الاقتصادي

إن الآليات و المداخل التي من خلالها يتحقق التكامل الاقتصادي متعددة ومتنوعة، ولكل منها مزايا تختلف عن الأخرى وهذا ما يتيح حرية الاختيار بالنسبة للدول التي تريد تكوين تكامل اقتصادي، ونذكر من هذه المداخل ما يلي.

أولاً: مدخل تحرير التجارة

ويعتمد على تنمية التجارة وتقوية المبادلات و على فرضية أن تحرير التجارة يعد ضروريا للإسراع بعملية التنمية في ظل اقتصاد عالمي على درجة عالية من الاندماج¹، ويكون مدخل تحرير التجارة في إطار التكامل الاقتصادي أكثر فعالية من الإطار الدولي و على الرغم من أن آلية تحرير التجارة تعتبر أمرا ضروريا لتحقيق التكامل إلا أنها غير كافية إذ لا بد أن يكون هذا التحرير ضمن خطة إستراتيجية عامة كاملة لتنمية الأقطار الأعضاء في التكامل²، فقد أثبت الواقع التجريبي أن آلية تحرير انتقال السلع وعناصر الإنتاج بين الأقطار النامية يؤدي عند الاقتصار عليها لتحقيق التكامل إلى العديد من الآثار السلبية التي يكون نتيجتها في النهاية³:

- انتقال السلع وعناصر الإنتاج من الدول الأقل نموا إلى الدول الأكثر نموا وهذا من شأنه أن يجعل التباين بين مستويات النمو أسوأ مما كان عليه من قبل؛

- التوزيع غير العادل بمنافع و تكاليف التكامل.

ثانياً: مدخل التكامل التنموي

يعتمد هذا المدخل على توزيع القاعدة الإنتاجية لإقامة صناعات متنوعة وحديثة للدول الأعضاء والتركيز على القوى البشرية، تطوير التنمية، اكتساب التكنولوجيا، السماح بانتقال عناصر الإنتاج وتنسيق السياسات الإنتاجية، وعلى وجه العموم بإحداث تنمية حقيقية باعتبارها الهدف الأسمى لقيام التكامل الاقتصادي⁴، ولهذا وجب أن توضع أهدافه، مداخله وأدواته ضمن تلك الاستراتيجيات بما تشغله من توجهات أساسية وآليات متنوعة للترابط والتناسك والتناسق الداخلي⁵.

إن الذي يمنع توسع وزيادة المبادلات التجارية ليس فقط القيود الجمركية وغير الجمركية وإنما هو نوع التخصص الإنتاجي الذي تقوم عليه اقتصاديات هذه الدول، فهذا التخصص يوفر الأساس اللازم لتوسيع المبادلات فيما بينها، فبالإضافة إلى انه بمجرد تحرير التبادل التجاري لا يمكن أن يؤدي إلى التطوير التلقائي

¹ محمد توفيق عبد المجيد، العولمة و التكتلات الاقتصادية-إشكالية للتناقض أم للنضال في القرن الحادي و العشرين-، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي للنشر، الاسكندرية، مصر، 2013، ص:125.

² إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص:232.

³ محمد توفيق عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص:126.

⁴ نفس المرجع.

⁵ إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص:232.

للجهاز الإنتاجي بما ينشئ وينمي الفروع الإنتاجية التي يمكن أن تكون ركيزة لتوسيع المبادلات التجارية في المستقبل¹.

ثالثا: مدخل التكامل القطاعي

وذلك إما أن يكون شاملا يجمع القطاعات الاقتصادية في الدول الأطراف أو يكون قطاعيا يقتصر على قطاع معين أو عدة قطاعات محددة، مثلا تكامل قطاع زراعة الحبوب أو تكامل قطاع إنتاج الغاز أو غيرها من القطاعات المحددة مسبقا حسب الاتفاق المبرم.

و يرى بعض الاقتصاديين أن التكامل الاقتصادي القطاعي هو الأسلوب غير المباشر والمتدرج لتحقيق التكامل الشامل ويستند هذا الرأي إلى نقطة أساسية مفادها أن التعامل الشامل قد لا يكون تدريجيا من الحكومات باعتباره يتطلب تنازلا كبيرا عن السيادة الوطنية للدول وسلطتها ولهذا يعتبر هذا الأسلوب حافزا للحكومات للسير في طريق التكامل وتوسيعه ليشمل قطاعات أخرى².

رابعا: مدخل المشروعات المشتركة

ويشمل هذا المدخل كل صور المشاركات التي تقام على أساس المشاركة برأس المال وتؤدي إلى تكوين كيانات ذاتية وتقام على أساس المشاركة التعاقدية التي لا ترقى إلى مرتبة المشاركة في رأس المال وتسعى إلى تثبيت علاقات تعاقدية مع الأطراف المعنية بغية تحقيق أهداف اقتصادية، وهي إما مؤقتة أو ذات آجال طويلة³، ومما لاشك فيه أن هذا الأسلوب يقوي الروابط بين الدول المشاركة ويربط مصالحها بشكل يفضي إلى تطوير التبادل التجاري بين الدول الأعضاء وتوزيع انتقال رؤوس الأموال وتطوير الأسواق المشتركة كما انه خطوة نحو إقامة المؤسسات المالية والاقتصادية الموحدة⁴، وبصفة عامة فإن المشروعات المشتركة يمكن أن يتحقق من خلالها التكامل الاقتصادي، ويمكن تصنيف المشروعات المشتركة إلى الأصناف التالية⁵.

1- المشروعات المشتركة التي تهدف إلى تقوية عملية التكامل الاقتصادي عامة: وهنا ينبغي أن تقوم هذه المشروعات على درجة من التشابك العضوي الإنتاجي بين الدول الأطراف ولا يقتصر دورها على التأثير النظري أو تزيد من التبعية للخارج بعيدا عن تلبية حاجات سكان الأقاليم الأساسية، ويجب أيضا إقامة هذه المشروعات وفقا للأولويات التنموية و متطلباتها من اجل رفع معدلات النمو .

2- المشروعات المشتركة التي تهدف إلى التنمية المتكاملة لقطاع إنتاجي معين في عدة بلدان: وذلك بإنشاء عدة.

¹ محمد توفيق عبد المجيد، العولمة والتكتلات الاقتصادية-إشكالية للتناقض أم للتضافر في القرن الحادي والعشرين-، مرجع سبق ذكره، ص: 127.

² إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص ص: 234-235.

³ نفس المرجع السابق، ص: 237.

⁴ محمد توفيق عبد المجيد، العولمة والتكتلات الاقتصادية-إشكالية للتناقض أم للتضافر في القرن الحادي والعشرين-، مرجع سبق ذكره، ص: 128.

⁵ نفس المرجع، ص ص: 128-129.

3-المشروعات المشتركة تستهدف تنمية قطاع معين في بلد ما يضمن تطلع قومي: وتستهدف تنمية هياكل أساسية من طرق ومواصلات وكهرباء وموانئ وتنمية الموارد الطبيعية في المناطق التي تضم قطرين أو أكثر والتي يمكن تنميتها بصورة مشتركة .

ويري بعض الاقتصاديين أن التنسيق على مستوى الاقتصاد الجزئي يعتبر من أفضل الأساليب المتاحة أمام الدول لإقامة مشاريع مشتركة، وأن السبب الذي يدفع بالدول للدخول للتكامل الاقتصادي من هذا المدخل يعزى إلى سببين، أولهما أن فكرة البدء في المشروعات المشتركة تؤدي إلى تحقيق نوع من التكامل الجزئي لا يمس جزءا من الاقتصاد الوطني، والسبب الثاني أن للمشروعات المشتركة صيغة مرنة تحقق مصالح كل الأطراف فالبلدان الغنية لا تكون ممولة فقط لهذه المشروعات إنما هي مساهمة في الإشراف والإدارة¹.

¹ أنظر فؤاد أبو ستيت، مرجع سبق ذكره، ص ص:23-24.

المبحث الثالث: محددات وآليات التكامل الاقتصادي

يحمل التكامل الاقتصادي العديد من النتائج التي تنجر عند إقامته، سواء كانت ايجابية أو سلبية، وذلك أنه يجمع بين آراء مختلفة وتوجهات متشعبة وطرق متعددة، إلا أن وحدة الهدف والآمال المرجوة من إقامة تكامل اقتصادي جعلت عدداً من الدول تتجاوز كل ما من شأنه أن يعيق مثل هذا المسار، ولهذا سوف نورد الأسباب التي تدفع بالدول للدخول في التكامل الاقتصادي والنتائج المنجزة عليها.

المطلب الأول: دوافع وأهداف التكامل الاقتصادي

تعتبر الدوافع الكامنة وراء تحقيق تكامل اقتصادي بين مجموعة من الدول هو تحقيقاً لمجموعة من الأهداف تخدم كل الأطراف الداخلة في التكامل الاقتصادي، ولهذا تعتبر الدوافع لإقامة تكامل اقتصادي هي أهداف في حد ذاتها، والتي نذكرها على التوالي:

أولاً: الدوافع

1- فتح الأسواق الجديدة: يعد التكامل الاقتصادي وسيلة لتعويض صغر حجم الأسواق المحلية، فكلما كثر عدد الأعضاء، فيعني تصريف أكثر للسلع والخدمات¹، وهذا الأمر يؤدي إلى تحقيق وفورات الإنتاج الكبير، مما يؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج، وبالتالي القدرة على المنافسة في الأسواق الدولية، وتنامي روح الانتشار والإبداع في خلق منتجات، وطرق إنتاج جديدة.²

2- التخفيف من وطأة التقلبات الدورية للاقتصادات الوطنية: يعتبر الكساد ظاهرة تنتشر من بلد إلى آخر عن طريق العلاقات التجارية، فالغاء العلاقات التجارية يكون حائلاً دون انتشار هذا الكساد³، لكنه من المستحيل أن يستمر أو ينمو أي اقتصاد بدون مبادلات خارجية ولهذا يمكن خلق نوع من الحماية ضد التقلبات الخارجية لكن في حدود التجارة البينية فقط، كما تعاني الكثير الدول النامية اختلالات هيكلية في تجارتها الخارجية وذلك لاعتمادها منتج أساسي واحد "مادة أولية" في الغالب وتأثرها بهذه الاختلالات بشكل أساسي على برامج التنمية في خلال تأثيرها على حصيلة النقد الأجنبي المستخدم لتمويل هذه البرامج وعلى هذا فان التجارة تصبح أكثر استقراراً في ظل ازدهار التجارة البينية والتلاحم بين السياسات الاقتصادية لهذه الدول¹.

3- دفع النمو الاقتصادي: وذلك من خلال الوفرة الكبيرة التي تتحقق لدى القيام بعملية الإنتاج على نطاق واسع في مواجهة أسواق كبرى تستوعب المنتجات المصنعة لهذا الإنتاج⁴، فينتوي ذلك على زيادة النمو الاقتصادي.

¹ عبد الكريم جابر العيساوي، التكامل الاقتصادي العربي، الطبعة الأولى، دار صفا للنشر، عمان، الأردن، 2015، ص: 27.

² زينه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص: 32.

³ حسين عمر، مرجع سبق ذكره، ص: 12.

¹ حسين فرج الحويج، مرجع سبق ذكره، ص: 19.

⁴ أكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص: 60-61.

4- تحقيق حرية وحماية أكبر للتجارة والمركز التنافسي: حيث أن إزالة الحواجز الجمركية يؤدي مباشرة إلى حرية تامة في انتقال السلع والخدمات، وكذلك حماية أكبر في مواجهة المنافسة الخارجية من خلال الحصول على أفضل شروط تبادلية للتجارة الخارجية.

5- تنوع فرص استغلال الموارد وزيادة قابلية استخدامها في ميادين الإنتاج المختلفة: إن التباين في الإمكانيات والموارد بين الدول الأعضاء في الإقليم يؤدي إلى انسيابها بكل حرية تامة، فيحسن استخدامها، ويزيد اعتماد الدول الأعضاء على بعضها البعض.⁵

6- تحسين شروط التبادل وتعزيز القدرة على التفاوض: يعطي التكامل الاقتصادي قوة وأهمية في الساحة الدولية أكبر مما لو كانت الدول منفردة، حيث تصبح ممثلة في كتلة واحدة تملئ شروطها ومطالبها على الدول خارج منطقة التكامل بشكل يحقق مصالحها¹.

7- تعظيم الرفاهية: حيث تنشأ الرفاهية الاقتصادية من خلال تحقق ما يلي²:

- تغير حجم المنتجات النهائية، أي التغير في صافي الناتج القومي، وبالتالي التغير في الدخل القومي؛
- التغير في مدى التمييز بين السلع المنتجة محليا ومثيلاتها في العالم الخارجي، حيث يزول التمييز بين السلع المنتجة داخل الإقليم، ويبقى التمييز ضد السلع الأجنبية، وهو ما يحسن الإنتاج والتبادل في الرفاهية؛
- التغير في توزيع الدخل، وهو ناتج عن زيادة الدخل لدول التكامل، وإمكانية التعويض والمعونة بين الدول الأعضاء لتحقيق العدالة، ومن ثم الرفاهية؛
- الاستفادة من مهارات اليد العاملة: عند تطبيق التكامل الاقتصادي يؤدي ذلك إلى تطبيق مبادئ تقسيم العمل، وهذا كفيل بإظهار المهارات والقدرات والعمل على تنميتها واستغلالها أحسن استغلال.

8- تحقيق مكاسب الديناميكية والهيكلية: ففي الدول الصناعية السائرة في هذا الإطار-أي التكامل الاقتصادي- تسعى إلى الاستفادة من عوائد الكفاءة الناجمة عن إزالة العوائق المفروضة على الأنشطة الاقتصادية القائمة، حيث أن الهياكل الصناعية لهذه الدول عادة ما تتسم بالاستقرار لعقود طويلة، حتى تمثل سمة رئيسية لهيكل الاقتصاد، وبالتالي فإن تغيير هذه الهياكل استجابة للتكتل وبرامج التكامل يكون له أثر إيجابي ملموس على الأداء الاقتصادي بوجه عام، ويكسبه المزيد من الديناميكية والفاعلية، فإذا ما أدت هذه الكفاءة المرجوة من التكتل إلى زيادة الناتج والادخار المحتمل، فإن ذلك يؤدي بالتبعية إلى زيادة النمو الاقتصادي ويجعل التكامل أمرا إيجابيا واختيارا مناسباً للمستقبل³.

⁵ نفس المرجع السابق، ص: 60.

¹ حسين عمر، مرجع سبق ذكره، ص: 12.

² عبد العزيز عجيبة، مرجع سبق ذكره، ص: 67.

³ أسامة المجدوب، العولمة والإقليمية، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 2001، ص: 54.

أما بالنسبة للدول النامية فهي عادة لا تحقق هذه المكاسب بنفس القدر من الفاعلية والديناميكية الاقتصادية التي يفرزها التكامل، كما أن عوائد الكفاءة لم تكن أبداً تمثل هدف هذه الدول من عملية التكامل، فهيكلها الصناعية تعد صغيرة بالنسبة للاقتصاد ككل، أو حتى بالنسبة لمخططات التنمية بوجه عام، كما أن المكاسب الساكنة من خلال تسهيل التجارة تعد أيضاً صغيرة نسبياً، وبالتالي يمكن القول أن أهداف الدول النامية من التكتل والتكامل ليست أهدافاً ديناميكية بقدر ما هي هيكلية، تشمل تنمية صناعات جديدة من خلال التنسيق عبر الحدود، وهو ما تسمح به الاقتصاديات ذات الحجم الكبير نظراً لاتساع السوق وتنوع الإمكانيات، وهي الاقتصاديات التي يحققها التكامل الاقتصادي بشكل واضح¹.

المطلب الثاني: آثار التكامل الاقتصادي

تطمح الدول المنطوية تحت أي شكل من أشكال التكامل الاقتصادي إلى منفعة إيجابية تعود على مؤشرات النمو والتنمية بالتحسن، ولهذا فإن للتكامل الاقتصادي آثار تعود بالنفع على الدول المنطوية تحته، والتي نذكر منها:

أولاً: الآثار الاقتصادية

1- آثار اتساع نطاق المنافسة: إن زيادة عدد الدول الأعضاء في الإتحاد يؤدي إلى انكسار الاحتكار الذي كان يسيطر على السوق لكل دولة عضو قبل تكوين الإتحاد، وهو ما يقلل فرص الاتفاق والتنسيق بين الوحدات الإنتاجية للسيطرة على مصادر الإنتاج ومنافذ التسويق، وهذا يؤدي إلى اتساع نطاق الاستخدام الكفء للموارد الاقتصادية²، وكما أن المنافسة الحادة تدفع بالمؤسسات إلى تحسين الجودة وتطوير وسائل الإنتاج والتخصص في الإنتاج.

2- أثر النمو الاقتصادي المستمر: إن إزالة العوائق الجمركية يؤدي إلى رفع مستوى المبادلات التجارية البينية للدول المتكاملة، وبالتالي تأثيرها على الاستثمار والإنتاج والعمالة، وهذا من شأنه أن يدخل هذه الدول في حلقة نمو اقتصادي مستمر، من خلال تزايد النشاط الصناعي وارتفاع الإنتاجية الناتجة عن ارتفاع الطلب، واستغلال وفرات الحجم بسبب توسع الأسواق³.

3- أثر مستوى الاستهلاك: يؤثر التكامل الاقتصادي على مستوى الاستهلاك في اتجاهين متضادين⁴: **الاتجاه الأول:** ارتفاع استهلاك السلع المنتجة في الدول الأعضاء في التكامل وذلك بسبب إلغاء الرسوم الجمركية، وهذا ما يؤدي انخفاض أسعار السلع المستوردة من الدول الأعضاء في التكامل.

¹ نفس المرجع.

² سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص: 117.

³ بلعور سليمان، مرجع سبق ذكره، ص: 40.

⁴ الجوزي جميلة، أسس الاقتصاد الدولي-النظريات والممارسات-، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2013، ص: 203.

الاتجاه الثاني: انخفاض استهلاك السلع المستوردة من العالم الخارجي، وذلك بسبب استبدالها بالسلع المنتجة داخل الدول الأعضاء في التكامل.

4- أثر إعادة توزيع الموارد: إن إزالة العوائق الجمركية يؤدي إلى حرية حركة عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء، وهو ما يحقق توزيعاً أفضل للموارد من المناطق التي تعاني فائضاً في بعض عناصر الإنتاج إلى المناطق التي تعاني عجزاً في تلك العناصر، مما يسهم في ارتفاع مستوى كل من العائد والإنتاجية¹.

5- أثر تحسن مركز المنافسة: إن التوسع الاقتصادي يؤدي إلى تدني كلفة الحصول على مستلزمات إنتاج عالية الجودة، توسع المعروض من اليد العاملة المدربة، توافر أنشطة الوساطة والائتمان وتحسن جدوى مشروعات النقل والاتصال بين أعضاء التكتل فيتحسن مركز منافسة المؤسسات الصناعية والإنتاجية².

6- أثر إعادة تقسيم العمل: من أهم ما ينتج عن التكامل الاقتصادي هو تقسيم العمل بين الدول المتكاملة، وذلك على أساس التخصص، حيث تقوم كل دولة بإنتاج السلع التي لديها فيها ميزة نسبية³.

7- آثار خفض الاختلالات الخارجية: إن ازدهار التجارة البينية بفضل إزالة الحواجز البينية يؤدي إلى تنوع الصادرات وعدم الاعتماد على منتج أساسي في تمويل الخزينة من النقد الأجنبي، بهذا فإن ازدياد النقد الأجنبي يؤثر بالإيجاب على تمويل برامج التنمية المحلية للدول المنطوية تحت التكامل الاقتصادي⁴.

8- آثار توسيع نطاق السوق: يؤدي التكامل الاقتصادي إلى توسيع نطاق السوق كنتيجة لإزالة التمييز القائم بين الأسواق المحلية للدول الأعضاء، مما يتيح لهذه الدول التمتع بمزايا اقتصادية تتمثل في نمو الطلب على منتجاتها والذي يؤدي بدوره إلى تشغيل الطاقات الإنتاجية العاطلة وزيادة التخصص وتقسيم العمل بين هذه الدول مما يقود إلى الكفاءة الإنتاجية، وكذلك فإن السوق الواسع يتيح للوحدات الإنتاجية العاملة الاستفادة من وفورات الحجم الكبير الناتج على اتساع نطاق السوق⁵.

ثانياً: الآثار التجارية:

1- آثار تحسين شروط التجارة: يؤدي التكامل الاقتصادي إلى تحسين معدل التبادل التجاري الدولي للدول الأعضاء ككتلة واحدة في مواجهة السوق العالمية، ويضمن لهذه الدول قدراً أعلى من المساومة في هذه السوق⁶.

2- أثر زيادة حركة التجارة البينية: تعكس حركة التجارة البينية تأثيراً اقتصادياً للتكامل الاقتصادي، فهناك عوامل كثيرة تؤثر على ذلك مثل درجة تسهيل التجارة والسياسات المتبعة في كل دولة وحالة الإنتاج والاستهلاك⁷.

¹ بلعور سليمان، مرجع سبق ذكره، ص: 39.

² محمد محمود الإمام وآخرون، منطقة التجارة الحرة العربية- التحديات وضرورات التحقيق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2005، ص: 89.

³ نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص: 31.

⁴ حسين فرح الحويج، مرجع سبق ذكره، ص: 19.

⁵ كامل بكري، التكامل الاقتصادي، المكتب العربي الحديث للنشر، الإسكندرية، مصر، 1984، ص: 41.

⁶ حسين فرح الحويج، مرجع سبق ذكره، ص: 18.

⁷ الجوزي جميلة، مرجع سبق ذكره، ص: 203.

3- اثر خلق التجارة: يحدث خلق التجارة كما أوضحنا سابقا عندما تقوم دولة عضو في التكامل بزيادة وارداتها من دولة شريك لها في التكامل مع خفض نسبة وارداتها من باقي دول العالم الخارجي، و يحدث ذلك بسبب إزالة التعريفية الجمركية بين الدول الأعضاء، وهو المغزى الكامن وراء إقامة التكامل الاقتصادي¹، أو بالأحرى نقل الإنتاج من المنتجين الأقل كفاءة أي ذوي التكلفة المرتفعة إلى المنتجين الأكثر كفاءة والذين يتسمون بانخفاض التكلفة داخل الاتحاد الجمركي وبالتالي يترتب على ذلك توزيع و تخصيص أفضل للموارد الاقتصادية مما يؤدي إلى زيادة الرفاه الاقتصادي².

4- أثر تحويل التجارة: يحدث عندما تستبدل واردات أقل تكلفة من خارج الاتحاد الجمركي بواردات أعلى تكلفة من عضو بالاتحاد، وهذا ينتج بسبب المعاملة التجارية التفضيلية المعطاة للدول الأعضاء، وكذلك فإنه يخفض الرفاهية لأنه ينقل الإنتاج من منتجين أكثر كفاءة خارج الإتحاد الجمركي إلى منتجين أقل كفاءة داخل الاتحاد، وبناء عليه فإن تحويل التجارة يغير التخصيص الدولي للموارد وينقل الإنتاج بعيدا عن الميزة النسبية³.

ثالثا: الآثار على تدفق الاستثمارات:

- تؤثر التكتلات الاقتصادية على تدفق الاستثمارات الأجنبية حيث تفضل الشركات الأجنبية الاستيراد من داخل نطاق الدول المتكاملة، وذلك لتجنب التعريفية الخارجية المشتركة، وهذا ما يؤدي إلى زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى دول التكامل⁴.

- يؤثر التكامل الاقتصادي على حرية حركة رؤوس الأموال، وذلك أن المرحلة الثالثة من درجات التكامل خاصة بتحرير تدفق الأموال بين الدول المتكاملة بكل حرية و دون أي قيود، وهو ما يعود بالنفع على التوزيع العادل في إقامة المشاريع بما يتناسب مع خفض تكاليف الإنتاج⁵.

رابعا: الآثار الاجتماعية :

- يسمح التكامل بتنقل اليد العاملة من الدول ذات الفائض في اليد العاملة إلى الدول التي فيها عجز، مما يؤدي إلى إحداث توازن مستويات الأجور السائدة في الدول المتكاملة، ففي الدول ذات الفائض في العمالة تكون الأجور فيها منخفضة بسبب كثرة عرض العمل على طلب العمل، والعكس في دول النقص في العمالة إذ يكون مستوى الأجور مرتفع بسبب قلة العرض عن الطلب، وعليه فتنقل العمال يعمل على رفع مستوى الأجور في بلد الفائض نتيجة سحب الفائض من اليد العاملة منها إلى الدول ذات العجز، أما في دول العجز فتنخفض فيها الأجور بسبب تدفق اليد العاملة إليها، الأمر الذي يجعل مستويات الأجور متقاربة في جميع دول التكامل⁶.

¹ الجوزي جميلة، مرجع سبق ذكره، ص:204.

² السيد احمد محمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص:212.

³ كامل بكري، الاقتصاد الدولي -التجارة و التمويل-، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص:206.

⁴ الجوزي جميلة، مرجع سبق ذكره ، ص:205.

⁵ نفس المرجع .

⁶ نفس المرجع السابق، ص: 207.

- يؤدي التكامل الاقتصادي إلى زيادة الرفاه الاجتماعي بسبب التخفيف من الضغط على الموارد الاقتصادية في بلد الفائض من العمالة، و بالتالي يحدث تناسب أفضل بين السكان و الموارد، كما تزيد حصة الفرد من السلع والخدمات التي يحصل عليها، إضافة إلى ذلك فإن اتجاه مستوى الأجور نحو الارتفاع يؤدي إلى زيادة دخل الأفراد وبالتالي زيادة قدرتهم الشرائية¹.

خامسا: الآثار السياسية:

1- آثار قوة التفاوض: وهو إعطاء الدول المتكئة قوة التفاوض والثقل الملموس في المجتمعات الدولية والعالمية، وهذا راجع لكبر حجم صادراتها و وارداتها، فتستطيع أن تحصل على واردات بأسعار أقل، كما تزيد في أسعار صادراتها بسبب عدم التنافس فيما بينها في الأسواق الخارجية، الأمر الذي يجعلها تحصل على شروط أفضل لمبادلاتها التجارية².

2- آثار السعي نحو تشكيل وحدة سياسية: يعتبر التكامل الاقتصادي كخطوة أولى نحو الوحدة السياسية وتقرير مصير المصلحة العامة مجتمعة³، وهذا ما تطمح إليه كثير من التكاملات الاقتصادية الإقليمية.

المطلب الثالث: مقومات نجاح التكامل الاقتصادي

إن التجربة التي حظيت بها التكاملات الاقتصادية الإقليمية الأولية أثبتت انه لإنجاح قيام أي تكتل لابد من مراعاة بعض المقومات والأطر المنهجية لجعله يستمر ويحقق الأهداف المسطرة له.

أولاً: التقارب الجغرافي:

يعتبر التقارب الجغرافي من أهم الشروط الأساسية لنجاح التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول التي أرادت أن تشكل كتلة اقتصادية، وهذا لتسهيل انتقال السلع والخدمات والعمالة داخل المنطقة المتكاملة، كما يخفض من تكاليف النقل التي قد تكون متباعدة أو متباعدة جغرافيا، لذا فإن التقارب الجغرافي يعد من دعائم التكامل بين الدول لسهولة الاتصال بينهما واتساع نطاق تبادلها التجاري وتيسير انتقال عناصر الإنتاج، وبالرغم من توفر وتقدم وسائل النقل والمواصلات بين الدول المتكاملة في الوقت الراهن إلا أن التقارب الجغرافي يبقى له أهمية كبيرة في التكامل وليس شرطا ضروريا له⁴.

وكذلك التقارب الجغرافي يقرب الطبيعة الاجتماعية للدول داخل العضوية مما يتيح انسجام طبيعة العمل واللغة وطريقة التفكير فيحصل بذلك حرية تامة لحركة عناصر الإنتاج وبالتالي إقامة سوق كبيرة ضمن المنطقة المتكاملة اقتصاديا.

¹ نفس المرجع.

² عمر مصطفى محمد، التكاملات الاقتصادية الإقليمية والتكامل الاقتصادي في الدول النامية، مرجع سبق ذكره، ص:34.

³ الجوزي جميلة، مرجع سبق ذكره، ص:208.

⁴ عمر مصطفى محمد، التكاملات الاقتصادية الإقليمية والتكامل الاقتصادي في الدول النامية، مرجع سابق، ص:17.

ثانيا: توافر بنية أساسية ملائمة:

من الشروط التي تحظى بالأولوية ضمن ما يجب أن يتوفر لنجاح العملية التكاملية في المجال الإقليمي هو وجود بنية اقتصادية تخدم المبادئ الأساسية للتكامل الاقتصادي، و من جملة ذلك توفر شبكة نقل ومواصلات واتصالات ملائمة، ذلك لأن عدم توفرها من شأنه إضعاف أهمية التكامل الاقتصادي، حيث يتعذر توسيع حركة التبادل التجاري بين منطقة وأخرى داخل نطاق التكامل الاقتصادي الإقليمي¹. وهو ذات الأمر الذي يعزز إعادة هيكلة الإنتاج بما يتوافق مع الميزة النسبية لعناصر الإنتاج بسبب التفاوت في البنى الهيكلية الاقتصادية للدول الأعضاء وتنجر عليه حركة واسعة للسلع والخدمات داخل المنطقة المتكاملة اقتصاديا.

ثالثا: تخصيص المشاريع الإنتاجية على أساس إقليمي

إن تخصيص المشاريع الإنتاجية داخل منطقة التكامل الاقتصادي يجعل اقتصاديات هذه الدول المتكاملة تعتمد على بعضها البعض بطريقة مباشرة في سد حاجياتها من السلع والخدمات، مما يؤدي إلى زيادة المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء، فنجاح التكامل الاقتصادي يعتمد بالدرجة الأولى على مدى تباين التخصص الإنتاجي داخل الدول الأعضاء بوجه عام، ذلك لأن هذا التباين يُمكن هذه الدول من الحصول على الميزة الكبرى التي يحققها التكامل الاقتصادي للدول الأعضاء - ميزة توسيع حجم السوق أمام منتجات الدول الأعضاء-، وفي المقابل نجد أن تشابه التخصص الإنتاجي في هذه الدول يفقد مثل هذه الميزة -ميزة حجم السوق الكبير- إلى حد كبير، وبالتالي يفقد التكامل الاقتصادي أثره كتنظيم لتنشيط التبادل التجاري العميق بين مجموعة الدول الأعضاء².

وهو ذات الأمر الذي يعمل بطريقة غير مباشرة في إعادة توزيع المشاريع الإنتاجية تبعا للميزة النسبية في تكاليف الإنتاج داخل منطقة التكامل، مما يتيح انخفاض تكاليف الإنتاج و بالتالي الحصول على المنتج بأسعار اقل من ناحية (أي رفاهية اقتصادية أكثر) ومن ناحية أخرى منح المنتج قدرة على المنافسة بقوة في الأسواق الدولية.

رابعا: وجود العجز والفائض

لا بد أن تتوفر في دولة ما إذا أرادت الانضمام إلى التكتل الاقتصادي، العجز والفائض في اقتصادياتها مع التناسب والتناظر في سد هذا العجز مع الدول الأعضاء الأخرى، وهو ذات الأمر الذي يؤدي إلى التخلص من الفائض بين الدول المتكاملة³ وسد العجز من نفس الدول دون اللجوء إلى الاستيراد من دول أخرى خارج

¹ عبد العزيز هيكل، الإطار النظري للتكتلات الاقتصادية، الطبعة الأولى، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1976، ص:21.

² إكرام عبد الرحيم، مرجع سابق ذكره، ص:57.

³ محمد الحمضي، خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتناظرية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1986، ص:96.

العضوية، فيحصل بذلك تبادل تجاري عميق داخل المنطقة وإعادة هيكلة اقتصاديات الدول الأعضاء بما يتوافق مع سد الحاجيات تبعاً لتكاليف الإنتاج الأقل.

ولكن هذا ليس بالأمر الهين، لأن الدولة لا تستطيع التخلص من الفائض أو العجز إلا إذا كانت تتوفر على منافع تستبدلها مع غيرها من الدول الأعضاء¹ وفي الوقت الذي يرضي به كلا الطرفين.

خامساً: ضرورة توافر آليات للتوزيع العادل للمزايا والتكاليف الناتجة عن التكامل

يحقق التكامل العديد من المكاسب للأعضاء ككل، إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة استفادة الجميع بذات القدر، فتوزيع عوائد التكامل لا يكون على أساس عادل بين الدول الأعضاء، بل كثيراً ما يكون حصيلة البعض منهم خسارة كاملة، خاصة في المدى القصير، وهو ما لا يشجع البلدان الأقل استفادة من العمل بجدية في إطار التكامل، ولهذا يتطلب الأمر إعداد سياسات وآليات مشتركة لتحقيق هذا الغرض، والتأكد من أن فوائد التكامل بما في ذلك الإيرادات المتأتية من الرسوم الجمركية على الواردات من العالم الخارجي توزع بنزاهة وكفاءة بين الدول الأعضاء²، ولقد أسندت مثل هذه المهام إلى مؤسسات فوق قومية تعنى بتوزيع المكاسب وتعويض الخسائر بما يتناسب مع البرامج والخطط التنموية الهادفة والتي تُرضى جمع الدول الأعضاء، وفي بعض مناطق التكامل نجد المؤتمرات والندوات هي المخولة بتوزيع مثل هذه المكاسب وتعويض الخسائر.

سادساً: تنسيق السياسات الاقتصادية القومية

إن الحرية التامة لانتقال السلع بين مختلف الدول التي تدخل في تكامل اقتصادي لا تكفي لضمان تنسيق السياسات الاقتصادية، فلا بد من توفر جميع الشروط التي تسمح للمنتج بالعمل والمنافسة في ظروف تامة الحرية وتابعة لقوى السوق، وهذا التنسيق ينبغي أن يتناول شؤون التعريف الجمركية والسياسة التجارية تجاه الدول الواقعة خارج المنطقة، وشؤون الأوضاع الاجتماعية وسياسة الاستثمار، ولا بد من مفاوضات طويلة يتطلبها تنسيق التشريعات والسياسات الاقتصادية، ووضع أجهزة متخصصة ومؤسسات تتمتع بالصلاحية المطلوبة لمتابعة هذا العمل على ضوء التغييرات التي تطرأ على السياسات الاقتصادية ومقتضيات الظروف الاقتصادية³.

ولعل التقدم في مراحل التكامل هو الكفيل بتطور تنسيق السياسات الاقتصادية بما يخدم مبادئ التكامل الاقتصادي من جهة وإرساء قواعد اقتصادية تخدم جميع الدول الداخلة في عضوية التكامل الاقتصادي.

¹ نفس المرجع السابق، ص: 97.

² عبد العزيز هيكل، مرجع سبق ذكره، ص: 22.

³ إسماعيل العربي، التكامل والاندماج بين الدول المتطورة، الطبعة الثانية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص: 43.

المطلب الرابع: عقبات التكامل الاقتصادي

إن الاتفاقيات والعمليات التي تطبق من أجل قيام التكامل الاقتصادي تنجر عليها العديد من المشاكل والتي نذكر منها:

أولاً: مشكل التعريفات الجمركية الموحدة:

من أهم الضروريات الأساسية لقيام التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول هو إزالة الحواجز الجمركية مع الاتفاق المسبق على وضع تعريفات جمركية موحدة لمواجهة السلع الواردة من العالم الخارجي، إلا أنه من الصعب وضع تعريفات موحدة تفرض على مجموعة الدول الأعضاء ذات المستويات المختلفة للتعريفات الجمركية المعمول بها قبل قيام التكامل فيما بينها، وهذا راجع لصعوبة التوفيق بين المصالح المختلفة للدول الأعضاء¹، وذلك لتأثير التعريفات الجمركية على أسعار السلع والاستهلاك وإيرادات خزينة الدولة، فالتعريفات الجمركية الموحدة تعتبر كوسيلة أساسية لقيام اتحاد اقتصادي ولمنع وصول المنتجات الأجنبية لمنطقة التكامل وهو الغاية المنشودة للوصول إلى إقامة سوق موحدة كبيرة قادرة على استيعاب حجم الإنتاج الكبير، لكن في المقابل فإن تنازل الدولة عن التعريفات الجمركية هو مساس بالسيادة الوطنية للدولة ولهذا تعتبر التعريفات الجمركية الموحدة أول عرقلة في إقامة اتحاد اقتصادي.

ولتفادي مثل هذا المشكل يمكن أن تنتهج الدول المتكاملة منهجاً للتوفيق بينها، ومنها²:

- بالنسبة للدول التي تزيد تعريفاتها الأصلية عن التعريفات الموحدة، يمكن إعفائها مؤقتاً من وجوب تخفيض تعريفاتها على بعض السلع التي يحتمل أن تنافس الإنتاج المحلي، لكن مع التزامها بتخفيضات تدريجية.
- بالنسبة للدول التي تقل تعريفاتها الأصلية عن التعريفات الموحدة، يمكن إعفائها مؤقتاً من وجوب رفع تعريفاتها على بعض السلع المستوردة، بشرط أن تكون هذه المواد لازمة للإنتاج المحلي، لكن مع التزامها برفعها تدريجياً.

ثانياً: مشكل الحماية الجمركية

إن اختلاف درجة نمو اقتصاديات الدول الأعضاء في التكامل واختلاف ظروف المشاريع الإنتاجية تؤدي إلى اختلاف درجة الحماية الجمركية للمشاريع القائمة في دولة عضو، وبالتالي يصعب التخلي عن الحماية الجمركية في دولة ما داخل منطقة التكامل، وهذا راجع لمشكل المنافسة التي تأتي من سلع الدول الأخرى، وخاصة التي تنتج بتكاليف أقل، وهذا الأمر قد يؤدي إلى انهيار بعض مشاريع الإنتاجية في الدول الأعضاء التي تنتج بتكاليف أعلى وغير قادرة على المنافسة داخل منطقة التكامل الاقتصادي³، كما أن عدم إتباع سياسات موحدة اتجاه الدول الأخرى يؤدي إلى حدوث انحرافات في التجارة والإنتاج والاستثمار، وما ينجم عن ذلك من خفض الكفاءات

¹ عمر مصطفى محمد، التكاملات الاقتصادية الإقليمية و التكامل الاقتصادي في الدول النامية، مرجع سبق ذكره، ص: 37.

² بلعور سليمان، مرجع سبق ذكره، ص: 25.

³ بكري كامل، التكامل الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص: 130.

الإنتاجية لاستخدام الموارد وزيادة النفقات الإنتاجية¹، الأمر الذي يؤدي إلى اختلاف وجهات النظر حول وضع تعريف جمركية موحدة تتفق عليها جميع الأطراف وتستوعب الاتجاهات المتعاكسة في خدمة المصالح الاقتصادية المتضاربة، لكن تحلي الدولة على بعض سيادتها الوطنية والاقتصادية للسيادة الإقليمية الموحدة بات أمر ضروري في هذه الحالة لتقارب وجهات النظر وتتوحد معها السياسات الاقتصادية المعمول بها داخل منطقة التكامل، وفي المقابل تستفيد هذه الدول من مزايا التكامل الاقتصادي التي تنجر عنها فيما بعد.

ثالثاً: مشكل توحيد نظام الضرائب

يأتي تمويل نفقات المشروعات المشتركة بين دول التكامل الاقتصادي من الضرائب المباشرة وغير المباشرة المفروضة على الحركة الاقتصادية للدول الأعضاء مجتمعة، فالضرائب هي المصدر الأساسي لتمويل الخزينة العمومية والحلقة الوسطى في إدارة العجلة الاقتصادية، وبالتالي تعتبر الضرائب هي الممول الأساسي لإقامة المشاريع الاقتصادية المشتركة، ولكن بالنظر إلى اختلاف المشاريع الإنتاجية واختلاف كذلك التنمية الاقتصادية القطاعية في دول التكامل الاقتصادي يطرح بالضرورة اختلاف النظم الضريبية من قطاع إلى آخر ومن دولة إلى أخرى، فالقطاع الإنتاجي النشط تفرض عليه ضرائب مرتفعة وفي المقابل القطاع الإنتاجي الضعيف تخفف أو تزال عليه الأعباء الضريبية بغية تنشيطه وحمايته من المنافسة الأجنبية القوية، وبالتالي فالقطاعات الإنتاجية النشطة في بعض الدول الأعضاء نجدها ضعيفة في الدول الأعضاء الأخرى وبالتالي تتبعها اختلاف النسب الضريبية المطبقة على القطاعات الاقتصادية من بلد عضو إلى آخر، وهو المشكل الذي يطرح عند محاولة إقامة اتحاد اقتصادي².

وهنا اختلفت الآراء في هذا الباب، فيرى "بيلا بالاسا" أن تفرض الضرائب لأحد الأساسين³:

- حساب المساهمات تبعاً للدخل الفردي لكل دولة، أي كلما زاد دخل الفرد كلما زادت نسبة المساهمات في الضرائب التي تمول الخزينة العمومية المشتركة أو بالعكس بالنسبة للدول التي يتدنى فيها دخل الفرد فهي تتحمل جزء أقل من الضرائب.

- حساب المساهمات على أساس الافتراض الضمني بتشابه شكل توزيع الدخل في كل دولة من دول التكامل، مما يعني تقلص الفوارق القائمة في توزيع الدخل داخل دول التكامل.

ولكن في واقع الحال بات تطبيق هذا النظام أمر صعب، وذلك لربط هذه الضريبة بالدخل الفردي فقط دون حساب الاعتبارات الأخرى مثل حجم وقدرة الدولة اقتصادياً ونشاط بعض القطاعات الاقتصادية دون أخرى واختلاف دوال تكاليف الإنتاج وغيرها من الاعتبارات، وبالتالي تطبيق هذه الضرائب بهذا الشكل يمس مباشرة بالقدرة الشرائية وهذا الأمر ينعكس على الطلب الفعال على السلع والخدمات، مما يعني ركود اقتصادي على المدى القصير.

¹ عمر مصطفى محمد، التكتلات الاقتصادية الإقليمية و التكامل الاقتصادي في الدول النامية، مرجع سبق ذكره، ص:38.

² أنظر حسين عمر، مرجع سبق ذكره، ص:138-140.

³ نفس المرجع، ص:138.

- و عليه اقترح "بيلا بالاسا" نظام آخر يقسم النفقات بين دول التكامل وفقا للبدائل الأربعة التالية:¹
- 1- تفرض ضريبة مئوية على الدخل القومي لكل دولة من دول التكامل، مصحوبة باستخدام مبدأ التصاعد في فرض الضريبة مع تزايد حجم الدخل؛
 - 2- تجنيب جزء من الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من جباية الضرائب المباشرة وغير المباشرة على اختلاف أنواعها؛
 - 3- تخصيص رسوم جمركية على صادرات وواردات كل دولة من دول التكامل بغرض تمويل النفقات الجارية المشتركة؛
 - 4- فرض ضريبة على قيمة الإنتاج أو على المبيعات.

رابعاً: مشكل توزيع الإيرادات

إن إقامة اتحاد اقتصادي يفرض توحيد التعريفات الجمركية على السلع المستوردة من خارج الدول الأعضاء وهذه التعريفات الموحدة بدورها تسهم في تمويل الخزينة العمومية الموحدة، لكن بالنظر إلى نسب المساهمة في تمويل الخزينة نجد أن مساهمات بعض الدول أكثر من الأخرى وبالتالي يطرح توزيع نسب إيرادات الخزينة المشتركة في إقامة المشاريع المشتركة مشكل حول الكيفية الأنسب لتوزيع هذه الإيرادات.

وتبعاً لهذا الطرح يبرز رأيان في كيفية تقسيم هذه الإيرادات:²

1- الرأي الأول: يجب أن تحتفظ كل دولة بإيرادات الجمارك التي تحصلها من السلع والموارد الواردة بعد قيام الدول الكبرى في الاتحاد بدفع مبلغ إجمالي معين للدول الصغيرة فيه كتعويض لما خسرت من الإيرادات الجمركية نتيجة انضمامها للاتحاد؛

2- الرأي الثاني: يرى أن تُقسم الإيرادات الجمركية بين الدول الأعضاء على أساس نسبة عدد سكان كل دولة إلى مجموع سكان الاتحاد، أي جعل إيرادات الجمارك متناسب مع عدد السكان؛

كذلك الأمر نفسه يطرح حول كيفية تعويض خسائر بعض هذه الدول من الإيرادات الجمركية، ويعود هذا المشكل لاختلاف الدول الأعضاء وتباينها في مساهمة كل دولة في إيرادات الاتحاد الجمركي.

خامساً: مشكل تنسيق السياسات الاقتصادية:

إن المراحل المتقدمة من صور التكامل الاقتصادي تستدعي قيام سلطة فوق وطنية تُسند إليها مهمة تخصيص النفقات و تبويبها في الأطر الاقتصادية الواجبة للتنمية لدفع عجلة النمو الاقتصادي ككل وتنمية المناطق الأقل وفرة وحظاً في برامجها التنموية من غيرها، والتي تحتاج إلى تخصيص موارد مالية أكثر من غيرها من المناطق لتنشيط مثل هذه البرامج التنموية.

¹ حسين عمر، مرجع سابق، ص: 138-139.

² - عمر مصطفى محمد، التكتلات الاقتصادية الإقليمية و التكامل الاقتصادي في الدول النامية، مرجع سابق، ص: 38.39.

إن السعي نحو توحيد السياسة الاقتصادية بين الدول المتكاملة يؤدي بنا إلى الضغط على ثلاث نقاط أساسية متمثلة في (السياسة الضريبية، سعر الصرف وتعويض الخسائر)، فهذه النقاط الثلاث تظهر في بداية التكامل بفوارق جد متباينة بحيث لا يمكن الجمع بينها أو توحيدها في البداية، فتنمية إقليم أقل نمو يطرح موارد مالية أكبر من غيره من الأقاليم الأخرى الأكثر تنمية، كما أن توحيد نسب الضرائب قد يقلل من إيرادات بعض الدول الأعضاء، وكذلك تثبيت سعر الصرف أو توحيد العملة يؤدي إلى تحول رؤوس الأموال إلى بعض الدول الأعضاء دون الأخرى، ولهذا وجب وضع آليات لتحقيق سياسات اقتصادية هادفة إلى النمو في جميع الدول الأعضاء دون تمييز أو تحيز¹.

وللإجابة عن السؤال سالف الذكر، فإنه لا يوجد نمط معين تطرق إليه الباحثون الاقتصاديون في هذا الصدد بل إن الفوارق في وضع السياسات الاقتصادية اضمحلت مع التقدم في مراحل التكامل الاقتصادي. فالإتفاق على توحيد أنواع وأسعار الضرائب في جميع دول التكامل يثير كثيرا من الصعوبات منها مثلا: أنه يؤدي إلى تقليل إيرادات بعض الدول الأعضاء وزيادة إيرادات البعض الآخر، ومنها أيضا أنه يؤدي إلى زيادة الأعباء الملقاة على عاتق مثيلاتها في بعض الدول الأخرى داخل المنطقة المتكاملة، كذلك الحال بالنسبة إلى تثبيت سعر العملة وحرية تحويلها الخارجي حيث نجد أن بعض الدول تخشى من أن يؤدي إتباع مثل هذا الإجراء إلى احتمال تسرب رؤوس الأموال منها إلى الدول الأخرى في التكامل، كما أن بعض الدول الأخرى ستخشى من احتمال زيادة متاعب موازين مدفوعاتها الجارية عند ترك حرية تحويل عملتها²، ولهذا حاولت تقليص فوارق أسعار الصرف أو وحدتها في لوائح بغية تفادي أي انحرافات أخرى أو ألغت عملاتها و وضعت عملة جديدة موحدة، كذلك الأمر بالنسبة لتعويض الخسائر فان هذا الأمر موكل إلى السلطات الفوق وطنية هي التي تضع البرامج والخطط الهادفة إلى تعويض الخسائر الناتجة عن الدخول في عضوية التكامل الاقتصادي والتي تتناسب مع قدرة تحمل كل دولة عضو.

¹ حسين عمر، مرجع سابق، ص: 129-132.

² كامل بكري، الاقتصاد الدولي-التجارة والتمويل-، مرجع سبق ذكره، ص: 316.

المبحث الرابع: ماهية التكتلات الاقتصادية الإقليمية

شهدت الفترة التالية للحرب العالمية الثانية نمو التعاون الاقتصادي الدولي وخاصة في المجالات النقدية والتمويلية والجمركية، بالإضافة إلى رغبة الاتجاه الدولي العام نحو تحرير التجارة الخارجية وتشجيع نموها على المستوى الدولي والإقليمي¹، وبذلك أنشئت ثلاث مؤسسات اقتصادية دولية تعنى بالعلاقات الاقتصادية الدولية منها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمنظمة العالمية للتجارة والتي تعنى بتنمية التجارة الدولية واستقرارها، وهو ذات الأمر الذي حول الفكر التكاملي من البحث في آثار التكامل الاقتصادي القصير والطويل الأجل على زيادة الرفاه الاقتصادي إلى توجه آخر نحو التفاعل مع الاقتصاد الدولي المتعدد الأطراف، والذي حملته المنظمة العالمية للتجارة في بنودها الداخلية بالإضافة إلى تنامي ظاهرة العولمة ومن تأثيرها على بنية الاقتصاد الدولي، وكذلك رغبة كثير من السياسات الاقتصادية المحلية في تحويل اقتصادياتها الوطنية بما يتوافق مع البنية الاقتصادية الحالية، وهذا التأثير المتبادل هو الذي حوّل الفكر التكاملي الاقتصادي التقليدي إلى تكتلات اقتصادية إقليمية جديدة أكثر تشابكاً و تعقيداً.

المطلب الأول: دوافع ظهور التكتلات الاقتصادية الإقليمية

تعددت دوافع ظهور التكتلات الاقتصادية الإقليمية الجديدة من دوافع داخلية في بنية الاقتصاديات الوطنية ودوافع أخرى خارجية حملها تغير نمط سير الاقتصاد الدولي، وسوف نوضح ذلك في الآتي:

أولاً: دوافع كامنة في البيئة الاقتصادية المحلية

يمكن إيجاز أهم الدوافع المحلية للاتجاه المتزايد نحو التكتلات الاقتصادية الإقليمية على النحو التالي:

1- توسيع الأسواق الإقليمية المحلية داخل التكتل

إن الاقتصاديين الذين أصلوا لفكر التكتلات الاقتصادية الإقليمية يرون بأن التكتلات تؤدي إلى توسع الأسواق الإقليمية المحلية داخل التكتل، مما يؤدي إلى زيادة فرص الصناعات الإقليمية في المنافسة بالأسواق العالمية، ولهذا تعكس التكتلات الإقليمية الجديدة الأفكار الليبرالية و اقتصاد السوق، وفي هذا السياق نتعرض لأهمية التجارة التي تعتبر حجر الأساس في الترتيبات التكاملية الإقليمية، ثم عن اقتصاد السوق وحقيقة دور الدولة في إطار هذه التكتلات² من خلال التالي:

1-1- أهمية التجارة و ما طرأ عليها من تطور

إن المتغيرات التي طرأت على العلاقات الاقتصادية و النقدية العالمية بعد إعادة إعمار أوروبا، أثبتت أنه من المستحيل تماماً إقامة تبادل حر للتجارة على النطاق العالمي، و بالدرجة نفسها من الصعوبة اللجوء إلى الاكتفاء

¹ عبد الرحمن يسري أحمد وآخرون، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص: 394.

² محمد توفيق عبد المجيد، العولمة و التكتلات الاقتصادية- إشكالية للتناقض أم للتضافر في القرن الحادي و العشرين-، مرجع سبق ذكره، ص: 175.

الذاتي وتطبيق السياسات الحمائية في المجال التجاري واستنادا إلى ذلك كان يقتضي الأمر إيجاد وسائل تحقق تعاوننا من شأنه أن يقيم تدريجيا و على نحو متناسق في شكل مجموعات اقتصادية أكثر تماسكا وتنسيقا في المجالات الاقتصادية والتجارية¹، وعلى اعتبار أن التحرير التجاري البيئي هو عصب أو محور التكتلات الاقتصادية الإقليمية وذلك أنه يربط بين المنتجين والمستهلكين حيث تنشأ بينهم علاقة توافق واعتماد متبادل، حتى أصبحت أشكال التعاون والاعتماد المتبادل هي الأقرب إلى وصف أوضاع العالم.

ويتجه النظام الاقتصادي العالمي الجديد في ذلك إلى إسقاط حاجز المسافات بين الدول و القارات مع ما يعنيه من تزايد احتمالات و إمكانيات التأثير و التأثير المتبادلين، وإيجاد نوع جديد من تقسيم العمل الدولي الذي يتم بمقتضاه توزيع العملية الإنتاجية الصناعية بين أكثر من دولة بحيث يتم تصنيع مكونات أي منتج نهائي في أكثر من مكان واحد، وتشير هذه الاتجاهات إلى تغير موازين القوى الاقتصادية وهناك معايير جديدة تطرحها هذه القوة تتلخص في السعي إلى اكتساب ميزة تنافسية، وبالتالي لم تعد الركيزة الأساسية للقوة والقدرة الاقتصادية هي الموارد الطبيعية، بل أصبحت الركيزة الأساسية في ذلك امتلاك الميزة أو القدرة التنافسية في المجال الدولي والتي تدور حول التكلفة، السعر، الإنتاجية و الجودة و هو ما عمق الاتجاه نحو الاعتماد المتبادل²،

1-2-2-1- أساس اقتصاد السوق و حقيقة دور الدولة

تعتبر المبادئ التي يعمل بفضلها اقتصاد السوق من جهة والتوجهات السياسية للدولة من جهة أخرى كمحرك أساسي نحو إقامة تكتلات اقتصادية إقليمية أكثر انفتاحا على الاقتصاديات العالمية، وهو ما سنوضحه في التالي:

1-2-2-1- أساس اقتصاد السوق

إذا كان التاريخ الاقتصادي في إجماله هو تاريخ المبادلة، حيث اكتشف الإنسان (مبكرًا) أهمية التخصص وتقسيم العمل، فقد كانت السوق هي الأداة التي ساعدت على تطور المبادلات ونموها، فالغرض النهائي من الإنتاج -مع تقسيم العمل وتوسع اقتصاد المبادلة- هو إشباع حاجات المجتمع، رغم أن الباعث كان شخصيا، فكل فرد أو مشروع يسعى إلى تحقيق مصلحته المباشرة بالحصول على أعلى دخل ممكن أو أحسن الأسعار أو أجود الأنواع، ولكنه في سعيه لمصلحته المباشرة يؤدي في نفس الوقت إلى تحقيق المصلحة العامة بتوجيه الإنتاج إلى أكثر الفروع طلبا من جانب المستهلكين أو بتشجيع أكثر المنتجين كفاية وأقدرهم على الإنتاج الرخيص واستبعاد الأقل جودة وكفاية، وهذا ما يدعى باليد الخفية في نظام السوق حيث يتم بمقتضاها تحريك السوق نحو مصلحة المجموع، وهذا هو أساس اقتصاد السوق³.

¹ عبد الكريم جابر شنجار العيسوي، مرجع سبق ذكره، ص: 21.

² عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، 2003، ص: 46.

³ حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق للنشر، 1999، ص: 97.

و لهذا فالسوق كرس لمبدأ تلاقي العرض والطلب لكن بصورته الحديثة - الليبرالية الحرة- وذلك أنه وجد عوامل طورت من هذا السوق فتطور وسائل النقل وتحرير حركة الأموال وغيرها، بالإضافة إلى تكديس الإنتاج بسبب اقتصاديات الحجم أصبح البحث عن الأسواق أمراً ضرورياً في الاقتصاد الحديث.

وفي خضم هذا التطور، تعتبر العولمة المرحلة الأخيرة في توسيع الأسواق، فالاقتصاد السوق لم يعد يقتصر على التبادل والنشاط الاقتصادي ضمن حدود الدول السياسية فقط بل جاوز ذلك ليشمل مختلف أجزاء العالم بحيث يعتبر التبادل أو السوق شاملاً لأكثر قدر من المعمورة، دون أن تقف الحاجز السياسية أو السيادة الوطنية عقبة أمام توسع فكرة السوق واقتصاد المبادلة، ويعد هذا المسار هو المسئول الأول والمباشر عن ظهور وازدهار التكتلات الاقتصادية الإقليمية، باعتبار أن هذا الهدف يسهل تحقيقه على نطاق مجموعة محدودة من الدول بصورة تفوق الإطار الدولي¹.

1-2-2- دور الدولة في ظل التغيير الجديد

إن اتجاه الاقتصاد إلى العولمة في غياب حكومة عالمية تملك صلاحيات التدخل لضبط قوى السوق والحد من انحرافات العولمة²، يرى بعض الاقتصاديين أن دور الدولة لم يتلاش تماماً، ففكرة اقتصاد السوق لا يمكن أن تقوم في غيبة دولة قوية وما تحققه من وضوح في إطار النشاط الاقتصادي في ظل توافر الأمن والاستقرار فضلاً عن الاستقرار النقدي وما يؤدي إليه من قدرة على الحساب الاقتصادي والتخطيط للمستقبل³.

فالملاحظ هنا أن دور الدولة في التحكم في الاقتصاد أصبح ضئيل جداً بوجود سببين أساسيين أولهما تبني الدولة ما يسمى باقتصاد السوق وترك قوى العرض والطلب هي التي تتحكم في السوق، والسبب الثاني يعزى للنمو المتزايد لعولمة النشاط الاقتصادي و إن كان يفترض -نظرياً- القبول بالانتقال تدريجياً للمهام التنظيمية ونقل السياسات من إطارها الوطني إلى العالمي، أي الرضى بالتخلي عن جزء من السيادة الوطنية لصالح مجموع الاقتصاد العالمي، إلا أنه لا يمكن تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الدولي إلا إذا تضافرت الدول لتنظيمه، والاتفاق على أهداف ومقاييس مشتركة للتحكم، فقد ترغب الشركات في التجارة الحرة وأنظمة مشتركة للمعايير التجارية ولكنها لا تستطيع تحقيق ذلك إلا إذا عملت الدول معاً لإنجاز تنظيم دولي مشترك⁴.

فهذه السببين كوّنا نوعاً من الاتجاه المتزايد نحو تكوين تكتلات اقتصادية إقليمية، حتى تتمكن من المحافظة على قوى السوق السائرة في الانفتاح اللامحدود الذي من الممكن أن تنجر عليه انعكاسات على الاقتصاديات الوطنية.

¹ محمد توفيق عبد المجيد، العولمة و التكتلات الاقتصادية- إشكالية للتناقض أم للتضافر في القرن الحادي و العشرين-، مرجع سبق ذكره، ص: 180

² يوسف حسن يوسف، العولمة و الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، المركز القومي للإصدارات القانونية، مصر، 2010، ص: 32.

³ حازم البيلالي، مرجع سبق ذكره، ص: 8.

⁴ محمد توفيق عبد المجيد، العولمة و التكتلات الاقتصادية- إشكالية للتناقض أم للتضافر في القرن الحادي و العشرين-، مرجع سبق ذكره، ص: 181.

2- إصلاح السياسات الاقتصادية المحلية على المستوى الإقليمي

سبق وأن أشرنا إلى أن التكتلات الإقليمية الجديدة تعكس الأفكار الاقتصادية الليبرالية واقتصاد السوق، ومن بينها الدعوة للخصخصة والسعي نحو تحقيق الإصلاح الاقتصادي.

2-1- الدعوة إلى الخصخصة

فالخصخصة هي نقل الملكية العامة إلى الملكية الخاصة وبدأت في الدول الصناعية الكبرى التي يغلب على اقتصادها طابع الرأسمالية وذلك برغبة هذه الدول في زيادة إنتاجها وتحسين أداء مؤسساتها العامة¹، ولقد اجتاحت هذه الموجة اقتصاديات العالم منذ نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات بدعوات لتقييد دور الدولة في ضوء إقرار العجز في الموازنات العامة وظهور مدى ضعف أجهزة البيروقراطية، ولقد دافع العديد من الاقتصاديين عن أهمية تغيير دور الحكومة وتزايد الاعتماد على السوق، ومن هنا بدأت الدعوة إلى الإصلاح الاقتصادي وضرورة إفساح المجال للقطاع الخاص تكتسب قبولاً لدى معظم المجتمعات، والدعوة إلى الخصخصة لا تعد دعوة لتخلي الدولة عن دورها الاقتصادي وإنما هي دعوة لتغيير شكل هذا التدخل والعودة إلى الأخذ بالسياسات بدلاً من القيام بالإنتاج العام مباشرة عن طريق القطاع العام².

فالخصخصة مطلوبة لمزيد من الكفاية الاقتصادية، ولكن نجاحها مرتبط بإفساح المجال والفرص أمام الجميع دون تمييز أو محاولة لتكوين احتكارات جديدة أو تركيز للثروات في أياد معدودة وبدون ذلك تفقد الخصخصة مشروعيتها وقد تنقلب لتصبح سبباً للإحباط واليأس إذا استخدمت وسيلة للإثراء على حساب المجتمع³. و لهذا رغم ما تتيحه الخصخصة من مزايا في كفاية الإنتاج و وفرته إلا أن لها آثار جانبية قد تنعكس بالسلب على الاقتصاديات الوطنية ولهذا وجب وضع خطط وبرامج واعية للاستفادة من الخصخصة وبالتالي تطبيق هذا النهج يتيح إعادة هيكلة الاقتصاد بما يتوافق مع معطيات اقتصاد السوق الذي يناسب التكتلات الاقتصادية الإقليمية.

2-2- مقتضيات الإصلاح الاقتصادي

كرست المؤسسات الاقتصادية الدولية لمبادئ الليبرالية الحرة من خلال اقتصاد السوق والعمولة، فنلاحظ هذا التصريح من خلال نص المادة الثالثة لمبادئ المنظمة العالمية للتجارة "بغية تحقيق أكبر قدر من التنسيق في وضع السياسة الاقتصادية العالمية، تتعاون المنظمة على النحو المناسب مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والوكالات التابعة له" فمن خلال هذا القرار أدركت الدول الأعضاء و غير الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة ضرورة إجراء إصلاحات هيكلية لتكييف اقتصادياتها مع التحول الجديد للاقتصاد الدولي⁴.

¹ محمد صالح الخناوي و أحمد ماهر، الخصخصة بين النظرية و التطبيق المصري، الدار الجامعية للطباعة و النشر، مصر، 1995، ص: 35.

² نفس المرجع السابق، ص: 182-183.

³ نفس المرجع السابق، ص: 184.

⁴ يوسف حسن يوسف، مرجع سبق ذكره، ص: 138.

والمقصود هنا هو تغيير النظام الاقتصادي القائم وتحويله إلى نظام اقتصادي أكثر كفاية وعدالة، ومن ثم فإن ذلك يعني من الناحية العملية -وفقا لما تمليه قواعد التعامل الدولية- تحويل نظامنا الاقتصادي من اقتصاد الأوامر إلى اقتصاد السوق، وذلك يرجع إلى سيادة اقتصاد السوق على المستوى العالمي بحيث أضحت قواعد اللعبة تحكمها قواعد السوق، ولم يعد أمام معظم الدول حرية كبيرة في اختيار نظم اقتصادية متعارضة¹.

والتحول إلى اقتصاد السوق وحتى وإن لازمه سوء توزيع للدخل وزيادة معدلات البطالة والتمركز الاحتكاري وغيرها من التقلبات الاقتصادية، إلا أن قرار التحول يكون بمحذ جني ثمار الحرية الاقتصادية، والتي تتمثل في تفعيل آليات السوق بدون تعقيدات بيروقراطية ووضع التنافسية ضمن أساسيات منهج التعامل بين أطراف النظام الاقتصادي، وهذه المشاكل التي يفترض ملازمتها لاقتصاد السوق، فإنها تفقد صفة الملازمة هذه إذا ما قامت الحكومات بتعهد الآثار الجانبية الناتجة عن التحول إلى اقتصاد السوق، باعتبار أن زيادة الصبغة الاحتكارية وزيادة معدلات البطالة وسوء توزيع الدخل هي بمثابة أمراض اقتصادية ملازمة لطبيعة نظام السوق الذي يترك حركة النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص، لذا من الأهمية بمكان أن يوجد إصلاح اقتصادي شامل في المجتمع، إصلاح يضمن الاستقرار النقدي والمالي وزيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، وقبل كل ذلك وبعده يجب إرساء شبكة اجتماعية تحمي الفقير وغير القادر، وهي أمور تتحقق عادة بفعالية في إطار التكامل الاقتصادي الإقليمي، وقد أصبحت سياسات الاستثمار، المنافسة، السياسات اللائحية والقواعد حول الرشوة والفساد تدرج ضمن المسائل التجارية، وفي ظل العولمة أصبحت التجارة والاستثمار تحدث نتيجة لقرارات الشركات متعددة الجنسيات في إطار إستراتيجية إنتاج دولية كاملة، ولم تعد نتيجة لبدائل الاختيارات الاقتصادية المطروحة أمام الدول².

ولذا يصبح من الضروري لتحقيق التوازن أن يتم تناول مثل هذه المسائل في الإطارين الإقليمي ومتعدد الأطراف على حد سواء و الاعتراف بوجود حاجة لمستويات مختلفة للتكامل لتحقيق مثل هذا التعاون، باعتبار أن الهدف الأسمى لتطوير التعاون الدولي في مثل هذه المسائل -على أي من مستويات الحكم- هو إيجاد مناخ يتيح منافسة ذات كفاءة اقتصادية على المستوى العالمي³.

¹ محمد توفيق عبد المجيد، العولمة و التكتلات الاقتصادية-إشكالية للتناقض أم للتضافر في القرن الحادي والعشرين-، مرجع سبق ذكره، ص: 187.

² نفس المرجع، ص: 187-189.

³ أسامة المجذوب، مرجع سبق ذكره، ص: 215.

ثانيا: الدوافع الكامنة في البيئة الاقتصادية الدولية

إن الإفرازات التي أنتجتها البيئة الاقتصادية الدولية أدت بضغط متزايدة على الاقتصاديات الوطنية عجلت بهذه الأخيرة إلى التغيير من بيئتها استجابة لهذه الضغوط، و لعلنا نجد وراء هذه الضغوط المتعددة اتجاهين اثنين هما:

أولاً: التفاعل بين العولمة و الإقليمية

إن الثورة الصناعية الثالثة التي تمثل ثورة علمية في المعلومات، الاتصالات، المواصلات والتكنولوجيا كثيفة العمل كونت الأساس المادي للنظام الاقتصادي العالمي الجديد وتكتسب دورا محوريا في تشكيله بل وتعد محرك التغيير في جميع أجزائه، وحيث ترتب على هذه الثورة العديد من النتائج¹:

- 1- ثورة في الإنتاج تمثلت في اكتساب المعرفة، ذات الأهمية النسبية في عملية الإنتاج، كما ساهمت في ظهور أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي؛
- 2- ثورة في التسويق نتيجة لعجز الأسواق المحلية عن استيعاب إنتاج المشروعات العملاقة، ونتيجة للثورة في عالم الاتصال و المواصلات، فقد أصبح الصراع على الأسواق العالمية أمرا حتميا لضمان الاستمرار، وقد يفسر ذلك جزئيا الاتجاه إلى تكوين التكتلات الاقتصادية والاندماج الاقتصادي الإقليمي؛
- 3- النمو الكبير والمتعاظم في التجارة الدولية والتدفقات المالية الناتجة عن الثورة التكنولوجية من ناحية وتحرير التجارة من ناحية أخرى؛
- 4- تزايد الاتجاه نحو المزيد من الاعتماد الاقتصادي المتبادل وشاركت في ذلك أيضا الثورة التكنولوجية، والنمو المتزايد للتجارة الدولية وحركة رؤوس الأموال عبر الدول.

فكل هذه النتائج أدت إلى تعميق عالمية الاقتصاد أو خاصية العولمة التي يتميز بها النظام الاقتصادي العالمي الجديد وذلك لتعمق الاتجاه نحو العولمة و تحول العالم إلى قرية صغيرة محدودة الأبعاد متنافسة الأطراف، فالعالمية لم تعد تسمح بترك أي بقعة في العالم معزولة عن السياق العالمي، بل تعمل على تعميق النمذجة أو التوحد على كافة المستويات الإنتاجية، التمويلية، التكنولوجية، التسويقية والإدارية²، ولهذا تُظهر هذه المعطيات لتأثير العولمة في العالم، كما أن هناك تكاملا بين التكتلات الإقليمية والعولمة حيث تنشأ عملية تبادلية يؤدي فيها الاندماج الإقليمي إلى المزيد من الاندماج في الاقتصاد العالمي، كما تؤدي سياسات الاندماج العالمي إلى مزيد من الاندماج للاقتصاديات الإقليمية، كما تنطلق العولمة من مقولة "أن التكتل الاقتصادي على الصعيد العالمي، يؤدي إلى تحسين الأداء الاقتصادي الوطني، حيث يؤدي انفتاح الأسواق وإزالة القيود أمام حرية التجارة وتشجيع رؤوس

¹ عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد و آفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، مرجع سبق ذكره، ص: 50-51.

² نفس المرجع السابق، ص: 52.

الأموال للاستثمار عبر الحدود، إلى زيادة كفاءة استخدام الموارد واستغلال الميزات النسبية على أفضل وجه وتحسين معدلات النمو الاقتصادي"¹.

لكن مع التزايد المستمر لعملة الاقتصاد وعملة التجارة وإطلاق حرية السوق والمنافسة، تزايدت النزعة الدولية نحو إقامة تكتلات إقليمية بين الدول وذلك للمخاوف التي يمكن أن تنجر على هذا الانفتاح اللامحدود بالإضافة إلى رغبة الدول في المحافظة على اقتصادياتها الناشئة من ضرر منافسة الاقتصاديات الأخرى وزيادة القوة التفاوضية في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي، وهنا نرى وكأن التكتلات الاقتصادية الإقليمية تعمل في الاتجاه العكسي للعملة.

و من هنا يمكن القول أنه أصبح الاندماج أو الانتماء في تكتل اقتصادي في الوقت الراهن بالنسبة للدول أمراً ضرورياً للحد من آثار العملة وذلك عن طريق حماية اقتصادياتها (صناعياً، زراعياً وخدماتياً...) من المنافسة الأجنبية، وتعمل على تحقيق أكبر مكسب من تجمعها كما تصنع حواجز بينها وبين باقي دول العالم وهو ما يعاكس ما تنادي به العملة الاقتصادية، بالتحريم على المستوى العالمي وليس على المستوى الإقليمي. كما أن للتكتلات الاقتصادية سلطة سياسية تحمي مصالحها، بينما العملة تفتقد للسلطة العالمية، وبالتالي فالتكتلات الاقتصادية تتعارض مع العملة، وحيث أن العملة هي نتاج تحرير التجارة العالمية مما يجعلها أمراً واقعياً ينبغي التعامل معه².

ثانياً: التفاعل بين التعددية و الإقليمية

طبقاً للتوجهات التي حملتها المنظمة العالمية للتجارة التي تسعى لتحرير التجارة العالمية من خلال وضع القواعد والتنظيمات المكرسة لذلك، فإن التكتلات تسعى لتسهيل حركة التجارة بين الدول الأعضاء فقط، وهو ما يؤدي إلى اتخاذ بعض الإجراءات الحمائية ضد الدول غير الأعضاء في التكتل، وهو ما سرع الاتجاه نحو إزالة القيود المتبقية على التجارة والاستثمار والخدمات داخل التكتلات لمواجهة الاتجاه المتزايد نحو إقامة اقتصاد عالمي متعدد الأطراف الذي طرحته المنظمة العالمية للتجارة.

ولقد مثلت الترتيبات الإقليمية شقا خلافاً طيلة جولات (GATT) و من بعدها المنظمة العالمية للتجارة وذلك للأثر السلبي على انحسار التجارة داخل التكتلات الإقليمية دون انسيابها في الاقتصاد العالمي، ومما لا شك فيه أن التكتل الإقليمي يعطي حقوقاً للدول المنظمة إليه أكثر مما يعطيه الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، وهو ذات الأمر الذي يجذب الدول نحو التكتل الإقليمي أكثر من العضوية داخل المنظمة العالمية للتجارة، إلا أن هذه الأخيرة ولما رأت هذا التوجه المتزايد نحو الإقليمية طرحت نقاشاً موسعاً في هذا الباب تمخض عنه صدور قانون تمثل في المادة (24) من اتفاقية (GATT)، وأيضاً ما عرف بشرط التمكين والذي تضمنه القرار الصادر عن

¹ رميدي عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص: 117.

² نفس المرجع.

جولة "طوكيو" لضمان التوافق و التكامل بين المسارين الإقليمي و المتعدد الأطراف¹، و لقد أعطت جولة "الاورجواي" دفعة قوية للإطار المتعدد الأطراف للانتقاص من جاذبية الإطار الإقليمي، إلا انه حدث العكس فقد زادت التكتلات الاقتصادية الإقليمية بشكل كبير، وقد أحصت منظمة التجارة العالمية سنة 1995 حوالي 110 حالة لاتفاقيات التكامل الإقليمي "للجات" تحت المادة 24، و انه قد سجل ارتفاع أكثر لمثل هذه الاتفاقيات من 19% سنة 1970 الى غاية 29% سنة 1990². حتى أصبحت أنظمة التكامل الاقتصادي والتكتلات الاقتصادية بكل صورها تشمل حوالي 75% من دول العالم و حوالي 80% من سكان العالم وتسيطر على حوالي 85% من التجارة العالمية، وهو ما يبرز مدى الآثار التي تحملها التكتلات الاقتصادية على الاقتصاد العالمي الجديد وتوجهاته³.

الجدول رقم (1.1): الترتيبات الإقليمية في العالم

الموضوع	شرق آسيا والباسفيك	أوروبا و وسط آسيا	أمريكا اللاتينية و الكاريبي	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	جنوب آسيا	إفريقيا و جنوب آسيا	دول الشمال
دول تنتمي لترتيب واحد على الأقل	26	26	35	20	08	48	11
متوسط عدد الترتيبات لكل دولة	02	06	08	05	04	04	11
الحد الأقصى لعدد الترتيبات لكل دولة	07	12	29	13	09	09	29

المصدر: World Bank, Global Economic Prospects, Washington, 2005, p:25

¹ أنظر يوسف حسن يوسف، مرجع سبق ذكره، ص: 149-155.

² عمر مصطفى محمد، التكتلات الاقتصادية الإقليمية و التكامل الاقتصادي في الدول النامية، مرجع سبق ذكره، ص: 146-154.

³ عمر مصطفى محمد، الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، الطبعة الأولى، طيبة للنشر و التوزيع، مصر، 2014، ص: 116.

- وإثر هذه التجاذبات فإن المنظمة العالمية للتجارة أقرت إقامة تكتلات اقتصادية إقليمية لكن بشرط أن تحمل الالتزامات التالية¹:
- 1- ألا تقتصر هذه التكتلات على تبادل الأفضليات التجارية من خلال إلغاء الرسوم ورفع القيود التقليدية مثل الحصص، بل يجب أن تذهب لأبعد ما يمكن تحقيقه على أساس متعدد في إطار المنظمة العالمية للتجارة؛
 - 2- يجب أن تعمل على تعميق التجارة من خلال التعاون مع القيود الداخلية ضد التجارة؛
 - 3- أن تكون مفتوحة بمعنى السماح للدول الأخرى للإقليم أو المنطقة بالانضمام؛
 - 4- أن تعمل على خلق وليس تحويل المزيد من التجارة؛
 - 5- لا يمكن تطبيق هذه الاتفاقيات التجارية الإقليمية إذا أبقَت الدول على قيود تجارية مرتفعة ضد غير الأعضاء. وطبقا لهذه البنود التي جاءت بها المنظمة العالمية للتجارة وتنامي ظاهرة التكتلات الإقليمية بحثا عن الأفضليات الممنوحة لتجارة السلع والخدمات، مما كرس لتحول الفكر التكاملي من النيوكلاسيكي إلى المنهج المعاصر للفكر التكاملي.

المطلب الثاني: تعريف التكتلات الاقتصادية الجديدة

أقيمت في البداية نظرية التكامل الاقتصادي على مجموعة مبادئ من ضمنها الجوار الجغرافي، أي بمعنى دخول مجموعة من الدول المتجاورة جغرافيا في ترتيبات التكامل الاقتصادي، لكن هذا المفهوم تغير بعد ظهور العولمة الاقتصادية والمنظمة العالمية للتجارة والتقدم التكنولوجي والاتصالات الحديثة، حتى أصبحت الترتيبات الاقتصادية الإقليمية تبحث عن مزايا تفضيلية أخرى بنمط جديد حتى أفرزت تكامل اقتصادي قاري عرف بالإقليمية الجديدة.

حيث يُعرف التكامل الاقتصادي القاري بتكامل مجموعة من الدول اقتصاديا والتي تنتمي إلى أقاليم مختلفة، وتعرف أيضا بأنها سياسة تسعى لتخفيض معوقات تدفق التجارة بين بعض الدول بغض النظر عن كون هذه الدول متجاورة أو حتى قريبة أو بعيدة عن بعضها البعض². وتعرف أيضا بأنها نمط مختلف يقوم على أساس الالتزام الذاتي بالتحريم ويتم تعميم النتائج على سائر أعضاء التكتل وفقا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية، بل وحتى على الدول الأخرى خارجه، وهو ما يعرف بالإقليمية المفتوحة (open regionalism)³.

حيث ركز هذين التعريفين على أن التكامل الاقتصادي الإقليمي لا يشترط الجوار الجغرافي بل إن التكامل الحاصل يكون على أساس توحيد الأفكار و الطرق و الأهداف أي وجود نسق اقتصادي موحد بين الدول التي تريد الدخول في عضوية التكامل الاقتصادي الإقليمي، بالإضافة إلى إمكانية الدخول في العضوية بدون أي شروط مسبقة.

¹ انظر أسامة المجدوب، مرجع سبق ذكره، ص: 207-208.

² علاوي محمد حسن، الإقليمية الجديدة المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، عدد 07، 2009، ص: 113.

³ أسامة المجدوب، مرجع سبق ذكره، ص: 195.

والإقليمية الجديدة هي ترتيبات تكاملية إقليمية أكثر تعقيدا وتشابكا سواء من حيث هيكلها أو نطاقها الجغرافي، حيث تُنشئ علاقات تكاملية بمستويات تحرير مختلفة مع دول أخرى خارج إطار التكتل، ولا تقتصر فقط على أعضائه بل تتعدى إلى خارج الدول الأعضاء¹ لتتم عملية الاندماج الاقتصادي بين الدول الأعضاء، فيحصل بموجبها إزالة الحواجز الموجودة بين الأقطار المختلفة، ويتطلب ذلك وجود سياسة واعية وتنازل عن بعض السياسات والمقومات من أجل فائدة الأعضاء، ويتم التكامل المعاصر بتوليد رقعة الإسهام العالمي ويُعد المدى في العلاقات الاقتصادية والسياسية والجغرافية، مع توقع الوصول إلى زيادات في معدلات النمو وارتفاع مستويات المعيشة².

وكما ركز هذا التعريف على أن التكامل الاقتصادي الإقليمي يحتم على الدول الأعضاء التنازل عن بعض سيادتها من أجل المصلحة المشتركة وهو ذات الأمر المؤدي إلى عمق العلاقات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية المؤدية إلى تحقيق الأهداف المشتركة من ارتفاع معدلات النمو وحدوث رفاه اقتصادي.

والإقليمية الجديدة تتميز أساسا بأنها تجمع دولا مختلفة من حيث مستويات التنمية، ومنه اختلاف ما تنتظره من التنمية، وبالتالي تأسيس علاقة إقليمية بين الدول المتقدمة وأخرى أقل تقدما، كل منها تنظر إلى التنمية بمنظورها الخاص يسمح بإدراج بعض الأفكار بالاعتماد على النظريات الحديثة للتنمية الصناعية والاقتصاد الجغرافي الجديد وربطه بتحليل الإقليمية الجديدة³.

فقد ربط هذا التعريف التكتلات الاقتصادية الإقليمية بتشكل علاقة بين الدول المتقدمة و أخرى أقل تقدما تجمعهم أهداف اقتصادية مشتركة يمكن تحقيقها بشكل جماعي، مع المحافظة على أهداف التنمية الخاصة بكل عضو من منظوره الخاص.

وبالتالي فالإقليمية الجديدة فرضتها ظروف الاقتصاد الدولي القائم على عولمة الاقتصاد الدولي بما يتيح الحرية التامة لحركة السلع، الخدمات و عناصر الإنتاج، فتطورت الإقليمية الكلاسيكية من الجوار الجغرافي إلى مناطق غير متجاورة أو بعيدة و من التكامل السطحي نحو التكامل العميق والتحرير المتعدد للسلع، الخدمات وعناصر الإنتاج بحثا عن ميزتين هامتين أولهما إقامة أسواق كبرى قادرة على استيعاب حجم الإنتاج الوفير وثانيهما إقامة تكتلات إقليمية قادرة على مقاومة الإطار المتعدد الأطراف الذي حملته العولمة الاقتصادية برعاية المنظمة العالمية للتجارة. و يمكن أن تظهر أهم مقومات الإقليمية الجديدة مقارنة بالمنهج التقليدي للتكامل الاقتصادي الإقليمي من خلال⁴:

1- ألا تكون الدول المعنية بالضرورة متجاورة، يمكن أن يشمل إقليمين أو أكثر؛

¹ إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص:232.

² محمد توفيق عبد المجيد، الإقليمية في إطار العولمة المالية ماذا بعد الأزمة العالمية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2012، ص:8.

³ إيمان شليحي وعبد الأمير السعد، مقارنة بين مبررات خيارات التنمية الإقليمية التقليدية والحديثة، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار عنابة، عدد17، 2016، ص:9.

⁴ محمد محمود الإمام، مرجع سبق ذكره، ص:51-52.

- 2- لا يجب أن يكون هناك تقارب في مستويات التنمية، حيث يمكن أن يكون هناك تباين في مستويات التنمية بين الدول الأعضاء، حيث تتولى الدول الأعضاء الأكثر تقدماً القيادة؛
- 3- يتم تحرير التجارة في إطار اتفاقيات تبدأ بمنطقة التجارة الحرة أو اتحاد جمركي في المنهج التقليدي، أما الإقليمية الجديدة فتقتصر على قيام منطقة تجارة حرة تتفاوت فيها مدة استكمال تحرير التجارة من طرف الدول؛
- 4- يشمل نطاق التجارة في الإقليمية الجديدة السلع والخدمات مع التركيز على تعزيز الصادرات بينما كانت الإقليمية تقوم أساساً على المنتجات الصناعية بهدف الإحلال محل الواردات على المستوى الإقليمي؛
- 5- عنصر رأس المال في الإقليمية الجديدة يتم تحريره تدريجياً مع توفير الشروط اللازمة لإحداث التكامل النقدي، بينما الإقليمية الجديدة حركته مفروضة منذ البداية من الأعضاء الأكثر تقدماً إلى الأعضاء الأقل تقدماً؛
- 6- المرحلة النهائية في الإقليمية الجديدة لا تستهدف الوحدة لذلك فهي مرحلة واحدة تبدأ وتنتهي في تحرير التجارة ورأس المال وبالتالي فهي لا تقوم من أجل الوحدة السياسية الاقتصادية.

الجدول رقم (2.1): أهم الفروقات الأساسية بين الإقليمية الجديدة والكلاسيكية

الخصائص	التكتل التقليدي	الإقليمية الجديدة
النطاق الجغرافي	إقليم يضم دولاً متجاورة	إقليم أو أكثر متجاورين
الخصائص الإقليمية	التجانس و تقارب المستويات الاقتصادية	التباين، أعضاء متقدمون يتولون القيادة
الاجتماعية و الثقافية	تأكيد التقارب لتمكين الوحدة كهدف نهائي	السماح بالخصوصيات و تبادل التفاهم
الدوافع السياسية	تحقيق الأمن و السلام و إيقاف الحرب	دعم الاستقرار السياسي و تحجيم الأصولية
تحرير التجارة	اتفاقيات تفضيلية تبدأ بمنطقة تجارة حرة ثم اتحاد جمركي	مناطق حرة تتفاوت فيها المدة التي تستكمل فيها الدول المختلفة مقوماتها
عدم اشتراط المعاملة بالمثل	مسموح به	غير مسموح به
نطاق التجارة	أساساً المنتجات الصناعية، بهدف إحلال محل الواردات على المستوى الإقليمي	السلع و الخدمات مع التركيز على تعزيز التصدير
عنصر رأس المال	تحريره تدريجياً	تحريره منذ البداية
عنصر العمل	يؤجل لمرحلة وسيطية	متاح بمشروطة أخرى
تنسيق السياسات	تدرجي مع توسع صلاحيات سلطة فوق وطنية يشارك فيها كل الأعضاء بالتساوي	إعطاء شكل أكبر للشركات المتعددة الجنسيات والأعضاء الأكثر تقدماً
القائم بالتوجيه	السلطات الرسمية للدول الأعضاء	قطاع الأعمال و عابرات القوميات
المرحلة النهائية	وحدة اقتصادية تامة	مرحلة وحيدة تحرير التجارة وحركة رأس المال

المصدر: محمد محمود الإمام، اتفاقيات المشاركة الأوربية وموقعها في الفكر التكامل، مجلة بحوث اقتصادية عربية، المجلة العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، العدد 7، 1997، ص:15.

المطلب الثالث: خصائص التكتلات الاقتصادية الجديدة

تعتبر التغيرات الحاصلة في البنية الاقتصادية الدولية هي المحفز على تغير الآثار الناتجة عن التكتلات الاقتصادية الإقليمية بل و أثرت فيها بشكل سريع و عميق، و يمكن إجمال أهم خصائص التكتلات الاقتصادية الإقليمية الجديدة في النقاط التالية¹:

1 - تتصف التكتلات الاقتصادية الإقليمية بأحجامها الضخمة من حيث مواردها وإنتاجها، واتساع أسواقها الاستهلاكية والإنتاجية، وتنوع هياكلها الاقتصادية ومواردها وكثافة حجم سكانها.

2- قوتها في التفاوض على المستوى الدولي هذا للدفاع عن مصالحها ضد التكتلات الاقتصادية الأخرى ، ومن ثم تكون الدول التي تنتمي إلى التكتل في موقع أفضل من ناحية المساومة أو التفاوض مهما كان شكله.

3- تحقيق نمو اقتصادي مستمر كنتيجة للآثار الديناميكية المتعلقة بحجم السوق وتحسين مناخ الاستثمار وزيادة المنافسة الناتجة عن فتح الأسواق؛

4- تأخذ التكتلات الاقتصادية الإقليمية الجديدة من إستراتيجية التوجه الخارجي منهاجا لها، وتعتمد النظرة الخارجية والبيئية للتكتل كمصدر للنمو، كما أنها تمثل لبعض الدول الخطوة الأولى لإمكانية الاستفادة من عمليات العولمة، و هي تمثل محاولات الاستفادة من مكاسب اقتصاديات الحجم، وتنوع المنتجات ومكاسب زيادة الكفاءة و تنسيق السياسة التي تبرزها التكتلات الإقليمية الجديدة؛

5- تمثل التكتلات الاقتصادية الإقليمية أهم خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وبالتالي ستزيد من حجم التجارة الدولية وستعمق مبدأ ومفهوم الاعتماد المتبادل وقد يؤدي ذلك إلى المزيد من الرفاهية الاقتصادية، ورفع مستوى المعيشة على مستوى العالم خاصة وأن هذه الآثار المصاحبة لهذه التكتلات الاقتصادية هي زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر مناطق العالم المختلفة²، و هو ما يبينه الجدول ادناه.

¹ عمر مصطفى محمد، التكتلات الاقتصادية الإقليمية و التكامل الاقتصادي في الدول النامية، مرجع سبق ذكره، ص:50.

² عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد و آفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، مرجع سبق ذكره، ص:143.

الجدول رقم (3.1) : نصيب التكتلات الاقتصادية الإقليمية من الاستثمارات الأجنبية العالمية المباشرة خلال الفترة (1999-2002) بالمليار دولار

السنة	الاتحاد الأوروبي		تكتل الأوبك		تكتل الناftا		تكتل الآسيان		الدول العربية	
	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة
1999	44,1	476	41,2	445	29,8	321	5,6	60	0,3	3,2
2000	49,1	684	39,8	554	28,5	396	6,7	94	0,2	2,8
2001	44,3	390	36,7	303	24,1	198	5,5	45	0,8	6,7
2002	57,5	374	26,2	171	9,9	64	4,6	30	0,7	4,5

المصدر: عماد الليثي، بعد نصف قرن من التكامل الاقتصادي العربي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003، ص106.

إن ارتفاع نسبة التجارة البينية داخل التكتلات الاقتصادية الإقليمية من مجمل تجارتها الخارجية وهذا ما يجعلها تخفض من التبعية الاقتصادية، أو تكون لها درجة عالية من الاستقلالية الاقتصادية بالنسبة للدول الخارجة عن المنطقة التكاملية هذا ما يؤدي إلى الارتباط بين الدول المتكتلة من خلال تشابك اقتصادياتها وأسواقها، كما يلاحظ من خلال الجدول التالي حيث يبين تنامي التجارة البينية داخل التكتلات الاقتصادية الإقليمية¹.

جدول رقم (4.1): نسبة التجارة البينية داخل التكتلات الاقتصادية و مناطق التجارة الحرة (نسبة مئوية)

البيان	1970	1975	1980	1985	1990	1995	2000
التكتلات القارية							
التعاون الاقتصادي الباسيفيكي الاسيوي	25.9		53.8	67.7	68	71.8	72.6
التكتلات الإقليمية							
اوربا							
الاتحاد الاوربي	48.9	52.5	60.8	54.7	65.9	62.4	60.7
منطقة التجارة الحرة الاوربية	21.8	-	1.1	-	0.8	0.7	0.6
امريكا الشمالية							
الناftا	8.7	11.5	33.6	12.5	41.4	46.2	54.9
امريكا الجنوبية							
مجموعة الانديز	2.3	4.2	3.8	3.2	4.1	12.0	9.0

¹ عمر مصطفى محمد، التكتلات الاقتصادية الإقليمية و التكامل الاقتصادي في الدول النامية، مرجع سبق ذكره، ص:50.

12.1	21.7	15.4	14.4	24.4	21.6	26.8	السوق المشتركة لأمريكا الوسطى
16.4	5.0	9.8	6.4	9.0	6.7	7.3	مجموعة الكاريبي
14.4	17.1	10.8	8.3	13.7	12.8	10.2	اتحاد تكامل أمريكا الشمالية
20.8	20.3	8.9	5.5	11.6	-	11.6	السوق المشتركة الجنوبية
4.6	11.7	8.1	6.5	9.0	-	9.2	منظمة الدول الكاريبية الشرقية
إفريقيا							
0.8	0.51	0.5	0.8	0.1	0.1	0.2	الجماعة الاقتصادية لدول البحيرات العظمى
6.6	7.8	6.6	4.0	6.6	-	8.6	السوق المشتركة لجنوب و شرق إفريقيا
1.5	2.1	2.1	2.1	1.4	3.1	2.1	الجماعة الاقتصادية لدول إفريقيا الوسطى
10.2	9.8	7.8	5.2	10.1	6.7	9.1	الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا
0.6	0.1	00	0.4	0.8	0.2	0.1	اتحاد نهر مانو
8.7	10.6	3.1	1.4	0.4	-	4.2	الجمعية التنموية لجنوب إفريقيا
1.3	2.2	2.3	1.9	1.6	3.9	3.4	اتحاد النقد الاقتصادي لإفريقيا الوسطى
13.2	9.8	12	8.7	9.3	-	6.6	الاتحاد النقدي الاقتصادي لغرب إفريقيا
2.4	3.8	2.9	1.0	0.3	-	1.4	اتحاد المغرب العربي
آسيا							
22.7	24.7	19	18.4	17.4	13.9	14.7	الآسيان
2.2	2.4	1.7	2.4	2.2	1.0	1.5	اتفاق بانكوك
6.6	7.9	3.2	9.9	6.3	0.7	1.1	منظمة التعاون الاقتصادي
4.2	4.4	3.2	4.8	4.8	-	3.2	الاتحاد الشرق آسيوي للتعاون الإقليمي
5.6	6.8	8.0	4.9	3.0	-	4.6	دول مجلس التعاون الخليجي

المصدر: عبد الكريم جابر شنجار العيساوي، التكامل الاقتصادي العربي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 22-23

وكما هو ملاحظ في الجدول أعلاه هو تنامي التجارة البينية بين معظم دول التكتل و خاصة في الدول المتقدمة وهو ما يظهر اعتماد التكتلات على هذا العنصر الفعال في تنمية الروابط الاقتصادية بين الدول الأعضاء و زيادة الاعتماد المتبادل في الصناعة مع بعضهم البعض، وهو ما كرس وجود التكتلات الاقتصادية الإقليمية.

خلاصة الفصل الأول

بعد الذي تقدم في هذا الفصل يمكن أن نستخلص أن التكامل الاقتصادي ظاهرة اقتصادية ليست ببعيدة فقد نشأت بعد الحرب العالمية الثانية و قد وجدت من يتبناها من الدول الراغبة في تحقيق أهداف معينة حتى نمت و صعدت و حققت مكاسب معتبرة عجلت بقيامها، و لقد أصل لها الكثير من الاقتصاديين الغربيين في الفكر الليبرالي و لهذا فقد تعددت الزوايا التي ينظر بها إلى التكامل الاقتصادي من خلال (تعريفها ، مداخلها ، آثارها المنطوية عليها، مبادئها،.... الخ).

كما أن للتكامل الاقتصادي آثار عكسية يمكن أن تعود بالسلب على الاقتصاديات الوطنية داخل الدول الأعضاء وتعرقل مسيرة التكامل، وهذا ما عرف بعقبات التكامل الاقتصادي، ولقد نوه الكثير من الاقتصاديين لهذه المشاكل و كيفية تفاديها، ولكن بالنظر إلى مسيرة التكامل الاقتصادي يمكن ملاحظة أن الآثار الايجابية التي حملها هذا الأخير شجعت العديد من الدول على تبني هذا التوجه فتعاظمت بذلك موجات التكامل الاقتصادي حتى أصبح سمة من سمات النظام الاقتصادي الدولي الجديد.

وبعد التوجهات الجديدة التي حملتها المنظمات الاقتصادية والمالية الدولية وذلك اثر بزوغ المؤسسات الاقتصادية العالمية الثلاث -صندوق النقد الدولي، المنظمة العالمية للتجارة والبنك الدولي للإنشاء والتعمير- كرست لمبدأين اثنين أولهما إقامة نظام اقتصادي متعدد الأطراف تكفلت به المنظمة العالمية للتجارة ومن قبلها (الجات) والثاني تبني أفكار الليبرالية الحرة أي اقتصاد السوق وتكفل به صندوق النقد الدولي، بالإضافة إلى ظهور العولمة الاقتصادية، وبذلك كرست هذه التوجهات الجديدة نحو إقامة نوع آخر من التكامل الاقتصادي عرف بالتكتلات الاقتصادية الإقليمية الجديدة، فأثرت وتأثرت بالاقتصاد الدولي الجديد.

الفصل الثاني:

التأصيل النظري والفكري للأزمات في

الاقتصاد الدولي المعاصر

تمهيد الفصل الثاني

أكد الاتجاه الاقتصادي الليبرالي الجديد ما ذهب إليه "آدم سميث" من خلال التأكيد على كفاءة الأسواق ورفض أية إجراءات تَدخلية على السياسات المالية التي أدت إلى تزايد العجز المالي والالتزام الصارم بمعدل ثابت للتوسع النقدي حيث أن هذه السياسات سوف تعود إلى تحرير الأسواق لممارسة نزعتهما التصحيحية الذاتية في مواجهة الاتجاهات الاقتصادية المختلفة.

لكن الملاحظ أن هذه الاتجاهات الاقتصادية المختلفة قد أفرزت آثار جانبية غير مرغوبة، فمن خلال التحول العميق الذي شهده الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية وبروز ظاهرة العولمة المالية وتربط الأسواق المالية ونمو التجارة الخارجية وتأثير تغيرات أسعار صرف العملات على موازين القوى الاقتصادية العالمية قد ولدت تراكمات سلبية أفرزت العديد من الآثار، فزادت بذلك نسب البطالة وارتفعت معدلات التضخم وتباطأت معدلات النمو وتوالت الأزمات الاقتصادية.

بالإضافة إلى أن النزعة الحديثة لإدارة الأعمال الاقتصادية في الاقتصاد الدولي المعاصر قد حولت الاتجاه في الاستثمار من استثمار في الاقتصاد الحقيقي إلى استثمار في الاقتصاد المالي، حيث لا نكاد نشهد اليوم عملية اقتراض أو توظيف للأموال خارج دائرة الأسواق المالية، وبذلك نمت هذه الأسواق بنسب مضاعفة مقارنة بقريبتها الأسواق النقدية، وهو ما عجل بتنامي المضاربات القوية سواء على المستويين المحلي أو الدولي في الأصول المالية، ما نتج عنه تضخم في الأصول المالية والنقدية عند مقارنتها بالأصول الحقيقية وهي حالة غير اعتيادية أفرزت آثار سلبية غيرت من الطبيعة الحركية للاقتصاد الدولي والتي كانت معروفة من قبل إلى اقتصاد دولي كثير الانتكاسات والأزمات حتى أن هذه الأخيرة أصبحت صفة ملازمة له .

ولهذا يتعرض هذا الفصل إلى الدورة الاقتصادية المعروفة في الاقتصاد الرأسمالي الليبرالي، ثم إلى الأزمات الاقتصادية والأزمات المالية من الناحية النظرية وآراء المدارس الاقتصادية في تفسير طبيعة هذه الأزمات، بالإضافة إلى الربط بين الأزمة المالية والاقتصادية والعلاقة التبادلية بينهما في الاقتصاد المعاصر، وفي الأخير نعرض على الأسباب والمكامن الحقيقية وراء تنامي الأزمات المالية في الاقتصاد الدولي المعاصر.

المبحث الأول: ماهية دورية الأزمات في الاقتصاد الرأسمالي

أكدت التجربة في النظام الاقتصادي الرأسمالي أن الحركة فيه عبارة عن مسيرة دورانية تبدأ بمرحل النمو وتنتهي بأزمة تنهي المرحلة التي قبلها و تعلن بداية مرحلة جديدة وهو ما اعتبره بعض الاقتصاديين بان الرأسمالية تجدد نفسها بنفسها بهذه الحركة الدورانية ولهذا سنبين في هذا المبحث هذه الحركة و آيتها في النظام الرأسمالي الليبرالي.

المطلب الأول: ماهية الأزمة في الاقتصاد الرأسمالي الليبرالي

تعتبر التراكمات المرحلية بداية من عهد التجاربيين نقطة البداية للتأسيس للنظام الرأسمالي السائد اليوم، خصوصا مع إضافة التوجه الحر في انتقال رأسمال و العمل بحثا عن الربحية الأعلى، فشكلت بذلك ميزة لهذا النظام خولته للاستمرار رغم ظهور عدة توجهات أخرى مناوئة له لكنها لم تستمر مثلما استمرت الرأسمالية الليبرالية.

أولا: نشأة وتوسع الرأسمالية الليبرالية

من المعروف أن نشأة النظام الرأسمالي تمثلت بمجموعة من العمليات التاريخية التي أفضت إلى سيادة اقتصاد السوق وسيطرة الإنتاج الصناعي في مرحلة اكتمال ونضج نمط إنتاجه، وفيه غدت قوة العمل بضاعة، وتقسيم العمل الاجتماعي، فكل هذا يعتبر نقطة انطلاقه وتطوره¹، وبجانب ذلك فإن ظهور الأفكار الاقتصادية الرأسمالية لم يكن اعتباطا، وإنما كانت هناك عوامل كثيرة حتمت ظهوره، ردا على ما كان سائدا آنذاك من أفكار لم تعد تسير التطور الذي طرأ على المجتمعات الأوروبية بالخصوص، وأبرزها الاستكشافات الجغرافية². وتعتبر نقطة التحول الأولى للرأسمالية بظهور الثورة الصناعية لتأسس بذلك قيام التجارة السلعية النقدية وتراكم رأس المال.

بالإضافة إلى أن الرأسمالية كرست منذ قيامها لحرية التملك الفردية لوسائل الإنتاج، وذلك لأن المصلحة الفردية تخدم المجتمع بطريقة غير مباشرة، وهو ما أكده آدم سميث "عندما يعمل الفرد لنفسه فإنه غالبا ما يخدم المجتمع أكثر مما لو عمل من أجل المصلحة العامة"³.

وتؤكد الدراسات إلى أن الرأسمالية منذ نشوئها كنمط إنتاج مكتمل كانت عالمية، وفي أبعادها الأساسية بالضرورة أيديولوجية ذات بعد اقتصادي مهيمن، مقدمة نتاجها في الفكر والنظرية الاقتصادية على أنه خطاب يتمتع بدرجة عالية من التجريد والاستقلالية⁴.

وبهذا تحولت الرأسمالية الصناعية إلى عالمية وذلك بتداخل رأس المال الصناعي برأس المال المصرفي أما خصائصها فهي كالتالي:¹

¹ عبد علي كاظم المعموري، تاريخ الأفكار الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر، عمان، الاردن، 2012، ص:469.

² نفس المرجع.

³ نفس المرجع، ص:475.

⁴ نفس المرجع، ص:470.

- 1- الليبرالية الفردية: هي أساس النظام الرأسمالي وتستوضح معالمها فيما يلي:
- النظام الطبيعي: وهو ما عبر عنه آدم سميث باليد الخفية التي تنظم الحياة الاقتصادية وتعمل بطريقة تلقائية من خلال قوى العرض والطلب.
- الرشادة: فالنظام الطبيعي يحكم الحياة التي جوهرها سلوك الإنسان الرشيد، لذا فلا بد أن يكون هذا الإنسان حراً.
- الفردية والنفعية: فالفرد هنا يسعى إلى تحقيق المصلحة الخاصة، فهو بذلك يؤدي مصلحة المجتمع.
- 2- الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج: وسائل الإنتاج هي ملكية خاصة للقادرين على حيازتها واكتسابها، أي قوى الإنتاج المادية (الأرض والمواد الطبيعية، قوى العمل، رأس المال العيني والنقدي).
- 3- الربح: إن الهدف الأساسي عند الرأسمالي هو تحقيق أقصى ربح، هذا في عملية الإنتاج ذلك أن الربح هو المعيار الذي يحكم به على كفاءة المشروع وحسن أداءه وعلى إمكاناته المستقبلية لزيادة الإنتاج وتوسعه، أما في عملية الاستهلاك فهو تحقيق أقصى إشباع، فهو ربح نفسي يعادل تغطيته مقابل التضحية بالثمن النقدي للسلع المختارة، وبذلك يتحقق التوازن بين القوى المشاركة في الإنتاج.
- 4- الأداء التلقائي أو اقتصاد السوق: تتم عملية الإنتاج والتوزيع في النظام الرأسمالي بطريقة تلقائية طبيعية من خلال قوى السوق (العرض والطلب) وجهاز الثمن، فالثمن هو الذي يلعب الدور الرئيسي في عملية تخصيص الموارد بين الاستخدامات المختلفة، وهو يتكون ويقوم بوظائفه من خلال السوق، فالمنتج يحصل على عناصر الإنتاج مقابل الثمن، وهو يبيع أيضاً مقابل ثمن منتجاته في الأسواق، والمستهلك يقدم قوى عمله من أجل الحصول على دخل وهو ثمن عمله وأجره، ويحصل على احتياجاته من الأسواق لغرض إشباع حاجاته مقابل الثمن.²

ثانياً: تعريف الأزمة الاقتصادية

رغم عالمية الرأسمالية كنظام يحكم الاقتصاد العالمي إلا أنها عرفت بأزماتها المتكررة، و التي تنشأ نتيجة الحرية المفرطة للرأسمالية، و لهذا تعددت التعريفات للأزمة الاقتصادية و التي نذكر منها ما يلي:

1/ الأزمة الاقتصادية هي فقدان التوازن بين العرض والطلب على السلع والخدمات مما يؤدي إلى تدهور الوضعية الاقتصادية، ومن المظاهر الأكثر حدة هو انهيار الإنتاج أو انخفاض كبير في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي.³

¹ زينب حنين عوض الله، مبادئ علم الاقتصاد، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1995، ص: 151-156.

² بول سامويلسون وآخرون، ترجمة هشام عبد الله، الاقتصاد، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر، مصر، 2001، ص: 53.

³ Fredric Teulon, croissance crises et développement, Presse universitaire de France, Paris, Edition 6, 2001, p:35.

2/ هي حالة حادة من المسار السيئ للحالة الاقتصادية للبلاد أو لإقليم أو للعالم بأسره، تبدأ عادة من جراء انهيار أسواق المال، وترافقها ظاهرة جمود أو تدهور في النشاط الاقتصادي، تتميز بالبطالة والإفلاس والتوترات الاجتماعية وانخفاض القدرة الشرائية¹.

3/ هي ظاهرة اقتصادية يمكن أن يستدل عليها بمظاهرها أو نتائجها مثل انهيار البورصة، مضاربة نقدية كبيرة أو بطالة دائمة².

4/ تلك التذبذبات التي تؤثر بطريقة ما على المتغيرات الاقتصادية مثل حجم الإصدار، أسعار الأسهم والسندات، وكذلك معدل الصرف³.

5/ الانقطاع المفاجئ في مسيرة المنظومة الاقتصادية مما يهدد سلامة الأداء المعتاد، وتعتبر الأزمة عن التناقضات القائمة بين الطبقات الاجتماعية وبين قيم التبادل⁴.

6/ تحدث الأزمة الاقتصادية إذا حدث انخفاض كبير ملحوظ واسع النطاق في النشاط الاقتصادي، حيث يزداد الانخفاض في قيمة الاستثمارات وفي أرباح الشركات، ويزداد هبوط في حجم الإنتاج مع زيادة التغير في الأسعار وانخفاض السيولة النقدية وتزداد حالات إفلاس الشركات⁵.

7/ عرفها فريدريك انجلز: تتوقف التجارة وتردح الأسواق، وتتراكم البضائع بكميات كبيرة لا طريق لبيعها، ويختفي النقد السائل كما يختفي التسليف، وتتوقف المصانع، وتفقد جماهير العمال وسائل عيشها مجرد أنها أنتجت الكثير من هذه الوسائل، وبعد هذا تتوالى الإفلاسات ويستمر هذا الانسداد فترات طويلة حتى تمتص السوق فائض الإنتاج⁶.

ومن هنا يمكن تعريف الأزمة الاقتصادية على أنها مرحلة اقتصادية سيئة تصيب اقتصاد بلد ما أو منطقة معينة، وتعرف هذه الحالة الاقتصادية السيئة بنتائجها غير المرغوب فيها، مثل تدهور قيمة العملة أو ازدياد معدلات البطالة أو إفلاس المؤسسات وغيرها، وتنشأ هذه الحالة من اختلال التوازن بين سوق السلع والخدمات وسوق النقد، فينتج عن ذلك ابتعاد الحالة الاقتصادية عن نقطة التوازن المستهدف بين الإنتاج والاستهلاك، فيدخل الاقتصاد في حلقة من الانخفاضات تغذيها متغيرات الطلب الكلي.

¹ إبراهيم أبو العلاء وآخرون، الأزمة المالية العالمية أسباب وحلول من منظور إسلامي، الطبعة الأولى، مكتبة الملك فهد للطباعة والنشر، جدة، السعودية، 2009، ص:19.

² دانيال ارنولد، تعرب عبد الأمير شمس الدين، تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس و اليوم، المؤسسة الجامعية للطباعة و النشر، لبنان، 1992، ص:11.

³ عبد الرزاق سعيد بلعباس وآخرون، الأزمة المالية العالمية: أسباب وحلول من المنظور الإسلامي، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، 2009، ص:09.

⁴ زيد عبوي، الاتجاهات الحديثة في المنظمات الإدارية، دار الشروق للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص:65.

⁵ يوسف أبو فارة، الأزمات المالية والاقتصادية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص:47.

⁶ محمد سعيد الرملاوي، الأزمة الاقتصادية إنذار للرأسمالية ودعوة للشريعة الإسلامية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2013، ص:22.

المطلب الثاني: مفهوم الدورات الاقتصادية

عُرف الاقتصاد الرأسمالي بالشكل الدوري في حركته عبر الزمن إذ ينتقل من الانتعاش إلى الركود ثم ينهض من جديد من الركود إلى الانتعاش و هو ما أطلق عليه بالدورة الاقتصادية . وقد اكتسبت الدورة الاقتصادية سمات جديدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية نتيجة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إذ تم استبعاد حالات انخفاض الإنتاج الحادة وكذلك تخفيف حدة الأزمة، وبصورة عامة فإن الدورات الاقتصادية هي سمة مميزة لاقتصاديات السوق المتقدمة وفي مختلف مراحل تطورها وقد ازداد تأثير هذه الدورات منذ بداية نشوء الأسواق المالية في القرن السابع عشر، ولهذا فقد تطرق العديد من المفكرين لمهية الدورات الاقتصادية، والتي نذكر منها ما يلي:

- هي تقلبات اقتصادية متتالية يمر بها اقتصاد بلد ما، بصورة دورية خلال فترات زمنية مختلفة¹؛
 - أو هي تقلبات منتظمة بصورة دورية في مستوى النشاط الاقتصادي للدولة بصفة عامة في المدى القصير²؛
 - هي الفترة الزمنية التي تنذبذب خلالها الأنشطة الاقتصادية صعودا وهبوطا، مقاسة بحجم الناتج المحلي الإجمالي³؛
 - هي تتابع بين المرحلة العليا والسفلى، أو أنها تلك التقلبات التي تؤثر على مجمل النشاط الاقتصادي للدولة⁴؛
 - منذ أن انطلقت الرأسمالية وهي تحمل في ثناياها الأزمات، فالتطور الرأسمالي الحاصل في الدول الصناعية لا يشبه الخط المستقيم الصاعد، بل يأخذ شكل حركات شبيهة بالتموجات، وهو ما يعرف بالدورات الاقتصادية⁵.
- ومن الملاحظ في هذه التعريفات يمكن تمييز الدورات الاقتصادية بتلك الحالات المتعاقبة التي يمر بها الاقتصاد لبلد ما، ويمكن التمييز بينها من خلال مؤثرات عن الحالة الاقتصادية مثل الناتج المحلي الإجمالي، معدل الأسعار، البطالة والاستثمار.... الخ.

ولقد تم التمييز بين مراحل الدورة الاقتصادية، حيث قسمت إلى عدة مراحل وهي كالتالي:

- 1/ **مرحلة النمو:** ويكون النشاط الاقتصادي في مرحلة النمو متواترا باتجاه الصعود، فيزيد الإنتاج والاستثمار، وتوظف الموارد الاقتصادية بشكل عام والعمالة بشكل خاص، ويكون بقاء الحالة الاقتصادية في هذه المنطقة مرهونا بالأحوال الاقتصادية، وقد تبقى لمدة قصيرة أو طويلة⁶؛

¹ بهاء أحمد أبو السندس و عبد الناصر الزويد، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار التنسيب للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2008، ص: 37.

² هيثم يوسف عويضة، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها الإقليمية، دار وائل للنشر، الأردن، 2015، ص: 32.

³ عبد الرزاق بن هاني، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2014، ص: 423.

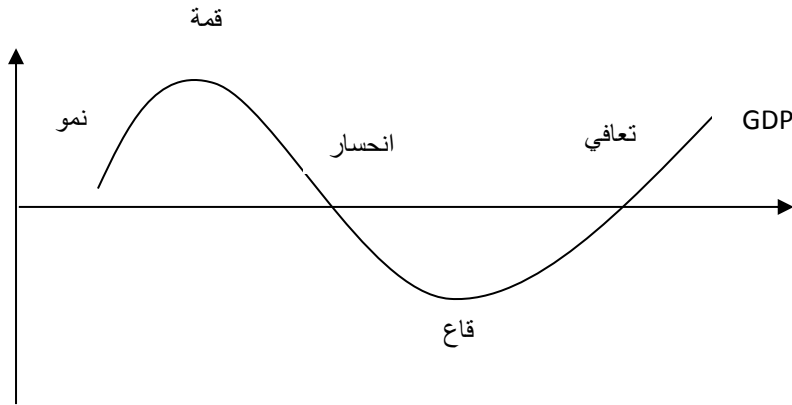
⁴ بن ناصر محمد، محاضرات في الأزمات المالية، جامعة آكلي محمد أولجاج، البويرة، 2016/2015، ص: 23.

⁵ علي عبد الفتاح أبو شرار، الأزمة المالية الاقتصادية العالمية الراهنة، الطبعة الأولى، دار البازوري للنشر، الأردن، 2011، ص: 11.

⁶ عبد الرزاق بن هاني، مرجع سبق ذكره، ص: 424.

- 2/مرحلة الوصول إلى القمة: وتكون الحالة الاقتصادية في هذه المرحلة مستقرة إلى حد ما، وهي تأخذ فترة زمنية محددة بحسب الظروف التي كانت سائدة في فترة النمو¹؛
- 3/مرحلة الانحسار: حيث ينخفض النمو الاقتصادي وينخفض الاستثمار والادخار، ويرتفع معدل البطالة، وقد يرتفع معدل التضخم ليصنع حالة من الركود التضخمي²؛
- 4/مرحلة الوصول إلى القاع: تتميز هذه المرحلة بانخفاض النشاط الاقتصادي إلى أدنى مستوى له بعد استمرار الركود الاقتصادي ووصوله إلى أدنى مستوى له، ويحدث هذا في حالة غياب أي تدخل حكومي من أجل إيقاف التدهور الحاصل في النشاط الاقتصادي³ ويكون بقاؤها في المرحلة السفلى مرهونا بالحالة الاقتصادية للبلد؛
- 5/مرحلة الانتعاش أو المعافاة: وتتميز هذه المرحلة بارتفاع مستويات الدخل، الإنتاج والعمالة، وبالتالي زيادة معدلات الاستثمار، الاستهلاك، وتحسن مستوى الأسعار⁴.

الشكل رقم(1.2): رسم تخطيطي للدورات الاقتصادية



المصدر: عبد الرزاق بني هاني، مرجع سبق ذكره، ص:424.

- ومما يجدر الإشارة إليه أن المؤشرات الدالة على الدورة الاقتصادية لا تكون متماثلة في القيمة والحركة، إذ نميز بين ثلاثة أنواع من المؤثرات وهي كالتالي⁵:
- 1/المؤثرات السابقة للدورة الاقتصادية: هي المتغيرات التي تنبه إلى إمكانية وقوع حدث في المستقبل، وعلى سبيل المثال يؤثر انخفاض معدل البطالة إلى تحرك الحالة الاقتصادية بأسرع مما كانت عليه في الماضي القريب، مما يعني أن الاقتصاد قد يزدهر في المرحلة المقبلة.

¹ نفس المرجع.

² نفس المرجع.

³ بن ناصر محمد، مرجع سبق ذكره، ص:06.

⁴ نفس المرجع.

⁵ عبد الرزاق بن هاني، مرجع سبق ذكره، ص:428.

2/المؤثرات المتزامنة مع الدورة الاقتصادية: وهي المتغيرات التي تعطي معلومات عن الحدث وتؤكد وقوعه، وعلى سبيل المثال تؤثر زيادة الإقبال على الشراء نحو الرواج الاقتصادي الراهن.

3/المؤثرات المتأخرة عن الدورة الاقتصادية: هي المتغيرات التي تتبع الحدث وتؤكد وقوعه يقيناً، وعلى سبيل المثال تؤثر زيادة معدل التضخم إلى أن الحالة الاقتصادية في فترة ركود.

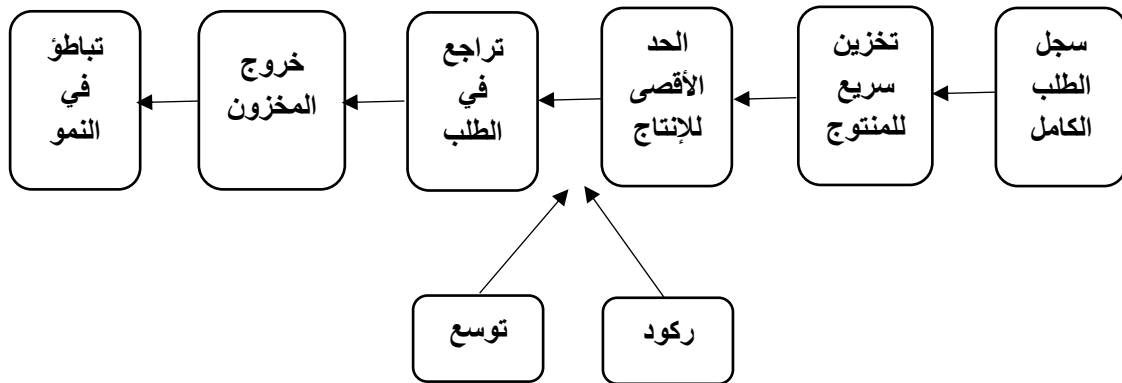
المطلب الثالث: أنواع الدورات الاقتصادية:

قسم المفكرين الاقتصاديين الدورات الاقتصادية إلى ثلاثة أنواع، وذلك حسب مدتها الزمنية، حيث تم تفسير هذه الدورات بناء على المدة التي تستغرقها الدورة للرجوع إلى نفس المرحلة التي بدأت منها.

1- الدورة الصغرى (دورة كبتشن):

مدة هذه الدورة ما بين 3 إلى 5 سنوات، حيث ترتبط هذه الدورة بالتغير في المخزون أو في الطلب على المنتجات فقط.

الشكل رقم (2.2): الدورة الاقتصادية الصغرى



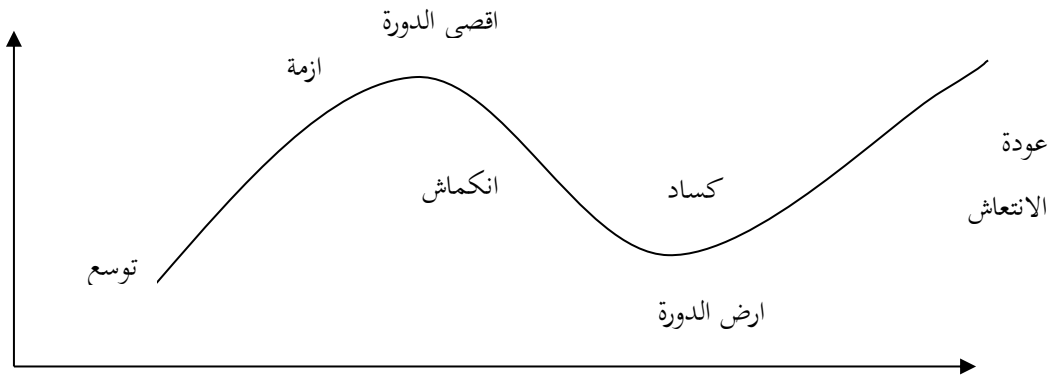
المصدر: بن ناصر محمد، مرجع سبق ذكره، ص15

حيث يبيّن هذا المخطط الدورة الاقتصادية على مستوى الإنتاج والاستهلاك فقط أو على المستوى الوحدوي، فوصول الإنتاج إلى أقصى حد له يؤدي إلى ارتفاع في الأسعار، ومنه إلى تراجع في الطلب، فيحصل ركود اقتصادي، وفي المقابل لما يكون هناك زيادة في الطلب على المنتج يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، ومنه التوسع في الإنتاج، فيؤدي مباشرة إلى الانتعاش.

2- دورة الأعمال (دورة جوغلار)

مدة هذه الدورة 10 سنوات، ويعتبر "كلمينت جوغلار" أول من استخدم هذه النظرية باسم "الدورات التجارية"، حيث بين التناوب بين الانكماش والتوسع في الاقتصاد الرأسمالي.

الشكل رقم (3.2): دورة جوغلار

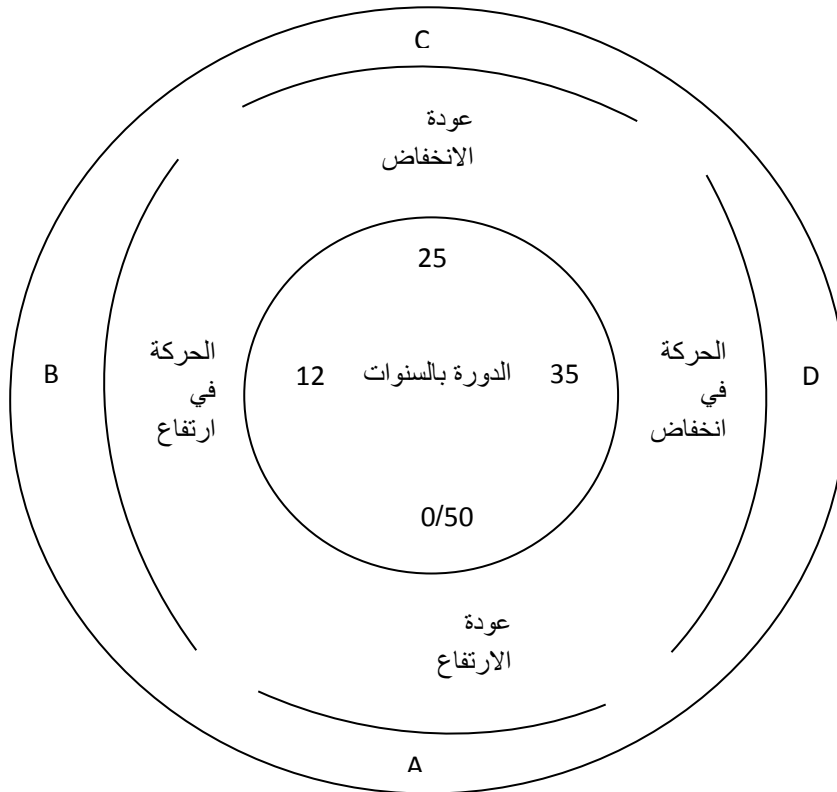


المصدر: بن ناصر محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 17

3- الموجة الطويلة في الحياة الاقتصادية (دورة كوندراتيف):

مدة هذه الدورة (50-60) سنة، وتعتمد هذه الدورة على التغير في أسعار الأجور وأسعار الفائدة، وأسعار المواد الخام والتجارة الخارجية والودائع المصرفية.

الشكل رقم (4.2): دورة كوندراتيف



المصدر: بن ناصر محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 17

حيث تقسم هذه الدورة إلى أربعة مراحل¹:

1/مرحلة النمو(B): ويحدث فيها نمو، وتعتبر البداية التي تكون فيها أسواق المال جيدة وأداؤها ممتاز، مع تطور وتحسن في الاقتصاد العام، ومعدل الفترة الزمنية لهذه الفترة 12 سنة.

2/مرحلة التراجع(C): وهي بداية التضخم والكساد، ويكون غالبا اتجاه أسواق المال في هذا الفصل صاعدا، ويفترض وجود قمة في نسب الفائدة، ومدة هذه الفترة 12 سنة.

3/مرحلة الأزمة(D): ويحدث نمو انكماشى يمثل أدنى مستوى تصل له الأزمة، ومدة هذه الفترة 12 سنة، وتكون في هذه الفترة أحداث تميزها عن غيرها، وهي كالتالي:

- حدوث ارتفاع في أسعار السلع؛

- حدوث ارتفاع في نسب الفائدة؛

- حدوث كساد حاد في أسواق المال؛

- حدوث كساد أساسي أو رئيسي.

4/مرحلة التعافي(A): وتسمى بفترة التطهير بعد الإفلاسات والانهيئات في الكثير من الشركات، وتمتد فترة هذه المرحلة بـ 16 سنة.

المطلب الرابع: تحليل تصور الفكر الاقتصادي للدورات الاقتصادية

حاول الكثير من المنظرين الاقتصاديين التطرق إلى تحليل الدورات الاقتصادية، فمنهم من فسرها على أن أسبابها خارجية لا يمكن التحكم فيها، ومنهم من أعطى تغييرا مرده إلى عوامل اقتصادية بحتة، والتي نذكر منها ما يلي:

1- النظريات النقدية:

تنطلق هذه النظرية في تفسير الدورات الاقتصادية من عوامل نقدية بحتة، إذ تعتقد بأن سبب الدورات الاقتصادية ناتجة عن التوسع والانكماش في المعروض النقدي والائتماني، ومن هذه النظريات:

¹ محمد بن ناصر، مرجع سبق ذكره، ص: 16-17.

1-1- نظرية هايك وسلوك الجهاز المصرفي:

بدأ "فريدريك هايك" في نظريته بين الأعوام 1929-1939م من نقطة التوسع الائتماني في أسفل الدورة، أي عندما يكون الكساد في أشده، وأن سبب هذا التوسع هو تراكم القروض التي تقود إلى انخفاض معدل الفائدة الطبيعي عن معدل الفائدة الحقيقي الذي ينعكس بالتوسع في الاستثمار وزيادة الطلب الكلي الذي يفوق العرض الكلي¹.

وكذلك تفترض هذه النظرية أن النظام الاقتصادي متوازن عند مرحلة التوظيف الكامل وثبات عرض النقود وسرعة تداولها، وأن البنوك التجارية ملزمة بالاحتفاظ بنسبة 100% من الاحتياطات إلى الودائع، وبالتالي فإن إجمالي الائتمان المخصصة للاستثمار لا بد أن يكون مصدره ادخارات المجتمع، وبناء على ذلك فإن الموارد المخصصة للاستهلاك الجاري تستخدم في المراحل العليا للإنتاج، في حين أن الموارد المخصصة للاستثمار تكون في المراحل الدنيا للإنتاج، وعند وصول الاقتصاد إلى حالة الاستخدام الكامل فسوف يتم انتقال الموارد من المراحل العليا للإنتاج إلى المراحل السفلى والتوسع في الإنتاج، في هذه المرحلة ليست له آثار سلبية طالما تم بناء على رغبة المدخرين، ولكن المشكلة تظهر عندما يحصل هناك توهم لدى المستثمرين بأن سهولة الحصول على القروض يمكن أن تحقق أرباح عن طريق إطالة فترة الإنتاج، ولكن مع شعور المستثمرين أن حجم السلع الاستثمارية أكبر من اللازم، وأن هناك صعوبة في الحصول على الائتمان، لذلك سوف ينخفض الإنتاج، ويحدث الكساد².

بالإضافة إلى قيام البنوك التجارية بتعظيم أرباحها ومحاولة التخلص من الاحتياطي الموجود لديها، وذلك عن طريق زيادة القروض الممنوحة للمستثمرين، حيث تؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة السائدة في السوق مما يخلق حافز لدى المستثمرين على زيادة الطلب، وبالتالي ارتفاع الأسعار³.

2/ نظرية هارترى ودورات المخزون:

وتعزى سبب الدورة الاقتصادية حسب هذه النظرية إلى التغيرات في سعر الفائدة وانعكاساتها في تغير الكمية المرغوبة منها في المخزون، والسبب في ذلك قيام البنوك التجارية بالتوسع الائتماني الذي يؤدي إلى خفض سعر الفائدة مما يدفع المستثمرين نحو زيادة حجم المخزون والاقتراض، وهذا ينعكس في الزيادة على الطلب الاستهلاكي والاستمرار بالتوسع، مما يجعل أسعار الفائدة ترتفع من جديد، وانخفاض المخزون من المبيعات ويبدأ الانكماش وينخفض الدخل⁴.

¹Jasier Andres &H.Davhd lopez, Money in an estimated business cycle model of the euro area, Madrid university, 2000, p.33.

² أحمد فوزي ملوخية، الاقتصاد الكلي، مكتبة بستان المعرفة للطباعة والنشر، مصر، 2004، ص: 397.

³ حسين محمد، مبادئ المعرفة الاقتصادية، دار السلاسل للنشر، الكويت، 1989، ص: 554.

⁴ صقر أحمد صقر، النظرية الاقتصادية الكلية، مطبوعات الكويتي، الكويت، 1983، ص: 472.

إذ أنه في أوقات الكساد تلجأ البنوك التجارية إلى خفض أسعار الفائدة تجاوبا مع تراكم الاحتياطي النقدي لديها، وهذا الانخفاض في أسعار الفائدة يؤدي إلى زيادة الاقتراض، وبالتالي زيادة المخزون السلعي، حتى يصل إلى نهاية الانتعاش، فتحجم البنوك على الاقتراض برفع سعر الفائدة، وبالتالي انكماش الإنتاج وعودة الدورة الاقتصادية إلى بدايتها.

3/ نظرية فيلبن، الائتمان والدورات التجارية:

طبقا إلى "فيلبن" فإن الائتمان يؤدي دورا خاصا في الأعمال المعاصرة، حيث أن اقتراض النقود يمكن ن يزيد من الإنتاج طالما أن عوائد رجال الأعمال تزيد على سعر الفائدة، إذ أن توسيع الائتمان يمكن رجال الأعمال المتنافسون من زيادة أسعار السلع الرأسمالية المستخدمة في الصناعة، مع زيادة القيمة النقدية فإن هذه السلع تستخدم كضمانة لتوسع الائتمان، وأن توسيع الاقتراض بضمان أسهم الشركات أو الممتلكات الحقيقية لها خاصية تراكمية، ذلك أن الزيادة المتوقعة في الأرباح والسمعة الجيدة يتم رسملتها وترجمتها إلى أسهم وسندات، وأن سبب الدورات عند "فيلبن" تعود إلى¹:

- توسع البنوك في التمويل بهدف الربح؛
- توسع المشروعات الممولة بالقروض البنكية؛
- زيادة الإنتاج أكثر مما هو مطلوب؛
- انخفاض الأرباح بسبب انخفاض الأسعار لتوفر السلع؛
- انكماش في الإنتاج يؤدي إلى تقليل الربح؛
- انخفاض القروض البنكية وارتفاع معدل الفائدة، وبالتالي كساد من جديد.

4/ نظرية شومبيتر والابتكارات العلمية:

حيث ترجع هذه النظرية العوامل التي تسبب الدورات الاقتصادية إلى عوامل ديناميكية تتعلق بالتطور العلمي والتكنولوجي، ولقد نادى شومبيتر في تفسيره للدورة الاقتصادية من فكرة مفادها أن النظام الاقتصادي ينمو ويتحرك في صورة تقلبات دورية ترجع أسبابها إلى عاملين²:

- ظهور ابتكارات جديدة في مختلف مجالات الإنتاج والتي تعتبر السبب الأساسي لحدوث الدورات الاقتصادية في الاقتصاديات الصناعية الحديثة؛

¹ عبد الرحمن يسري أحمد، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2003، ص: 469.

² أسامة بشير الدباغ، البطالة والنضج، المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية، الطبعة الأولى، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص: 347.

-توسع النشاط الائتماني لتمويل الابتكارات، وقد أكد بأن ازدهار أو ركود النشاط الاقتصادي مرتبط أساسا بالابتكارات، فيكون مصدرا للازدهار من خلال إدخال الاختراع إلى المؤسسات الإنتاجية بشكل تجهيزات أو فنون إنتاجية جديدة.

ويرى شومبيتر أن الاقتصاد الرأسمالي يتطور تبعا لآليات الإبداع، وهذا التطور ليس مستمرا أو على وتيرة واحدة، وإنما هو عبارة عن دورات متلاحقة تحدث تموجات غير موحدة عبر الزمن¹.

كما أن ازدحام الإبداعات محكوم بالزوال، لأن كمية السلع الجديدة الناتجة عن الاختراعات تضع عبئا متزايدا على السوق مع مرور الزمن، إضافة إلى حجم الديون المسددة من المستخدمين لما لها من آثار مثبطة، إذ أنها تُدني من الربح المتوقع وتخفف من إدخال الإبداعات، وهي الآلية المسببة للتموج².

5/نظرية فريدمان (مدرسة شكاجو):

حيث تركز هذه النظرية على أنه يوجد علاقة معنوية قوية بين الرصيد النقدي والكساد، وتتلخص هذه النظرية في أن التعديلات تحدث على نطاق واسع من الأصول، وأن معظم صيغ هذا النموذج تفترض أن عرض النقود له تأثير على الدخل من خلال سعر الفائدة والاستثمار.

فعند زيادة الطلب على الأسهم والأصول العينية يدفع أسعارها إلى الارتفاع، فتزيد بذلك الأرباح ويستمر النشاط الاقتصادي بالتوسع حتى يصل إلى المغالاة في الأسعار، فيحجم المتعاملون عن الشراء، ويبدأ التخلص من الأسهم والسندات بغية حصولهم على السيولة النقدية، وبذلك ترتفع أسعار الفائدة، ويحدث انكماش اقتصادي وتعود الدورة الاقتصادية من جديد.

6/نظريات نقص الاستهلاك:

6-1- النظرية الماركسية: لقد نوه "كارل ماركس" على أن الرأسمالي بحكم امتلاكه لوسائل الإنتاج يؤدي نوع من الاستغلال للعمال ويسلب جزء من إنتاجهم على شكل فائض القيمة مما يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية للعمال، بحيث تصبح أقل من قدراتهم الإنتاجية، فيشترون أقل مما ينتجون، وأن تراكم فائض القيمة يدفع بالرأسماليين لاستخدامه في شراء المزيد من وسائل الإنتاج، وهذا يمنحه الفرصة في الاستغناء عن عدد من العمال واستبدالهم بالآلات الأكثر تطورا، وتظهر البطالة ويضطر بعض الرأسماليين الضعفاء إلى الاستغناء عن أعمالهم

¹ روبرت كارسون ، ترجمة دانيال رزوق، ماذا يعرف الاقتصاديون عن التسعينات وما بعدها، الطبعة الأولى، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر، 1994، ص:243.

² مايكل ايدجمان، ترجمة عمر إبراهيم منصور، الاقتصاد الكلي، دار المريخ للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 1988، ص:333.

والانخراط في صفوف العمال، والنتيجة هي انخفاض عدد الرأسماليين وزيادة البطالة وضعف القدرة الشرائية، ومن ثم حدوث كساد ودورة اقتصادية جديدة¹.

6-2- نظرية سيموندي: يرى "سيموندي" أن سبب الدورات هو عدم كفاية الاستهلاك، إذ مع تطور الإنتاج الآلي الكبير تزداد البطالة وتنخفض الأجور، ونتيجة ذلك فإن استهلاك الطبقة العاملة يمتص قسماً متناقصاً من الناتج الكلي، وبهذا فإن السبب الرئيسي للدورات حسب رأي سيموندي هو عدم التوافق بين الإنتاج والاستهلاك².

وقد أثبت من بعده (رود بروتوس) أن السبب الحقيقي في الأزمة هو ضعف الاستهلاك الناتج عن سوء توزيع الدخل وتناقص حصة الطبقة العاملة في الدخل القومي، وقد أرجع هذين الاقتصاديين أن الدورات الاقتصادية تنشأ من عاملين أساسيين³:

1- فائض في الإنتاج وانتشار البطالة، حيث أن الآلات التي تنشأ من الاختراعات الحديثة تؤدي إلى زيادة كبيرة من ناحية وإلى الاستغناء ولو مؤقتاً عن بعض العمال من ناحية أخرى، مما يؤدي إلى انتشار البطالة وانخفاض مستوى الأجور؛

2- إن المنافسة الكاملة إنما تقوم في المجتمع الرأسمالي على تقسيم المجتمع إلى رأسماليين وعمال، والعمال يقبلون أجور منخفضة لا تساعد على شراء الجزء الأكبر من المنتجات.

6-3- نظرية كينز: حيث فسّر "كينز" أن حدوث الدورات الاقتصادية هو عدم كفاية الطلب الفعال، ويوضح أيضاً أن مجموع استهلاك المجتمع يتأخر دائماً عن نمو مجموع الدخل الحقيقي نتيجة لخصائص الأفراد النفسية، ويطلبه أيضاً بتدخل الدولة لحل قضية استخدام أكبر عدد ممكن من اليد العاملة، وبذلك يحصل تنظيم مقدار الاستهلاك العام والتوظيف باستعمال عدد من الأدوات من بينها السياسة الضريبية، ويلخص كينز بأن سبب الدورات هو الميل الحدي للاستهلاك، ففي الوقت الذي يحصل فيه زيادة في بناء رؤوس الأموال الإنتاجية ويزداد عرض السلع في السوق، فإن الميل الحدي للاستهلاك يدفع الأفراد إلى التقليل من شراء السلع الاستهلاكية مما يؤدي إلى تكديس السلع في الأسواق مما يضغط على المنتجين، ويضطرهم إلى تخفيض الإنتاج، أو ربما إلى غلق المصانع، وتنعكس في ظهور البطالة على الساحة الاقتصادية⁴.

¹ عبد السلام ياسين الإدريسي، الاقتصاد الكلي، المطبوعات الجامعية، جامعة البصرة، العراق، 1986، ص: 405.

² مطانيوس جيب، الاقتصاد السياسي، الطبعة الرابعة، مطبعة دار الكتب، دمشق، 1983، ص: 268.

³ مدحت قريشي، تطور الفكر الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005، ص: 140.

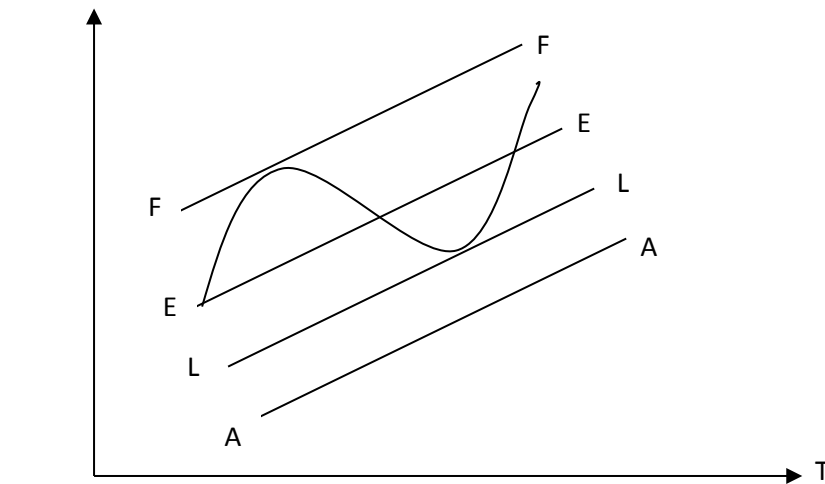
⁴ خزعل البرماني، مبادئ الاقتصاد الكلي، مكتبة التحرير للنشر و التوزيع، بغداد، العراق، 1987، ص: 457.

6-4- نظرية المضاعف المعجل: وتسمى بالنظرية الحقيقية للدورة الاقتصادية، إذ أن تغيرات المضاعف المعجل¹ تنعكس في حجم الاستثمار، وبالتالي حدوث انتقالات في منحنى (IS) التي تؤدي إلى تقلبات دورية منتظمة في المخرجات، وأن التفاعل بين المضاعف والمعجل يؤدي إلى تغير تراكمي في حجم الدخل نتيجة لتغير ابتدائي في الإنفاق الاستثماري، وأن هذا التغير في الدخل ليس ثابتاً، بل يبدأ في الارتفاع إلى نقطة معينة، وبعدها ينخفض محددًا بذلك دورة اقتصادية منتظمة، تعتمد في حجمها ومدتها على قيمة كل من المضاعف والمعجل².

ويعود التغير في الدخل لأسباب تتعلق بقيمة الميل الحدي للاستهلاك، وكذلك انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال عند زيادة حجم الاستثمار، لذلك فالتوسع في المشاريع الاستثمارية عند ارتفاع مستويات الدخل لا بد أن تؤدي في النهاية إلى انخفاض الربحية، فتنعكس في وصول الإنفاق الاستثماري عند حدود معينة، فيحصل عند ذلك التوقف في الزيادات التي تحصل في الدخل، وانخفاض حجم الاستثمار، فتبدأ الكفاية الحدية لرأس المال مرة ثانية بالارتفاع، وتبدأ دورة اقتصادية جديدة³.

- الدورة الاقتصادية عند هيكس: لقد قدم هيكس نموذجاً يعتمد على التفاعل بين المضاعف والمعجل، وأنه افترض وجود القيود الأخرى التي تمنع تحقق التباعد أو الحالات الانفجارية على الرغم من وجود قيمة المعجل في الحدود التي تؤدي إلى مثل هذه الحالات، ولتوضيح تحليل هيكس للدورات الاقتصادية، يمكن الاستعانة بالرسم التالي:

الشكل رقم (5.2): منخطط هيكس للدورات الاقتصادية



المصدر: خزعل البيرماني، مرجع سبق ذكره، ص: 474.

¹ المعجل: هو العلاقة الطردية بين الزيادات في الدخل القومي والاستثمارات، فهو يبين كم مرة يجب ان تتضاعف الاستثمارات الرأسمالية نتيجة نمو الدخل القومي بالمعدلات المحدودة

² عبد المنعم السيد علي، دراسات في النقود والنظرية النقدية، الطبعة الأولى، مطبعة المعاني، بغداد، العراق، 2001، ص: 274.

³ نفس المرجع.

إذ يمثل الخط المستقيم AA الاستثمارات المستقلة، وهي تزداد بصورة منتظمة ومستمرة، وهي تضمن نموا متوازنا للإنتاج والدخل، أما المستقيم LL فيمثل النمو المتوازن للإنتاج والدخل والناجم عن المستقيم AA، وهذا النمو ناشئ عن زيادة السكان والتقدم التكنولوجي، ويمثل المستقيم EE حجم الناتج الكلي الذي يحصل عليه في حالة الاستخدام الكامل، ويمثل السقف العلوي الذي لا يمكن للإنتاج أن يتجاوزه، أما المستقيم FF فهو يمثل حجم الدخل الناشئ مباشرة من الإنتاج، والناجم من عمل المضاعف، ويكون في الوقت نفسه القرار الذي لا يمكن للدخل القوي أن ينزل دونه¹.

6-6- الدورة الاقتصادية عند هانس: يعتقد هانس أن القوى المحركة للإنتاج تكمن في التقدم التقني الذي يؤدي إلى تحديث طرق الإنتاج وإنشاء فروع اقتصادية جديدة التي تتطلب استثمارات جديدة تؤدي إلى زيادة مستوى التوافق، بالإضافة إلى أن التقدم التقني يؤدي إلى تحديد رأس المال والمعجل²، وأن تحقق النمو الأمثل للدخل الحقيقي يتوقف على:

- حجم الإمكانيات الاستثمارية المستغلة الناتجة عن الاختراعات والابتكارات؛

- الميل الحدي للاستهلاك؛

- معامل المعجل.

ويرى هانس أن سبب الدورات الاقتصادية يبدأ من زيادة أولية في الاستثمار التلقائي المستقل، وهذه الزيادة تؤدي إلى زيادة في الناتج التي بدورها تفضي إلى زيادة مضاعفة في الاستهلاك من خلال أثر المضاعف، وهذا الاستهلاك يؤدي إلى الاستثمار المحفز، ومع فرض وجود طاقة فائضة في الاقتصاد الوطني من خلال مبدأ المعجل، وهكذا تستمر الحركة التراكمية عن طريق تداخل المضاعف والمعجل، ويمكن للحركة بفعل المعجل أن تتعدى الحدود المفروضة على المضاعف، وأن ينفجر عنها نموا مستمرا، إذا كانت القيمة العددية للمعجل مرتفعة، وإذا كان المعجل مصحوبا بميل حدي مرتفع للاستهلاك يرفع من قيمة المضاعف، وفي هذه الحالة يستمر التوسع التراكمي حتى يتحقق التوظيف الكامل للموارد المتاحة للمجتمع، عند هذه النقطة يأخذ الناتج الوطني في الانخفاض، وبالتالي يحدث الكساد وتبدأ دورة اقتصادية جديدة³.

¹ خزعل البيرماني، مرجع سبق ذكره، ص: 474.

² عبد الكريم كامل، مرجع سبق ذكره، ص: 122.

³ نفس المرجع.

المبحث الثاني: مفاهيم نظرية حول الأزمات المالية

و لكي نتيح صورة جيدة على الأزمات المالية وللإحاطة بها من جوانبها، فإن ذلك يلزم علينا أن نبحث في ماهيتها، خصائصها، مؤشرات حدوثها وعلاقتها بالأزمة الاقتصادية.

المطلب الأول: الأزمة المالية (قراءة في المصطلح و المفهوم)

إن الأزمة تعتبر ظاهرة إنسانية وجزء من الحياة عرفت منذ القدم وهي ملازمة لحياة الإنسان، وتنشأ الأزمة في أي لحظة وتحت أي ظروف مفاجئة نتيجة عوامل داخلية أو خارجية، تخلق نوع من التهديد، ولهذا يتحتم التعامل معها للقضاء عليها أو للتقليل من حدتها والحد من خسائرها وتأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية ، ولقد أصبحت الأزمة سمة من سمات الحياة المعاصرة للإنسان والمجتمعات¹.

ولتعريف مصطلح الأزمة لغويا يمكن إدراج بعض التعريفات من قواميس اللغة العربية والأجنبية التي لا تكاد تختلف في تعريفها للأزمة إلا في بعض الجوانب الهامشية، فنجد قاموس "لسان العرب" يعرف الأزمة بأنها "الشدة والقحط، وهو أيضا الضيق والعسر، والمضيق بين جبلين"²، ويعرفها قاموس مختار الصحاح بأنها "الشدة والقحط، و أزم عن الشيء أي أمسك عنه، والمأزم كل طريق بين جبلين وموضع الحرب أيضا مأزم"³، فكل هذه المصطلحات تدل على الحالة الغير مرغوب فيها والتي تتميز بعنصر المفاجئة والموقف الغير استثنائي.

وكما تعرف كلمة "أزمة" في القواميس الأجنبية مثل قاموس ويبستر "هي نقطة تحول يحدث عنها تغير إلى الأفضل أو الأسوأ وهي لحظة حاسمة أو موقف عصيب"⁴، ومدلول كلمة أزمة في اللغة اللاتينية مشتقة من الكلمة اليونانية "Krisis" وأول استخدام لها في اللغة الفرنسية بداية من الكتابات الطبية حيث تدل على عدم الاستقرار، ثم توسعت لتشمل مجالات أخرى كعلم النفس والسياسة والاقتصاد وغيرها⁵، وهو ما أعطى مصطلح الأزمة ذلك المعنى من عدم اليقين أو عدم التأكد والمرحلة العصبية التي تكون عادة غير مرغوب فيها.

أما المفهوم العلمي لكلمة الأزمة فقد تعددت، فكل يراها حسب الزاوية التي ينظر بها لهذا المصطلح، لكن تبقى النتيجة محصورة في كونها الحالة العصبية و غير مرغوب فيها، ويمكن إيراد بعض المفاهيم في الآتي:

¹ على بن هلوهول الرويلي، الأزمات (تعريفها، أبعادها، أسبابها)، جامعة نايف العربية للعلوم، الرياض ، السعودية، 2011، ص:1.

² أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، الجزء الخامس، دار صادر، 2003، ص:68.

³ بلال بن خلف السكرانة، خطط الطوارئ و دورها في إدارة الأزمات المالية، الملتقى العلمي الثالث حول الأزمة المالية و انعكاساتها على إقتصاديات الدول (التحديات والآفاق المستقبلية)، جامعة الإسراء، الأردن، أفريل 2009، ص:8.

⁴ على بن هلوهول الرويلي، مرجع سبق ذكره، ص:2.

⁵ أنظر بلعباس سعيد عبد الرزاق، ما معنى الأزمة؟ الأزمة المالية العالمية أسباب و حلول من منظور إسلامي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جدة، السعودية، 2009، ص:9.

- 1- تعبر الأزمة عن موقف أو حالة يواجهها متخذ القرار في أحد الكيانات الإدارية (دولة، مؤسسة، أسرة) تتلاحق فيها الأحداث، وتتشابك معها الأسباب بالنتائج، ويفقد معها متخذ القرار قدرته على السيطرة عليها أو على اتجاهاتها المستقبلية¹؛
 - 2- الأزمة ظرف انتقالي يتسم بعدم التوازن، ويمثل نقطة تحول في حياة الفرد أو الجماعة أو المؤسسة أو المجتمع، وغالبا ما ينتج عنه تغيير كبير²؛
 - 3- الأزمة حالة توتر ونقطة تحول تتطلب قرار ينتج عنه مواقف جديدة، سلبية أو إيجابية تؤثر على الكيانات ذات العلاقة³؛
 - 4- هي نقطة تحول نحو الأسوأ أو الأفضل، وهي لحظة حاسمة، وهي موقف أو وضع بلغ مرحلة حرجية⁴؛
 - 5- حالة من عدم الاستقرار تنبئ بحدوث تغيير حاسم ووشيك، قد تكون نتيجة غير مرغوبة بدرجة عالية⁵؛
 - 6- هي أيضا خلل يؤثر تأثيرا ماديا على النظام كله، كما أنه يهدد الافتراضات الرئيسية التي يقوم عليها هذا النظام⁶؛
 - 7- وتعرف أيضا في اللغة الصينية بأنها كلمة مركبة من كلمتين "خطر" و "فرصة" والتي يمكن استثمار هذه الأخيرة لإطلاق القدرات الإبداعية التي تستثمر الأزمة كفرصة لإعادة صياغة الظروف وإيجاد الحلول البناءة لتحويل المناخ إلى فرصة يمكن استثمارها للتحويل للأحسن⁷.
- ومن خلال التعريفات السابقة يمكن استخلاص بأن الأزمة عبارة عن حالة من عدم اليقين والنتيجة غير المرغوب فيها، والحالة من عدم التوازن تتسارع فيها الأحداث وتختلط فيها الأسباب بالنتائج، فينتج عن ذلك صعوبة اتخاذ القرار والبحث عن حلول بديلة للخروج من هذه الحالة، ومن هنا تبرز الأزمة على أنها نقطة تحول نحو الأسوأ أو الأفضل.

¹ معن محمود عياصرة و محمد بن أحمد، إدارة الصراع والأزمات وضغوط العمل، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص:75.

² على بن هلهول الرويلي، مرجع سبق ذكره، ص:2.

³ نفس المرجع.

⁴ يوسف أحمد أبو فارة، إدارة الأزمات، الطبعة الأولى، دار الإثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص:23.

⁵ منها محمد، إدارة الأزمات، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2004، ص:17.

⁶ بلال خلف السكارنة، مرجع سبق ذكره، ص:09.

⁷ عماد صالح سلام، إدارة الأزمات في بورصات الأوراق المالية العربية والعالمية، شركة أبو ظبي للطباعة والنشر، 2002، ص:25 (بتصرف).

ثانيا: تعريف مصطلح الأزمة المالية

لقد برزت عدة كتابات تحدد مفهوم الأزمة المالية في الكتابات الحديثة، إلا أنه وجدير بالذكر قبل التعرض لهذه التعريفات أن نبين أصل كلمة "أزمة مالية" فهي تعتبر فرنسية الأصل، حيث ظهر لأول مرة في كتابات "comte de la cases" في عام 1823¹، حيث وصف بها الأزمة التي حلت بفرنسا والبلدان المجاورة إثر الركود في النشاط التجاري والصناعي ذلك الوقت، وعرف كثير من الاقتصاديين بعد هذا الباحث الأخير مفهوم الأزمة المالية في كتاباتهم، والتي نذكر منها الآتي:

1- تعريف "Austin Murphy": تعني الأزمة المالية أزمة في البنوك والأسواق المالية والمؤسسات ذات العلاقة بالنشاط المالي، فتؤدي حين حدوثها إلى تدهور حاد في الأسواق المالية لدولة ما أو لمجموعة من الدول، ومن أهم سماتها فشل الأداء المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية مما يؤدي إلى تدهور قيمة العملة وتدهور أسعار الأسهم، وقد تنتقل هذه التأثيرات إلى قطاعات الإنتاج المادي، وتؤثر سلبا على العمالة، وتزيد من عدد العاطلين عن العمل، وتؤثر في إعادة توزيع الدخل والثروات فيما بين الأسواق المالية العالمية.²

ويظهر من هذا التعريف أن الأزمة المالية تبدأ من الاضطراب في عمل البنوك والأسواق المالية، فتتسارع بعدها الأحداث لتشمل النشاط الاقتصادي المادي أو الحقيقي، فينتج عن ذلك تأثيرات سلبية منها البطالة العالية وإفلاس المؤسسات وغيرها.

2- تعريف "Eiehengreen" و "Portes": تعني الأزمة المالية اختلال أو اضطراب يصيب الأسواق المالية، ويتميز بانخفاض معتبر في أسعار الأصول وعدم ملائمة أو عدم قدرة المدينين والوسطاء على الدفع، وبالتالي هذا الاختلال ينتشر عبر كافة النظام الحالي مؤديا إلى عدم القدرة على تخصيص رؤوس الأموال في الاقتصاد بشكل فعال³، فهذا التعريف يربط بين الاضطرابات التي تكون في الأسواق المالية والعجز في تزويد الاقتصاد الحقيقي بالأموال اللازمة فينتج عن ذلك إفلاس المؤسسات وبطالة كبيرة.

3- تعريف "Barthalon Eric": بأنها تلك التذبذبات التي تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل المتغيرات المالية من حجم الإصدار، أسعار الأسهم، السندات وكذلك اعتمادات الودائع المصرفية ومعدل الصرف وهذا الاختلاف في تقدير الظواهر الخاصة بالارتفاع والانخفاض يستلزم فترة طويلة⁴ لتظهر على شكل إفلاس المؤسسات وارتفاع في معدلات البطالة والأسعار.

¹ بلعباس عبد الرزاق سعيد، مرجع سبق ذكره، ص: 08.

² Austin Murphy, **An Analysis of the financial crisis of 2008, causes and solution**, oakland university, Michigan, USA, 2010, p:03.

³ Gredine Eric, **finance internationale l'êta actuel de la théorie**, Edition Economica, Paris , 1992, p:407.

⁴ Barthalon Eric, **crises financières revue problèmes économiques**, N 2595, 1998, p:11.

-ومن التعاريف المبسطة أيضا للأزمة المالية هي "اضطراب مفاجئ و حاد في التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في بعض المؤسسات المالية تمتد آثاره إلى القطاعات الأخرى"¹.

-وكذلك من التعاريف الشاملة للأزمات المالية و الذي يعرفها على أنها "تدهور حاد في الأسواق المالية لدولة ما أو لمجموعة من الدول و التي من أبرز سماتها فشل النظام المصرفي في أداء مهامه الأساسية والذي ينعكس سلبا على تدهور قيمة العملة وأسعار الأسهم مما ينتج عنه آثار سلبية على قطاع الإنتاج والعمالة وينتج عنه كذلك إعادة توزيع الدخل والثروات بين الأفراد والدول"²، فهذا التعريف يوضح التابع التسلسلي للأحداث بداية من الاضطرابات في القطاع المالي الذي يؤثر على حركة النشاط الاقتصادي الحقيقي وبالتالي إفلاس مؤسسات اقتصادية، مالية وارتفاع في البطالة والأسعار.

وبعد التعرض لهذه المجموعة من التعريفات للأزمات المالية يمكن إعطاء تعريف شامل لها، فالأزمة المالية تبدأ بتدهور واضطراب في المنظومة المالية والمصرفية لدولة أو مجموعة دول تمتد هذه الاضطرابات لتمس القطاع الاقتصادي الحقيقي فتنعكس بالسلب على العمالة والأسعار وبالتالي عسر في النشاط الاقتصادي يتبعه إفلاس في المؤسسات المالية والاقتصادية.

وكاستنتاج من هذه التعريفات يمكن إيضاح أهم خصائص الأزمات المالية في النقاط التالية³:

- 1- الأزمة نقطة تحول أساسية و مرحلة حرجة، و عادة ما تكون متسارعة تصيب الكيانات المالية وتهدد وجودها؛
- 2- حالة من الذعر، حيث تسبب في بدايتها صدمة ودرجة عالية من التوتر والقلق مما يضعف إمكانيات الفعل المؤثر و السريع لمواجهتها أو صدور أفعال شديدة أو غير صحيحة من قبل الجهات المعنية بالأزمة؛
- 3- نقص المعلومات، حيث تؤدي التعقيدات والتشابكات والتداخلات في عناصرها وعوامل أسبابها وقوى المصالح المؤيدة و المعارضة لها إلى عدم توفر المعلومات عن حجمها وأسبابها وآثارها المتوقعة؛
- 4- تمثل مجابهة الأزمة تحديا للنظام الإداري والمالي نظرا لتهديدها مصالح النظام واستمراره في أداء وظائفه وتحقيق أهدافه و أمنه، ويتطلب ذلك توفر درجة عالية من الكفاءة والخبرة للخروج من هذه الأزمة؛
- 5- الحاجة إلى وقت طويل وغياب الحل الجذري السريع، فمواجهتها تستوجب خروجاً عن الأنماط التنظيمية المألوفة وابتكار نظم وأنشطة تمكن من استيعاب ومواجهة الظروف الجديدة المترتبة على التغيرات المفاجئة، وقد تحتاج الأزمة لبعض الوقت للخروج منها وتجاوز آثارها؛

¹ فريد كوتزل و كمال رزق، الأزمة المالية: مفهومها، أسبابها و انعكاساتها على البلدان العربية، المؤتمر العلمي الثاني حول الأزمة المالية العالمية و انعكاساتها على اقتصاديات الدول: التحديات و الآفاق المستقبلية"الأردن جامعة الإسرء، أبريل 2009، ص:3.

² عرفات تقى الحسيني، التمويل الدولي، دار المجدلاوي للنشر، عمان ، الأردن، 1999، ص:20.

³ عبانة يوسف و عمر عبد الله، الأزمة المالية المعاصرة: تقدير اقتصادي إسلامي، عالم الكتب الحديث للنشر، الأردن، 2011، ص ص:18-19.

6- زعزعة الاستقرار النسبي للنظام بأكمله¹ وارتباطها الوثيق بالأزمة الاقتصادية؛

7- يعتبر تأثير الأزمة المالية على عواقبها المستقبلية في النظام الاقتصادي كله، ولا ينظر لها كمشكلة في حد ذاتها فقط².

و لهذا فإن مجموع هذه السمات الأساسية للأزمة المالية هي ليست متماثلة في جميع الأزمات المالية بل هي متغيرة على حسب نوع الأزمة وشدتها وكيفية التعامل معها، وأن ذكر هذه السمات ليس على سبيل الحصر بل هي على سبيل إيضاح بعض الجوانب الرئيسية منها فقط.

المطلب الثاني : أنواع الأزمات المالية

تختلف الأزمات المالية تبعاً للقطاع الذي نشأت فيه، فالأزمات المالية ليست كلها متماثلة و يمكن حصر أنواع الأزمات المالية في التالي:

1/الأزمات المصرفية: وهي حالة من عدم الاستقرار تحدث نتيجة انهيار أحد المصارف، بسبب قيام المقرضون(المودعون) قصيري الأجل فجأة بسحب قروضهم(ودائعهم) من مقترض غير قادر على السداد³، وتحدث أيضاً عند الاندفاع الفعلي أو المحتمل على سحب الودائع من أحد البنوك أو إخفاق البنوك بإيقاف قابلية التزاماتها الداخلية للتحويل أو إلى إرغام الحكومة على التدخل لمنع ذلك بتقديم دعم مالي واسع النطاق للبنوك لمنع حدوث آثار سلبية داخل الدولة⁴، و عليه يمكن أن يرجع السبب الرئيسي في مثل هذه الأزمات إلى الذعر أو الحركة الجماعية للمودعين لسحب وودائعهم فتحدث بذلك هزات عنيفة للبنوك ومن ثم عسر مالي لدى البنوك قد ينتج عنه إفلاس البنك.

وبما أن البنوك تقوم بإقراض أو تشغيل معظم الودائع لديها و تحتفظ بنسبة بسيطة لمواجهة طلبات السحب اليومي، فإن تخطى طلبات المودعين تلك النسبة أو إخفاق البنوك في قيامها بإيقاف قابلية التزاماتها الداخلية للتحويل فإنها لن تستطيع الاستجابة لطلبات المودعين و بالتالي يحدث ما يسمى بأزمة سيولة لدى البنك وهذا ما يدعى "بأزمة مصرفية"، أما إذا توفرت ودائع لدى البنك و ترفض أن تقرضها خوفاً من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب أو بسبب تشاؤم التوقعات وفترة ذعر البنوك تحدث أزمة إقراض وهذا ما يدعى "بأزمة ائتمان"⁵.

¹ فريد النجار، الورصات و الهندسة المالية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، مصر، 1999، ص:207.

² إبراهيم أبو العلا و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص:19، بتصرف.

³ شذا جمال الخطيب، الأزمة المالية و النقدية في دول جنوب شرق آسيا، مجلة دراسات إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية، 2001، ص:23.

⁴ كريستيان ملدر، عين العاصفة يدفع الطابع الجديد للأزمات إلى الإسراع بإعادة التفكير في إجراءات الوقاية و تدابير الحل، مجلة التمويل و التنمية، مجلد39، عدد4، ديسمبر 2002، ص:6.

⁵ أوكيل نسيم، الأزمات المالية وإمكانية التوقي منها والتخفيف من آثارها: دراسة حالة أزمة جنوب شرق آسيا، أطروحة دكتوراه علوم، جامعة الجزائر 3، 2008، ص:88-

2/ أزمة عملة: أو أزمة صرف أجنبي أو أزمة نقدية أو أزمة ميزان مدفوعات، وتكون نتيجة هبوط شديد في قيمة العملة الوطنية يسبقه أو يصاحبه انخفاض شديد في الاحتياطيات الأجنبية لدى السلطات النقدية¹، ويكون سببها الرئيسي في هجمات المضاربة على عملة بلد ما إلى تخفيض قيمتها أو إلى هبوط حاد فيها، وترغب السلطات النقدية (البنك المركزي) في الدفاع عن العملة ببيع مقادير معينة من احتياطياته أو رفع سعر الفائدة نسب كبيرة أو عرض سندات حكومية للبيع.

و يكون الهبوط في قيمة العملة هو اتجاه الأفراد والمؤسسات نحو تحويل الموجودات المالية والنقدية بالعملة الوطنية إلى العملة الأجنبية لتجنب الهبوط المتوقع في قيمة العملة الوطنية والناشئ من مخاطر سعر الصرف المتمثلة في مخاطر ارتفاع أسعار الفائدة ومخاطر السيولة ومخاطر الائتمان ومخاطر المضاربة، بالإضافة إلى أن التوسع في منح الائتمان المحلي المصحوب بالزيادة في الطلب على النقود في ظل أسعار الصرف الثابتة مما يؤدي إلى حصول مضاربات حادة على العملة الوطنية وانخفاض حاد في الاحتياطيات الأجنبية ومنه يمكن القول بأن أزمة الصرف منشؤها الرئيسي هو المضاربة على النقد في ظل سياسة نقدية غير محكمة أو غير متوازنة مع معطيات واقع سوق النقد.

3/ أزمة الأسواق المالية: و هي أزمة مالية تحدث على مستوى البورصة تعرف باسم "انفجار الفقاعة المالية"² وتحدث عند قيام المضاربين بشراء أصول مالية بسعر يفوق قيمته الأساسية في ظل توقع مكاسب رأسمالية عالية³ لكن حين تظهر حقيقة هذه الأصول المالية في أن عوائدها أقل بكثير من قيمته الأصلية، فيباشر المضاربون ببيع هذه الأصول خوفا من الخسارة فتفجر الفقاعة المالية و تنحدر أسعار هذه الأصول بشكل لا يمكن التحكم فيه وهو ما يلحق الضرر الكبير بالمدخرين وبمجموع الاقتصاد ككل⁴.

ويعتبر السبب الرئيسي المكون للفقاعة المالية هو المضاربة القوية على الأصول المالية وخاصة في وجود إشاعات حول أصل معين، ولهذا تعتبر سوق الأوراق المالية ذات تأثير كبير ومباشر بالإشاعات، بالإضافة إلى أن هذه الأسواق ذات تذبذب كبير في سعري الافتتاح والإغلاق، وذلك بسبب الإشاعات حول الأصول المتداولة فيها.

4/ أزمة المديونية: وتحدث أزمة المديونية عندما يتوقف المقرض عن السداد أو عندما يعتقد المقرضون أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث، وقد ترتبط أزمة الديون بدين تجاري (خاص) أو بدين سيادي (عام)، وتؤدي المخاطر

¹ أوكيل نسيمية، دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمات المالية، مجلة جديد الاقتصاد، العدد 1، جوان 2007، ص: 03.

² تعريف الفقاعة المالية: تتميز الفقاعة بارتفاع أسعار الأصول لتتجاوز قيمتها الأساسية بتمام كبير، وتستمر بالارتفاع حتى تصل إلى نقطة السقوط الحتر يتبعها الانفجار.

³ عمرو محي الدين، أزمة النور الآسيوية، دار الشروق للطباعة و النشر، القاهرة، مصر، 2000، ص: 180-181.

⁴ أنظر نادية العقون، العولمة الاقتصادية و الأزمات المالية: الوقاية و العلاج دراسة أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، أطروحة دكتوراه علوم، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2013/2012، ص: 09.

المتوقعة بأن يتوقف القطاع العام عن سداد التزاماته إلى تراجع حاد في تدفقات رأس المال الخاص أو إلى أزمة في الصرف الأجنبي¹.

ويعزى السبب الأول في أزمة المديونية إلى أن الرأسمالية قد جعلت من سعر الفائدة على القروض أمراً واقعياً يجب التأقلم معه، فجعل من الدائنين وبخاصة الدول التي تدفع الدين ومعه الفوائد التي ترتفع بشكل مضاعف مع السنوات حتى يصبح سعر الفائدة أكبر من أصل الدين في حد ذاته بالإضافة إلى أن توسع بعض الدول في الاقتراض جعلها عرضة لعدم السداد، ولقد ارتبط الدين الخارجي عادة بالدولار مما صعب الأمر على إيجاد المنافذ التي يمكن أن تجمع الدولار وتسدد به ديونها، وكما أن الفترة الممتدة من 1973 إلى 1982 عرفت فيها أزمة الديون الخارجية ارتفاعاً مأمولاً حتى سمية سنة 1982 بسنة انفجار أزمة الديون الخارجية².

وهذا ما وقع لدول أمريكا اللاتينية، ففي ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، اقتضت العديد من دول أمريكا اللاتينية، وأبرزها البرازيل والأرجنتين والمكسيك، مبالغ ضخمة من المال من الدائنين الدوليين من أجل التحول الصناعي، وخاصة برامج البنية الأساسية، وكان في اعتقاد هذه الدول أنه من السهل إعادة تسديد الديون وذلك بالاعتماد على عوائد النفط الكبيرة لكن مع انخفاض أسعار هذه الأخيرة تراجع تسديد الديون ووقعت بذلك الأزمة.

المطلب الثالث: العلاقة التبادلية بين الأزمة المالية و الأزمة الاقتصادية

إن المنظومة الرأسمالية القائمة على العلاقة التبادلية بين قوى العرض والطلب أدت بالكثير من المستثمرين إلى البحث عن مصادر جديدة للربح و المنافسة، وهو ذات الأمر الذي أدى إلى توسع الأسواق و استغلال المواد الأولية بالإضافة إلى بروز العلاقة القائمة في الإنتاج بين عاملي رأس المال والعمل جعلت من الاقتصاد الحقيقي مربوط بإحكام بالمنظومة المالية في الرأسمالية، فكل هذه العلاقات شكلت محاور للأزمات الاقتصادية³، و لهذا قبل أن نبين ديناميكية العلاقة بين الأزمة المالية و الأزمة الاقتصادية يمكن إعطاء تعريف للأزمة الاقتصادية.

تعريف الأزمة الاقتصادية: و قبل التطرق لتعريف الأزمة الاقتصادية وجب التنويه على أن الاقتصاديين و خاصة الغربيين منهم يجذبون وضع كلمة دورة بدل أزمة، و ذلك لأن الأزمة الاقتصادية هي إحدى حلقات الدورة الاقتصادية التي تميز النظام الرأسمالي و أنها من صميم دعائمه الأساسية.

¹ كريستيان ملدر، مرجع سبق ذكره، ص:6.

² أنظر صالح صالح، إصلاح صندوق النقد الدولي و تمهين دوره في مواجهة التحديات المالية و المستقبلية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد الأول، 1999، ص:11.

³ أنظر فتح الله ولعلو، نحن و الأزمة الاقتصادية العالمية، الدار البيضاء، المغرب، المركز الثقافي العربي، 2009، ص:75-76.

1- تعرف الأزمة الاقتصادية بأنها عبارة عن "اضطراب في الحالة الاقتصادية العادية أو في التوازن الاقتصادي"¹، ومنه فإن هذا التعريف يبين الحالة غير طبيعية للاقتصاد عندما يكون في حالة أزمة.

2- وتعرف أيضا بأنها "حالة حادة من المسار السيئ للحالة الاقتصادية للبلاد أو الإقليم"²، وعليه فهذا التعريف للأزمة الاقتصادية يركز على الحالة التي يكون فيها الوضع الاقتصادي بعيد عن التوازن أو يكون في المنطقة الغير مرغوب فيها للحالة الاقتصادية.

3- وتعرف أيضا الأزمة الاقتصادية بالنسبة للنمو "هو انقطاع بالنسبة إلى مجرى التوسع الذي يعطي وحده إذا وجدنا فيه الإشباع لأنه يقابل الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج و هو يصبح عمليا منذ أن نبدأ بحساب معدل النمو المحتمل أو عندما نستند إلى معدل النمو في الماضي"³، فهذا التعريف يبين أن الأزمة الاقتصادية هو توقف الاقتصاد عن النمو بالنسبة للفترة الماضية.

4- وتعرف الأزمة الاقتصادية أيضا "هي الحالة من اللاتوازن في اقتصاد بلد ما عادة ما تكون في شكل اضطرابات في مسار النمو الاقتصادي"⁴، أما هذا التعريف فيوضح الحالة التوازنية واللاتوازنية للاقتصاد، وأن هذه الحالة الأخيرة هي التي يكون فيها الاقتصاد في أزمة.

ومن خلا ما سبق يمكن استنتاج أن الأزمة الاقتصادية هي تلك الحالة غير السوية للمسار الاقتصادي للبلد تظهر على شكل انعكاسات غير مرغوب فيها من توقف النمو وارتفاع معدلات البطالة وإفلاس المؤسسات المالية والاقتصادية وارتفاع معدلات التضخم فتنعكس مباشرة على سوء المستوى المعيشي وتفاقم الآفات الاجتماعية".

العلاقة التبادلية بين الأزمة المالية والاقتصادية: أما فيما يخص العلاقة التبادلية بين الأزمة المالية والاقتصادية فمن خلال التعريفات السابقة "يتضح بأن الدخول في ركود اقتصادي يصاحبه تباطؤ في النمو يتزامن غالبا مع أزمة في النظام المصرفي و المالي من خلال شح في عرض التمويل وانحيار أسعار الأصول المالية وإفلاس المؤسسات المالية والاقتصادية، وهو ما يزيد من حدة الأزمة الاقتصادية، كما أن الأزمة المالية هي إشارة وانعكاس للأزمة الاقتصادية"⁵، فهذا التحليل يبين أن الأزمة المالية تخلف أزمة اقتصادية لكن نجد أن الأسواق المالية وأسواق السلع والخدمات تتعايشان بدون حواجز بينهما، فيمكن أن يؤدي التراجع في الاقتصاد إلى أزمة مالية⁶، مثل الذي حدث في أزمة الكساد الكبير حيث أدى الركود في الاقتصاد الحقيقي إلى أزمة مالية حادة.

¹ حسين محمد الرفاعي، الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس للطباعة والنشر، لبنان، 2006، ص:20.

² عبد الرزاق سعيد، مرجع سبق ذكره، ص:19.

³ دانييل أرنولد تعريب عبد الأمير شمس الدين، تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس و اليوم، المؤسسة الجامعية للطباعة والنشر، لبنان، 1992، ص:11.

⁴ نفس المرجع.

⁵ Bernard Rosier, Les théories de crises économiques, 5 édition, Donod, Paris,2003,p:5.

⁶ Laurens Laffont, Anton Molina, Marché boursiers profiter de la crise.....ou comment jouer la prochaine reprise, Gualino éditeur, Paris,2003,p:36.

كما أن الأزمة المالية قد تحدث في الوقت الذي لا توجد فيه أزمة، فهي لا تسجل دائما الانتقال من مرحلة الازدهار إلى مرحلة الكساد، فتظهر أحيانا خلال فترة الكساد أو حتى خلال مرحلة الازدهار دون أن تسبب كساد، و عموما يمكن القول أنه ليس كل أزمة مالية تكون متبوعة بأزمة اقتصادية و لكن لكل أزمة مالية آثارها السلبية التي تخلفها على القطاع الحقيقي، و عادة ما تكون الأزمة الاقتصادية ذات أبعاد أشمل وأوسع من الأزمة المالية¹.

¹ أنظر إبراهيم عبد الحفيظي، إشكالية الأزمات الاقتصادية في الأنظمة الرأسمالية المتقدمة-حالة انعكاس الأزمة المالية العالمية 2008 على البلدان العربية-، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، سنة 2015/2016، ص ص: 154-155.

المبحث الثالث: تحليل رؤية الفكر الاقتصادي للأزمات المالية

إن التأصيل النظري للظواهر الاقتصادية يعتبر من أهم الركائز الرئيسية للفهم الصحيح للظاهرة، ولهذا تُبنى النظريات على آراء ووجهات نظر العديد من المفكرين الاقتصاديين في ديناميكية الحركة التي تحكم زمام الاقتصاد الحالي، ولهذا سوف نورد ما جاء من تفسيرات اقتصادية على مستوى عدة مدارس فكرية.

المطلب الأول: المدرسة الكلاسيكية

لقد قام التحليل الكلاسيكي للأزمات المالية على قانون يلخص حركة الإنتاج والاستهلاك، وهو ما يعرف بقانون "ساي للمنافذ" ومفاده أن كل عرض يخلق طلب مساو له، ولقد أكد هذا التوجه كل من "آدم سميث، ديفيد ريكاردو وتوماس مالتوس"، و لهذا حمل الفكر الكلاسيكي مجموعة من الافتراضات التي وضعها منظروه، وهي كما يلي¹:

1-التوظيف الكامل: التوازن العام في سوق الشغل و السلع و الخدمات التي تفترض أن حركة الأسعار مرنة في كلا السوقين، وهي التي تعدل آليا التوازن و التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج و في إطار فرضيات هذه النظرية فإن العمالة و عناصر الإنتاج الأخرى تستخدم استخداما كاملا، و بالتالي لا وجود لبطالة إجبارية في المجتمع.

2-مبدأ الرشادة الاقتصادية واليقين: ترى هذه المدرسة بأن كل الأعوان الاقتصاديين تتصرف وفق الرشادة الاقتصادية وهذا من خلال الدراية المسبقة لأوضاع السوق، وبالتالي فهذا المبدأ يعتمد هو الآخر على مبدأ اليقين.

3-المنافسة الحرة والكاملة: إن إيمان الكلاسيك بفكرة المنافسة الحرة والكاملة مفاده أن استمرار قوى السوق من عرض وطلب العمل وفق آليات السوق و فقط وهي مستمرة إلى آخر مرحلتها.

4-المصلحة الخاصة أساس المصلحة العامة: حيث لا يوجد تعارض بين المصلحة الخاصة والعامة، فمن خلال تحقيق الفرد لمصلحته الخاصة تتحقق المصلحة العامة للمجتمع.

5-التوازن الآلي للأسواق و فكرة اليد الخفية: يرى الكلاسيك وعلى رأسهم "آدم سميث أن النظام الاقتصادي لا يحتاج إلى تنسيق مركزي، وإن من شأن سلوك كل فرد تعظيم مصلحته الخاصة في الإنتاج والاستهلاك والتوزيع دون اعتبار مصالح الآخرين الذين يعيشون معه في المجتمع، إذ يؤدي ذلك إلى تحقيق سعادة المجتمع ككل دون أن تكون هذه السعادة المجتمعية هدفا في حد ذاتها، ففي مثل هذا السلوك الإنساني يعمل جهاز ثمن السوق كاليد الخفية في تحقيق التوازن الاقتصادي بين قوى العرض والطلب، بل إذا كان لدينا اقتصاد تنافسي حيث يقوم كل الأفراد بالاختيار الواسع لمتطلبات مصالحهم الشخصية الرشادة وتحت بعض الشروط الفنية

¹ عبد الرحمان أحمد السريبي، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2009، ص: 217.

فان حالة التوازن التي سيحققها الاقتصاد ستكون مُثلى كما في تعريف أمثلية "باريتو"¹ ، لذلك فان الأمور في السوق تسير وفق فكرة اليد الخفية.

6-المرونة الكاملة للأسعار: فالفكر الكلاسيكي يقوم على فرضية المرونة الكاملة للأسعار حيث يعتقد بأن كل الأسعار بما فيها الأجور هي قابلة للزيادة و النقصان و هذه الفرضية أساسية في التحليل الكلاسيكي.

7-قانون ساي للمنفذ: حيث خلص "باتيست ساي" في قانونه إلى أن البضائع و الخدمات تجري مبادلتها مع بضائع وخدمات أخرى، ولهذا فان البضائع تخلق لنفسها منفذا لتصريفها².

8-عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي: لقد أكد "آدم سميث" في كتابه "ثروة الأمم" على أن السوق هو أداة لتحقيق النمو و تحسين الرفاه، فالدولة على هذا الأساس تضطلع بالدور التنظيمي أو الحارس وتقوم بالوظائف العامة مثل الدفاع والتعليم و غيرها³.

9-الادخار كشكل من أشكال الإنفاق أو تعادل الادخار مع الاستثمار: أن الكلاسيك يرون بأن الفرد لا يدخر رغبة في الاحتفاظ بالنقد في شكله السائل "الاكتناز" بل يدخر رغبة في الحصول على عائد (فائدة) من خلال توظيف هذه المدخرات في البنوك أو شراء سندات، ومنه كنتيجة لذلك الادخار في نهاية المطاف ما هو إلا إنفاق من قبل الغير على السلع الاستثمارية لأن كل المدخرات ستتحول في النهاية إلى استثمار، فقد نظر الكلاسيك إلى سعر الفائدة على أنها ظاهرة حقيقية وليس ظاهرة نقدية تتحدد بنفس العوامل التي تتحدد بها معدل ربحية رأس المال، و إن الذي يحدد مستوى سعر الفائدة هو التعادل بين الادخار والاستثمار، والادخار في النظرية التقليدية هو القوة الشرائية المتوفرة التي يتم استبعاد استعمالها في الاستهلاك بقصد استخدامها للحصول على الحاجيات⁴.

وبالتالي فإن هذه الافتراضات تحتم وجود عرض إجمالي للسلع ينشأ من الإنتاج، والإنتاج يؤدي إلى توزيع الدخول على عناصر الإنتاج (رأس المال) والتي تعادل بالضبط قيمة الإنتاج، و من الناحية ثانية فإن هذه الدخول النقدية لن تلبث أن تتحول إلى طلب على السلع، فالنقود ليس لها دور سوى وظيفة واحدة هي أنها وسيط في التبادل (بالإضافة طبعا إلى وظيفة مقياس للقيمة)، وهكذا يظهر طلب إجمالي مساوي للدخول النقدية الموزعة

¹ على عبد القادر على، ما وراء نطاق اليد الخفية تأسيس لعلم اقتصاد جديد، مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، المجلد 14، العدد الأول، الكويت، 2012، ص:43.

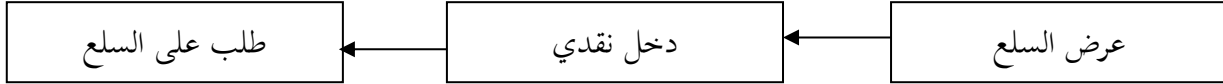
² كامل وزنه، آدم سميث قراءة في اقتصاد السوق، معهد الدراسات الإستراتيجية، القاهرة، مصر، 2006، ص:47.

³ نفس المرجع، ص:47.

⁴ M.Bloug, La pensée économique, O.P.U Algeria. 1981. P:185.

والتي تتعادل مع حجم الإنتاج¹، و الشكل الموالي يوضح التسلسلي المنطقي للفكر الكلاسيكي حول الحركة الديناميكية للاقتصاد.

شكل رقم(6.2): الحركة الديناميكية الاقتصادية عند الكلاسيك



المصدر: طالبي صلاح الدين، مرجع سبق ذكره، ص: 27.

و لقد أكد الكلاسيك بهذا التحليل أن الأزمات غير واردة في نظرهم، وذلك بوجود آلية تخلق توازن تلقائي في النظام الرأسمالي، وهذه الآلية تتحقق بفضل وجود نوعين من الأثمان أحدهما يوجد في السوق النقدية وهو معدل الفائدة والثاني يوجد في سوق العمل و هو معدل الأجور².

المطلب الثاني: المدرسة الكينزية

بعد سيادة الأفكار الكلاسيكية لفترة طويلة في تفسير الحركة الديناميكية للاقتصاد، ظهرت فترة أخرى مغايرة لما كان سائدا من قبل فعجزت النظرية الكلاسيكية عن تفسيرها، ومن هنا بدأت أفكار الاقتصادي البريطاني "جون مينارد كينز" في الظهور وذلك بتحليلها لأزمة الكساد الكبير سنة 1929، وافترضت هذه النظرية أربع مبادئ شكلت الدعائم الأساسية لتحليلها:

1- التحليل القصير الأجل: يعتمد كينز في تحليله على الفترة القصيرة الأجل، فقد نظر إلى الاستثمار كجزء من الإنفاق و الطلب، وأهمل دور الاستثمار باعتباره إضافة إلى الطاقة الإنتاجية، وبالتالي أضاف عنصرا مغايرا لحجم رأس المال ومستوى التقدم الفني، فهذا الأثر الذي بينه "كينز" في تحليله³ أهمله رواد الفكر الكلاسيكي في تحليلهم.

2- التحليل الكلي: التحليل الكينزي تحليل كلي يتعامل مع كميات كلية ولا يناقش السلوك الجزئي فهو يتعامل مع الاستهلاك والاستثمار الكلي، ويعتبر تحليله أساس الاقتصاد الموسع الحديث.

3- تحليل نقدي: فهو يرى أن النقود لها دور مؤثر في الاقتصاد ولا يمكن فصل الاقتصاد العيني عن الاقتصاد النقدي، ولا يمكن كذلك مناقشة القضايا الاقتصادية بافتراض عدم وجود النقود.

¹ طالبي صلاح الدين، تحليل الأزمات الاقتصادية العالمية (الأزمة الحالية و تداعياتها-حالة الجزائر-)، مذكرة ماجستير غير منشورة، علوم اقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، جامعة بوبكر بلقايد، تلمسان 2009/ 2010، ص: 2.

² محمد دويدار ، مبادئ الاقتصاد الجزئي، الجزء الأول، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2001، ص: 417.

³ رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، المجلس الوطني للثقافة والفنون، العدد 226، الكويت، 1997، ص: 17.

وتبعا للفروض التي افترضها "كينز" في تحليله لحركة الاقتصاد الرأسمالي فقد أخذت منحى آخر عما كان سائدا عند الكلاسيك، فقد انتقد "كينز" الكلاسيك في تحليلهم للوتيرة التي يسير بها الاقتصاد وذلك من خلال الفروض التي جاءت بها المدرسة الكلاسيكية والتي لم تستطع تفسير الأزمة في 1929 ولهذا يمكن إيضاح كيف عالج "كينز" الأزمة في النقاط التالية:

1- التحليل النقدي: حيث جعل للنقود دورا مهما في تحديد مستوى الدخل و التشغيل في الاقتصاد الوطني من خلال تأثيرها على سعر الفائدة، وبهذا استطاع "كينز" أن يربط بين النظرية النقدية ونظرية التشغيل والادخار، كما أن فكرته الجديدة حول طلب النقود من أجل المبادلات والاحتياط كذلك تطلب من أجل النقود لذاتها وسمي هذا الطلب على النقود (طلب المضاربة) ولهذا أصبح البحث عن العلاقة بين مستوى الإنفاق الوطني والدخل الوطني، وبذلك قد تزيد كمية النقود ولكن قد يصاحبه انخفاض في سرعة دوران النقود نتيجة زيادة التفضيل النقدي وبالتالي ينخفض الإنتاج الحقيقي ومستوى الأسعار¹.

2- التوازن الاقتصادي عند كينز: يرى "كينز" أن التوازن الاقتصادي يمكن أن يتحقق دون التشغيل الكامل فكينز جاء بنظرية عامة للتوظيف تعالج جميع مستويات التشغيل، بينما تعنى النظرية التقليدية بدراسة حالة خاصة وهي حالة التشغيل الكامل وترى بأنها الحالة العامة وبأن الانحرافات عن حالة التوظيف الكامل طفيفة وقد نجح "كينز" في توضيح محددات حجم التوظيف عند سيادة أي مستوى من مستويات التوظيف بغض النظر عما إذا كانت الحالة السائدة هي التوظيف الكامل أو البطالة الكاملة أو حالة بين الاثنين².

3- نقد قانون ساي للمنافذ: يرى كينز أن الطلب هو الذي يحدد العرض، والعرض هو متغير تابع في حين أن الطلب متغير مستقل، ومن ثم فإن وجود طلب في السوق هو الذي يؤدي إلى إنتاج السلع والخدمات اللازمة لإشباع الطلب³.

4- سعر الفائدة عند كينز: على عكس الكلاسيك الذين يعتقدون أن سعر الفائدة هو الذي يحقق التوازن بين الادخار والاستثمار وأنه العامل الوحيد في تحقيق قرار الاستثمار، ويرى أيضا كينز أن معدل الربح المتوقع "الكفاية الحدية لرأس المال" أساس اتخاذ القرار في الاستثمار، ولهذا فإن قرارات الاستثمار عند كينز تتأثر بالتقلبات البنوية كتقلبات الدخل، الإنتاج والتشغيل.

5- تنافر المصالح عند كينز: أكد كينز أن المصالح الفردية تتنافر بسبب تعدد الأفكار، و في القوى المهيمنة على السوق بما يحول دون قدرة المجتمع على تحقيق التصحيح الذاتي¹.

¹ أحمد زهير شامية، النقود و الصرف، دار زهران للطباعة و النشر، عمان، الأردن، 1993، ص: 191.

² جمال الدين محمد سعيد، النظرية العامة لكينز، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، مصر، 1983، ص: 26.

³ نفس المرجع، ص: 29.

6- تأثير النقود على الطلب الكلي: حيث يرى "كينز" أن التغيير في كمية النقود يؤثر على الطلب الكلي، وعن طريق التغيير في هذا الطلب الكلي يمكن للإصدار النقدي أن يؤثر على الأسعار فإذا كانت زيادة الطلب مدفوعة لزيادة الإصدار فإن هذا يؤدي إلى زيادة العرض لان الطاقة الإنتاجية لم تشغل بالكامل، أي في حالة عدم التشغيل الكامل والأسعار سوف لن تتأثر بالارتفاع، وذلك تأكيداً على عدم وجود علاقة بين التغيير في كمية النقود و التغيير في الأسعار إلا في حالة استغلال الطاقة الإنتاجية بالكامل².

المطلب الثالث: المدرسة النقدية

لقد سادت النظرية الكينزية لفترة ليست بالقصيرة في تاريخ الاقتصاد الرأسمالي، لكن بعد بروز عدة مشاكل من بينها "الكساد التضخمي" فلم تستطع النظرية الكينزية إعطاء تفسير مقنع إزاء هذه الظاهرة، و لهذا برز تيار جديد عرف بتيار الكينزيون الجدد أو النقديون، ومن أبرز روادها "ملتون فريدمان"، حيث وضع جملة من الأسس النظرية في تحليله لازمة و التي نذكر منها³:

1- اعتبر فريدمان أن الطلب على النقود جزء من نظرية الثروة أو نظرية رأس المال و التي تهتم بتكوين الميزانية أو محفظة الأصول؛

2- الطلب على النقود لن يتقلب كثيراً مع حركات الدورة الاقتصادية سواء أكانت الحالة الاقتصادية رواج أو كساد، لأن الطلب على النقود يرتبط بالدخل الدائم الذي يتأثر بدرجة صغيرة بالدورة التجارية، فالدخل الدائم فكرة مستقرة لا تتعرض لتقلبات عنيفة في مستواه ومن ثم يصبح الطلب على النقد مستقراً؛

3- التضخم مصدره زيادة الكتلة النقدية بالنسبة إلى إنتاج السلع و الخدمات؛

4- لكي نحفز النمو الاقتصادي يجب تخفيض معدلات الفائدة، وذلك على عكس ما جاء به الكينزيون فإن السياسة المالية يكون لها دور ثانوي في ظل سياسة نقدية لا تستهدف ترقية النشاط الاقتصادي من خلال دعم الإنفاق الحكومي و تقليص حجم الضريبة.

كما كرس "ميلتون فريدمان" و أنصاره على تشجيع السياسات التحررية، و أن دولة الرفاه تتحقق في النمو الاقتصادي الذي تقوده السوق، فالرفاهية ينبغي أن تفهم ليس في المنافع التي تقدمها الدولة، وإنما في التطور الاقتصادي المتزايد و بالتالي الثروة الكلية⁴ هذا من جهة و من جهة أخرى أعطى فريدمان السياسة النقدية فعالية أكبر من السياسة المالية، فتأثير السياسة النقدية لها أثر على الدخل من خلال المتغيرات الأخرى، فالاستهلاك قد

¹ أحمد النجار آخرون، دولة الرفاهية الاجتماعية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2006، ص: 176.

² أحمد فريد مصطفى و محمد السيد حسن، السياسات النقدية و البعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص: 157.

³ راجح حسين، مرجع سبق ذكره، ص: 48.

⁴ أنطوني غيدنز، ترجمة مالك عبيد و محمد محمود خلف، الطريق الثالث، بنغازي، ليبيا، 2000، ص: 40.

يتغير بتغير سعر الفائدة ويتناسب عكسيا معه، لأنه كلما ارتفع سعر الفائدة كلما ضحى المستهلك بجزء من دخله لصالح الادخار، وأن الزيادة في عرض النقود الاسمي و الحقيقي تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة وزيادة الاستهلاك، وبما أن الاستهلاك هو أحد مكونات الإنفاق الكلي فإن الطلب الكلي سيرتفع ويتزايد بالتالي المستوى التوازني للدخل¹.

المطلب الرابع: نظرية عدم الاستقرار المالي

لقد ساد في الفكر الاقتصادي الأول فرضيتان شكلتا محل انتقاد كبير في نظرية عدم الاستقرار المالي ومفاد هذين الفرضيتين هما "كفاءة السوق وعقلانية التوقعات"، و يعتبر المفكر الاقتصادي "هايمان منيسكي" رائد هذا النقد لكلا الفرضيتين، ويرى هذا التوجه أن أسباب الأزمات في الاقتصاد الرأسمالي ترجع إلى عدم الاستقرار المالي معبرا عن ذلك بأن الديناميكية الداخلية للاقتصاديات الرأسمالية تؤدي إلى هياكل مالية مولدة للأزمات المالية وهشاشة العوائد².

وبين أيضا بأن الاقتصاد الرأسمالي عامة يتسم بالهشاشة وتختلف درجة هشاشة القطاع المالي باختلاف المرحلة التي يمر بها الاقتصاد من مراحل الدورات الاقتصادية، فبعد مرور الاقتصاد بمرحلة كساد تفضل الشركات تمويل أنشطتها بحرص وعدم تحمل مخاطر كبيرة في تعاملها مع القطاع المالي (التمويل المتحوط) وفي مرحلة النمو تتوقع الشركات ارتفاع الأرباح، ومن ثم تبدأ في الحصول على التمويل والتوسع في الاقتراض بافتراض القدرة المستقبلية على السداد و تنتقل عدوى التفاؤل بعد ذلك إلى القطاع المالي، ويبدأ المقرضون في التوسع بإقراض الشركات دون التحقق من قابلية استرداد القروض مجددا ولكن بناء على قدرة تلك الشركات على الحصول على تمويل مستقبلي نظرا لأرباحهم المتوقعة، وفي ذلك يكون الاقتصاد قد تحمل مخاطرة بشكل معنوي في نظام الائتمان، وفي حال حدوث مشكلة مادية أو أزمة مالية لكيان اقتصادي كبير يبدأ القطاع في الإحساس بالخطر مما يؤثر على قابليته للإقراض و حينها تبدأ الأزمة المالية التي قد لا يتمكن ضخ أموال في الاقتصاد من حلها وتتحول إلى أزمة اقتصادية تؤدي إلى حدوث كساد وينتج عن ذلك الآثار المعروفة للازمة الاقتصادية³.

¹ صالح مفتاح، النقود و السياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر في الفترة 1990-2000، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2004/2003، ص:161.

² السيد متولي عبد القادر، الأسواق المالية و النقدية في عالم متغير، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص:325.

³ نفس المرجع، ص:326.

المبحث الرابع: أسباب تنامي الأزمات المالية في الاقتصاد الدولي المعاصر

لقد أسهم التطور التكنولوجي الكبير والارتفاع السريع لحركة السلع والخدمات ورأس المال والعمالة عبر الحدود، واتساع التعامل في الأصول المالية وانتشار التحرير المالي في إحداث تغييرات عميقة في بنية وتركيبية المؤسسات المالية والاقتصادية وفي إحداث نوع من الاندماج المالي والاقتصادي العالمي، و لقد حدثت كل هذه التطورات في ظل العولمة والإيديولوجية الليبرالية التي تركز على سيادة السوق، وقد وافقت هذه التغييرات مجموعة من الاختلالات في الدائرتين المالية والحقيقية، مما زعزع من استقرار الاقتصاديات المحلية.

المطلب الأول: التحرير المالي العميق

إن القناعة التامة والايجابية بين النمو الاقتصادي والقطاع المالي أدت إلى ظهور كتابات تنادي بالتحرير المالي في مطلع السبعينيات، و قد اعتبر الكثير من الاقتصاديين أن التحرير المالي وسيلة فعالة و بسيطة لتحقيق مستويات أعلى من النمو الاقتصادي مما لو كانت بدونها وخاصة في الدول النامية.

ولهذا يعرف التحرير المالي بأنه "إلغاء القيود والترتيبات والضوابط المفروضة على حركات رؤوس الأموال قصيرة وطويلة الأجل عبر الحدود الوطنية، وإعطاء السوق مطلق الفاعلية في عمليات ضمان وتوزيع وتخصيص الموارد المالية وتحديد أسعار العمليات المالية طبقاً لقوى العرض والطلب، كذلك ينبغي إلغاء الرقابة المالية الحكومية وبيع البنوك ذات الملكية العامة وإعطاء البنوك و المؤسسات المالية استقلالها التام، وعدم فرض أي قيود على حرية الدخول و الخروج من صناعة الخدمات المالية"¹، ولهذا فإن التحرير المالي يشمل مبدئين أساسيين للقيام بذلك:

1/ تحرير مالي داخلي: والذي يشمل تحرير معدلات الفائدة والتخلي عن سياسات توجيه الائتمان وعن الاحتياطي الإجباري واعتماد أدوات غير مباشرة للسياسة النقدية وتشجيع المنافسة بين المؤسسات المالي، خصوصاً البنوك العمومية و فتح النظام المالي أمام المنافسة الخارجية²، ولتحقيق ذلك يجب تطبيق جملة من النقاط الأساسية:

***تحرير معدلات الفائدة:** وتتمثل في إلغاء تحديد أسقف معدلات الفائدة (المدينة و الدائنة) أي إعطاء هامش كبير من الحرية للبنوك في تحديد معدلات الفائدة على القروض والودائع؛

***تحرير القروض:** والتي تتمثل في التخلي عن سياسة توجيه القروض نحو قطاعات اقتصادية معينة، أي عدم التأثير في مجالات استخدام الائتمان المصرفي؛

¹ رمزي زكي، العولمة المالية، مرجع سبق ذكره، ص: 73.

² نفس المرجع .

*إلغاء تحديد الاحتياطات الإلزامية: التي تودعها البنوك التجارية لدى البنك المركزي ولا تحصل على عائد من ورائها؛

*تحرير المنافسة البنكية: والتي تتمثل في إلغاء القيود على إنشاء البنوك المحلية والأجنبية، وهو ذات الأمر الذي يمكن المؤسسات المالية الأجنبية أن تفتح فروعها في البلدان الأخرى التي حررت قطاعها المالي.

2/ التحرير المالي الخارجي: يتمثل التحرير المالي الخارجي في تحرير حساب رأس المال والحسابات المالية لميزان المدفوعات و التي تشمل المعاملات المتعلقة بمختلف أشكال رأس المال مثل الديون وأسهم المحافظ المالية والاستثمار المباشر والعقاري والثروات الشخصية¹، ولتحقيق التحرير المالي الخارجي يجب تطبيق جملة من الشروط هي كالتالي²:

*تحرير الأسواق المالية: والذي يرتبط بإلغاء الحظر على المعاملات المتعلقة بالاستثمار في سوق الأوراق المالية (أسهم، سندات، أوراق الاستثمار، المشتقات... الخ)؛

*الاستثمار المباشر والمعاملات العقارية: والتي تتمثل في إلغاء القيود على بيع وشراء العقارات التي تتم محليا بواسطة غي المقيمين أو شراء العقارات في الخارج بواسطة المقيمين؛

*عمليات الائتمان: تشمل كلا من الائتمان التجاري والمالي، الضمانات، الكفالات وتسهيلات الدعم المالية؛

*المعاملات التي تقوم بها البنوك التجارية: والتي تتمثل في إلغاء الحظر على ودائع غير المقيمين وعلى اقتراض البنوك من الخارج (تدفقات إلى الداخل) وعلى القروض والودائع الأجنبية (تدفقات نحو الخارج)؛

*تحركات رؤوس الأموال الشخصية: والتي تشمل إلغاء الضوابط على الودائع، القروض، الهدايا، المنح، الميراث أو تسوية الديون.

إن جملة الإجراءات المذكورة سابقا و تنطوي تحت بند التحرير المالي لما لها من آثار ايجابية على تعبئة المدخرات المالية وتخصيص الائتمان وتوجيهه نحو الاستثمارات الحقيقية ذات الكفاءة وبالتالي انعكاس هذه السياسة على التنمية الاقتصادية والسياسة الكلية للبلد، لكن أثبتت التجربة أن التحول المفاجئ و خاصة في الدول النامية من سياسة الكبح المالي إلى تحرير مالي عميق له جملة من الآثار السلبية تنعكس مباشرة على القطاع المالي ومن ثم القطاع الحقيقي، ويمكن إجمال هذه المخاطر فيما يلي:

¹ رمزي ركي، مرجع سبق ذكره، ص: 82.

² باري ايشينجرين و مايكل موسى، صندوق النقد الدولي وتحرير حساب رأس المال، مجلة التمويل والتنمية، العدد 4، ديسمبر 1998، ص: 21.

1/مخطر التدفقات الرأس مالية: وهي رؤوس الأموال التي تنتقل من مركز مالي لآخر، ومن عملة إلى أخرى بهدف المضاربة والاستفادة من فروق معدلات الفائدة واقتناص الأرباح الربعية للانكشاف بالنقد الأجنبي.

بالإضافة إلى أن وجود جوانب الضعف في القطاع المالي و انخفاض فاعلية الرقابة تشجع المؤسسات المالية المحلية على الاقتراض بالنقد الأجنبي فيؤدي الانكشاف بالنقد الأجنبي إلى تفاقم مشاكل الجهاز البنكي إذا انخفضت قيمة العملة المحلية لان مثل هذا الانخفاض قد يعوق قدرة بعض الجهات المقترضة على سداد الديون¹.

كما أن تحرير تجارة الخدمات يؤثر على تدفق رأس المال، وذلك بتحفيز تدفقات رأس المال ولكن على العكس من ذلك فان التدفقات في فترات فقدان الثقة يمكن أن يعجل موقف المؤسسات المالية يتغير، وبذلك تزيد درجة التأثير على الاقتصاديات الضعيفة والسياسات التنظيمية على الاستقرار المالي، ففي الدول النامية يكون حجم وعمق الأسواق المالية محدودا وهو ما يمكن من زيادة الأثر السلبي الناتج عن كبر حجم التدفقات للخارج وفقدان الثقة وذلك من خلال السلوك الجماعي من جانب المستثمرين الذين لم يألفوا الأسواق الجديدة الناشئة نسبيا، ومع ذلك يمكن أن نلاحظ أن حركات رأس المال تستجيب إلى عدم التوازن في المتغيرات الاقتصادية والمالية وبذلك تقوى الحاجة إلى وضع سياسة سليمة للاقتصاديات الكلية والسياسات التنظيمية².

2/تدني تحكم الدولة في السياسة المالية والنقدية: إن حرية تدفق رؤوس الأموال بحثا عن أعلى عائد تفقد السلطات النقدية سيطرتها على الكتلة النقدية، أي أن الطلب على النقود المحدد محليا يصبح أكثر حساسية للفروق في معدل الفائدة الدولي وذلك لارتباط معدلات الفائدة المحلية قصيرة الأجل بالمعدلات العالمية، ومع توقعات الحركة قصير الأجل في سعر الصرف فان محاولة البنك المركزي لتحديد معدلات فائدة و أسعار صرف لا تتفق مع حالة تكافؤ معدل الفائدة يمكن أن تؤدي إلى تدفقات كبيرة إلى الداخل والخارج، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فان البنوك المركزية لا تستطيع أن تجابه قدرة المضاربين في طلبهم على العملة (بيعا و شراء)، حيث اتضح أن البنوك المركزية في العالم لو اجتمعت فيما بينها على اتخاذ موقف معين لحماية عملة ما في مواجهة هجوم المضاربين فان أقصى ما يمكن أن تجمع هو 14 مليار دولار يوميا مقابل 800 مليار يستطيع أن يضخها المضاربون العالميون في السوق و هذا يعني أن إمكاناتهم تفوق 55 مرة قدرة البنوك المركزية مجتمعة³.

3/مخطر الدخول و الخروج السريع للأموال: الأموال الساخنة هي تعبير يطلق على الأموال التي تتحرك بسرعة شديدة من استثمار إلى آخر على مستوى العالم مستبقة تغيرات أسعار الصرف أو مقتنصة فرصا استثمارية ذات

¹ شذى يوسف عبد الحق، الاستثمار و محدثاته في ظل التحرير المالي-دراسة عينة من الدول العربية في الفترة 2003/1889-، أطروحة دكتوراه، علوم اقتصادية، الجامعة الأردنية، الأردن، 2008، ص:28.

² طارق عبد العال، التطورات الاقتصادية العالمية و انعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية للطباعة و النشر، الإسكندرية، مصر، 2001، ص:39.

³ عبد المطلب عبد الحميد، العولة واقتصاديات البنوك، ص:47.

عائد أعلى في المدى القصير¹، و تدخل هذه الأموال إلى البلد في شكل استثمارات في أدوات الخزانة أو السندات و هي أدوات تقوم بها الحكومة للاقتراض من خلالها، أو في أسهم الشركات المدرجة في البورصة للاستفادة من تدني سعر العملة المحلية مقابل الدولار أو ارتفاع أسعار الفائدة².

فالأموال الساحنة تعبر عن ذهنية المستثمرين في البحث عن ملاذ آمن لاستثماراتهم كسندات الخزانة الأمريكية مثلا، وهو الأمر الذي يتسبب في انسحاب سريع ومتواصل من الأسواق الناشئة فتؤدي إلى تدني حاد في أسواقها المالية وضغط كبير على أسعار صرف عملاتها أمام الدولار في ظل الطلب المتزايد عليه من قبل هؤلاء المستثمرين الذين يجذون التوجه نحو سندات الخزانة الأمريكية، وفي ظل الضغط الشديد أيضا على عملات الدول الناشئة وشح السيولة الذي يعاينه نظامها البنكي نتيجة هروب الاستثمارات الأجنبية عالية السيولة اضطرت السلطات النقدية في تلك البلدان إلى اللجوء نحو فوائضها المالية لتأمين نظامها البنكي وحماية أسعار صرف عملاتها ما تسبب في استنزاف جزء كبير من احتياطياتها الأجنبية بدلا من استخدامها مستقبلا في تمويل عجز ميزانيتها وموازن مدفوعاتها، وهو ذات الأمر الذي حدث في أزمة النمر الآسيوية سنة 1998 حيث قدر انخفاض العملة التايلندية بـ38% و اندونيسيا بـ84% و كوريا الجنوبية بـ41% خلال الفترة بين 1997 و1998³.

المطلب الثاني: تفشي ظاهرة العولمة المالية

بدأت ظهرت العولمة تتجسد في الواقع خلال فترة السبعينيات و الثمانينيات من القرن الماضي لتزداد عمقا في فترة التسعينيات، ومن الملاحظ فقد حملت معها الكثير من المزايا التي ساعدت الاقتصاديات الناشئة على التقدم أكثر وفي المقابل حملت الكثير من المساوئ والأزمات.

وقبل التطرق للكيفية التي أثرت بها العولمة على تنامي الأزمات الاقتصادية وحب أن نعرف أن العولمة المالية في الفكر الرأس مالي الليبرالي، فقد عرفت بأنها "الظاهرة التي يتم من خلالها تذويب الحدود السياسية والإقليمية لتحرير الأسواق المالية الدولية وذلك من خلال إلغاء القيود على التدفقات المالية عبر الحدود، وقد دعم هذا الاتجاه التوجه العالمي في إطار اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة خلال جولة الأورغواي لتحرير التجارة في الخدمات المالية و البنكية، وقد ترتب على ذلك نشأة أسواق جديدة ليس لها تواجد جغرافي طبيعي كما هو الحال بالنسبة للبورصات التقليدية وإنما تجمعها شبكات الكمبيوتر المتصلة ببعضها"⁴، و عليه يشير هذا التعريف إلى أن العولمة

¹ عبد الرحمان محمد السلطان، الأموال الساحنة تفاقم أزمة الاقتصاد العالمي، مجلة الاقتصادية، متاحة على الموقع www.aleqt.com تاريخ الاطلاع 2019/08/02.

² ياسين سليم، ماهي الأموال الساحنة وكيف تؤثر على الاقتصاد، مجلة المصراوي متاحة على الموقع www.masrawy.com تاريخ الاطلاع 2019/08/02.

³ عبد الرحمان السلطان، مرجع سبق ذكره، ص:1.

⁴ مصطفى عبد اللطيف و بلور سليمان، تحديات العولمة المالية للمصارف العربية واستراتيجيات مواجهتها، ملتقى المنظومة البنكية والتحويلات الاقتصادية، المركز الجامعي بشار، 21/20 أبريل 2004، ص:219.

تعتمد على تكامل الأسواق المالية والتنسيق فيم بينها لتحرير الحركة المالية لحساب رأس المال للبحث عن فرص استثمار أفضل، وكما أنه يمكن الاستدلال على أن تطور العوامة من خلال مؤشرين هامين:

المؤشر الأول والخاص بتطور حجم المعاملات عبر الحدود في الأسهم والسندات في الدول الصناعية المتقدمة حيث تشير البيانات إلى أن المعاملات الخارجية في الأسهم والسندات كانت تمثل أقل من 10% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1980 بينما وصلت إلى ما يزيد عن 100% في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا عام 1996 وما يزيد عن 200% في فرنسا وإيطاليا و كندا من نفس السنة¹، والجدول التالي يبين نسبة التطور في التعامل بالأسهم والسندات مقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم(1.2): نسبة المعاملات في الأسهم والسندات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي الوحدة%

السنوات	1975	1980	1985	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
و.م.أ	4	9	35	101	89	96	107	129	131	135	160	213
اليابان	2	8	62	156	119	92	72	78	60	65	79	96
ألمانيا	5	7	33	66	57	55	85	170	158	172	199	253
فرنسا	-	5	21	52	54	79	122	187	197	187	258	313
إيطاليا	1	1	4	18	27	60	92	192	207	253	470	672
كندا	3	9	27	55	65	83	114	153	208	189	251	358

Source: Dominique Plihon, le enjeux de la globalisation financière, Casbah édition, Algéria, 1997,p:95.

أما المؤشر الثاني فهو يختص بتطور تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي، فإن الإحصائيات تشير إلى أن متوسط حجم التعامل اليومي في أسواق الصرف الأجنبي قد ارتفعت من 200 مليار دولار في منتصف الثمانينيات إلى حوالي 1.2 تريليون دولار في بداية التسعينيات، و هو ما يزيد عن 84% من الاحتياطيات الدولية لجميع بلدان العالم في نفس العام، ثم ترتفع النسبة إلى غاية 7.4 تريليون دولار مع بداية الألفية الجديدة²، فهذا المؤشر يدل على الحجم الكبير للطلب على الصرف الأجنبي من أجل تسوية المدفوعات الدولية أو المضاربات في الأسواق المالية و النقدية.

ومن الملاحظ في كتابات العديد من الاقتصاديين المهتمين بالعوامة المالية والاقتصادية فقد أثبتوا أن مخاطرها تكمن في تأجيج دورية الأزمات المالية من خلال النقاط التالية:

1/ نمو الاقتصاد الرمزي: فقد أدت العوامة إلى تحويل الرأسمالية المعوامة من الاقتصاد الحقيقي إلى الاقتصاد الرمزي أي من اقتصاد قائم على الإنتاج و الاستثمار إلى اقتصاد وهمي قائم على المضاربات المالية، وبذلك تحررت

¹ Dominique Plihon, **le enjeux de la globalisation financière**, Casbah édition, Algéria, 1997,p:68.

² Op-cit, p:69.

الأموال ولم تعد تعبر عن حجم الاقتصاد الحقيقي واستطاعت أن تؤمن لرؤوس الأموال الموظفة في صناديق التحوط وخاصة في إطار المضاربات معدلات مرتفعة من الأرباح.

ففي الوقت الذي لا يزيد فيه مردود التوظيف الرأسمالي في قطاع الصناعة عن 6% فإن مردود صناديق التحوط تزيد عن 20%، وارتفعت أسعار الأسهم إلى أكثر من 45 ضعف خلال العشر سنوات الأخيرة، ولهذا بدلا من خلق التراكم المطلوب في القطاعات المنتجة من اجل ثروات حقيقية تم الاتجاه نحو الاقتصاد الرمزي والذي يدر أرباحا مضاعفة مقارنة بالاقتصاد الحقيقي.

ففي عام 1979 كان نحو 5 مليون مواطن أمريكي يمتلكون أسهما، لكن هذا العدد تضاعف مرات عديدة ليصل إلى نحو 60 مليون مواطن أمريكي عام 2009، و من جهة أخرى تعادل الكتلة النقدية المتداولة في البورصات اليوم 1.5 تريليون دولار يوميا، ويقدر حجم الاقتصاد الرمزي اليوم بما يزيد عن 40 مرة حجم الاقتصاد الحقيقي¹.

2/إنهاء دور الدولة في الاقتصاد: لقد أصبح من مستلزمات العولمة اليوم تبادل رؤوس الأموال وانفتاح السوق والسعي من أجل تغيير مفهوم الدولة وفسح المجال أمام القطاع الخاص للقيام بتحريك عجلة الاقتصاد الوطني بعيدا عن بيروقراطية مؤسسات الدولة حسب مؤيدي ظاهرة العولمة، وقد أخذت الدول المتقدمة، المؤسسات والمنظمات المالية والتجارية العالمية ربط تحجيم دور الدولة بمنح المعونات و المساعدات سواء أكان ذلك على شكل منح أو قروض، فصندوق النقد الدولي و البنك الدولي لا يقومان بمساعدة البلدان النامية أو الفقيرة إلا بعد تطبيق جميع شروطها الموضوعة مسبقا (التثبيت الاقتصادي والتكليف الهيكلي) والتي من مضامينها تقليص دور الدولة لصالح القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

أما المنظمة العالمية للتجارة ففي دعوتها لتحرير التجارة العالمية فان ذلك يتطلب خفض الضرائب الجمركية وإلغاء جميع إجراءات تدخل الدولة لتسهيل انسياب التجارة و الاستثمارات، وهذا ما يعني إلغاء أو تحجيم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي فضلا عن الشركات المتعددة الجنسيات التي تسعى إلى تصريف فائض إنتاجها والبحث عن المواد الأولية للصناعة و إعادة الإنتاج على المستوى العالمي فإن كل ذلك يتطلب تدخلات حكومية أقل ليتسنى لها سهولة تحويل الأرباح إلى مراكزها الأصلية².

¹ نيل جعفر و يسف الاسدي، أزمة العولمة أم عولمة الأزمة، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 18، العدد 31، جويلية 2012، ص ص: 39-40.

² على عباس فاضل الساكني، العولمة ودور الدولة في البلدان النامية، وزارة المالية قسم العلاقات الاقتصادية، العراق، 2009، ص: 15.

كما تسهم العولمة في انحسار تدخل الدولة في فرض الضرائب على منتجات المضاربة المالية وأرباح استثمارات الشركات الكبيرة وتقلص من مناورة الدولة في تحديد سعر صرف عملتها المحلية مع العملات الأجنبية¹.

3/ تقلص قدرة البنوك المركزية في التحكم بالسياسة النقدية والمالية: تتجلى قدرة العولمة المالية على السياسة النقدية في إضعاف سلطة البنوك المركزية على سيطرتها على الكتلة النقدية، مما قد يقود للتضخم وتغيير أسعار الفائدة الحقيقية نتيجة لذلك، حيث تكبح سلطة البنك المركزي في تحديد أسعار الفائدة حيث ترتبط أسعار الفائدة المحلية وخاصة قصيرة الأجل مع أسعار الفائدة الخارجية، لذلك فإن أي محاولة لتحديد أسعار الفائدة وأسعار الصرف لا تتفق مع مثيلاتها في الخارج يمكن أن يؤدي إلى تدفقات كبيرة للداخل أو الخارج من رؤوس الأموال قصيرة الأجل².

ولهذا فانه في حالة تحرير حساب رأس المال فان هناك توقعات كبيرة لفقدان الدولة لسيادتها الوطنية في مجال السياسة النقدية خاصة إذا وقع اقتصادها المالي في يد المضاربين العالميين، و يتمثل عجز البنوك المركزية في حماية عملتها الوطنية وسعر صرفها في ظل حركية رؤوس الأموال على المستوى العالمي وعجزها على التأثير في سعر الفائدة لارتباطه بسعر الفائدة في الأسواق العالمية وتظهر مخاطر العولمة المالية وتحرير حساب رأس المال في تدويل مدخراتها، حيث أصبحت هذه المدخرات تفضل الاستثمار خارج حدودها الوطنية، ففي الوقت الذي تشجع فيه هذه الدول الاستثمار الأجنبي وتقدم له عوامل الجذب من مزايا وإعفاءات وإزالة الحواجز فقد سمحت هذه البلدان في المقابل لمدخراتها المحلية للخروج والاستثمار في الخارج³، كما تخلق الواحات الضريبية عامل جذب لرؤوس الأموال الهاربة من العبئ الضريبي المفروض عليها في بعض البلدان وهو ما يخلق تغيرات في توزيع الدخل والطلب على العملات النقدية.

4/ تقلص أنظمة الضبط المالية: إن مجمل إفرزات العولمة المالية هو ما اتخذته معظم الدول المتقدمة ومن بعدها الدول النامية في بداية الثمانينيات بإلغاء مراقبة الصرف وانفتاح الأسواق النقدية على بعضها البعض، حيث تسمى هذه الإجراءات بسياسة التقليل من التقنين المالي، أي بصفة عامة تم إزالة الحواجز القانونية التي كانت تعيق أو تحول دون المنافسة التامة ما بين المؤسسات المالية البنكية⁴.

¹ محمد البلطي، دور الدولة في ظل الرأسمالية، مجلة الحوار المتمدن، متاح على الموقع www.abewar.org، تاريخ الاطلاع 2019/08/04.

² أحمد منير النجار، عولمة الأسواق المالية و أثرها على تنمية الدول النامية مع الإشارة للسوق المالي الكويتي، المؤتمر العلمي الدولي (الريادة و الإبداع)، افريل 2005، الكويت، ص: 29.

³ محمد الصيرفي، البورصات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007، ص: 203.

⁴ إبراهيم عبد الحفيظي، مرجع سبق ذكره، ص: 196.

ولهذا فإن إلغاء القيود التي كانت مفروضة على القطاع المصرفي قد هيأ الفرصة للتخصيص السيئ للائتمان من خلال الإفراط في الإقراض مما أفضى إلى ارتفاع نسبة الديون المدومة الأمر الذي عرض هذه المصارف لمخاطر الإعسار المالي ومن ثم انهيار العديد منها¹.

وعليه فإن هذا التقليل من الرقابة على عمل البنوك يؤدي بدوره للتوسع في منح القروض الائتمانية لمختلف الفئات من المستثمرين والأفراد على اختلاف جدارتهم الائتمانية، وهذا ما تعكسه التغيرات التنظيمية والهيكلية لمختلف المؤسسات المالية في الممارسات الإجرائية المصاحبة لتحرير البنكي في النظم المصرفية وتسهيلات بنكية غير مسبوقة، كما شهدت نفس الفترة سياسات نقدية غير مضبوطة وموسعة مما أدى إلى ارتفاع كبير في مستوى الدين العام².

فمثلا في الولايات المتحدة الأمريكية صدر قانون مؤسسات الإيداع في عام 1982 والذي أعطى الحق للبنوك في ممارسة كافة الخدمات التي تقدمها بنوك الاستثمار وذلك من خلال شركات متعددة تحت مظلة شركة قابضة يؤسسها البنك وبذلك تم إلغاء سيطرة الحكومة على شركات التوفير والائتمان مما مكنها من القيام باستثمارات محفوفة بالمخاطر وذلك بأموال المودعين، وبنهاية الثمانينات أفلست الكثير من شركات التوفير والائتمان حيث كلفت أزمة "بنوك الادخار والإقراض" دافعي الضرائب حوالي 124 بليون دولار³.

كذلك في فترة التسعينيات تم إلغاء أهم قانون لضبط الأنشطة المصرفية في الولايات المتحدة الأمريكية والذي يعرف بقانون "جلاس-استيجول" والذي كان يفصل بين نشاط البنوك التجارية والبنوك الاستثمارية⁴، وهو ذات الأمر الذي حذت حذوه الكثير من الدول المتقدمة و النامية فسمحت بذلك -حين ألغت هذا القانون- للبنوك التجارية للسمسرة و المضاربة بأموال المودعين داخل البورصة.

المطلب الثالث: هيكلية النظام النقدي الدولي

تطمح اقتصاديات العالم اليوم إلى تحقيق جملة من الأهداف على المستوى الدولي تتمثل في استقرار الأسعار وقابلية تحويل العملات وضبط أسعار الصرف والمساهمة في تحرير التجارة الخارجية وتوفير سيولة دولية تخدم جميع الأطراف، لكن الهيكلية التي تحكم الاقتصاد الدولي تبين وجود مجموعة من الاختلالات غيرت مساره الطبيعي

¹ نيل جعفر ويوسف الأسدي، مرجع سبق ذكره، ص: 41.

² غربي هشام، اقتصاديات الفقاعة المالية وتداعياتها على الاقتصاد الحقيقي في ظل الليبرالية الرأسمالية، دكتوراه علوم غير منشورة، تخصص علوم اقتصادية، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، 2016/2015، ص: 13.

³ نبيلة خفاش، أحلقلة التعامل الاقتصادي الليبرالي -دراسة نقدية على ضوء الأزمة المالية العالمية-، أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة، تخصص علوم اقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2018/2017، ص: 134.

⁴ نفس مرجع، ص: 135.

وبالتالي لم تتحقق الأهداف المرجوة من النظام النقدي الدولي، بل علي العكس قد أسهما في حدوث العديد من الأزمات المصرفية والمالية وانتشارها عبر قنوات خاصة أضرت بالاقتصاديات البعيدة عن مركز الأزمة .

وتعزى عيوب النظام النقدي الدولي التي كرس أزماتها المالية والنقدية في مجموعة من الأسباب أهمها :

1/ارتكاز النظام النقدي الدولي على عملة محلية وحيدة (الدولار):

لقد بدأ ارتباط النظام الاقتصادي العالمي بالدولار منذ قيام اتفاقية "بروتن وودز"¹ حيث كرس هذا الاتفاق تثبيت سعر الصرف بين العملات حيث جعل من الدولار كعملة وسيطة بينها وبذلك أعطى الدولار مكانة متميزة عن طريق الاعتراف به كعملة احتياط عالمية ، لكنه على الرغم من ذلك أبقى على ربط الدولار بالذهب من حيث القيمة².

إن النظام النقدي العالمي عندما كان قائما على قاعدة الذهب يفرض أن تعتمد البنوك المركزية في الدول المختلفة في إصدار عملتها الوطنية بحسب ما تملكه من ذهب ، ففي هذه الحالة تكون حصيلة كل بنك مركزي من العملة سهلة التقدير ، وهي الخاصية التي تميز بها النظام النقدي العالمي في إطار قاعدة الذهب وهو بذلك يضمن حدا معيناً من إحداث التوازن الآلي للتجارة الخارجية، غير أن الضعف الأساسي الذي قلل من مزايا دعم الذهب هو أن كمية الذهب التي يمتلكها البلد يمكن أن تصبح غير كافية بالقياس للنمو السريع للاقتصاد ونقصان السيولة³.

وعلى إثر هذا الوضع فقد ضايق الطلب المتزايد على الدولار الولايات المتحدة الأمريكية فرأى الرئيس سنة 1976 فك الارتباط بين الدولار والذهب وذلك بسبب تراكم العجز الأمريكي نتيجة لضغط الدول الدائنة على الدولار كعملة احتياط عالمية من أجل تحويل فوائضها من الدولار إلى ذهب.

وبهذا القرار المنفرد تم إلغاء نظام "بروتن وودز" في بنده الخاص بالتثبيت الموحد لسعر صرف العملات بعضها ببعض، وبذلك أصبح الدولار هو المرجع الأساسي في التحويل بين العملات وأجبرت الولايات المتحدة الأمريكية على اتخاذ عملتها كمرجعية للصرف بين العملات الأخرى واعتمد نظام الصرف المعلوم أو الحر ليدخل النظام النقدي العالمي مرحلة جديدة بالاعتماد على مرجعية الدولار بدل الذهب، ولم تبعد البنوك المركزية ملزمة بالرجوع في سياستها النقدية إلى الذهب ولا إلى نظام الصرف الثابت⁴.

¹ الاسم الشائع لمؤتمر النقد الدولي الذي انعقد من 1 إلى 22 يوليو 1944 في "غابات برتون" في "نيوهامبشر" بالولايات المتحدة الأمريكية. وقد حضر المؤتمر ممثلون لأربع وأربعين دولة. وقد وضعوا الخطط من أجل استقرار النظام العالمي المالي وتشجيع إنماء التجارة بعد الحرب العالمية الثانية.

² بولوين عبد الوابي، أثر التقلبات في النظام النقدي الدولي على الاقتصاد الجزائري-دراسة قياسية باستخدام التكامل المتزامن-، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 12، جوان 2017، ص: 145-146.

³ أنظر فاطمة الزهراء خبازي، النظام النقدي الدولي المنافسة اورو-دولار، دار البازوري العلمية، الأردن، 2013، ص: 30-31.

⁴ أنظر وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2001، ص: 369-370.

ولقد تبنت فكرة التعويم التي حصلت نتيجة لعدم معادلة عملة الدولار بالقيمة الثابتة للذهب أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن قادرة على الوفاء بالتزاماتها النقدية عن طريق تحويل الدولار إلى ذهب، فأدخلت العالم كله إلى عصر العملة الورقية التي ليس لها مقابل سوى الثقة التي توضع للاقتصاد المحلي التابع لهذه العملة، ولهذا فإن المهمة الأساسية للسياسة النقدية لم تعد قائمة على مراقبة الصرف و التعادل بين العملات المحلية والأجنبية، بل أصبحت قائمة على التحكم في التضخم الذي أحدثه النظام البنكي الأمريكي عن طريق إصدار الكميات اللامحدودة من الدولار¹.

وأثر هيمنة الدولار الأمريكي كعملة دولية زادت الاحتياطيات العالمية للبنوك المركزية من الدولار الأمريكي، وهو كما يبينه الجدول أدناه.

جدول رقم(2.2): تطور الاحتياطيات الدولية من الدولار الأمريكي إلى إجمالي الاحتياطي النقدي الدولي

السنة	اجمالي الاحتياطي النقدي الدولي (مليار دولار)	الاحتياطي النقدي الدولي من الدولار الأمريكي (مليار دولار)	نسبة الاحتياطي الدولي من الدولار إلى إجمالي الاحتياطي النقدي (%)
2000	1518.24	1079.91	71.1
2001	1569.48	1122.43	71.5
2002	1795.91	1204.67	67.1
2003	2223.11	1465.75	65.9
2004	2655.07	1751.01	65.9
2005	2843.54	1902.53	66.9
2006	3315.48	2171.07	65.5
2007	4119.19	2461.64	59.8
2008	4210.62	2699.12	64.1
2009	4566.75	2837.84	62.1
2010	5163.39	3193.08	61.8
2011	5652.64	3525.13	62.3
2012	6085.90	3731.47	61.1
2013	6190.23	3803.41	60.9
2014	6084.33	3852.84	63.3
2015	6810.18	4376.04	64.2
2016	7181.70	4566.92	63.6

Source: IMF; «Currency composition of Official foreign Exchange Reserves (COFER)», Last updated: June, 2014,p:30

¹ أنظر بسام الحجار، النقود الدولية و عمليات الصرف الأجنبي، الطبعة الأولى، دار غريب للطباعة و النشر، مصر، 2003، ص:102.

وعليه فإن النظام النقدي الدولي يقوم على عملة الدولار الأمريكي، والتي تصدر من دولة واحدة لها سياستها الوطنية وهي تنظر إلى مصالحها الخاصة دونما مراعاة تأثيرها على الاقتصاد الدولي، مما أثر في استخدامه كعملة دولية على المنظومة النقدية الدولية¹:

1- أنه يراعي مصالح الدولة المصدرة لهذه العملة، وذلك بتوفير مزايا الحصول على موارد اقتصادية من العالم بلا مقابل حقيقي بمجرد توفير أوراق نقدية للتعامل؛

2- يعطي هذا النظام لقدرة الولايات المتحدة الأمريكية على استخدام سياستها الاقتصادية الكلية بصورة أفضل من باقي دول العالم حيث أن مؤسساتها تتمتع بدرجة سيولة أعلى داخل الأسواق، كما أنها تمتلك القدرة على الاقتراض من الأسواق الخارجية بعملتها الوطنية.

3- قيام الولايات الأمريكية بإصدار الدولار لاستخدامه في المعاملات الدولية، مما يعني تحول البنك الفدرالي الأمريكي راعي للسياسة النقدية الدولية؛

4- يؤدي هذا النظام لعدم التكافؤ في مواجهة الصدمات بين الدول، حيث يعطي قدرة أكبر للدول المصدرة للعملة المركزية على مواجهة الصدمات الاقتصادية، ويؤدي إلى وضع ضغوط أكبر على باقي الدول في مواجهة تلك الصدمات؛

5- يؤدي هذا النظام إلى نقل الأزمات التي يعاني منها الاقتصاد الأمريكي إلى باقي دول العالم نتيجة سيطرة الدولار على هذا النظام؛

6- يؤدي هذا النظام إلى زيادة الطلب على الدولار من طرف الدول الأخرى لزيادة الاحتياطيات منه بغرض المحافظة على قيمة العملة الوطنية على باقي دول العالم.

2/ اعتماد أسعار صرف معومة:

أمام عدم الاستقرار النقدي المتزايد اتجهت الدول الصناعية إلى تعويم عملاتها إلا أن تطبيق هذه السياسة لم تخلوا من تدخل السلطات النقدية للدول في أسواق الصرف، وذلك لمنع التقلبات العنيفة لأسعار الصرف، وهو ما يطلق عليه "التعويم غير النظيف" وحقيقة الأمر أنه عندما تبنت الدول الصناعية سياسة التعويم عام 1973 لم يكن ذلك نابعا من اعتقادها بأن هذا النظام يعتبر نظاما أفضل من سابقه -نظام الارتباط بالذهب- بل كان نابعا من انهيار النظام السائد من قبله، فقد كانت معظم الدول الأوروبية تنظر إلى نظام التعويم في البداية على أنه علاج مؤقت لأزمة عارضة تعود بعدها مرة أخرى لنظام أسعار الصرف الثابتة، فهكذا بعد سنة 1973 أدى

¹ عبيدات عبد الكريم، النظام النقدي الدولي وخيارات أنظمة سعر الصرف في الدول النامية-دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة، علوم اقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، سنة 2017/2018، ص ص:55-56.

الارتفاع الكبير لأسعار البترول إلى عجز ميزان مدفوعات الدول المستهلكة له مما أدى مرة أخرى إلى التأثير المباشر على الوضعية النقدية الدولية، وبذلك أرغمت الدول المصنعة لبذل جهود مضمينة لإعادة النظر في اتفاقية "بروتن وودز" وتمت مراجعة هذا الاتفاق من خلال التصديق على اتفاقية "جامايكا" بتاريخ جانفي 1976 والذي دخل حيز التنفيذ 1978 وخاصة في التعديل الثاني لأنظمة عمل صندوق النقد الدولي الأساسية ومنح الدول الأعضاء حرية اختيار نظم سعر الصرف وبهذا القرار دخلت 47 دولة بنظام التعويم المدار مع نهاية 1980 وارتبطت 39 دولة بعملة الدولار الأمريكي و 22 دولة بسلة عملات و 15 دولة بحقوق السحب الخاصة و 12 دولة بالفرنك الفرنسي، وقد اعتبر هذا الاتفاق تقنياً لأمر الواقع أكثر من اعتباره خطوة لإصلاح النظام النقدي الدولي¹.

وبعد التأكيد على التخلي الرسمي عن نظام الصرف الثابت في مؤتمر "جامايكا" دخلت الدول مرحلة الفوضى العارمة للنظام النقدي الدولي وما ترتب عن ذلك من نتائج سلبية ووخيمة على دول العالم، فقد انتشرت هناك حالة من الاهتمام والخوف الشديدين على مستقبل النظام وأصبحت معظم الدول مقتنعة بوجوب إيجاد مجموعة من الترتيبات لضمان عمل منتظم لأسواق النقد الدولي.

لكن بعد فشل إقامة نظام جديد لأسعار الصرف الرسمية الثابتة والقبالة للتعديل استمر عمل نظام الصرف المعوم المدار ففي سنة 1978 دشّن صندوق النقد الدولي هذا النظام باعتباره نظاماً نقدياً دولياً رسمياً².

وبالإضافة إلى انعدام الشفافية في أسواق المال والنقد العالمية من طرف الدول التي لها نفوذ في المؤسسات المالية بغية تحقيق أكبر الأرباح، فانعدام هذه الشفافية بالضرورة يكون عائدها سلبياً على الدول التي يتسم اقتصادها بالضعف، ويقصد بانعدام الشفافية التلاعب بأسعار صرف العملات فتارة بالتخفيض وأخرى بالرفع منه بغية حماية اقتصادها ومنتجاتها من المنافسة الحادة على حساب الدول الضعيفة فكما هو معلوم أن التخفيض في قيمة العملة يؤدي إلى زيادة الطلب عليها في الأسواق النقدية من خلال الطلب على منتجات الدولة التي قامت بتخفيض عملتها، وفي هذه الحالة تشتد المنافسة حول تخفيض قيمة العملة مما يسبب فوضى نقدية تؤثر مباشرة على اقتصاديات الدول المملّكية والتابعة³.

وعليه فإن التعويم يؤدي عملياً إلى رفع قيمة النقد المحلي أو خفضه، وكلتا الحالتين تؤثران في الأسعار وفي التجارة الخارجية وفي النمو الاقتصادي عامة، وتختلف هذه الآثار بحسب طبيعة البلد الذي عوّم عملته، إذ تختلف هذه الآثار في البلدان الصناعية المتقدمة عنها في البلدان النامية.

¹ سمير آيت يحيى، التحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملائم للجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014/2013، ص: 29-30.

² سمير آيت يحيى، مرجع سبق ذكره، ص: 30.

³ عزابز جلال، متطلبات إصلاح النظام النقدي الدولي في ظل الأزمة المالية العالمية، مذكرة ماجستير غير منشورة تخصص علوم اقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012/2011، ص: 96.

فإذا أدى تعويم عملة ما إلى ارتفاع سعر صرفها مقابل بقية العملات، أي إلى ارتفاع سعر معادلاتها مع العملات الأجنبية، فإن ذلك يؤثر سلباً في حركة الصادرات، لأن أسعار السلع المحلية تصبح مرتفعة للمستوردين الأجانب فينخفض الطلب عليها (وفقاً لدرجة مرونة الطلب)، ويؤدي ذلك إلى زيادة الواردات لأن أسعار السلع الأجنبية تصبح أرخص للمستوردين المحليين، مما يسهم في عجز الميزان التجاري، ويمكن أن تشجع رؤوس الأموال المحلية للاتجاه نحو الاستثمار الخارجي لأنه أصبح في الإمكان مبادلة وحدة العملة المحلية بوحدة أكثر من العملة الأجنبية، وبذلك يتأثر ميزان مدفوعات الدولة تأثراً سلبياً، وتتأثر الصناعة المحلية بتعرضها لمنافسة الواردات، ويتباطأ النمو وترتفع درجة البطالة، أما في حالة تعويم عملة ما باتجاه انخفاض سعر صرفها. أي انخفاض سعر تعادلها مع العملات الأخرى، وقد تحدث الآثار المعاكسة، إلا أن هذه الآثار الاقتصادية لتعويم العملات لا تنطبق تماماً ولا تصح في حالة البلدان النامية وذلك لعدة أسباب أهمها أن الطلب العالمي على صادرات البلدان النامية في معظمه عالي المرونة، والجهاز الإنتاجي لديها ضعيف نسبياً وغير قادر على تلبية الطلب الخارجي إن وجد، وهي تنفذ معظم تجارتها الخارجية بعملة أهم شركائها التجاريين، وليس بعملتها الوطنية، وتقيّد على حركة العملة المحلية كثيراً، ولهذا الآثار المهمة للتعويم ازدادت أهمية استخدامه من قبل السلطات النقدية لتحقيق أهدافها الاقتصادية وهذا ما يفسر التقلبات اليومية المستمرة لأسعار صرف العملات فيما بينها، ومن ثم يفسر الفوضى النقدية التي يعيشها العالم اليوم¹.

3/ الأداء السليبي لصندوق النقد الدولي:

يظهر عمل صندوق النقد الدولي في تقديم المساعدة المالية والتقنية للدول المتعثرة اقتصادياً، لكنه يشترط في تقديمه للمساعدات المالية أن تقوم الدولة الطالبة للمساعدة رسالة نوايا (الاتفاق التوكيدي) تقوم فيها الوعود التي تلتزم بها من أجل الحصول على المساعدات المالية، حيث تحتوي تلك الرسالة على عناصر مثل الممارسات المتعلقة بمعدل الصرف، تنظيم الاستيراد، مراقبة عجز الميزانية، مراقبة القرض البنكي والسياسات المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية، فهذا الخطاب يجب أن يحتوي على نهج محدد مسبقاً حتى يتم قبوله من طرف صندوق النقد الدولي، وفي المقابل يحدد الصندوق مبلغ المساعدات المالية التي يقدمها وآجال استرجاع أقساط الدين مع الفوائد².

فعلى مدى العقود الماضية—منذ نشأة الصندوق إلى اليوم— لم تتغير خطابات التوكيد و لا البرامج التي يملها الصندوق على الدول من أجل النهوض باقتصادياتها، فهي موحدة لجميع الدول ولا تراعي تخصص كل بلد ولا الظروف التي يمر بها، وعلى العموم فهي تركز على³:

¹ أنظمة الصرف المعومة، متاح على الموقع www.marefa.org تاريخ الاطلاع 2019/09/17.

² أنظر قادري عبد العزيز، صندوق النقد الدولي (الآليات والسياسات)، دار هومة للطباعة و النشر، الجزائر، 2004، ص: 153-154.

³ نفس المرجع، ص: 154.

- 1- إلغاء الرقابة على الصرف والاستيراد؛
- 2- التخفيض من قيمة معدل الصرف؛
- 3- تطبيق برامج محلية مضادة للتضخم؛
- 4- مراقبة عمل البنك المركزي، عجز الدولة، ارتفاع الأجور، القضاء على مراقبة الأسعار وتوفير مناخ أحسن للاستثمارات الأجنبية.

فالملاحظ أن تطبيق هذه البرامج قد زاد من حدة المديونية الخارجية والانتكاسات المالية والاجتماعية والسياسية، ولهذا شكلت هذه البرامج محل انتقاد كبير لصندوق النقد الدولي، وفي كثير من الأحيان لاقت بعثات الصندوق إلى الدول التي تعاني تعثرات اقتصادية بالرفض من قبل المنظمات النقابية والحركية، ومحل هذا الانتقاد يبرز فيما يلي¹:

- 1- يتبنى صندوق النقد الدولي نموذجاً إنمائياً معيباً، وتنحصر علاقاته في صياغة برامجه بالبنوك المركزية ووزارات المالية؛
- 2- تركز برامج الصندوق على توفير الدعم لمؤسسات التصدير دون مؤسسات الإنتاج المحلي؛
- 3- صندوق النقد الدولي يخدم إلا الدول الغنية نتيجة سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية (حصتها 18%) وألمانيا، اليابان، فرنسا وبريطانيا (حصتها مجتمعة 38%) من القوة التصويتية مما يؤدي إلى خدمة البنوك والمستثمرين ومؤسسات الدول الصناعية ووفق مصالحها التي تعلو مصالح الدول الفقيرة؛
- 4- عدم كفاية حزمة الإجراءات التي يوصي بها الصندوق، خاصة ذات العجز في موازين مدفوعاتها و التي تدعم العوامة من خلال تخفيض الإنفاق العام، تحرير الأسعار من الرقابة و تشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة²؛
- 5- أثبت التاريخ ووقائع الصندوق انه مؤسسة غير موضوعية وغير محايدة، بل بالعكس فإن الإجراءات التي يوصي بها تخدم دول معينة؛
- 6- صندوق النقد الدولي غير عملي لأن مناهجه التحليلية ووصفات السياسة التي يوصي بها تحمل الاختلال الميكلي الذي لا يمكن تجنبه في موازين مدفوعاتها والناجثة عن عملية التنمية؛
- 7- أدوات الصندوق لم تصمم أصلاً لمعالجة مشكلات العجز التنموي للدول النامية؛

¹ فؤاد حمدي بسيسو، إصلاح النظام النقدي والمالي الدولي، المؤتمر العلمي العاشر للاقتصاديات العربية، ديسمبر 2009، بيروت، ص: 20.

² رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف دراسة في أثر النظام النقدي الدولي على التكوين التاريخي للتخلف لدول العالم الثالث، عالم المعرفة، الكويت، 1987، ص: 343.

- 8- يؤدي التخفيض من قيمة العملة التي يوصي بها الصندوق إلى ارتفاع أسعار المواد المستوردة وإعطاء الأفضلية للمنتوج المحلي المتوجه نحو التصدير في الاقتصاد الوطني مقارنة بالقطاعات المرتبطة بالاستيراد؛
- 9- سياسة الصندوق في تحويل الموارد من قطاع إلى آخر لا تؤدي لتحسين وضعية الشرائح الأكثر فقرا بل لتدعيم الربح و ترك المجال لمنطق اقتصادي يزيد من تدهور وضعية الفقراء؛
- 10- يوصي الصندوق بتخفيض العبء على ميزانية الحكومة من أجل تسديد أقساط الدين وذلك من خلال حل المؤسسات العمومية وتسريح العمال وهذا الوضع يفاقم من مشكل البطالة التي تعاني منها جل البلدان النامية والفقيرة؛
- 11- تؤدي السياسات الهيكلية التي ينتهجها الصندوق إلى تعميق الفوارق الاجتماعية بين الدول وداخل الدولة في حد ذاتها وبالتالي تحاول العائلات التقليل من معدل ادخارها أو إجبار أطفالها على ترك المدارس أو بالاستدانة أو حتى انتهاج نهج سيئ للحصول على مدخول إضافي، وهو ما يدخل البلد في دوامة آفات اجتماعية سيئة يصعب الخروج منها؛
- 12- تعتبر برامج التعديل الهيكلي تدخل في الشؤون الداخلية للدول المعنية ولهذا فهي تلاقي معارضة كبيرة من طرف النخبة السياسية.
- ولهذا يعد الجانب الانعزالي التحرري لمشاريع الإصلاحات التي تناقش حاليا والتي تضاف إليها بعض انتقادات الذين يرون أن الصندوق غير قابل للإصلاح، أملت جملة من الشروط أهمها إلغاء الدين العمومي للبلدان النامية ومراقبة تحركات الرساميل بواسطة إجراءات رادعة مختلفة، أو تطبيق تغيير عميق في منطق عمل صندوق النقد الدولي وخاصة بشفافية القرارات وبمنح السلطة الجماعية للجنة النقدية والمالية لصندوق النقد الدولي بشكل مستقل عن مقدار الحصص (الشيء الذي يضع حدا للوصاية الأمريكية الحالية) والالتزام بعرض البرامج على برلمانات البلدان المستفيدة والعمل المسبق على إجراء دراسات توضح الأثر البيئي والاجتماعي والثقافي من طرف هيئات مستقلة وتقييم خارجي للبرامج التي يطبقها الصندوق على البلدان المستفيدة من برامج إعادة هيكلة الاقتصاد المحلي والتي تعرف ببرامج التكييف الهيكلي¹.

¹ قادري عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص: 188.

المطلب الرابع: التعامل بالمشتقات المالية و توريق الديون

أولاً: التعامل بالمشتقات المالية

يعتبر الهدف الأساسي للابتكارات المالية أو ما يعرف بالمشتقات المالية هو التغطية ضد المخاطر المستقبلية المحتملة، ولهذا تتعامل الكثير من المؤسسات بهذه المشتقات بهدف الريح وتعويض الخسائر المحتملة إن وقعت، وفي الآونة الأخير زاد التعامل بهذه المشتقات بشكل كبير، بالإضافة إلى التعقيدات التي تحكم عمل الكثير من المشتقات أصبح لها جانب آخر في خلق الأزمات على مستوى البورصات والتي امتدت آثارها إلى الأسواق الدولية، وقبل الحديث عن الكيفية التي تؤثر بها المشتقات المالية في إحداث الأزمات المالية يمكن أن نعرف المشتقات المالية أولاً في ما يلي.

1-تعريف المشتقات المالية

هناك عدة تعريفات طرحت موضوع المشتقات المالية وكل تعريف يطرحها من جانب مختلف، فتعرف بأنها "عقود تشتق قيمتها من قيمة الأصول المعنية أي الأصول التي تمثل موضوع العقد والأصول التي تكون موضوع العقد تتنوع بين الأسهم والسندات والسلع والعملات الأجنبية... الخ، وتسمح المشتقات المالية للمستثمر بتحقيق مكاسب أو خسائر اعتماداً على أداء الأصل موضوع العقد"¹، فهذا التعريف يبيّن المنشأ الذي يصدر منه المشتق المالي، فمصدر المشتقات عقد في أسهم أو سندات في شركات معينة أو سلع أو حتى عملات أجنبية وهو عبارة عن ورقة مالية يتم تداولها بهدف الريح.

و تعرف أيضاً بأنها "أدوات من خارج الميزانية، لأنها وإن كانت تنشئ التزاماً مشروطاً، إلا أنها لا تسبب أي تدفق نقدي مبدئي (استثمار مبدئي)، أو أنها وهو الأغلب تسبب في تدفق نقدي ضئيل نسبياً يتمثل في الهامش المبدئي"²، ويبيّن هذا التعريف هامش الريح الذي ينشأ من خلال تداول هذه المشتقات ولا يحتاج التعامل في هذه المشتقات لرأس مال بل يقتصر الأمر على الفوارق في عملية البيع والشراء.

وهي "عقود تشتق قيمتها من قيمة الأصول المعنية (أي الأصول التي تمثل موضوع العقد)، وهذه الأصول تتنوع ما بين الأسهم والسندات والسلع وغيرها، وتتم تسويتها في تاريخ مستقبلي، ولا تتطلب استثمارات مبدئية، أو تتطلب مبلغ مبدئي صغير مقارنة بقيمة العقود، و تسمح المشتقات المالية للمستثمر بتحقيق مكاسب أو خسائر اعتماداً على أداء الأصل موضوع العقد"³، يوضح هذا التعريف منشأ المشتقات المالية فهي تستند إلى

¹ طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية، الدار الجامعية للنشر، القاهرة، مصر، 2009، ص:56.

² عيساوي سهام، دور تداول المشتقات المالية في تمويل أسواق رأس المال، أطروحة دكتوراه غير منشورة، علوم اقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2015، ص:36.

³ طارق عبد العال حماد، المشتقات المالية-المفاهيم-إدارة المخاطر-المحاسبة، الدار الجامعية للنشر، القاهرة، مصر، 2001، ص:16.

عقد مبرم مسبقاً في تجارة السلع أو الأسهم والسندات، كما يبين أن المشتقات المالية يكون لها ربح أو خسارة نتيجة التعامل بها في الأسواق المالية.

كما أن الورقة المالية المشتقة هي "عقد مالي جزء من قيمته مشتق من قيمة وخصائص أصل مالي أساسي أو عدة أصول مالية أساسية كالأوراق المالية، السلع، معدلات الفائدة ومعدلات الصرف"¹، وتستند الورقة المالية المشتقة من أصل مبدئي يكون عقد لسلع أو سعر فائدة أو معدل صرف أو أوراق مالية أخرى.

فمشتقات السلع هي عقود مشتقة تكون فيها السلعة أو مؤشر السلعة هي محل التعاقد، أما المشتقات المالية فهي عقود مشتقة تكون فيها أي أداة مالية كسندات الخزينة، أسهم، سندات، معدل الفائدة، معدل صرف العملات الأجنبية أو مؤشر مالي محل التعاقد (منشأ/ أصل العقد المشتق)²، كما تحتوي المشتقات المالية على خصائص أساسية تتمثل في:

- تتم تسويتها في تاريخ مستقبلي؛

- لا تتطلب استثمارات مبدئية أو تتطلب مبلغ مبدئي صغير مقارنة بقيمة العقود؛

- تعتمد قيمتها (أي المكاسب أو الخسائر) على الأصل المعني أو أي أصل موضوع العقد (أي تشتق قيمتها من قيمة الأصل محل العقد).

ورغم أن المشتقات المالية لها اسم واحد إلا أن أنواعها متعددة وكثيرة ولهذا تدعى "بالابتكارات المالية" أو "الهندسة المالية" في كثير من الكتابات التي طرحت هذا الموضوع، ولعل أحسن تصنيف يتعرض لهذه المشتقات المالية هو التصنيف على حسب خصائصها، فكان من أنواعها ما يلي:

1/ عقود الخيار: هو اتفاق للتعامل في تاريخ مستقبلي محدد، وبسعر محدد ولكن فقط إذا رغب مشتري العقد في إتمام هذا التعامل، ويجد نوعان من عقود الخيار هي خيارات البيع وخيارات الشراء.³

2/ العقود الآجلة أو المستقبلية: العقد الآجل هو عقد يبرم بين طرفين مشتري وبائع للتعامل على أصل ما، على أساس يتحدد عند التعاقد و أن يتم التسليم في تاريخ لاحق.⁴

¹ James C.Van Horne, John M.Wachowicz, **Fundamentals of financial management**, 13thedition Pearson education limited, UK2009, p:578.

² Robert W.Kolb,James A.Overdahl, **Financial derivatives**, 3rd edition, John Wiley & SonsInc, New jersey, 2003,p:2.

³ خالد وهيب الراوي، إدارة المخاطر المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص:108.

⁴ هندي منير ابراهيم، الفكر الحديث في إدارة المخاطر، الجزء الثاني، منشأة المعارف للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2003، ص:6.

3/ عقود المبادلة: وهي عقود لتبادل تدفقات نقدية خلال فترة العقد كتبادل تدفقات نقدية لديون بسعر فائدة معوم مقابل تدفقات نقدية لديون بسعر فائدة ثابت، ويعرف الأساس المستخدم لحساب التدفقات النقدية بالقيمة الاسمية وهو غير قابل للتداول¹.

2- آلية عمل المشتقات المالية في الأسواق المالية

لقد كانت المشتقات بشكل أو بآخر متاحة خلال العديد من السنين الماضية، كما أن المهندسين الماليين دأبوا على تطوير المنتجات المشتقة الجديدة والمعقدة، والتي تبدو صعبة إن لم تكن مستحيلة الفهم، كما صاحب ظهورها ظاهرة عالمية الأسواق وهو ما يعرف بعصر " العولمة " التي نجمت من خلال التحرير المتسارع لأسواق المال العالمية وإزالة القيود التي تحد من نشاط المؤسسات المالية وانتقال رؤوس الأموال مستفيدة من ثورة المعلومات والاتصالات العالمية المتطورة، فضلا عن التنافس المحموم بين المؤسسات المالية على اختلاف أنواعها وما ترتب عليه من تسابق بينها لابتكار أحدث المنتجات والأدوات المالية وطرحها في الأسواق، فكان من نتائجها تقلب أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية لغرض تسهيل عملية نقل وتوزيع المخاطر وكأدوات للمضاربة والتحوط²، إلا أن تضافر هذه العوامل خلق نوع جديد من المخاطر أصابت الاقتصاد المالي والحقيقي وذلك من خلال:

1- ضخامة عدد المضاربين في السوق المالي:

وينشأ هذا المخاطر من السلوك المتتابع للمضاربين بيعا وشراء، فيؤثرون على سعر الأصول محل التعاقد (أي التقلبات غير المتوقعة في أسعار عقود المشتقات)، وأيضا نقص السيولة الذي يؤدي إلى تدهور أسعار الأصول وصعوبة إبرام عقود جديدة لمواجهة هذا التدهور، حيث قد يتعذر على حاملي عقود المشتقات تعديل مراكزهم لتحقيق التغطية الكافية أمام استمرار انخفاض أسعار الأصول³.

ويزداد هذا الأمر سوءا في حالة وجود محتكرين في تلك السوق، حيث يقوم هؤلاء المحتكرين بعمليات شراء وبيع على نطاق كبير مما يؤدي إلى تقلب أسعار الأصول بشكل حاد، ومما يؤثر بدرجة كبيرة على توقعات المتعاملين بشأن الاتجاهات المستقبلية لهذه الأسعار، وبالإضافة إلى ذلك فإن مخاطر السوق المتعلقة بالمشتقات قد تزداد خطورة في ظل ترابط الأسواق المالية بدرجة أكبر، مما يؤدي إلى سهولة انتقال المخاطر التي قد تتعرض لها سوق مالية معينة إلى الأسواق المالية الأخرى، ومن ثم فإن المتعاملين في مجال عقود المشتقات يكونوا في حاجة ماسة إلى تحديد عناصر هذه المخاطر وفهم كيفية تفاعلها مع بعضها البعض، وبالتالي فإن تقدير مخاطر السوق

¹ Rene M. Stulz, **Should we fear derivatives**, journal of economic perspectives, v18(n3),2004, p:175.

² أنظر بلحسن فوضيل وآخرون، مخاطر المشتقات المالية، مرجع سبق ذكره، ص:1.

³ نفس المرجع، ص:9.

المتعلقة بالمشتقات إنما يعتمد على التقييم المرتبط بالسوق، وأيضا على الأدوات التي تستخدم كوقاية من هذه المخاطر¹.

2- لا تمثل خلق منفعة إضافية:

أثار الكثير من الاقتصاديين الآثار السلبية للمشتقات المالية إلا أن الاقتصادي "تشانمان" أكد على أن الاستثمار في هذا النوع من الأدوات المالية لا يخلق أي قيمة مضافة "إن النقطة التي لم يصل إليها أي شخص حتى الآن هي أن شراء المشتقات لا يمثل أي نوع من الاستثمار، فهي مقامرة وتأمين ومراهنات، وبالتالي لا تعود بأي نفع على صاحبها"²، و هو ما ضخم من الاقتصاد المالي على حساب الاقتصاد الحقيقي حتى أصبح الاقتصاد المالي يعادل مئة ضعف من الاقتصاد الحقيقي في نهايات العقد الأول من القرن الحالي، ومن هنا يتبين أن الاقتصاد العالمي مبني على وهم مستندات مالية لا أصل لها، وقيمتها مرتبطة -سياسياً- بحجم الطلب، وذلك في سبيل من المضاربات والتحركات المالية ومن خلالها النقدية، دون وجود أي تحرك فعلي للسلع والخدمات.

ثانيا: توريق الديون

يتجه كثير من الأفراد والمؤسسات المالية لإيجاد الحلول المناسبة لمشكلة نقص السيولة لديهم، مما جعل الكثير منهم يلجأ إلى إجراء عمليات تسهل عليهم تحويل نقودهم غير السائلة إلى نقود سائلة تعزز من مركزهم الاقتصادي والمالي، من ذلك القيام بتحويل القروض والديون إلى أوراق مالية (أسهم، سندات) قابلة للتداول لتأمين السيولة ومنح الائتمان مع محاولة التركيز على خفض حجم مخاطر التعثر أو الإفلاس، ويزداد هذا التوجه الجديد رسوخاً في الممارسات المصرفية لتوفر العوامل الميسرة لمنح الائتمان، ويطلق على هذه الممارسات والعمليات التي تجريها المصارف "توريق الديون".

1/ مفهوم توريق الديون:

تعرف بأنها عملية تسجيل الأصول المالية القصيرة، المتوسطة والطويلة الأجل، كما تعتبر بأنها التركيب المالي الذي يسمح للكيان الاقتصادي تحسين السيولة في ميزانيته العامة، فقد استخدمت هذه التقنية في البداية من قبل مؤسسات الائتمان من أجل إعادة تمويل جزء من أسهمها عن طريق تحويل القروض المقدمة لزيائنها إلى أوراق مالية قابلة للتداول في السوق المالية، أما من الناحية الفنية، فهي تقوم بتجميع أصول مختارة حسب جودة ضماناتها لدى هيئة خاصة ما يسمح لهذه الهيئة بتمويل اقتنائها هذا وإصدار أوراق مالية يكتب فيها المستثمرون في السوق المالية، وفي النهاية تتلقى هذه الهيئة تدفقات الفوائد لتسد ما عليها من ديون لدى البنوك من جهة،

¹ نفس المرجع، ص:9.

² نادية العقون، مرجع سبق ذكره، ص:73.

وحقوق المكتتبين من خلال مدفوعات الفائدة وتسديد قيمة الأوراق المالية الخاصة بهم من جهة أخرى، ويمكن أن نضع بعض تعريفات الاقتصاديين لتوريق الديون فيما يلي:

1-توريق الديون: "هو عملية تحويل القروض وأدوات الديون غير السائلة إلى أوراق مالية سائلة (أسهم أو سندات) قابلة للتداول في أسواق المال، وهي أوراق تستند إلى ضمانات عينية أو مالية ذات تدفقات نقدية متوقعة ولا تستند إلى مجرد القدرة المتوقعة للمدين على التسديد من خلال التزامه العام بالوفاء بالدين"¹.

2-أو هو "مجموعة من الأساليب الفنية التي يتم عبرها تحويل الأصول غير السائلة إلى أصول سائلة وإعادة بيعها لمستثمرين في الأسواق المالية"².

3-ويعرف أيضا "تحويل أصول مالية غير سائلة مثل القروض والأصول الأخرى إلى أوراق مالية (أسهم وسندات) قابلة للتداول في أسواق رأس المال، وإلى أوراق تستند إلى ضمانات عينية أو مالية ذات تدفقات نقدية متوقعة، ولا تستند إلى مجرد القدرة المتوقعة للمدين من خلال التزامه العام بالوفاء بالدين"³.

4-"إجراء يسمح بتحويل كتلة قروض إلى أوراق مالية قابلة للتداول من خلال بيع مجموعة متجانسة من الديون لهيئة خاصة، تأخذ على عاتقها مسئولية إصدار أوراق مالية موجهة إلى المستثمرين في السوق المالية"⁴.

ولهذا يعتبر توريق الديون آلية تسمح بتحويل الديون أو مجموعة من الديون إلى أسهم و سندات مضمونة بهدف تحويلها إلى سيولة نقدية تحسن من المركز المالي للبنك مصدر هذه الأوراق المالية.

2/آلية توريق الديون في إحداث الأزمات المالية

تكمن الآلية التي تعزز من موجات الأزمات المالية في كون البنوك التجارية تقوم بتحويل ضمانات القروض التي تقدمها إلى أوراق مالية تحصل بها على قروض جديدة، ومن خلال هذا الأخير تقوم بنوك أو مؤسسات مالية أخرى بتحويل جانب منها إلى أوراق مالية تحصل بها على قروض جديدة، وهكذا نجد أننا أصبحنا أمام بناء مالي مكون من موجات متتالية من عمليات الإقراض إذا أفلس أو انهار مقرض منها ستعود بالضرر على باقي المقرضين الآخرين، وقد عززت هذه العملية بصورة كبيرة السوق الثانوي للقروض مما منح البنوك مرونة أكبر في الميزانية ومنح المستثمرين قدرة أكبر على الوصول إلى المحافظ الائتمانية، والأهم من هذا فقد منحت هذه العملية الطريق أمام

¹ كشاف شافية وعلمة مليكة، التحويل الهيكلي وآلياته المالية المستحدثة ودورها في تفافم الأزمة المالية العالمية الراهنة، ملتقى الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، 21/20 أكتوبر 2009، ص: 11.

² خير الدين محمود و ابوبكر الشريف، التوريق المصرفي ودوره في حدوث الأزمة المالية العالمية 2008، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 21، العراق، 2017، ص: 264.

³ المرجع السابق، نفس الصفحة.

⁴ جمال الدين خاسف: فلسفة التوريق والأزمات المالية العالمية، بحث مقدم في إطار الملتقى الدولي حول "الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية"، جامعة فرحات عباس - سطيف، يومي 11 و 10 أكتوبر 2009، ص: 3.

البنوك في الاعتماد على عمليات التوريق دوغما الاعتماد على جذب الودائع في تمويل ميزانيتها¹، فهذه العملية ولدت مجموعة من الأزمات المالية من وجهين رئيسيين:

-**الوجهة الأولى:** أن الابتكار المالي المضاعف لتقنيات التمويل جعل عملية تقدير المخاطر صعبة، فالكثير من الأوراق المالية (المستندة على توريق القروض) تكون معقدة أو صعبة الفهم ولهذا تكون مخاطرها عالية، فإذا لم يستطع أحد المقترضين تسديد مستحققاته تتولد موجة من الانهيارات والافلاسات التي تكون سريعة الانتشار وخاصة أن السوق المالي ذو حساسية مرتفعة للإشاعات.

-**الوجهة الثانية:** المضاربة الواسعة على هذا النوع من الأوراق المالية يؤدي إلى ارتفاع سعرها في السوق حتى تصل إلى مرحلة إغراء المضاربين بالبيع لتفعيل مبدأ الرافعة المالية وبذلك يسلك البائعين هجوم قوى نحو البيع فتنهار بعدها الأسعار وتتوالى معها الإفلاسات بسبب الاستثمارات الضخمة في السوق المالي.

كما أن عملية التوريق تضعف الحوافز لدى المصدرين للمشتقات لاحترام المعايير الدنيا للإقراض الرشيد وإدارة المخاطر في الوقت الذي شجع فيه انخفاض العائد على منتجات الديون التقليدية تراجع معدلات التوقف من السداد إلى ما دون ما هو معروف تاريخياً، وكما وفرت أيضاً أدوات التغطية للمستثمرين التوسع في تحمل المخاطر لحصول على عائد أعلى²، ولهذا فقد أدى التعامل بتوريق الديون بالمصارف إلى التخلص من القروض وإبعادها من ميزانيتها، مما سمح لها بتجاوز القيود المفروضة عليها من خلال معدلات كفاية رأس المال والتمكن بالتالي من التوسع في منح القروض وعليه شجعت ازدهار نظام مصرفي موازي يستثمر في الأوراق المالية وتبالغ في إعمال مبدأ الرافعة المالية³.

¹ يوسفات على و بوزيان رحمانى هاجر، التوريق والأزمة المالية العالمية، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، يومي 5-6 ماي 2009، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص:12 (بتصرف).

² ضياء مجيد الموسوي، الأزمة المالية العالمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص:12.

³ الشرنبة سعيد، دور الضبط المالي في مواجهة الأزمات المالية، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2018/2017، ص:44.

خلاصة الفصل الثاني

بعد التطرق لمحمل التأصيل النظري للأزمات المالية يتبين أن الاقتصاد العالمي قد رسم منهج يكاد يكون موحد في الطريق الذي يسلكه وذلك بسيادة الرأسمالية الليبرالية المعولة في الاقتصاد الدولي المعاصر من خلال الخلفية التاريخية التي رسمت معالم هذا النظام الدولي.

ثم تبين أن دورية الأزمات في الاقتصاد الرأسمالي الليبرالي المعولم هو أمر طبيعي، فالحركة الدورانية للاقتصاد الرأسمالي تحتم المرور بالمراحل المعروفة للدورة الاقتصادية بداية من مرحلة النمو والانتعاش ثم الزواج ومن بعدها يبدأ الكساد وتباطؤ الحركة ثم الأزمة، فهذه الحركة الدورانية للاقتصاد كثيرا ما تطرق لها التحليل الاقتصادي عبر المدارس الفكرية المتعددة، واتخذت مرحلة الأزمة النصيب الأوفر في التحليل.

ولقد تعددت النظريات المفسرة للازمات التي تعرض لها الاقتصاد الرأسمالي وذلك لتغير المرحلة التي ظهرت بها النظرية، ويرجع سبب حدوث هذه الأزمات إلى تضافر جملة من الأسباب والظروف المؤدية لحدوثها، كالسياسات الاقتصادية الكلية غير الملائمة أو التحرير المالي غير الوقائي أو التدخل الحكومي في تخصيص الائتمان أو الإفراط في منح الائتمان أو الصدمات الخارجية مثل التقلبات في شروط التبادل التجاري وفي معدلات الفائدة ومعدلات الصرف، وغيرها من الأسباب التي تخص كل مرحلة وكل بلد أو إقليم على الخصوص.

كما تم توضيح العلاقة التبادلية بين الأزمات الاقتصادية والمالية، فالاقتصاد الدولي المعاصر أصبح وثيق الارتباط بالاقتصاد المالي القائم على المضاربات المالية وبالتالي أثرت عبر مجموعة من القنوات على الوتيرة الطبيعية لحركة الاقتصاد الحقيقي أي أن الأزمات الاقتصادية هي انعكاس للازمات المالية، بينما من النادر انتقال الأزمات من الاقتصاد الحقيقي إلى الاقتصاد المالي.

فالاقتصاد الدولي المعاصر دخلت عليه تغيرات جذرية عميقة أثرت في العلاقات التبادلية لمحمل الاقتصاد الدولي، فكان من آثارها التكرار السلبي والعميق للازمات وبقائها لفترات أطول أثرت في الركود الاقتصادي لمحمل الاقتصاد العالمي، وعند النظر في الأسباب الفاعلة في ذلك نجد جملة من الأسباب التي لا تكاد تحصر إلا في أسبابها الرئيسية فقط، فمنها الآثار السلبية للعولة المالية وتنامي الاقتصاد الرمزي على الاقتصاد المنتج للسلع والخدمات التي تلبي حاجيات الفرد وتغير طبيعة الاقتصاد الليبرالي المعولم.

الفصل الثالث:

ماهية التحوط وسياسة السلامة
الاحترازية الكلية وعلاقتها بتحقيق
الاستقرار المالي

تمهيد الفصل الثالث

إن الدور المنوط بعمل القطاع المصرفي والأسواق المالية لم يعد مقتصر فقط على عمليات التمويل وإدارة عجلة الاقتصاد الكلي، حيث يمكن ملاحظة مجموعة التحديات التي تفرضها عمليات التمويل المباشر بمخاطرها المتزايدة ذات الأثر السلبي على استقرار هذه الأسواق، ويتجلى ذلك أكثر في الدول التي تبنت عمليات التحرير المالي واندماج وتكامل سوقها المالي المحلي مع الأسواق المالية العالمية، حيث أن عدوى عدم الاستقرار قد تنتقل من نظام مالي إلى آخر، خاصة ما يتعلق منها بتدويل المخاطر التي تكتنف عمليات التمويل، وما يحدث من توترات في عدم كفاءة المعلومات المتاحة في الأسواق المالية أو عدم شفافتها، مما يؤثر على قرارات المستثمرين والمضاربين بحيث تؤدي إلى تقلب أسعار السوق، وهو ما يشكل تهديدا للقيمة الحقيقية لأصول البنوك والمؤسسات المالية ويجعلها في وضع مالي غير مستقر، ثم تنتشر هذه الحالة غير مستقرة في باقي البنوك أو الأنظمة المالية المرتبطة بها، بمعنى تعاضد خطر النظام وتفاقم الأزمات المالية، وانتشار مخلفاتها وظهور أعراضها على معظم الاقتصاديات المتقدمة منها والناشئة، ويعود مشكل تدويل الخطر أو كما يعرف في بدايته بخطر النظام الذي يؤدي إلى نقل الخطر المالي من النظام المصرفي المحلي ليشمل جميع الأنظمة المالية التي تعبر على احتكاك مباشر مع تلك الأنظمة التي كانت السبب في ظهور الأزمة.

ومن هذا المنطلق لا بد من وضع الإطار النظري والعملي لمراقبة الاستقرار المالي، ويتمثل ذلك في وضع القوانين المالية والنقدية وإدارتها لتصبح أكثر نمذجة، ومن هنا بدأ تكريس الاستقرار المالي بخطط استباقية موضوعة ضمن عمليات التحوط وأدواتها المفعلة لتحقيق الاستقرار المالي، ورصد مؤشرات جميع الاختلالات التي تنشأ ضمن النظام المالي فتؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على وضعية الاقتصاد الكلي أو ديمومة سير عمله الحسن. وهذا الفصل يطرح في مضمونه ماهية التحوط والتعريفات المتعرضة لها، وبالإضافة إلى ماهية الاستقرار المالي وعلاقته بعملية التحوط، ومؤشرات الإنذار المبكر وعلاقتها بعملية التحوط وتكوين مبدأ السلامة الاحترازية، وفي الأخير يتعرض الفصل لأدوات التحوط والسلامة الاحترازية.

المبحث الأول: ماهية التحوط وسياسة السلامة الاحترازية الكلية

طرحت الكثير من المتغيرات في الاقتصاد الدولي المعاصر العديد من التوجهات الحديثة في معالجة الاختلالات والتعثرات التي تصيب الاقتصاديات المتقدمة والناشئة، وهو ما كرس لظهور آليات استباقية لمنع أي خلل ممكن الوقوع في المستقبل والمؤثر في ديمومة سير الاقتصاد الكلي، وهو ما اصطلح على تسميته بالتحوط وسياسة السلامة الاحترازية الكلية.

المطلب الأول: تعريف التحوط وسياسة السلامة الاحترازية الكلية

يعد مصطلح التحوط وسياسة السلامة الاحترازية الكلية ليس بالجديد على صنّاع السياسة الاقتصادية الكلية، لكن بعد موجات التحرير المالي غير المنضبط والأزمات المالية العالمية المتكررة والتعثرات المصرفية الحادة أخذ هذا المصطلح بعدا دولي وذلك من خلال المؤسسات المالية الدولية مثل مجلس الاستقرار المالي وصندوق النقد الدولي.

هذا وقد أصبحت سياسات التحوط الكلي من المحاور المهمة ضمن أطر الأعمال التنظيمية والرقابية للبنوك المركزية وذلك في ضوء ما كشفت عنه الأزمة المالية العالمية الأخيرة لسنة 2008 من أن سياسات التنظيم والرقابة الجزئية لا تكفي وحدها لضمان صحة النظام المالي ككل وإنما يتوجب مساندتها بمنهج أكثر شمولية للسلامة التحوطية الكلية التي تستهدف الحد من المخاطر النظامية وتعزيز الاستقرار المالي¹، وهذه التعريفات التالية تبين الإطار النظري لماهية التحوط وسياسة السلامة الاحترازية الكلية.

أولاً: تعريف التحوط وسياسة السلامة الاحترازية

1- تعرف السياسة الاحترازية على أنها السياسة التي يتم من خلالها تحديد ومراقبة وضبط المخاطر النظامية* للحد من تراكم هذه المخاطر وتعزيز قدرة النظام على تحمل الصدمات، وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات بناء على مجموعة من المؤشرات الأساسية².

إذن فهذا التعريف يبيّن أن السياسة الاحترازية هي جملة المتغيرات التي تمنع حدوث المخاطر النظامية والتي تحد من تراكمها، وهذه المتغيرات تُدار من قبل هيئات متخصصة.

2- أو هي كل العناصر (قوانين، قواعد) التي قد تحد من إفلاس البنوك وذلك بغية تفادي فشل النظام البنكي ككل، وهذا ما يشكل الخطر النظامي³.

¹ محمد يوسف الهاشل، السياسة الاحترازية الكلية ودورها في تعزيز الاستقرار المالي في الدول العربية-تجربة بنك الكويت المركزي-، الدورة 39 لمجلس محافظي البنوك المركزية، صندوق النقد العربي، مصر 2015/09/13، ص: 02.

² بوشنين ليلي، الاستقرار المالي وأثره على السياسات الاقتصادية -دراسة حالة بعض الدول الخليجية-، أطروحة دكتوراه علوم، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2018/2017، ص: 148.

*تعريف الخطر النظامي: يعرفه كل من صندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولي ومجلس الاستقرار الدولي "هو تدهور في الاستقرار المالي نتيجة خطر تجسّد انقطاع في سيرورة عمل الخدمات المالية، نتيجة لتدهور حاصل في جزء أو كل النظام المالي والذي يؤثر سلباً على الاقتصاد الحقيقي".

³ بركات سارة، دور تطبيق الإجراءات الاحترازية لإدارة المخاطر البنكية في تحسين الحوكمة المصرفية -دراسة بنك سوستي جنرال-، دكتوراه LMD، تخصص بنوك وأسواق مالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2015، ص: 14.

ويبين أيضا هذا التعريف أن السياسة التحوطية تظهر في جميع الأطر القانونية والتنظيمية التي تحد من جميع المخاطر التي تهدد سيرورة العمل الديناميكية للاقتصاد الكلي.

3- وهي مجموعة التنظيمات التي توجه لاستدراك التكاثر الضخم للمخاطر الموجهة من طرف المهنيين في نشاطهم المصرفي والمالي من أجل الوقاية إلى حد حماية الزبائن من الإفلاس، وكذلك السير الحسن للنظام المالي والمصرفي والذي ينعكس على توازن الاقتصاد الكلي¹.

ويربط هذا التعريف السياسة السلامة الاحترازية في الحد من جميع المخاطر التي تهدد العمل المصرفي بصفته المسئول عن عمل النظام الاقتصادي الكلي، لأن جميع الاختلالات التي تحدث في النظام المصرفي تؤثر بطريقة غير مباشرة في ديناميكية عمل الاقتصاد الكلي.

4- وهي السياسة التي يتم من خلالها تحديد ومراقبة وضبط المخاطر النظامية للحد من تراكم هذه المخاطر وتعزيز قدرة النظام المالي على تحمل الصدمات وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات بناء على مجموعة المؤشرات الأساسية².

ويوضح هذا التعريف أن علمية التحوط تتمثل في تحليل جميع المؤشرات الدالة على احتمالية وقوع الاختلالات في نظام الاقتصاد الكلي، وان عملية التحوط تكمن في استباق هذه المخاطر والحد من تأثيرها السلبي.

5- وهي استخدام الأدوات الاحترازية في المقام الأول للحد من المخاطر النظامية، على سبيل المثال المخاطر التي يمكن أن تكون لها عواقب سلبية خطيرة على الاقتصاد الحقيقي وعلى مستوى الاقتصاد الكلي³.

فالتعريفات السابقة تربط عمليات التحوط وسياسة السلامة الاحترازية بتفادي مشكلات الخطر النظامي المؤثر على سيرورة عمل الاقتصاد الكلي، مما يعني أن التحوط هو عمل يتم بمجموعة أدوات متاحة في يد صانعي السياسة الاقتصادية الكلية بغية تفادي الاختلالات المحتملة الوقوع والمؤثرة على عمل الاقتصاد الكلي.

ولهذا تعتبر الرقابة الاحترازية عملية تحليلية الغاية منها هي دراسة خطر التعثر العام في النظام المالي ككل وليس فقط التعثر الوجودي، فهي تركز على خطر العدوى ومفهوم التعرض المشترك للصدمات الاقتصادية الكلية أكثر من تركيزها على العوامل الخاصة بكل مؤسسة على حد⁴.

¹ زيتوني كمال، اثر الصدمات الاقتصادية في تحليل مؤشرات الأزمة المصرفية خلال الفترة 1980-2015 دراسة مقارنة بين الجزائر والسعودية، أطروحة دكتوراه علوم، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2007/2016، ص:94.

² فضيلة بوطرة ونوفل سمالي، تقييم السياسة الاحترازية الكلية لبنك الجزائر للتحوط ضد الأزمات المصرفية دراسة تحليلية للفترة 2003-2015، مجلة أبحاث إدارية واقتصادية، العدد19، جوان 2016، ص:42.

³ Arthur Grimes, **four lectures on central banking**, Motu working paper, Motu Economic and public policy research, February 2014, p:62.

⁴ ذهبي ريمة، الاستقرار المالي النظامي: بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة (2003-2011)، أطروحة دكتوراه LMD، جامعة قسنطينة 2، 2013/2012، ص:98.

وهي تسعى إلى التحكم والسيطرة في مختلف المخاطر بغرض ضمان استقرار النظام المالي وحماية المودعين في المحيط التنافسي، وتهدف إلى ضمان أمن المودعين وسلامة النظام المالي، لأن الوظيفة الرئيسية للمؤسسة المالية هي الوكيل للمودعين والمدخرين والذين يفوضون إلى المؤسسات المالية ضمناً سلطة استثمار مواردها في الأصول المالية، ففي حالة فقدان الثقة في المؤسسة المالية يباشر المودعين في القيام بسحب سريع للأموال مما يعرض المؤسسة المالية لخطر الملاءة والذي يمكن أن يقود إلى إفلاسها¹، وهي مصممة لتحديد المخاطر التي تهدد الاستقرار النظامي وتخفيفها، فهي تهدف إلى معالجة المخاطر التي تهدد النظام ككل وليس المؤسسات منفردة².

وكثيراً ما يستخدم مصطلح التحوط بدل السياسة الاحترازية، لكن من خلال تعريف كل من المصطلحين يتبين انه لهما نفس التعريف والهدف، فمثلاً يبيّن التعريف الموالي لسياسة التحوط الكلي "بأنها تلك السياسة التي تستخدم الأدوات الموجهة للحد من المخاطر النظامية والتصدي لأي معوقات قد تؤثر على قدرة النظام المالي للاستمرار في تقديم الخدمات المالية الأساسية التي قد يترتب على انقطاعها أو اضطرابها نتائج خطيرة على الاقتصاد الحقيقي"³.

وبهذا التعريف الموجز فإنه يتبين أن السياسة التحوطية الكلية وسياسة السلامة الاحترازية الكلية لهما نفس الهدف، وهي ليست غاية بحد ذاتها وإنما هي الوسيلة التي تستخدم حزمة من الأدوات المناسبة التي تهدف إلى توفير نظام مصرفي ومالي يتسم بالقوة والمتانة، وقادر على مواجهة الصدمات مع القيام بوظائفه في مجال الوساطة المالية بكفاءة عالية وبما يعزز النمو الاقتصادي المستدام.

وهي من الأدوات الفعالة لمواجهة اللااستقرار النظامي الممكن الوقوع، وبالتالي فهي تدعم جميع النظم لاكتساب مزيد من الصلابة المالية والاقتصادية الكلية لديمومة الدورة الاقتصادية، وهي تعتمد على ثلاث خطوات أساسية لتحقيق الأهداف المرجوة منها⁴:

1- يجب أن تتوفر لصناع السياسات الاقتصادية الكلية البيانات اللازمة لمراقبة المخاطر على الاستقرار المالي؛

2- يجب أن يتخذ صناع السياسات الاستعدادات اللازمة لضمان امتلاكهم السلطة القانونية والقدرة التحليلية الضروريتين لاستخدام أدوات السياسة الاحترازية التي قد تنشأ الحاجة إليها؛

3- يجب أن يكون لدى صناع السياسات تكليف واضح يخول لهم التحرك عند الحاجة.

¹ بوحفص حلاب نعناعة، الرقابة الاحترازية وأثرها على العمل المصرفي بالجزائر، مجلة المفكر، العدد 11، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014، ص: 136.

² لويس جاكوميه و إيرلند نير، حماية الكل، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مارس 2012، ص: 31.

³ محمد يوسف الهاشيل، مرجع سبق ذكره، ص: 01.

⁴ بوشنين ليلي، مرجع سبق ذكره، ص: 149.

ثانيا: خصائص الرقابة الاحترازية الكلية

تعتبر الرقابة الجزئية للقطاع المصرفي هي الأولى من نوعها في عمل سياسة تحوطية تتيح للبنوك المركزية مراقبة عمل القطاع المالي داخل حدود القوانين المعمول بها، وذلك بغية الحد من التجاوزات السلبية التي قد ترتكبها البنوك التجارية، وبالمعطيات الجديدة التي طرأت في عمل الاقتصاد الدولي من تزايد الأزمات المالية وانتشار العدوى بين الدول عمت الرقابة الاحترازية من الجزء إلى الكل، ولهذا فعند التطرق لخصائصها نلاحظ هذا التعميم الواضح في جميع بنود الرقابة الجزئية المصرفية، وهو كما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول رقم(1.3): خصائص الرقابة الاحترازية الكلية والجزئية

الخصائص	الرقابة الاحترازية الكلية	الرقابة الاحترازية الجزئية
الهدف المباشر	الحد من مخاطر النظام	الحد من تعثر المؤسسات
الهدف النهائي	تجنب خسائر في الناتج الداخلي الخام	حماية المستهلك (المستثمرين والمودعين)
مميزات الخطر	ينظر اليه على انه خطر مرتبط بالسلوك الجماعي (داخلي)	ينظر اليه على انه خطر مستقل فهو سلوك فردي للمتعامل (خارجي)
الارتباط والتعرض المشترك بين المؤسسات المالية	مهم	لا يأخذ بعين الاعتبار
المقاربة المتبعة	استهداف مخاطر النظام (مقاربة تنازلية)	استهداف المخاطر الفردية للمؤسسات المالية (مقاربة تصاعدية)

المصدر: ذهبي ريمة، مرجع سبق ذكره، ص:98.

المطلب الثاني: أهمية السياسة الاحترازية الكلية

تعتبر السياسة الاقتصادية لأي قطر أو دولة عن التوجهات المحققة لجملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، ولهذا وجب على واضعي السياسة الاقتصادية أن يتضمن هذا الإطار القدرة على الوصول إلى أقصى كفاءة عند استخدام الموارد لتحقيق أقصى الغايات، أو بمعنى آخر استخدام أقل حجم من الموارد لتحقيق أكبر قدر من الأهداف¹، ويمكن حصر هذه الغايات في ركيزتين هما:

1- تحقيق التوازن المالي للدولة حيث يتم التنسيق بين الإيراد العام والإنفاق الحكومي؛

¹ نعمة الله نجيب وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص:441.

2- زيادة حجم المدخرات المحلية لزيادة حجم الاستثمار.

وللسياسة الاقتصادية الكلية أدوات تستخدمها للوصول إلى غايتها ومعالجة مشاكلها مثل البطالة والتضخم، مشاكل ميزان المدفوعات، عجز الميزانية العامة للدولة وغيرها من المشاكل المتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية وأوضاع الأسواق¹، لكن المشاكل الاقتصادية الكلية المعاصرة قد تطورت مع ظهور العديد من المتغيرات على صعيد الاقتصاد الدولي المعاصر من تحرير مالي وتربط الأسواق المالية وظهور العولة المالية وغيرها من الأدوات، وأصبح ما يعرف اليوم من تحد عام في وجه السياسات الاقتصادية الدولية بالكساد التضخمي، وهو ذات الأمر الذي غير في كثير من سياسات الاقتصاد الكلي لمعالجة آثار مشاكلها الناجمة عن الاختلالات الداخلية أو الصدمات الخارجية المتأتية من حركة الاقتصاد العالمي.

وفي هذا الإطار أبرزت الأزمة المالية العالمية الأخيرة (أزمة 2008) أهمية قضايا الاستقرار المالي، حيث لم يعد الحديث عن السياستين المالية والنقدية يجري بمعزل عن قضايا الحد من المخاطر النظامية ومواجهة الاتجاهات المسايرة للدورات الاقتصادية في النظام المالي، لذلك أصبح هناك حاجة ماسة للتنسيق بين مختلف السياسات بهدف تحقيق أهداف الاستقرار المالي، لذلك برز في هذا الإطار التركيز على تطوير أدوات السياسة الاحترازية الكلية التي تأخذ في الاعتبار أهداف الاستقرار المالي على الصعيد الكلي.

وهنا يمكن تلخيص أهداف السياسة الاحترازية الكلية في تحقيق الاستقرار المالي من خلال منع أو تخفيف المخاطر النظامية، بما في ذلك من تخفيف آثار الصدمات الخارجية وحل معضلات عدم التوازن المالي من جهة والحد من جهة أخرى الاتجاهات المسايرة للدورات الاقتصادية في النظام المالي.

كما تستهدف هذه السياسة تخفيف المخاطر المرتبطة بالتركيز في القطاع المالي والترابط الداخلي بين وحداته، ويمكن تلخيص أهداف السياسة الاحترازية الكلية في تحقيق الاستقرار المالي من خلال منع أو تخفيف المخاطر النظامية، ويندرج في هذا الإطار²:

- منع انتقال العدوى المالية؛

- تخفيف آثار الصدمات الخارجية؛

- حل معضلات عدم التوازن المالي؛

- الحد من الاتجاهات المسايرة للدورية في النظام المالي.

ولهذا تستهدف الرقابة الاحترازية الكلية الخطر النظامي الذي يهدد الديناميكية الآلية لسيروية عمل الاقتصاد، وذلك بمنهجين، المنهج الديناميكي لتغطية الأثر الناتج عن الاختلالات التي تصيب الدورة الاقتصادية والمنهج الساكن لتغطية الأثر الناتج عن العدوى المالية.

¹ محمد ابو سنينة، توافق السياسة الاحترازية والسياسة الاقتصادية الكلية، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2017، ص: 07.

² محمد ابوسنينة، مرجع سبق ذكره، ص: 08.

1- المنهج الديناميكي (مواجهة التقلبات الدورية)

وهي تتبع تطورات الخطر المتراكم عبر الزمن، وهنا تحاول هذه الآلية منع هذه التراكمات الناتجة عن تقلبات الدورات الاقتصادية والتي هي المسؤولة عن الانعكاسات السلبية للنظام الاقتصادي، وهذا ما يأخذنا للحديث عن عمل السلطات التنظيمية للتعرف عن مكامن الخلل والبداية الزمنية لهذه التراكمات وقد أوضحت عديد الدراسات الوسائل المتبعة في هذا الجانب¹، وهي كالتالي:

- نسبة الأموال الخاصة لمواجهة التقلبات الدورية؛
- هامش الأمان وقيمة التعرض للمخاطر لمواجهة التقلبات الدورية؛
- حصص القروض المتغيرة بمرور الزمن؛
- مخصصات ديناميكية، من اجل الديون المشكوك في تحصيلها.

2- المنهج الساكن (مواجهة العدوى المالية)

وتهتم بقياس درجة توزيع المخاطر المجمعة في النظام المالي في لحظة معينة، وهي تتمثل في تحديد الأدوات الاحترازية لمعالجة الخطر الحاصل من جهة، ومن جهة أخرى تحديد نسبة مساهمة كل مؤسسة في تشكيل هذا الخطر، وتوضح الرقابة الاحترازية في هذا الجانب النقاط التالية²:

- نظم دفع مركزية؛
 - الحد من التعارض بين البنوك؛
 - فرض معايير على الأصول السائلة من اجل تبسيط الخطر؛
 - الحد من احتجاز الأصول المتماثلة وتركز الخطر؛
 - خفض احتمالية تعثر مؤسسة مالية ذات أهمية نظامية.
- ولهذا فالأهمية الأساسية لعمليات التحوط وتكوين سياسة السلامة الاحترازية الكلية تتمحور حول الكيفية التي يتم بها الحد من تقلبات الدورة المالية الملازمة للنظام المالي، فالمبدأ التوجيهي الملائم محتوى في تقييم الأدوات بطريقة تشجع إنشاء طوق الحماية في أوقات النمو الملائمة، والتي يمكن استخدامها عندما تتجسد الضغوطات والتوترات في النظام المالي، وهذا من شأنه أن يساهم في خفض تكلفة الأزمة المالية الناشئة بتمكين النظام المالي من استيعاب الصدمة بشكل أفضل، وبالإضافة إلى ذلك فإن إنشاء عملية الحماية يمثل نوعا من الكبح لعدم الاستقرار أو يحد من تسارع الخطر، كما يمكن أن يساعد أيضا في تحمل المخاطرة خلال مرحلة التوسع، وبالتالي فإنه يقلل أيضا من مخاطر الأزمات المالية.

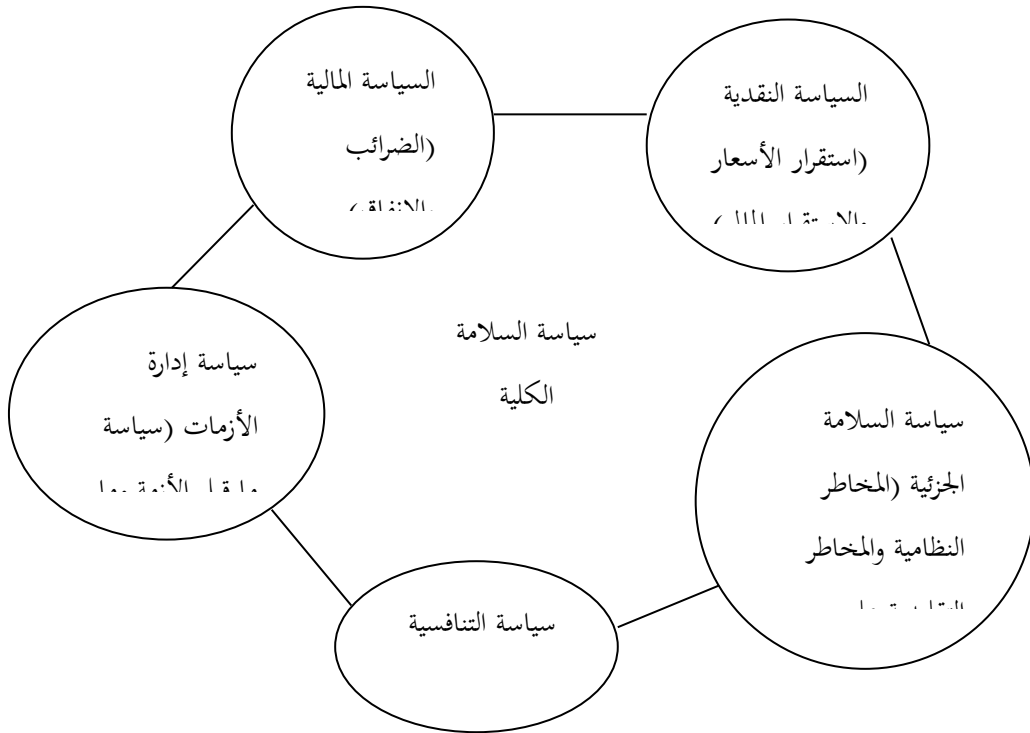
¹ رجمة ذهبي، مرجع سبق ذكره، ص:100.

² نفس المرجع، ص:102.

المطلب الثالث: أدوات التحوط وسياسة السلامة الاحترازية الكلية

تتمحور السياسة الاحترازية على مجموعة واسعة من الأدوات، والتي من الممكن أن تستخدم وقت الحاجة إليها بما يخدم الأهداف المرجوة من ذلك، وتختلف هذه الإجراءات والسياسات المتبعة في تحقيق السياسة الاحترازية بحسب اختلاف الدولة ووحدة الأزمات التي تتعرض لها، ولهذا وجب تحقيق تنسيق مشترك بين هذه الإجراءات، والشكل التالي يوضح هذه العلاقة.

الشكل رقم (1.3) العلاقة بين سياسة السلامة الاحترازية الكلية والسياسات الاقتصادية الأخرى



المصدر: بوشنين ليلي، مرجع سبق ذكره، ص: 149.

-أداة السياسة النقدية (استقرار الأسعار والاستقرار المالي)

على الرغم من تفاعل السياسة الاحترازية الكلية مع جميع السياسات الاقتصادية إلا أن تفاعلها مع السياسة النقدية يحتل أهمية خاصة، لأن السياسة النقدية تهدف إلى تحقيق الاستقرار النقدي من خلال استهداف النظام المصرفي بشكل خاص والنظام المالي بشكل عام، ولأن النظام المصرفي يشكل الجزء الأكبر من النظام المالي فهو المستهدف الرئيسي من قبل السياسة الاحترازية الكلية.

ويمكن أن يكون لأدوات السياسة الاحترازية الكلية تأثير على أسعار وحجم الائتمان في الاقتصاد، والتي بدورها يمكن أن تؤثر على مجمل النشاط الاقتصادي الذي يعتبر عنصراً رئيسياً في إدارة السياسة النقدية بصرف النظر عن هدف هذه السياسة، كما أن مستوى سعر الفائدة والنشاط الاقتصادي الحقيقي يؤثران على المخاطر

النظامية من خلال تأثيرهما على حجم الائتمان الذي يعتبر من أهم العوامل التي قد تؤدي إلى بناء مخاطر نظامية من خلال تأثيره على أسعار الأصول ومستوى الرفح المالي للمؤسسات المالية. كما أن صانعي السياسة النقدية والسياسة الاحترازية الكلية يعتمدون في صناعة قراراتهم على بيانات متشابهة، الأمر الذي يدل على الترابط بين السياستين، فعلى سبيل المثال فإن الأوضاع المالية مثل معايير الإقراض وحجم الائتمان هي معلومات ضرورية للسياسة النقدية وهي بالتأكيد مدخلات أساسية للسياسة الاحترازية الكلية، من ناحية أخرى فإن صانعي السياسة الاحترازية الكلية يأخذون بعين الاعتبار الدورة الاقتصادية والسياسة النقدية عند اختيار أدوات السياسة الاحترازية الكلية¹.

-أداة السياسة التنافسية

تتفاعل السياسة الاحترازية الكلية مع سياسات المنافسة، حيث أن زيادة حدة المنافسة تزيد من الرغبة في تحمل المخاطر في القطاع المصرفي، حيث تؤدي زيادة المنافسة إلى تراجع الأرباح وبالتالي انخفاض القيمة السوقية لأسهم البنك ما يقلل من حرصه على التعامل مع السوق بشكل جيد، في حين أن المنافسة الجيدة تؤثر على شروط الإقراض الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تقليل المخاطر النظامية، إلا أن هناك حاجة إلى إجراء دراسات أكثر حول التفاعل بين السياسة الاحترازية الكلية وسياسات المنافسة، فعلى سبيل المثال فإن دور بنوك الظل يمكن أن تفتح الباب لمنافسة أكبر مع القطاع المصرفي ما قد يزيد من المخاطر النظامية نتيجة انتقال المخاطر من الجهاز المصرفي المنظم والمراقب إلى بنوك الظل التي لا تخضع عادة إلى جهة تنظيمية ورقابية محددة².

كما يمكن أن تؤدي العمليات المتناسقة داخل القطاع المالي إلى إيجاد حوافز للمخاطر المفرطة، مما يؤدي إلى توترات بين المنافسة والاستقرار المالي، ومن المعلوم أنه من المرجح أن تؤدي المنافسة بوجه عام إلى إنتاج سلع وخدمات أكثر فعالية من حيث التكلفة وزيادة الكفاءة، غير أن العمليات التنافسية داخل القطاع المالي يمكن أن تسهم أيضا في المخاطر النظامية، ويمكن أن يخلق ذلك توترات بين أهداف سلطات المنافسة وأهداف صانعي السياسات الاحترازية الكلية، لا سيما عندما تكون السلطة الاحترازية الكلية مهتمة بتراكم المخاطر مع مرور الوقت³.

-أداة سياسة السلامة الجزئية

إن السياسة الاحترازية الكلية لها ارتباط وثيق بالسياسة الاحترازية الجزئية حيث يشترك كل منهما في بعض الأدوات المتمثلة في (نسب رأس المال، نسب السيولة)، ولكن يختلفان في الأهداف، ففي ظل الأزمة المصرفية قد يكون للسلطات الاحترازية الجزئية مصلحة في تعزيز متطلبات بعض البنوك التي تم تحديدها على أنها في خطر، ولكن هذا يمكن أن يزيد من العدوى عن طريق فرض تسوية أسرع وفي وقت واحد في القطاع المصرفي، مما

¹ نشرة صندوق النقد الدولي، تقرير استقرار الاقتصاد العالمي، ديسمبر 2014، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، ص: 14-15.

² مصطفى بابكر، سياسة التنظيم والمنافسة، صندوق النقد العربي، العدد 28، 2004، ص: 06.

³ نفس المرجع، ص: 8.

يعزز في نهاية المطاف تضيق عرض الائتمان، وكذلك السلطات الاحترازية الكلية ترشح المزيد من التخفيف للقيود التنظيمية لتجنب التعديل المفاجئ على المدى القصير.

تفترض السياسات الاحترازية الكلية تنظيماً وإشرافاً دقيقاً، ففي أغلب الأحيان عندما تتم مواءمة الأهداف الاحترازية الجزئية بشكل صحيح مع السياسات الاحترازية الكلية، يمكن أن تكون هناك نزاعات ويتضح ذلك في الأوقات السيئة التي قد يشير فيها المنظور الاحترازي الكلي إلى متطلبات تنظيمية مريحة لأنها تعرقل توفير الائتمان للاقتصاد أو تساهم في ارتفاع أسعار المبيعات، في حين أن المنظور الجزئي قد يسعى إلى الاحتفاظ بالمتطلبات أو تشديدها وذلك لحماية مصالح المودعين من البنوك أو المستثمرين الأفراد، وفي الأوقات الجيدة يكون احتمال تضارب المصالح أقل، على سبيل المثال ستطلب السلطات من المصارف بناء مخزونات احتياطية ولكن المنظور التحوطي الكلي سيظل على الأرجح يدعو إلى مزيد من الحيطة، ومن المرجح أن تعطي المؤشرات المحاسبية التي غالباً ما تستخدمها السلطات الاحترازية الجزئية صورة أكثر إيجابية عن الميزانية العمومية للمؤسسة في وقت الازدهار من وجهة نظر النظام، وعلى الرغم من الاعتراف بكيفية معالجة هذه القضايا فإنها لا تزال مسألة مفتوحة إلى حد كبير وكما هو الحال أيضاً يمكن أن تكون الإستراتيجية اللاحقة بعد الأزمة جزءاً من نهج فعال لإدارة المخاطر، مما يدعو إلى إدارة الأزمات للتنسيق مع جميع أدوات السياسة الاحترازية الكلية¹.

–أداة إدارة الأزمات وحلها

تعتبر سياسات إدارة الأزمات وحلها مكتملة للسياسة الاحترازية الكلية، وقد تتطلب إدارة الأزمات تسهلاً نقدياً ومساعد سيولة طارئة من قبل البنك المركزي، وحلاً فعالاً للمصارف الفاشلة من خلال قرارات مخصصة أو وكالات تأمين الودائع والضمانات العامة المحتملة ودعم رأس المال الذي توفره السلطات المالية. ويمكن للتصميم السليم لنظم القرار أن تدعم أهداف سياسة السلامة الاحترازية الكلية، كما أنه من شأن نظم القرار الفعالة أن تعزز الانضباط في السوق وأن تقلل الحوافز من اتخاذ مخاطر مفرطة، مما يخفف من الحاجة إلى التدخل في مجال السلامة الاحترازية الكلية².

وعلى النقيض من ذلك، حينما تكون هناك صعوبات في حل مؤسسات مالية محددة فإن ذلك يتطلب مزيداً من العمل الاحترازي الكلي القوي الذي يمكن أن يؤدي بدوره إلى زيادة الحوافز في إدارة عجلت الاقتصاد. وتتطلب إدارة الأزمات تنسيقاً وثيقاً بين جميع سلطات القطاع المالي، ومن المرجح أن تواصل السلطات الاحترازية الكلية تقديم المشورة، استناداً إلى تقييمها لتطور مستوى ومصادر المخاطر النظامية، وقد تستخدم أيضاً أدوات في نطاقها لاحتواء تضخيم المخاطر³.

¹ نشرة صندوق النقد العربي، المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة، ديسمبر 2014، ص: 12-13.

² نشرة صندوق النقد الدولي، تقرير استقرار الاقتصاد العالمي، ديسمبر 2015، ص: 09.

³ نفس المرجع، ص: 11.

-أداة السياسة المالية-

تتفاعل السياسة الاحترازية الكلية مع السياسة المالية من خلال امتلاك البنوك لجزء كبير من سندات دين حكوماتها وبالتالي فإن الموازنة العامة تؤثر بشكل مباشر على مناعة النظام المالي، بالإضافة إلى أن الموازنة الحكومية الضعيفة يمكن أن تزيد من المخاطر النظامية من خلال تقييد قدرة الحكومة على توفير الدعم للقطاع المالي في أوقات الضغوطات.

إن تقييد الائتمان قد يتعارض مع السياسات المالية الخاصة بإعادة التوزيع أو التوسع، فمثلا الحد من القدرة على الاقتراض للحصول على ممتلكات (عقارات) قد تتعارض مع سياسة الإعفاءات الضريبية التي تشجع على الملكية، ومن جهة أخرى فالمديونية المفرطة للقطاع العام يمكن أن تضعف النظام المصرفي المعرض أكثر للمخاطر السيادية، والتي تؤدي إلى المخاطر النظامية.

كما يمكن للسياسات الضريبية أن تسهم في المخاطر النظامية عندما تشجع على الاستفادة من الإعفاءات الضريبية، كما هو الحال عندما تكون مدفوعات الفائدة قابلة للخصم من الضرائب أو تؤثر على أسعار الأصول، ولذلك فإن السلطات الاحترازية الكلية لها مصلحة في تصحيح هذا التحيز، وحتى عندما لا تسهم الضرائب مباشرة في المخاطر يمكن أن تؤثر الضرائب على سلوك السياسات الاحترازية الكلية¹.

المطلب الرابع: آلية انتقال آثار السياسة الاحترازية الكلية

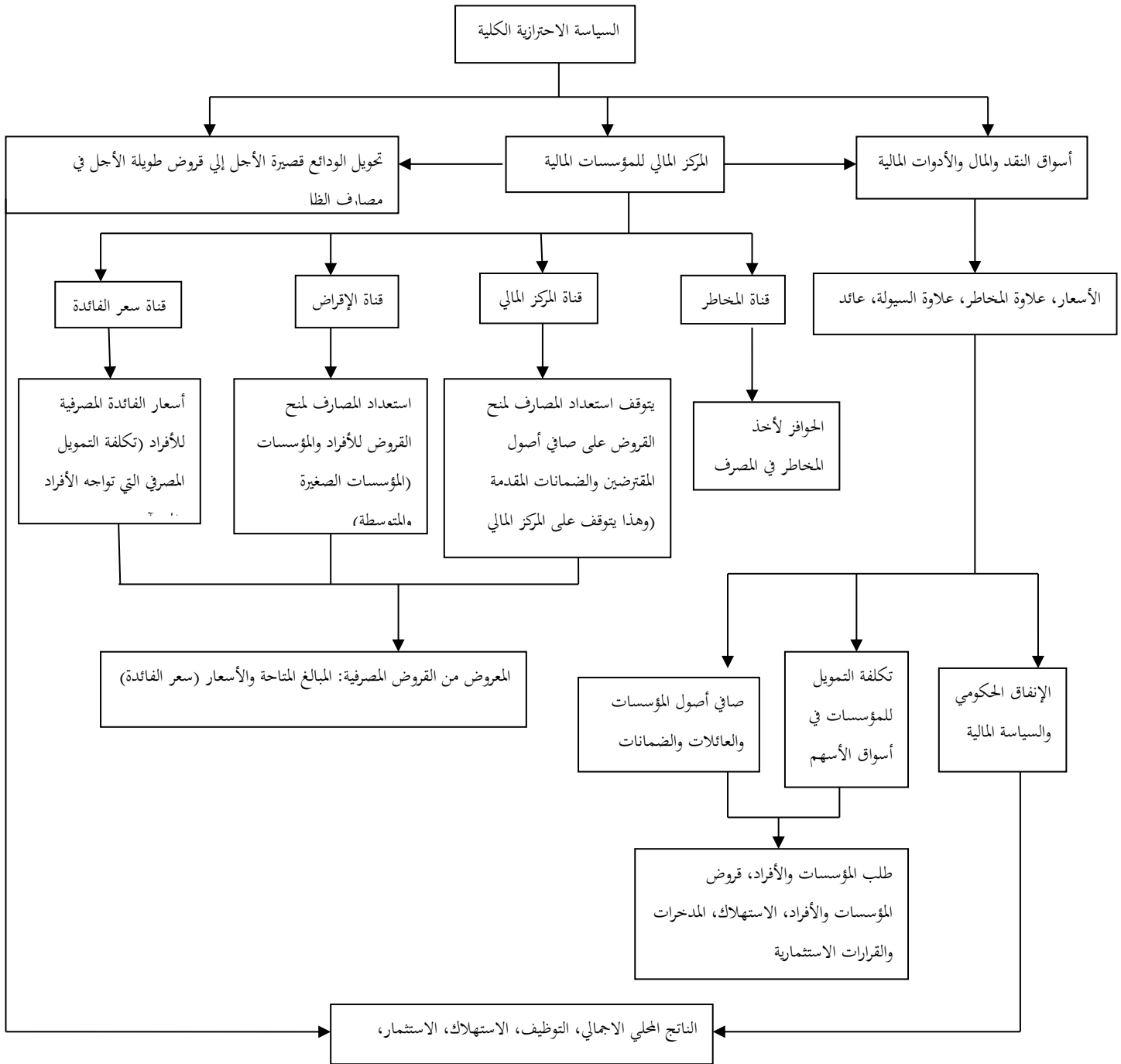
تتولى السلطات المعنية بالاستقرار المالي استهداف المخاطر التي يتعرض لها النظام المالي باستخدام مختلف الأدوات، حيث تتحقق آثار هذه الأدوات المستخدمة في الحد من المخاطر أو مواجهتها من خلال ما ينعكس على قوائم المركز المالي بالنسبة للمصارف التي تتلقى الودائع وعقود الإقراض التي تبرمها، ومن خلال الضمانات وهيكل المحافظ الاستثمارية التي تديرها المؤسسات المالية، وتأثير أسعار الفائدة على هذه المؤسسات، ولهذا تتعرض المؤسسات لمخاطر ترتبط بالسياسات التي تتبعها وأساليب التمويل التي تستخدمها، بالإضافة إلى مخاطر السيولة ومخاطر السوق فضلا عن المخاطر المترتبة على الترابط القائم بين هذه المؤسسات وما يترتب على ما تتعرض إليه إحدى هذه المؤسسات على بقية المؤسسات الأخرى² ونقل العدوى للمؤسسات المالية الأخرى.

ويوضح الشكل التالي آثار السياسة الاحترازية الكلية وآلية تدفقها عبر الأدوات المتاحة أو الضاغطة على المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الناتج المحلي الإجمالي، مستوى التوظيف، الاستهلاك والإنفاق الحكومي... الخ.

¹Stijn Claessens 1, **An Overview of Macro prudential Policy Tools**, IMF Working Paper, 2014,p :11.

² محمد ابوسنينة، مرجع سبق ذكره، ص:18

الشكل رقم (3.2) مخطط يوضح آلية انتقال آثار السياسة الاحترازية الكلية على متغيرات الاقتصاد الكلي



المصدر: محمد ابوسنينة، مرجع سبق ذكره، ص: 19.

ويوضح الشكل أعلاه أن السياسة الاحترازية تعمل على ثلاث ركائز للوصول إلى أهدافها المسطرة مسبقاً، وهذه الأهداف هي كالتالي:

1- آلية أسواق النقد والأسواق المالية: حيث تتيح هذه الأسواق عمليات تمويل المشروعات، وبالتالي فهي تعمل على تدوير عجلة الاقتصاد الكلي، وبالتالي فإن أي تذبذب في هذه الأسواق قد ينعكس بالسلب على

بمجل الاقتصاد، ولهذا فان عمليات التحوط وسياسة السلامة الاحترازية تعمل على إبقاء عمليات التمويل مستمرة بما يخدم الظروف الحقيقية لديمومة سير عجلة الاقتصاد الكلي.

2-آلية المركز المالي للمؤسسات المالية والمصرفية: يعد المركز المالي للمؤسسات المالية والمصرفية المؤشر على سلامة المؤسسات المالية، باعتبارها الفاعل المؤثر في تمويل الاقتصاد الحقيقي، وبالتالي فالحرص على سلامة المركز المالي يتيح الفرصة لديمومة تمويل المشروعات الاقتصادية ومنه حركة الاقتصاد الوطني.

3-آلية تحويل الودائع قصيرة الأجل إلى قروض طويلة الأجل في مصارف الظل: تعمل مصارف الظل على تحويل الودائع قصيرة الأجل التي تقل عن سنة إلى منح قروض طويلة الأجل، وهذا ما يؤثر على سلامة المركز المالي للمؤسسة المالية في حالة السحب المفاجئ للودائع مما يؤدي إلى وجود العسر المالي، وبالتالي تظهر عمليات التحوط جلية لمنع حدوث هذا السحب المفاجئ ومنح الثقة في النظام المصرفي، وذلك بمنع عمليات الإفلاس من الوقوع عن طريق عمليات الإقراض للمؤسسات المعسرة.

المبحث الثاني: ماهية الاستقرار المالي وعلاقته بالتحوط

يعتبر النظام المالي عصب الحياة الاقتصادية ومحركها، إذ تتمثل وظيفته الأساسية في تمويل الاقتصاد وتوفير السيولة اللازمة للاستثمار في الوقت المناسب عند طلبها وبأقل التكاليف، وتتميز الأنظمة المالية في النظام الرأسمالي بكثرة وقوع الاضطرابات والتقلبات المالية وهو ما قد يحدث عدم استقرار مالي كلي لهذا النظام، ولهذا أولت الهيئات الدولية وخبراء المال والاقتصاد العناية للبحث عن الحلول الملائمة التي تؤدي إلى تجنب أو خفض أو علاج عدم الاستقرار المالي بوضع التشريعات التنظيمية الأساسية أو بناء النماذج لقياس وتقييم عدم الاستقرار المالي.

المطلب الأول: تعريف الاستقرار المالي

تتعدد التعريفات التي طرحت الاستقرار المالي، وذلك بوصفه الحالة المرغوبة في نمط سير الاقتصاد المحلي، ومن هذه التعريفات نذكر ما يلي.

- 1- هو الوضع الذي يكون فيه القطاع المالي قادراً على التصدي للاضطرابات المختلفة في الاقتصاد المحلي، بحيث يكون هذا القطاع قادراً على القيام بعمليات الوساطة وتسوية المدفوعات وإعادة توزيع المخاطر بأسلوب سليم¹. حيث يبيّن هذا التعريف أن الاستقرار المالي يتمثل في القدرة على مواجهة جميع أنواع التقلبات المؤثرة في ديمومة عمل الاقتصاد الكلي، وان عمل هذا الأخير في وجود وساطة مالية قادرة على تمويل المشروعات.
- 2- وهو العمل على التأكد من قوة وسلامة عمل جميع مكونات النظام المالي، مما ينطوي على غياب التوترات والاضطرابات في هذا الجهاز بما ينعكس سلباً على الاقتصاد².
- ويبيّن أيضاً هذا التعريف أن عمل جميع مكونات النظام المالي بيسر وسهولة تؤثر بطريقة غير مباشرة على الأداء الجيد لسيرورة وديناميكية الاقتصاد الكلي.
- 3- ويعرف أيضاً بأنه تجنب وقوع الأزمات المالية، حيث تعني هذه الأخيرة فقدان الثقة في عملة البلد أو أحد أصوله المالية الأخرى، مما يتسبب في سحب المستثمرين الأجانب لرؤوس أموالهم من البلد³. ويعطي هذا التعريف عنصر الثقة الممنوحة في عملة البلد التي تمثل جزء كبير من الاستقرار المالي، ولهذا فإن تجنب وقوع الاختلالات والأزمات يساهم في منح هذه الثقة للعملة.
- 4- هو الحالة التي تعمل فيها آليات الاقتصاد من تسعير وتخصيص وإدارة المخاطر (الائتمان، السيولة، السوق... الخ) بشكل جيد وبما يكفل المساهمة في تفعيل أداء الاقتصاد⁴.

¹ صديقي مليكة وبن علي عبد الغني، إطار الاستقرار المالي وسياسة السلامة الاحترازية الكلية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 26، 2016، ص: 73.

² احمد مهدي بلواني، البنوك الإسلامية والاستقرار المالي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 2009، ص: 109.

³ نفس المرجع، ص: 61.

⁴ Garry J.Schinasi, **Defining Financial Stability**, dunod edition, france, 2011,p:08.

وكذلك هذا التعريف يبيّن مكونات النظام المالي التي تعمل في ديناميكية واحدة من أجل تفعيل أداء الاقتصاد وديمومة عمله، وهذا ما يمثل الهدف من وجود الاستقرار المالي.

5- وكما يعرف الاستقرار المالي على نطاق واسع انه ضمان قوة وسلامة عمل جميع مكونات الجهاز المالي، مما يعني غياب التوترات في هذه الأخيرة، وعليه يشير الاستقرار المالي إلى¹:

- ضمان استقرار جميع مكونات الجهاز المالي؛

- ضمان استقرار أسواق المال والأنشطة المرتبطة بها؛

- تجنب الإفلاسات البنكية.

وكما هو مبين في هذه التعريفات السابقة يتضح بأن الاستقرار المالي هو وصف للسير الحسن لعمل النظام المالي بما يتيح ديمومة دوران عجلة الاقتصاد الكلي، ومنع جميع الاختلالات والأزمات التي تطرأ على عمل الاقتصاد.

ويرى الاقتصادي "Andrew Crockett" أن الاستقرار النقدي يحدث لما يكون هناك استقرار في المستوى العام للأسعار، أما الاستقرار المالي فيحدث لما يتوفر شرطان أساسيان، الأول هو استقرار أهم مؤسسات الجهاز المالي بمعنى قدرة هذا الأخير على مواجهة طلب الأفراد بدون مساعدة خارجية، والثاني هو استقرار أهم الأسواق، بمعنى تبادل المستثمرين الأصول المالية بكل ثقة والتي أسعارها تعكس قيمتها الأصلية².

ولهذا يربط هذا لاقصادي الاستقرار المالي مع عمل الجهاز المالي (تقديم الائتمان ومنح القروض) بكل انسيابية بما يتيح القدرة على استيعاب طلبات الأفراد بدون أي ضغوط، ويتحقق الاستقرار المالي إذا كان النظام المالي قادراً على توفير توزيع كفوٍ لفرص الادخار والاستثمار، ويعتمد على قاعدة متينة وخالية من الاختلالات الكبيرة³.

وهنا نجد أن الاستقرار المالي مرتبط بالنظام، أي كلما كان هذا الأخير قادراً على تسهيل الأداء الفعال للاقتصاد الكلي، ودفع المخاطر المالية التي تنشأ داخلياً أو نتيجة للأحداث السلبية الغير متوقعة، والمغزى الحقيقي للاستقرار المالي ليس فقط منع وقوع الأزمات المالية المؤثرة على الاقتصاد الحقيقي، إنما يتعدى إلى إحداث نوع من الصلابة للاقتصاد المحلي لمواجهة الصدمات العادية لعمل النظام المالي، ولهذا يعتبر النظام المالي مستقراً إذا اتسم بالتالي⁴:

- تخصيص الموارد بكفاءة بين الأنشطة وعبر الزمن إلى جانب العمليات المالية والاقتصادية الأخرى (كالادخار، الاستثمار، الإقراض والاقتراض، خلق السيولة وتوزيعها.... الخ)؛

¹ حاج موسى نسيم، دور صناديق الفروة السيادية في دعم الاستقرار المالي -دراسة أزمة الرهن العقاري الأمريكي-، أطروحة دكتوراه علوم، جامعة احمد بوقرة، بومرداس، 2015/2014، ص: 92.

² نفس المرجع، ص: 92.

³ جهاد خليل الوزير، دور الحوكمة في تحكيم المساهمين والمستثمرين واستقرار الأسواق المالية، ملتقى سوق رأس المال الفلسطيني، 2007/29، ص: 08.

*النظام المالي: هو مجموعة من الترتيبات التي تستخدم لخلق وتبادل الحقوق النقدية، وهو يتكون من ثلاث عناصر هي البنية التحتية والمؤسسات المالية والأسواق المالية.

⁴ Aerd houben, Jan Kakes, Garry Schinasi, **Toward a framework for safeguarding financial stability**, IMF working paper, Washington, June 2004, p:11.

- تقييم وإدارة المخاطر المالية؛

- الاستمرار في أداء هذه الوظائف الأساسية حتى مع التعرض للصدمات الخارجية أو في حال تراكم الاختلالات (امتصاص الصدمات).

ولهذا فالعمل على تحقيق الاستقرار المالي عن طريق تفعيل دور السياسة الاقتصادية الكلية مثل توفير الحماية لمصالح أصحاب الودائع (أدوات احترازية) أو دعم استقرار الأسعار (السياسة النقدية) أو تشجيع التسوية العاجلة للمعاملات المالية (السياسة التي تحكم نظم الدفع والتسوية)، فهذه الأهداف تبدو مختلفة عن دعم الاستقرار المالي لكن في الحقيقة تخدمه بطريقة غير مباشرة.

وبعد التعرض لمفهوم الاستقرار المالي يمكن فهم هذا المصطلح من زاوية أخرى، وهو التعرض لمفهوم عدم الاستقرار المالي.

ثانيا: تعريف عدم الاستقرار المالي

يعتبر الكثير من الكتاب أن تعريف عدم الاستقرار المالي يتيح الفرصة لفهم أفضل لماهية الاستقرار المالي، ولهذا كثيرا ما يدرج عدم الاستقرار المالي مع تعريف الاستقرار المالي، وهذه بعض التعريفات الموضحة لماهية عدم الاستقرار المالي.

1- يحدث عدم الاستقرار المالي عندما تتداخل صدمات النظام المالي مع تدفق المعلومات بحيث يصبح النظام المالي غير قادر على القيام بوظيفته الأساسية وهي توجيه الأموال إلى الفرص الاستثمارية المنتجة¹. حيث يبيّن هذا التعريف أن عدم الاستقرار المالي يكون عند وجود خلل في النظام المالي الذي يؤدي إلى عدم قيامه بوظائفه المعتادة (توجيه القروض نحو الاستثمارات المنتجة).

2- ويكون عدم الاستقرار المالي عند فشل السوق أو ظهور العوامل الخارجية التي من المحتمل أن تؤثر على نشاط الاقتصاد الحقيقي، ويحدث عند²:

- انحراف مجموعة هامة من أسعار الأصول المالية بشكل حاد عن قيمها الأساسية؛

- تشوه وظيفة السوق وتوفير الائتمان المحلي والدولي بشكل كبير؛

- انحراف الإنفاق الكلي بشكل كبير، سواء إلى الأعلى أو الأدنى من قدرة الاقتصاد على الإنتاج.

ويربط هذا التعريف عدم الاستقرار المالي بالحالة التي يعاني فيها الاقتصاد الكلي من الاختلالات المؤثرة على ديناميكية عمله بالوتيرة المطلوبة.

¹ Frederic S.Mishkin, **The causes and propagation of financial instability; lessons for policy workers in maintaining financial stability in a global economy**, federal reserve bank of Kansas city, august 1997,p:62.

² بوشنين ليلي، مرجع سبق ذكره، ص.29.

3- ويعرف الاقتصادي Davis كلا من اللااستقرار المالي والخطر النظامي على أنهما الحالة التي تنطوي على خطر حدوث الأزمة المالية، فهو يعبر عن الحالة التي يشهد فيها النظام المالي انهيارا كبيرا مما يؤدي إلى عدم القيام بخدمات المدفوعات أو تخصيص الائتمان إلى الفرص الاستثمارية المنتجة¹.

ويرى هذا الاقتصادي أن عدم الاستقرار المالي يكون في حالة تعطل وظيفة السوق عن توجيه الاستثمارات إلى القطاعات المنتجة، وبالتالي يحدث انهيار في بنية عمل الاقتصاد الكلي.

4- ويشير عدم الاستقرار المالي إلى الحالة التي تكون فيها الصدمات العادية (من حيث الحجم) التي تصيب النظام المالي كافية لإحداث أزمة مالية، فيكون بذلك النظام المالي هشاً².

ومن خلال التعريفات السابقة يتبين أن اللااستقرار المالي هو الحالة التي يكون عليها النظام المالي في وضع غير قادر على أداء وظائفه (منح الائتمان وتخصيص القروض) وبالتالي تؤثر هذه الحالة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على أداء الاقتصاد الكلي بما يضمن تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الموضوعة مسبقا.

ولهذا فان عدم الاستقرار المالي تبين الحالة غير المرغوب في حدوثها داخل النظام المالي، والتي تؤدي بدورها إلى الاختلالات والأزمات المؤثرة في عمل الاقتصاد الكلي، ومن هذا المنطلق فان تعريف الاستقرار المالي يتيح لواقعي السياسة الاقتصادية الكلية وضوح الأهداف البعيدة المدى للعمل على إيجاد السبل الكفيلة والوسائل الملائمة لبلوغ هذا المسعى والهدف النهائي.

المطلب الثاني: أهمية الاستقرار المالي

لا يمكن إيضاح الهدف من الاستقرار المالي إلا في حال غيابه، ولهذا فالكثير من الدراسات السابقة تركز على الآثار غير المرضية أو السيئة في حال وقوع اضطراب النظام المالي الذي يشكل تهديدا لعمل الاقتصاد الكلي فتتجر بذلك أزمات حادة وعميقة، والغاية النهائية هو إقامة صلابة للمؤسسات المالية في مواجهة الصدمات، وتكوين سياسة اقتصادية كلية مستقرة، وخفض تقلبات الأسعار والأصول.

ولهذا يستهدف صانعي السياسات الاقتصادية من وراء وضع إطار عام للاستقرار المالي تصميم آليات للحيلولة دون تحول المشكلات المالية إلى مشكلات نظامية أو تهديدها لاستقرار الاقتصاد الحقيقي، حيث يتم مراعاة الموازنة بين هدف تحقيق الاستقرار المالي وهدف تعزيز قدرة الاقتصاد على مواصلة النمو، ولا يهم السعي نحو تحقيق الاستقرار المالي بالضرورة منع نشوء كافة المشكلات المالية، فمن غير المنطقي وجود نظام مالي فعّال وديناميكي لا يشهد تقلبات أو اضطرابات سوقية بشكل مطلق، ولهذا فان الشروع في استحداث إطار عام للاستقرار المالي يراعي في ذلك مقدرة هذا الإطار على تحقيق الأهداف التالية³:

¹ Philip Davis, **topology of financial instability**, rapports 02 of bank osterresche national, 2001, p:03.

² بوكروخ بيه، الاختلالات الاقتصادية العالمية والاستقرار المالي، دراسة تحليلية لاقتصاديات الصين والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2017/2018، ص:30.

³ احمد شفيق الشاذلي، الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2014، ص ص:41-42.

1- الوصول إلى قطاع مالي فعال يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي المرتفع والمستدام، وتناسب مؤشرات الأداء فيه مع المؤشرات الاقتصادية الكلية، وتعمل فيه الأسواق المالية بكفاءة مع الالتزام بالقواعد الاحترازية لتعاملات المؤسسات المالية بها، وتحقق من خلاله الرقابة الفعالة على المؤسسات المالية، ويتمتع ببنية تحتية ذات كفاءة عالية تحظى بثقة المتعاملين؛

2- تمكين صانعي السياسات ومتخذي القرارات المالية من الوقوف على مواطن الضعف المحتملة في وقت مبكر قبل حدوث انفجار فقاعة سعريه يترتب عليها تصحيح جبري للأسعار القائمة للأصول بشقيها العيني والمالي، أو قد يترتب على دورة الأعمال حدوث تصحيحات ذاتية من شأنها أن تحدث تخفيضات مفاجئة وكبيرة في الأسعار وبالتالي حدوث مشاكل داخل المؤسسات المالية أو حالات توقف في البنية التحتية المالية؛

3- تشجيع اعتماد سياسات وقائية وأخرى علاجية في الوقت المناسب لتفادي عدم الاستقرار المالي، مع تعزيز القدرة على استعادة الاستقرار إلى النظام المالي في حالة فشل التدابير الوقائية والعلاجية في الحد من إمكانية انتقال آثار الصدمات من القطاع المالي للقطاع الحقيقي والعكس؛

4- في حالة وجود عدم استقرار مالي فانه يتحول إلى عدم استقرار نظامي من خلال العديد من القنوات، وهذه الحالة تكون أصعب من حيث المعالجة، ولهذا فان حالات عدم الاستقرار المالي لها مضاعفات أخرى تسببها هذه القنوات، والتي من أهمها ما يلي¹:

- العدوى المالية: يمكن أن يؤدي إفلاس عون مالي أو انهيار سوق إلى إفلاس بقية الأعوان الماليين أو انهيار بقية الأسواق، حتى لو لم يستثمروا في نفس الأصول ذات المخاطر (أو غير معرضين لنفس المخاطر) ولم يتعرضوا لنفس الصدمة التي يتعرض لها العون الأول في البداية؛

- الاختلالات المالية: التي بإمكانها التراكم مع مرور الوقت ثم تنفجر فجأة محدثة عدم استقرار مالي؛

- الصدمات الكلية السالبة: قد يكون لها تأثير سلبي على الوسطاء والأسواق في نفس الوقت حيث أثبتت الدراسات أن العديد من الأزمات البنكية ترافقت مع الركود الاقتصادي.

- أدت زيادة درجة التوسع والتعقيد بالنظام المالي فيما يتعلق بالآليات والأدوات المالية المتداولة، وتنوع الأنشطة والمخاطر المرتبطة بها إلى صعوبة مواكبة التطورات في أسعار الأصول المالية المتداولة، وخاصة في ظل التوسع الكبير في حجم هذه الأصول في العديد من الاقتصاديات المتقدمة ليشكل أكثر من ضعف إجمالي الناتج المحلي السنوي في بعض الأحيان، وعلى الرغم من أن هذا التطور في الأدوات والآليات المالية قد أدى إلى تعزيز الكفاءة الاقتصادية، وعزز من عمق النظم المالية، إلا أنها أسفرت عن نشوء أنواع جديدة من المخاطر مثلت تحدياً أمام

¹ Jean Clude Trichet, le défis intellectuels qui posent à l'analyse de la stabilité financière à l'ère de la surveillance macro prudentielle, revue de stabilité financière banque de France , N15, février 2011,p:161.

تحقيق الاستقرار المالي في ضوء تسارع وتيرة حدوثها وتغيرها بما يصعب معه متابعتها وقياسها والتحوط ضد تداعياتها في بعض الأحيان¹.

- تعد زيادة درجة ديناميكية السوق ظاهرة صحية في الاقتصاديات، حيث تؤدي إلى سرعة انتقال أثر استخدام أدوات السياسة النقدية للاقتصاد، وظهور نتائج التغيرات في هذه الأدوات على الأداء الاقتصادي خلال فترات وجيزة، وبما يمكن المتعاملين في الأسواق من اتخاذ القرارات بناء على توقعات موثوقة، وكما أنه في ضوء ارتفاع ديناميكية الأسواق فقد بات من الممكن إجراء قدر كبير من المعاملات خلال وقت قصير للغاية، وهو ما ترتب عليه زيادة كبيرة في تحركات الأسعار، بما يتطلب إمكانات تقنية وفنية عالية لمتابعتها، وعلى الرغم من الجوانب الايجابية المذكور عنها لديناميكية الأسواق إلا أن الجانب السلبي والذي لا يزال يمثل تحدياً في سبيل تحقيق الاستقرار المالي يتمثل في سرعة انتقال المشكلات من سوق مضطربة لسوق آخر بسرعة كبيرة في ظل عولمة الاقتصاد وتحول العالم لقربة صغيرة والانفتاح الذي شهده العديد من الأسواق المالية المحلية على الأسواق بدول أخرى على مستوى العالم².

- يؤكد صندوق النقد الدولي على المسؤولية الجماعية بشأن رفع كفاءة النظام المالي الدولي، وتعزيز قدرته على الصمود أمام الأزمات، خاصة في ظل استمرار درجة التشابك والتعقيد والتكامل التي تميز عمل النظم المالية على مستوى العالم، وإن كانت المسؤولية الأكبر من وجهة نظر الصندوق تقع على عاتق الدول الصناعية الكبرى، فعلى الرغم من زيادة كفاءة النظام المالي لتلك الدول وقدرتها على الصمود أمام الأزمات، فإنها ليست بمنأى عن حدوث أزمات مالية تنشأ عن تقلبات حادة في أسعار الأصول وفي تدفقات رؤوس الأموال أو بحدوث اضطرابات في الأسواق قد تعرض هذه الأزمات للاقتصاد العالمي للخطر بحكم الوزن النسبي لتعاملات هذه البلدان بالنسبة لحجم التعاملات على مستوى العالم، ومن هذا المنطلق يتبنى صندوق النقد الدولي حالياً إستراتيجية ثلاثية الأطراف تتمثل في دعم الأطر الرقابية والتنظيمية الوطنية والعمل على تعزيز الانضباط في الأسواق المحلية والدولية واعتماد منظور عالمي للاستقرار المالي³.

- أكد صندوق النقد الدولي على المنطور الدولي للاستقرار المالي من خلال العمل المشترك في تحقيق ذلك، وذلك للقناعة بان عدم تحقق الاستقرار المالي يخلق مشاكل في بلدان أخرى أو في أسواق مالية عالمية⁴.

ولهذا فقد اخذ الاستقرار المالي بعدا ليس محليا على مستوى الاقتصاديات الوطنية، إنما تعداها إلى البعد الدولي من خلال المؤسسات المالية و النقدية الدولية وذلك للأهمية التي أصبحت ملقاة على عاتق تحقيق الاستقرار المالي وبما

¹ احمد شفيق الشاذلي، مرجع سبق ذكره، ص: 26.

² عبد المطلب عبد الحميد، المنطور الاستراتيجي للتحويلات الاقتصادية للقرن الحادي والعشرين، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2009، ص: 53.

³ أحمد شفيق الشاذلي، مرجع سبق ذكره، ص: 26.

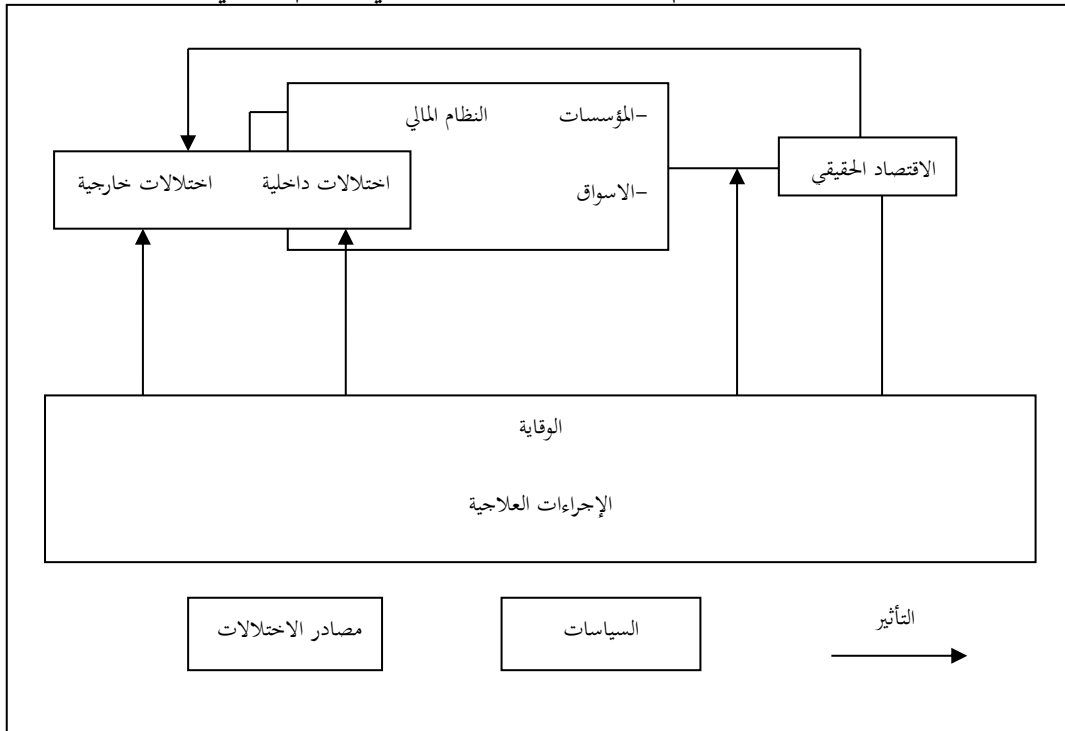
⁴ نفس المرجع.

يتيح من انضباط في وتيرة عمل الاقتصاد الكلي وبما يضمن نمو في مؤشرات الأداء الفعلي للاقتصاديات المحلية والاقتصاد العالمي ككل.

المطلب الثالث: أسباب عدم الاستقرار المالي

قد تنشأ المخاطر ومواطن الضعف في الاقتصاد الحقيقي إما داخليا -من داخل النظام المالي- أو خارجيا -عبر الصدمات الخارجية-، وتختلف الإجراءات المتخذة من أجل تفادي هذه الاختلالات على صعيد السياسات باختلاف درجة هذه المخاطر، فالسلطات قادرة على التأثير في حجم الاختلالات الداخلية وقد تقدر احتمالات وقوعها من خلال القيام بعمليات التنظيم والرقابة أو إدارة الأزمات، وعلى العكس يصعب التحكم في الاضطرابات الخارجية إلا من خلال تطبيق سياسات الاقتصاد الكلي على فترات زمنية طويلة وغير محددة، وينحصر دور السياسات غالبا عند وقوع اضطراب خارجي في الحد من تأثيرها على النظام المالي، وذلك بعدة سبل بغية المحافظة على قدرة النظام على استيعاب الصدمات وتشغيل النظم البديلة، وهذا كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (3.3): العوامل المؤثرة في النظام المالي



المصدر: غاري شيناسي، مرجع سبق ذكره، ص: 05.

ويوضح الشكل أعلاه وجود نوعين من المخاطر تهدد النظام المالي، وهما كالتالي:

1-المخاطر الداخلية: قد تنشأ هذه المخاطر في أي من عناصر النظام المالي الأساسية الثلاثة، مؤسسات، أسواق وبنية تحتية¹.

- **المؤسسات:** قد تنشأ مشاكل في مؤسسة مالية معينة وتنتشر لاحقاً إلى قطاعات أخرى من النظام المالي، أو تتأثر بها عدة مؤسسات أخرى على نحو متزامن نظراً لتعرضها لمخاطر مماثلة.

- **الأسواق:** عادة ما تكون الأسواق معرضة لمخاطر الطرف المقابل، عدم اتساق أسعار الأصول، موجات السحب والعدوى.

- **البنية التحتية:** قد يترتب على المشاكل الناشئة في المؤسسات المالية (مثل حالات توقف النظم التشغيلية، تركز المخاطر وسلسلة الآثار التعاقبية) حدوث مشاكل في البنية التحتية المالية، وبالتالي تنجر عنها مضاعفات أكبر على النظام المالي، وفي المقابل فإن مواطن الضعف الناشئة في البنية التحتية قد يترتب عليها حالات من التوقف عن العمل.

- **المشاكل النظامية الناشئة في المؤسسات المالية:** مثل حالات توقف النظم التشغيلية، وتركز المخاطر، أو حدوث مشاكل في البنية التحتية للنظام المالي كقصور نظام المدفوعات والمقاصة والتسوية، وهو ما يترتب عليه تفاقم المضاعفات على النظامين المالي والاقتصادي معاً، من جانب آخر فإن وجود خلل في الأطر القانونية والمحاسبية قد يترتب عليها حالات من التوقف عن العمل، وفي ذات السياق قد يؤدي تركز القروض الممنوحة من البنوك في قطاعات بعينها لتعرض القطاع المصرفي بأكمله لكارثة في حالة تراجع النشاط بهذه القطاعات، وعجز الشركات العاملة فيه عن الوفاء بالتزاماتها اتجاه البنوك².

- **عدم الاتساق بين طرفي المراكز المالية للبنوك من حيث المكونات أو الآجال أو كلاهما معاً:** وينشأ هذا الاختلال في ميزانيات البنوك في حالة توسع البنوك في الإقراض طويل الأجل اعتماداً على مصادر تمويل قصيرة الأجل، أو قيامها بمنح قروض بعملات أجنبية في ظل عدم وجود مصادر للعملة الأجنبية في جانب الخصوم، وحتى في حالة عدم التزام المقترضين بالسداد بذات عملة الإقراض فإن المخاطر لا تزال قائمة، وذلك في ظل احتمالات عدم تمكن المقترضين من السداد في حالة حدوث تغيرات غير طبيعية في أسواق الصرف تحول دون تمكنهم من توفير المبالغ اللازمة للوفاء بالتزاماتهم دون تحقيق خسائر³.

2-المخاطر الخارجية: تنبع المخاطر الخارجية من مشاكل خارج النظام المالي، فالاستقرار المالي يتصف بالحساسية إزاء الصدمات الخارجية مثل التغيرات في ميزان التبادل التجاري لبلد ما، أو تقلبات أسعار النفط، أو

¹ غاري شيناسي، مرجع سبق ذكره، ص: 07.

² أحمد شفيق الشاذلي، مرجع سبق ذكره، ص: 9.

³ نفس المرجع.

الابتكارات التكنولوجية، أو تغيرات الأسواق المالية، وبالتالي تسبب هذه الأحداث بانعدام الاستقرار المالي المؤثر على ديناميكية عمل الاقتصاد الكلي، ويمكن التعرض لأهم المخاطر الخارجية فيما يلي:

1- الفقاعة المضاربة: يعرف الاقتصادي "كينز" المضاربة بالنشاط الذي يهتم بالتوقعات البسيكولوجية في السوق حيث لا تمثل الإستراتيجية العقلانية للمضارب في التقييم الصحيح للقيمة الأساسية للأصول بل تهتم بتوقعات ملوك الأعوان الاقتصاديين الآخرين المتواجدين في السوق باعتبارهم المحددين للأسعار، وبالتالي من الأفضل الخطأ مع الجميع عوض الإصابة مع الجميع¹.

ولهذا يمكن أن يكون المضارب احد الأمرين، إما انه يساعد في الاستقرار المالي أو يساهم في عدمه من خلال هذا العمل، ففي الحالة الأولى التي يكون فيها المضارب يساهم في الاستقرار المالي بحيث إذا انخفضت قيمة سهم شركة معينة واعتبر هذا الانخفاض نافذا فسيعمل المضارب على شراء أسهم بهدف إعادة بيعها عندما ترتفع قيمتها، ومن هنا تساهم المضاربة في المحافظة على الاستقرار لان ارتفاع الطلب على هذه الأسهم يعيد الأسعار إلى قيمتها الحقيقية، عكس الحالة الثانية في فترة الأزمات (أو الاضطرابات) تتغير التوقعات فيقوم المضارب بشراء الأصول في حالة توقعه ارتفاع قيمتها أو بيعها وكذلك في حالة توقعه استمرار انخفاضها، إذن تساهم المضاربة في جعل الأوضاع أكثر سوءاً أي زيادة عدم الاستقرار المالي².

فالمضاربة غالباً ما تتطور وتنمو عبر مرحلتين في المرحلة الأولى تكون هناك استجابة محدودة ورشيقة من جانب المستثمرين والأفراد وكل القوى الاقتصادية في السوق للتغيرات الهيكلية التي لحقت بالاقتصاد المعني، وفي المرحلة الثانية تؤدي المكاسب الرأسمالية دوراً مسيطراً أو حاسماً وتصبح التصرفات والاستجابات غير محسوبة وغير رشيقة³.

والفقاعة المضاربة هي تعبير عن الزيادة المستمرة في أسعار الأصول التي سرعان ما يتبعها انهيار في الأسعار وتنشأ عادة من المضاربة والحماسة الزائدة في الأسواق المالية، بدلا من الزيادات الجوهرية في القيمة الحقيقية للأصل على التداول، ويعرف "روبرت شلر" الفقاعة المضاربة أنها "حالة تحدث عندما تتسبب الأنباء عن زيادات في الأسعار إلى زيادة حماس المستثمرين، والذي ينتشر بفعل العدوى البيولوجية من شخص لآخر، وفي هذه العملية تتضخم الروايات التي قد تبرر الزيادة في الأسعار وهذا من شأنه أن يجذب طبقة أكبر وأكثر من المستثمرين الجدد الذين ينجذبون إلى هذا الاستثمار على الرغم من تشككهم حول قيمته الحقيقية، بدافع من حدسهم لنجاحات الآخرين من جهة، وبفعل الإثارة التي تنطوي عليها المقامرة، وهذا ما يعمل على انتشار العدوى أكثر، وبعد

¹ Dominique PLIHON, **Instabilité financière et risque systémique: L'insuffisance du contrôle macro prudentiel**, Centre d'Économie de Paris-Nord, Cahiers français n°331,p:101.

²Op cit,P113.

³ احمد يوسف الشحات، الأزمات المالية في الأسواق الناشئة مع إشارة خاصة لازمة جنوب شرق آسيا، دار النيل، مصر، 2001، ص:07.

انفجار الفقاعة تعمل نفس هذه العدوى على تغذية الانهيار السريع مما يتسبب في سقوط الأسعار وخروج المزيد من المستثمرين¹.

ولهذا فاقْتصاد الفقاعة يشهد رواجاً كبيراً في البداية وذلك لفترات زمنية محدودة دون أن تستند إلى قاعدة إنتاجية متينة قادرة على توليد الدخل المنتظم والاستمرار في الرفاهة والرواج على أسس دائمة ومتواصلة، وهو ما حدث في فقاعة الاقتصاديات الآسيوية التي شهدت انهيارات متتالية سنة 1997 وأثرت على اقتصاديات إقليمية أخرى.

2- تقلبات أسعار الفائدة العالمية

تعتبر التقلبات في أسعار الفائدة العالمية أحد المصادر الخارجية المسببة للأزمات المالية في الدول النامية فالتغيرات الكبيرة في أسعار الفائدة العالمية لا تؤثر فقط على تكلفة الإقراض بل الأهم من ذلك أنها تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية ودرجة جاذبيتها ويقدر ما بين 50-65% من تدفقات رؤوس الأموال إلى الدول النامية خلال حقبة التسعينات، كان سببها التقلبات في أسعار الفائدة العالمية.

3- تقلبات أسعار الصرف الحقيقية

تعتبر التقلبات في أسعار الصرف أحد الأسباب الرئيسية لعدم الاستقرار المالي، وذلك أن الدول التي انتهجت أسعار الصرف الثابتة هي أكثر عرضة للصدمات الخارجية، ففي ظل هذا النظام يصعب على السلطات النقدية أن تقوم بدور الملاذ الأخير للإقراض بالعملة الأجنبية، فمعنى ذلك فقدان السلطات النقدية لاحتياطياتها من النقد الأجنبي وحدث أزمة سيولة² تسبب عدم الاستقرار المالي بفعل الآثار التراكمية في الاقتصاد الكلي. أما عندما يكون سعر الصرف عائم فإن التقلبات التي تحدث في سعر الصرف يكون مصدرها انعدام الثقة في استدامة سعر الصرف الحالي للعملة، ويسعون إلى الحد من تعرضهم لخسائر التعامل بتلك العملة.

4- هشاشة المؤسسات المالية:

والمقصود بها هو عدم قدرة المؤسسات المالية على تحمل ضغوط السحب المفاجئ للودائع، ولهذا قد تنشأ نوع من فقدان الثقة في أحد البنوك وهو ما يؤدي على التهافت على السحب للودائع وهذا ما يضطر في الكثير من الأحيان إلى بيع البنك للأصول غير السائلة لمواجهة السحب المستمر وبالتالي تكبد خسائر فادحة وتآكل رأس المال عبر الزمن.

ومن العوامل التي تؤدي إلى عدم الاستقرار المالي استمرار البنوك في إصدار قرارات الإقراض السيئ، وما يشجع ذلك توقعاتهم بأن السلطات سوف تنقذ المؤسسات المالية الفاعلة من عواقب أخطائهم، إضافة إلى تشوه الحوافز،

¹ روبرت شلر، الوفرة العقلائية، ترجمة محمد رياض الأبرش، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2005، ص: 95.

² ناجي التوني، مرجع سبق ذكره، ص: 08.

حيث لا يتأثر صناع القرار في البنك وملاكه ماليا من جراء الأزمات المالية التي ساهموا في حدوثها، فمثلا لا يتم تحميلهم الخسائر التي حدثت جراء الأزمة¹.

كما يوفر عدم تطابق استحقاق موجودات ومطلوبات البنك مصدرا لعدم الاستقرار في النظام المصرفي، كذلك عدم سيولة الأصول المصرفية يضعف قدرة البنك على إدارة الودائع، ومع ذلك يمكن أن يمنع فقط وجود المقرض الأخير أو التأمين على الودائع في حالات الذعر المصرفي.

ويمثل عدم تطابق العملات في النظام المالي مصدرا آخر للضعف المالي، فعندما تكون أصول البنوك بالعملة المحلية والخصوم بالعملة الأجنبية يؤدي الانخفاض في قيمة العملة إلى تديني قيمة الأصول وتصبح غير كافية لخدمة أو استرداد الالتزامات، وحتى لو كانت البنوك تُقرض بالعملة الأجنبية، فإن زيائنها الذين لديهم دخل بالعملة المحلية ولكن ديونهم بالعملة الأجنبية سوف يدفعون إلى الإفلاس إذا انخفضت العملة المحلية، مما يؤدي إلى انهيار النظام المالي².

5- التقلبات الدورية:

وتعرف التقلبات الدورية بأنها "ظاهرة من خلالها تتجه نشاطات إقراض البنوك باتجاه نفس اتجاه دورة الاقتصاد الحقيقي، مهما كانت قوة النمو الاقتصادي في مرحلة تعافي الاقتصاد أو ضعف النمو"³ أي بمعنى إذا تراجع الاقتصاد فإن البنوك تأخذ نفس المنحى في التراجع في منح القروض، ولهذا فالتقلبات الدورية في الاقتصاد تؤثر في منح القروض وبالتالي يظهر الخلل في الوساطة المالية وفي منح الثقة لتمويل النشاطات الإنتاجية، أي توقف منح القروض، وهذا ما يسبب الاهتزازات في النظام المالي والمؤدي إلى عدم الاستقرار المالي.

المطلب الرابع: علاقة الاستقرار المالي بمتغيرات الاقتصاد الكلي

يملك الاستقرار المالي مكانة هامة في تحقيق عمل الاقتصاد الكلي والمحافظة على انسيابية بتمويل المشاريع الإنتاجية واستهداف مستويات التضخم في الحدود المعقولة، بالإضافة إلى تكوين سياسة احترازية من الصدمات الخارجية ومحاولة منع تأثيرها على باقي المتغيرات الأخرى.

1- علاقة الاستقرار المالي بالاستقرار النقدي

تشير التحليلات الاقتصادية الحديثة إلى أنه لا يمكن المفاضلة بين الاستقرار المالي والاستقرار النقدي، وأن عمل الاستقرار النقدي للمحافظة على استقرار الأسعار يعتبر شرط لتحقيق أساسي للاستقرار المالي.

ويرى الاقتصادي "مايكل برودو" أن النظام النقدي الذي ينتج استقرار الأسعار عموما سوف يميل إلى تعزيز استقرار النظام المالي، وكذلك فإن قدرة البنك المركزي في المحافظة على استقرار الأسعار يمكنه أيضا أن يقلص

¹ بوشنين ليلي، مرجع سبق ذكره، ص:140.

² نفس المرجع، ص:141.

³ بوبكر مصطفى، الاستقرار المالي في إطار مقارنة الاحتراز الكلي - حالة النظام المصرفي الجزائري-، أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة، تخصص مالية ونقود، جامعة الجزائر

3، الجزائر، 2015/2014، ص:42.

الحاجة إلى التدخل كمقرض أخير وقت حدوث الضغط المالي، بالإضافة إلى أن التضخم المستمر يشجع الاستثمارات المضاربة والمديونية على أساس توقع ارتفاع الأسعار، وعندما ينخفض معدل التضخم بشكل مفاجئ - كما حدث في بداية الثمانينات - يصبح دخل المدينين غير كاف لتحمل سداد القروض السابقة، وارتفاع حالات الإفلاس يخفض رأس مال المدينين مما يؤدي إلى ارتفاع معدل فشل المؤسسات¹. ولهذا فإن الانخفاض المستمر في قيمة العملة يعني ازدياد التضخم وبالتالي يؤثر على قيمة المديونية ومنه ازدياد احتمالية التوقف عن السداد.

وبالتالي فإن عدم الاستقرار النقدي يؤدي إلى عدم الاستقرار المالي وهذا دليل على أن مساهمة الاستقرار الكلي للأسعار في استقرار النظام المالي لا يعتمد على تحركات مستوى الأسعار ولا على طبيعة النظام النقدي إلا بقدر ما تؤثر على توقعات حدوث تغيرات غير متوقعة في الأسعار الإجمالية، فمن المرجح أن يساهم الانخفاض المفاجئ في التضخم بعد الزيادة المستمرة في مستوى الأسعار في الضائقة المالية².

2- علاقة الاستقرار المالي بالاستقرار الاقتصادي

يتطلب تحقيق الاستقرار الاقتصادي المستدام بالضرورة وجود قطاع مالي متطور ومستقر وقادر على توجيه المدخرات لتمويل فرص الاستثمار المنتجة القادرة على توفير المزيد من فرص العمل ورفع مستويات الإنتاجية للمستوى الأقصى، ومن ثم فإن تحقيق الاستقرار في القطاع المالي يمكن اعتباره نقطة الانطلاق نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتعكس سلامة القطاع المالي قدرته على امتصاص الصدمات والحد من تداعياتها على الاقتصاد الحقيقي³.

ويقصد بالاستقرار الاقتصادي تجنب كل من حالات الكساد وحالات التضخم عن طريق تحقيق هدفين هما، التشغيل الكامل واستقرار الأسعار أي تجنب التغيرات الكبيرة والمستمرة في المستوى العام للأسعار سواء ارتفاعاً أو انخفاضاً، مع ضرورة عدم التدخل المباشر الذي قد يعيق سهولة تغير الأسعار، إذ يجب أن تبقى الأسعار النسبية للسلع المختلفة قادرة على التغير بحرية للاستجابة إلى تغيرات في ميول المستهلكين بصفة عامة وفي نفقات الإنتاج بصفة خاصة⁴.

ولهذا يعد الاستقرار المالي شرط ضروري للنمو الاقتصادي وذلك ضمن علاقات متبادلة مع الاستقرار النقدي، وان فعالية هذه الأخيرة تتطلب نظام مالي قوي ومستقر لضمان انتقال آثارها على الاقتصاد الحقيقي، كما أن سياسات الاقتصاد الكلي تساعد على ضمان استقرار النظام المالي.

¹ Glavan Bogdan, Anghel Flavia, Bucur Cristiana, **Monetary stability versus financial stability**, Journal of Faculty of Economics, tom xvii, vol II, 2008, University of Oradea, Faculty of Economics, Romania, p: 165.

² Michel Bordo, **Aggregate price shocks and financial instability; an historical analysis**, NBER working paper, Cambridge, April 2000, p:07.

³ أحمد شفيق الشادلي، مرجع سبق ذكره، ص: 17.

⁴ بوشنين ليلي، مرجع سبق ذكره، ص: 84.

وتعمل الأدوات المستخدمة في التأثير على متغيرات الاقتصاد الكلي كآلية لتحقيق الاستقرار المالي المؤدي بدوره إلى استقرار الاقتصاد، فمثلا نجد سياسة سعر الفائدة المنتهجة من طرف البنوك تعمل في التأثير على قدرة الشركات العاملة بالاقتصاد على خدمة مديونيتها، وكذا تأثير التطورات في أسعار الفائدة على أسعار الأصول المالية والسلع، هذا بالإضافة إلى تفعيل دور أدوات السياسة النقدية لتعزيز النمو الاقتصادي كاستخدام سعر الفائدة لتحفيز النمو، ووجود سياسة لسعر الصرف تحد من التقلبات غير المبررة وتمنع عمليات المضاربة على العملة، وتدعم جهود تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزز التنافسية الدولية¹.

3- الاستقرار المالي والسياسة المالية

نظرا للارتباط الوثيق بين الاستقرار المالي وكل من العجز والفائض في الموازنة العامة للدولة والدين العام بشقيه الداخلي والخارجي، فإن استخدام أدوات السياسة المالية يخلق فائض في الموازنة العامة ويتيح تحقيق الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية العادلة، لذلك فإن تخفيض عجز الموازنة العامة لتفادي الآثار الاقتصادية غير المرغوب فيها الناشئة عن تمويل هذا العجز وما يصاحبه من زيادة في الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي ومحاوله السيطرة عليه²، يعتبر إحدى سياسات الاستقرار التي من شأنها إعادة الاستقرار المالي وبعث التنمية الاقتصادية، فوجود عجز في الموازنة العامة يؤدي إلى دخول الدولة كمقترض من السوق النقدي، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على الأموال القابلة للإقراض، ودفع معدلات الفائدة إلى الأعلى، كما يترتب على عجز الموازنة العامة الزيادة في أسهم الدين العمومي على النحو الذي يخفض من دفع مبالغ السندات الحكومية، الأمر الذي يتطلب الرفع من معدلات الفائدة على هذه السندات لتحفيز المستثمرين على امتلاك المزيد منها، وبالتالي تحفيز دوران عجلة الاقتصاد.

تتضح علاقة السياسة المالية بالاستقرار المالي من خلال حماية القيمة الحقيقية للأموال وفعاليتها كوسيط لتبادل وتخزين القيمة، أما الاستقرار المالي فهو يفترض استقرار الأسعار ويضمن عدم تآكل قيمة الأموال من خلال الائتمان، وإذا كان العمل التنظيمي في القطاعات الإنتاجية والمالية يعتمد على أدوات وأهداف طويلة الأجل قائمة على ضرورة خدمة القطاع المالي للقطاع الإنتاجي، ولهذا فإن السياسة المالية وإصلاحات الأسواق المالية يجب أن توفر الظروف الملائمة لتحقيق أهداف القطاع الإنتاجي بالفعالية الاقتصادية³.

4- علاقة الاستقرار المالي بالنمو الاقتصادي

يمثل القطاع المالي بشقيه المؤسسات المالية والأسواق المالية أهمية بالغة في الاقتصاديات الوطنية، فضلا عن كونه أحد الأنشطة الخدمية الأساسية التي توفر فرص عمل وتقدم قيمة مضافة من خلال توفير مجموعة من الخدمات

¹ عدل قندح، الاستقرار المالي أساس الاستقرار الاقتصادي، علة الموقع www.alghad.com تاريخ الاطلاع: 2020/03/26.

² عبد الله عبد اللطيف عبد الله وآخرون، دور صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في تحقيق الاستقرار المالي في مصر، الإدارة المركزية للبحوث المالية والتنمية الإدارية، مجلد البحوث المالية، العدد 06، مصر، 2012، ص: 266.

³ أندرو سينغ، مقارنة منهجية الاستقرار المالي، مقال متاح على الموقع: www.raya.com تاريخ الاطلاع 2020/04/17.

المالية، حيث يقع على عاتقه -القطاع المالي- مسؤولية توفير التمويل اللازم لعملية النمو الاقتصادي، ولهذا تسهم الخدمات المالية في النشاط الاقتصادي على نطاق واسع، مثل تعبئة المدخرات وتمويل الاستثمار وتقييم المشروعات وإدارة المخاطر وتسهيل المعاملات المالية والاستثمارية، حيث تعد كلها خدمات أساسية وضرورية، من أجل دفع النمو الاقتصادي¹.

ولقد أثبتت التجارب أن المستوى الأعلى من التطور المالي مرتبط إيجابياً بمستويات أعلى من النمو الاقتصادي، وأن التطور المالي يعد مؤشراً للتنبؤ بمعدلات النمو المستقبلي للاقتصاد على المدى طويل الأجل، والأكثر أهمية هو أن المستوى الأعلى من التطور المالي يرتبط بشكل إيجابي وقوي مع معدلات مرتفعة من تراكم المدخرات وتوظيف كفاء لرؤوس الأموال، وأنه كلما ارتفع مستوى تطور القطاع المالي تحسن مستوى الأداء الاقتصادي، مقاساً بمستوى الدخل الفردي، كما أن توفر مستوى متطور للخدمات المالية في الدولة سوف يؤدي إلى معالجة الجوانب السلبية التي قد تنشأ خلال مراحل عدم التأكد في بعض السياسات الاقتصادية، وبالتالي فإن تطور القطاع المالي يعد عنصر هام في معالجة الآثار السلبية الاقتصادية والاجتماعية في مراحل الإصلاح الاقتصادي².

ومن هذا المنطلق يمكن استخلاص نتيجة هامة، وهي أن تطور القطاع المالي يعد ميزة تنافسية على المستوى الدولي، فنجد أن الدول ذات الأسواق المالية الأكثر تطوراً تعتبر أكثر جاذبية للصناعات ذات القيمة المضافة، في حين أن الدول ذات الأسواق المالية الأقل تطوراً من حيث التنوع والتطوير تحتضن الصناعات الأقل تطوراً، وبالتالي تتميز هذه الدول بانخفاض مساهمة القطاع المالي في النشاط الاقتصادي.

¹ محمد عمران، الإستراتيجية الشاملة للأنشطة المالية غير المصرفية، الهيئة العامة للرقابة المالية، العراق، 2018، ص 15، (بتصرف).

² محمد عمران، مرجع سبق ذكره، ص 8-9، (بتصرف).

المبحث الثالث: مؤشرات الإنذار المبكر وعلاقتها بالتحوط

إن استخدام آليات التحوط وسياسة السلامة الاحترازية يتيح لواضعي السياسة الاقتصادية الكلية رسم خطط بعيدة المدى لتحقيق غايات الاستقرار المالي وممانعة حدوث الأزمات والاختلالات المحتملة الوقوع، ومن هذا المنطلق وجب رصد مؤشرات دالة على وقوع الانحرافات حتى يتم تصويب هذه الاختلالات.

المطلب الأول: نظام الإنذار المبكر

تعد آلية نظم الإنذار المبكر من المؤشرات الرائدة في التنبؤ بوقوع الأزمات والاختلالات، وكثيرا ما تستخدم في التحوط وتكوين سياسات السلامة الاحترازية الكلية،

أولا: تعريف نظام الإنذار المبكر:

لقد تعددت التعريفات الموضحة لهذه الآلية والتي نورد منها ما يلي:

1- هي تلك الأداة القادرة على توقع حدوث الأزمات من خلال تقييم المخاطر الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والبيئية وغيرها لبلد ما، حيث يشمل أسس نظرية ومجموعة من الإجراءات العالمية المتسلسلة والمتناسقة، التي يتم من خلالها تحديد المخاطر الإجمالية في مجال ما لتوفير المعلومات المناسبة لمتخذي القرارات التي تفيد مسبقا في توقع حدوث الأزمة في البلد المعني¹.

فهذا التعريف يوضح أن نظام الإنذار المبكر هو أداة لتقييم المخاطر ورصدها من خلال مجموعة من البيانات والإحصائيات التي تبين الاختلالات المسبقة، وذلك لتفاديها ومنع حدوثها عن طريق مجموعة من الأدوات.

2- ويعرفها صندوق النقد الدولي على أنها نماذج من الاقتصاد القياسي تستخدم من طرف الصندوق في سعيه للتنبؤ بأزمات العملة قبل حدوثها، وترتكز هذه النماذج على التقلبات الخارجية للعملة، وتستغل العلاقة المنتظمة التي تظهر من البيانات التاريخية بين المتغيرات التي من شأنها أن تتسبب في حدوث الأزمات².

ويبين صندوق النقد الدولي في تعريفه لنظام الإنذار المبكر بأنه نموذج قياسي يستخدم بيانات تاريخية لرسم محاكاة مستقبلية لسير عمل الاقتصاد الكلي، ومن هنا يمكن رصد الاختلالات المحتملة الوقوع في المستقبل حتى يمكن تفاديها.

3- ويقصد به رصد وتسجيل إشارات وتحليلها، والتي توحي بعلامات أزمة تلوح في الأفق أو اقتراب وقوع أزمة حقيقية شديدة، وهذا النظام مهمته الحقيقية التفرقة بين الإشارات التي تشير إلى اقتراب وقوع الأزمة وبين الأحداث العرضية والضوضاء الناتجة عن مشكلات عادية³.

¹ أوكيل نسيمة، مرجع سبق ذكره، ص:340.

² كريستيان ملدر، مرجع سبق ذكره، ص:06.

³ نفس المرجع.

ولهذا التعريف بعد آخر في توضيحه لنظام الإنذار المبكر، حيث وضع أن هذا النظام يمكنه رصد مجموعة من المؤشرات الدالة على وقوع الأزمات وإشارات أخرى كاذبة، والمدقق هو الذي يميز بين هذه الإشارات. ومن خلال ما سبق يتضح لنا أن نظام الإنذار المبكر هو نموذج يتم تكوينه من طرف الباحث عبر أسس وطرق علمية محددة لتكوين مجموعة من المؤشرات المستندة إلى مجموعة بيانات إحصائية عن الاقتصاد محل الدراسة، حيث تتيح عمليات معالجة البيانات وفق هذا النموذج من خلال الاستدلال على الحالة التي يكون عليها اقتصاد البلد محل الدراسة، سواء في حالة وجود اختلالات أو في حالة عدم وجود اختلالات، والهدف من ذلك تكوين عمليات تحوطية لتفادي هذه الاختلالات المحتملة.

وتعزز أهمية نظم الإنذار المبكر من قيمتها بأنها أداة دائمة ومستمرة للتوجيه والإنذار والتحذير لمتخذي القرار وواضعي السياسات باحتمال تعرض الاقتصاد لأزمة مالية، وذلك قبل وقوع الحدث لاتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية، وهي تساعد على ما يلي¹:

- التقييم المستمر للنظم البنكية في شكل إطار أو هيكل رسمي للتقييم؛
- التعرف المستمر على البنوك التي فيها مشاكل، أو يحتمل وقوعها في مشاكل؛
- توجيه الاهتمام والتوقيت السليم من قبل المشرفين على البنوك؛
- دراسة الأزمات المالية ومحاولة إيجاد المؤشرات التي تتسم بقدرة على التنبؤ بها.

ثانيا: آلية عمل نظم الإنذار المبكر

يمكن التمييز بوضوح آلية عمل نظم الإنذار المبكر من خلال وجود صنفين لهذا النظام، الأول خاص بتقييم أداء البنوك، ومن خلاله يتم التعرف على الانحرافات التي يمكن أن تقع في المستقبل والتي تؤثر على أداء الاقتصاد ككل، والنوع الثاني يضع نموذج لمراقبة مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي، ومن خلاله يتم رصد الاختلالات والانحرافات في أداء الاقتصاد الكلي وقياس حدة الانحرافات.

و لجدول الموالي يوضح مؤشرات الحیطة الكلية والجزئية لعمل نظام الإنذار المبكر.

¹ عبد النبي اسماعيل الطويحي، التنبؤ المبكر بالأزمات باستخدام المؤشرات المالية القائدة، مؤتمر اقتصاد الأعمال في ضل عالم متغير، الأردن، ديسمبر 2003، ص: 06.

الجدول رقم (2.3) مؤشرات الحيطة الكلية والجزئية

مؤشرات الحيطة الجزئية	
1- كفاية رأس المال:- نسبة رأس المال التجميعية المعدلة بالمخاطر-التوزيع التكراري لمعدلات رأس المال	2- جودة الأصول
3- مؤشرات المؤسسة المقرضة:-تركيز الائتمان القطاعي- الإقراض المقيم بالعملة الأجنبية- القروض غير العاملة، القروض للمؤسسات العامة الخاسرة -مخاطر الأصول -الإقتراض المرتبط - مؤشرات الرفع المالي	4- مؤشرات المؤسسة المقترضة: -نسبة الدين إلى حقوق الملكية -رغبة الشركات -مؤشرات أخرى لظروف الشركات - مديونية القطاع العائلي.
5- سلامة الإدارة: -معدلات الإنفاق -نسبة الإيرادات لكل موظف -التوسع في عدد المؤسسات المالية.	6- الإيرادات والربحية: -العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية -معدلات الدخل والإنفاق -المؤشرات الهيكلية.
7- السيولة: -تسهيلات البنك المركزي للبنوك التجارية -التجزئة في معدلات الإقراض بين البنوك -الودائع بالنسبة للإجمالي النقدي -نسبة القروض إلى الودائع -هيكل استحقاق الأصول والخصوم -تدابير سيولة السوق الثانوية.	8- الحساسية بالنسبة لمخاطر السوق: -مخاطر سعر الفائدة -مخاطر سعر الصرف الأجنبي -مخاطر أسعار الأسهم -مخاطر أسعار السلع.
9- مؤشرات خاصة بالسوق: -أسعار السوق لأدوات المالية - مؤشرات على العوائد المفرطة -تصنيف الائتمان -هوامش العائد السيادي.	
مؤشرات الاقتصاد الكلي	
1- النمو الاقتصادي: -مجموع معدلات النمو -تدهور القطاعات	2- التضخم
3- ميزان المدفوعات: -عجز الحساب الجاري -كفاية الاحتياطي من النقد الأجنبي -الدين الخارجي (بما ذلك هيكل الاستحقاق)	4- أسعار الفائدة والصراف: -التقلب في أسعار الفائدة والصراف -مستوى أسعار الفائدة الحقيقية المحلية -قابلية سعر الصرف للاستمرار -ضمانات سعر الصرف
5- ازدهار الإقراض وسعر الأصول: -نوبات ازدهار الإقراض -نوبات ازدهار أسعار الأصول.	6- إطار العدوى: -العلاقة المتبادلة بين الأسواق المالية -الآثار الجانبية للتجارة.

المصدر: بلقلة ابراهيم وآخرون، فعالية نظم الإنذار المبكر في الوقاية من الأزمات المالية، مجلة أبحاث اقتصادية ومحاسبية، جامعة الشلف، العدد 04، 2017، صص: 35-36.

وتتحدد فعالية نظم الإنذار المبكر في نوعية البيانات المقدمة للتحليل وعمل الفريق المكون للقيام بهذا التحليل، فالكثير من الأزمات المالية والتعثرات المصرفية لم يُنبأ بها إلا بعد وقوعها، ولهذا يعتبر التنبؤ بتوقيت الأزمات المالية والتي تعتمد على متغيرات يصعب تحديدها مثل السمات الهيكلية للاقتصاد، أو التغيرات في الأوضاع السياسية

للبلاد أو توقعات المتعاملين المحليين والأجانب في مختلف الأسواق، بالإضافة إلى أن الكثير من المتغيرات التي لا يمكن تكميمها رغم تأثيرها المباشر والقوى في حدوث الأزمات، إلا أن نظم الإنذار المبكر تساعد على¹:

- التقييم المستمر لنظم المؤسسات المصرفية في شكل إطار أو هيكل رسمي للتقييم سواء عند الفحص أو بين فترات الفحص؛

- التعرف المستمر على نظم المؤسسات أو مواقع داخل المؤسسات التي تكون فيها المشاكل أو يحتمل وقوعها في المشاكل؛

- المساعدة في تحديد أولويات الفحص والتخصيص الأمثل للموارد الإشرافية والتخطيط المسبق للفحص؛

- توجيه الاهتمام والتوقيت السليم من قبل المشرفين على البنوك.

ويمكن إيضاح كل من المؤشرات المستخدمة في تحليل هذه النظام، ومن خلال هذه المؤشرات يمكن تحليل الأداء لعمل الاقتصاد محل الدراسة، ويمكن تقسيمها إلى صنفين هما كالتالي:

1- تحليل مؤشرات النوعية المالية والمصرفية (الجزئية)

أو ما يعرف بنظام CAMELS وقد تم الاهتمام به منذ 1992 من طرف لجنة بازل وهو مؤشر يعطي صورة حقيقية عن الموقف المالي لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيف وقياس صحة الجهاز المصرفي، وتبرز أهم مميزات هذا المؤشر في ما يلي²:

- تصنيف المصارف وفق معيار موحد؛

- توحيد أسلوب تقارير التفتيش؛

- اختصار زمن التفتيش بالتركيز على خمس بنود رئيسية، وعدم تشتيت الجهود في تفتيش بنود غير ضرورية أو مؤثرة على سلامة الموقف المالي للمصرف؛

- الاعتماد على التقييم الرقمي في إعداد التقارير؛

- عمل تصنيف شامل للنظام المصرفي ككل وفق منهج موحد؛

- يعتمد عليه في اتخاذ القرارات الرقابية والإجراءات التصحيحية التي تعقب التفتيش.

ولهذا يعتبر نظام مؤشرات النوعية المالية والمصرفية من أهم المؤشرات الدالة على الاختلالات المحتملة الوقوع والمؤثرة على السلامة المالية للمؤسسات المصرفية المتحكمة في عمل القطاع الحقيقي، ويمكن توضيح هذه المؤشرات في

النقاط التالية³:

- **مؤشر كفاية رأس المال:** تحدد هذه المؤشرات مقدرة المؤسسات المالية على مواجهة الصدمات التي من الممكن

أن تصيب بنود الميزانيات العمومية لهذه المؤسسات، وتكمن أهميتها في أنها تأخذ بعين الاعتبار أهم المخاطر المالية

¹ نفس المرجع.

² زيتوني عبد القادر، دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم البنوك، على الموقع www.kantakji.com تاريخ الاطلاع: 2020/03/27.

³ بلقلة ابراهيم وآخرون، فعالية نظم الإنذار المبكر في الوقاية من الأزمات المالية، مجلة أبحاث اقتصادية ومحاسبية، جامعة الشلف، العدد 04، 2017، ص 36-37.

مثل مخاطر أسعار الصرف، ومخاطر الائتمان، ومخاطر أسعار الفائدة، فضلا من احتساب مخاطر البنود خارج الميزانية مثل المتاجرة بالمشتقات المالية.

- **مؤشرات جودة الأصول:** تعتمد درجة مصداقية معدلات رأس المال على درجة مصداقية جودة الأصول، كما أن مخاطر العسر المالي في المؤسسات المالية ينتج من نوعية الأصول وصعوبة تحويلها إلى سيولة، وعادة ما ينظر إلى تقييم جودة الأصول من مؤشرات مستوى إقراض واقتراض المؤسسات.

- **مؤشرات سلامة الإدارة:** وهي مفتاح لأداء المؤسسات المالية، إلا أن معظم هذه المؤشرات تأخذ منفردة من المؤسسات، وليس من السهل اخذ مؤشرات تجميعية في هذا السياق.

- **مؤشرات الإيرادات والربحية:** يدل انخفاض هذه المؤشرات إلى وجود مشكلات في ربحية المؤسسات المالية، وعلى العكس من ذلك فإن الارتفاع العالي في هذه النسب قد يعكس سياسة استثمارية في محافظ مالية عالية المخاطر.

- **مؤشر السيولة:** وتشمل بشكل عام جانب الأصول والخصوم، ففي جانب الخصوم يجب النظر إلى مصادر السيولة كالإقراض فيما بين المصارف والتمويل من البنك المركزي، كما يجب على مؤشرات السيولة أن تأخذ عدم التطابق في مجال الاستحقاق بين الأصول والخصوم في مجمل القطاع المالي أو على مستوى المؤسسات المالية ذات الحجم الكبير.

- **مؤشرات درجة حساسية المخاطر السوقية:** وتتعلق هذه المؤشرات بالمحافظ الاستثمارية بالنسبة للمؤسسات المصرفية، إذ أن هذه المحافظ تحتوي على عدد كبير من الأدوات المالية من الأسهم والسندات الحكومية والأجنبية وسندات المؤسسات والمشتقات المالية، وهذه الأدوات تخضع لمخاطر مختلفة مثل مخاطر أسعار الأسهم، مخاطر أسعار الفائدة، أسعار الصرف وغيرها من المخاطر التي تحدثها الأسواق.

2- تحليل مؤشرات متغيرات الاقتصاد الكلي

تتيح متغيرات الاقتصاد الكلي العديد من المؤشرات الدالة على عدم سلامة النظم المالية وعدم استقرار القطاع المالي المؤثر بدوره على الأداء الجيد للاقتصاد ككل، ولهذا فمراقبة تطور مؤشرات الاقتصاد الكلي تتيح التعرف بنوعية المخاطر المهددة لسلامة عمله وتندر بوقوع المخاطر المحتملة، وبرز هذه المؤشرات¹:

- **النمو الاقتصادي:** وتتكون من معدلات النمو الاقتصادي الإجمالي، إذ أن انخفاض معدل النمو في الاقتصاد يضعف من قدرة المقترضين المحليين على خدمة ديونهم ويساهم في رفع مخاطر الائتمان، كما أن تدهور القطاعات التي تتركز فيها قروض المؤسسات المالية واستثماراتها يؤثر بشكل مباشر على قدرة المؤسسات المالية، وبالتالي يؤدي إلى زعزعة وضع المحافظ المالية للمؤسسات المالية.

¹ بلقلة إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص: 38-39.

- **ميزان المدفوعات:** يعد ارتفاع عجز الحساب الجاري مؤثراً على احتمالية حدوث أزمات في سعر الصرف مما يؤثر سلباً على النظام المالي ولا سيما إذا تم تمويل هذا العجز من تدفقات مالية قصيرة الأجل، فضلاً عن انخفاض نسبة الاحتياطيات في الجهاز المصرفي إلى الالتزامات قصيرة الأجل، بل تعد هي الأخرى مؤثراً على عدم الاستقرار في النظام المالي، كما تشير التجارب إلى أن التدهور الكبير في شروط التبادل التجاري كان سبباً رئيسياً في حدوث الأزمات المالية في الكثير من البلدان لاسيما التي تتصف صادراتها بالتركيز في السلع المحدودة.

- **التضخم:** إن التضخم يقلل من دقة التقييم لمخاطر الائتمان والمخاطر السوقية ذلك أنه يرتبط بشكل مباشر مع تذبذب مستوى الأسعار الذي يزيد من مخاطر المحافظ المالية ويشوه المعلومات التي تعتمد عليها المؤسسات المالية في تقييمها لمخاطر الائتمان والاستثمار، كما أن الانخفاض السريع والكبير في معدلات التضخم يؤثر سلباً على مستوى السيولة ودرجة الإعسار المالي في المؤسسات المالية.

- **معدلات الفائدة وأسعار الصرف:** يعد التضخم في هذه المعدلات مخاطرة في حد ذاته، وكلما زاد هذا التضخم ارتفعت مخاطر أسعار الفائدة وأسعار الصرف بالنسبة للمؤسسات المالية، وبشكل عام فإن ارتفاع درجة التضخم في أسعار الصرف يمكن أن تتسبب في بعض المضاعف للمؤسسات المالية بسبب عدم التطابق في العملة بين أصول هذه المؤسسات وخصومها المالية، في حين أن ارتفاع أسعار الفائدة العالمية يمكن أن يؤثر في درجة تعرض الجهاز المصرفي في الأسواق الناشئة إلى الأزمات العالمية¹.

- **ازدهار الإقراض وأسعار الأسهم:** يعبر عن ازدهار الإقراض بالفارق بين نسبة النمو في الائتمان المقدم من المصارف ونسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي، مثل هذا النوع من الازدهار يسود عادةً قبل الأزمات المالية الحادة، أما فيما يخص ازدهار أسعار الأسهم فتعد السياسة النقدية التوسعية أحد أسباب هذا الازدهار، إذ أن التغيير المفاجئ في هذه السياسة لتصبح سياسة نقدية انكماشية تؤدي إلى انخفاض قيمة الأسهم والعقارات، وتراجع النشاط الاقتصادي بشكل عام مما يخلق الظروف الملائمة للإعسار المالي بالنسبة للمؤسسات المالية².

- **إطار العدوى المالية:** بسبب الترابط بين النظم المالية في البلدان المختلفة من خلال التدفقات المالية وأسواق رأس المال والتجارة الخارجية فإن انتقال الأزمات المالية عبر الحدود يصبح متوقعاً، فعندما يعاني أحد البلدان من أزمة مالية تظهر على شكل انخفاض حاد في قيمة العملة فإن البلدان الأخرى الشريكة لها في التجارة الخارجية تعاني من الأزمة بانتقالها إليها من خلال التجارة بسبب تراجع تنافسية هذه البلدان مقارنة مع البلد الذي انخفضت قيمة عملته بشكل حاد، ويزداد أثر العدوى كلما زادت درجة التشابك في النظام المصرفي، ويُعد الخروج الجماعي للودائع (أسلوب القطيع) من أكثر مظاهر العدوى التي تصيب النظام المصرفي³.

¹ على عبد الرضا الحمودي العميد، مؤشرات البيئة الكلية وإمكانية التنبؤ المبكر بالأزمات، المديرية العامة للبنك المركزي العراقي، العراق، 2011، ص: 10.

² نفس المرجع.

³ بلقلة ابراهيم وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 39.

المطلب الثاني: نماذج نظم الإنذار المبكر

تعتمد كافة الطرق المستخدمة في أنظمة الإنذار المبكر على النماذج الإحصائية والقياسية للتنبؤ بأداء القطاع المالي سواء على المستوى الوجودي أو الكلي، وذلك اعتماداً على متغيرات ومؤشرات مالية واقتصادية جزئية وكلية، ويتطلب هذا الأمر وجود قاعدة بيانات تاريخية شاملة وموثوقة، ولهذا تتعدد الطرق في هذا النظام، فكلما يأخذ النموذج تبعاً للحالة التي تميز القطاع المالي المحلي وطبيعة عمل الاقتصاد الكلي، وعليه لا يمكن حصر هذه الطرق في عدد معين من النماذج بل توجد قاعدة عامة لتكوين هذا النموذج.

وتستند جميع هذه الطرق على دراسة سلوك المتغيرات الاقتصادية في فترات محددة لا توجد بها أزمة أو عدم استقرار مالي، وتحدد فيها قيم العتبات التي تتغير فيها المتغيرات المدروسة ومن ثم رصد أي تغيرات كبيرة يمكنها أن تحدث أزمة في المستقبل، وبمر بناء النموذج بالخطوات التالية¹:

1- تشخيص وضع الأزمة: وذلك من خلال تحديد خصائص الوضع الذي يمكن أن يوصف بأنه أزمة كاملة للعملة والبنوك أو أي وضع اقتصادي غير مرغوب الوصول إليه.

2- اختيار مجموعة المؤشرات الرئيسية: مثلاً من بين مؤشرات الأزمات المختلفة، مستوى الاحتياطيات الأجنبية، سعر الفائدة الحقيقي، نسبة الائتمان المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي، وغيرها من المؤشرات، ولكن لكل مؤشر ثلاث خصائص يجب أخذها بعين الاعتبار تتمثل في المستوى، التغير، الانحراف عن اتجاهه، وينتظر من المؤشرات التنبؤ بالأزمات خلال فترة زمنية تعرف بأفق الإشارة.

3- اختيار عتبات المؤشرات الرائدة: وهي العتبة التي تقسم التوزيع بين المنطقة الطبيعية والمنطقة الغير طبيعية، والتي تترافق مع وجود احتمال اشتداد الأزمات، فإذا لوحظ من نتائج المؤشرات أنه يقع في المنطقة غير الطبيعية فهذا يعتبر كمرسل لإشارة الإنذار.

4- المؤشرات الاحترازية الجزئية المجمعة²: اقترح صندوق النقد الدولي هذا النموذج وهو يعتمد على إجراء إطار تحليلي، يتم بموجبه مقارنة المؤشرات على المستوى الجزئي مع المؤشرات الإجمالية وذلك لتحليل قوة وضعف البنوك، وتتميز هذه الطريقة بأنها سهلة التطبيق، حيث يمكن توفير البيانات المستخدمة فيها، ومن شروط تطبيقها ضرورة تصنيف البنوك في مجموعات متشابهة ومتناسقة لضمان المقارنة، ويمكن تصنيف البنوك حسب النقاط التالية:

- الأهمية النظامية للبنوك: حيث يمكن استخدام المنهجية المستخدمة في البنوك ذات الأهمية النظامية المحلية؛

- حجم البنك (حجم موجوداته)؛

¹ Mahfoud djabar, **Predicting financial crises: myth and reality**, recueil de communication du colloque international sur la crise financière et communiqué et gouvernance mondiale, Alegria, Sétif, 20/21 octobre 2009, p:15.

² رامي يوسف عبيد، تجارب أنظمة الإنذار المبكر لدى المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية (التنبؤ بالأزمات المالية)، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2019، ص ص: 16-18، (بتصرف).

-نوع البنك (تجاري أو إسلامي)؛

-ترخيص البنك (محلي أو أجنبي).

وتعتبر تحليل المخاطر على شكل مخطط من الأدوات المهمة لتحديد ومراقبة مواطن الضعف والقوة في القطاع المصرفي للدلالة على مدى جودة أو ضعف المؤشرات المالية المستخدمة لكل بنك، وذلك بدراسة السلاسل الزمنية للمؤشرات المالية للبنوك، ولإجراء الإطار التحليلي فإنه يتم حساب قيم المؤشرات لكل بنك واحتساب الوسط الحسابي لكل مؤشر وكذلك الانحراف المعياري وذلك لمقارنتهم مع العلامة المعيارية وفق القانون التالي:

$$Z_{i,t} = (X_{it} - \mu_t) / \sigma_t$$

X_{it} النسبة المالية لكل عنصر من عناصر التقييم الخمسة للبنك i في السنة t

μ_t معدل النسبة المالية لجميع البنوك الموجودين ضمن نفس المجموعة في العام t

σ_t الانحراف المعياري للنسبة المالية لجميع البنوك الموجودين ضمن نفس المجموعة في العام t

بعد احتساب العلامة المعيارية يتم احتساب المؤشر الكلي للبنك بحيث يتم تجميع جميع مؤشرات المستخدمة على علامة كلية حسب ما هو مبين أدناه:

$$X_{\text{البنك}} = (Z_{\text{السيولة}}) + (Z_{\text{الربحية}}) + (Z_{\text{الإدارة}}) - (Z_{\text{الأصول}}) - (Z_{\text{رأس المال}})$$

حيث كلما ارتفعت قيمة المؤشر كلما كان أداء البنك أفضل مقارنة مع مجموعته و/أو مع أدائه التاريخي.

النماذج الإحصائية لعملية الإنذار المبكر:

يعتبر تصميم واستخدام النماذج الإحصائية لعملية التنبؤ بأوضاع البنوك المستقبلية من أهم التطورات بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة لسنة 2008، حيث تهدف هذه النماذج لإنشاء أنظمة إنذار مبكر، وذلك اعتماداً على طرق إحصائية وكمية متقدمة باستخدام مؤشرات أداء البنوك للتنبؤ بمخاطرها المستقبلية، وبالتالي تعمل على تمييز البنوك التي قد لا تتعرض لمشاكل الإفلاس، كما تقوم هذه النماذج بتضمين متغيرات اقتصادية في النماذج الإحصائية وذلك للربط بين الدورة الاقتصادية والدورة المالية، وفي ما يلي أهم هذه النماذج.

الجدول رقم (3.3) النماذج الإحصائية المستخدمة في عملية التنبؤ

العنوان	النموذج الإحصائي	تحليل البيانات
نموذج التنبؤ بكفاية رأس المال والسيولة	$LCR = \beta_0 + \beta_1 LCR + \beta_2 CAP + \beta_3 NIM + \beta_4 CIR + \beta_5 NPL + \beta_6 LTD + \beta_7 GDP + \beta_8 INF + \beta_9 INTER + \beta_{10} SCD + E$	LCR نسبة تغطية السيولة CAP حقوق المساهمين إلى حجم الموجودات NIM هامش سعر الفائدة CIR نسبة المصاريف إلى إجمالي الدخل NPL نسبة الديون غير العاملة LTD نسبة القروض إلى التسهيلات GDP معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي INF معدل التضخم INTER سعر فائدة إقراض ما بين البنوك SCD الودائع المستقرة
اختبارات الأوضاع الضاغطة	$NPL = F(NPL(1), GDP, RIR, UNEMPL, OILP, D1)$	NPL نسبة الديون غير العاملة للعام السابق GDP نمو الناتج المحلي الإجمالي RIR الفائدة الحقيقية UNEMPL البطالة OILP نسبة التغير في سعر برميل النفط D1 متغير وهمي يقيس اثر الأزمة المالية العالمية
تحليل التمايز المتعدد	$NIM_{it} = \beta_0 + \beta_1 SIZ_{it} + \beta_2 LOAN_{it} + \beta_3 CIR_{it} + \beta_4 CONC_{it} + \beta_5 INTER_{it} + \beta_6 GDP_{it} + \beta_7 INF_{it} + e$	NIM ناتج طرح الفوائد المدينة من الفوائد الدائنة مقسوما على إجمالي الدخل SIZ اللوغاريتم الطبيعي للموجودات LOAN إجمالي القروض إلى إجمالي الموجودات CIR إجمالي المصاريف إلى إجمالي الدخل CONC إجمالي موجودات أكبر 5 بنوك إلى إجمال موجودات كافة البنوك INTER سعر فائدة الإقراض ما بين البنوك GDP معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي INF معدل التضخم

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على رامي يوسف عبيد، مرجع سبق ذكره، ص: 17-26.

المطلب الثالث: المؤشر التجميعي للاستقرار المالي

هناك اهتمام متزايد من قبل السلطات الرقابية بموضوع تطوير وإعداد مؤشر للاستقرار المالي، إدراكاً منها بأهمية تقييم المخاطر النظامية، وبالتالي تقييم حالة النظام المالي بشكل عام، ولهذا طوّرت العديد من السلطات الرقابية أنظمة جديدة لعملية الرقابة المستمرة على المستوى الكلي والجزئي، تمثلت في تطوير مؤشرات للاستقرار المالي، وذلك لتقييم مدى استقرار القطاع المالي¹، وإن ابرز ما تم العمل به هو المؤشرات المركبة أو ما يعرف بالمؤشر التجميعي، ويمكن تعريف هذا المؤشر في ما يلي:

1- هو تعبير على شكل رقم مطلق أو نسبي أو تعبير لفظي عن وضع سائد أو عن حالة معينة، ويقاس المؤشر التغير الحاصل في ظاهرة معينة عبر الزمن كما يستخدم لمقارنة الظواهر بين المناطق الجغرافية المختلفة، ويستخدم كذلك لتقييم جزء من أداء المنظومة التي ترتبط بعلاقة معه، ويوفر المؤشر الدليل على حدوث ظرف معين أو مدى تحقق هدف معين، بحيث يعطي القدرة لمتخذي القرار لتقييم التقدم باتجاه تحقيق الهدف².
فهذا التعريف يبيّن ماهية المؤشر بصفة عامة على أنه تكميم لظاهرة معينة وفق الزمن أو أنه رصد للتغير في ظاهرة معينة عبر الزمن لرصد مدى التقدم فيها.

2- أما تعريف المؤشر المركب فهو مقياس يتم اشتقاقه من سلسلة من الحقائق المشاهدة التي تعكس وضع الظاهرة محل الدراسة، حيث يتم تكوين المؤشر المركب عن طريق دمج بعض المؤشرات المنفصلة في مؤشر واحد بالاستناد على نموذج معين، ولذلك نجد أن المؤشر المركب لا بد أن يقاس المفاهيم متعددة الأبعاد بطريقة مثالية والتي لا يمكن التوصل إليها من خلال مؤشر فردي وحيد³.

3- وهو تقييم كمي لظاهرة يفترض أنها متعددة الأبعاد ويوجد لها قياسات جزئية متعددة تعكس الأبعاد المختلفة لهذه الظاهرة، فمثلاً لقياس مستوى الأداء الاقتصادي الكلي وتقييم مدى جودته فإنه لا يوجد مؤشر إحصائي بسيط يعكس هذا الأداء ويلخصه في رقم كمي محدود⁴.

ومن خلال هذين التعريفين يتبين أن المؤشر المركب ما هو إلا مؤشر مكون من مجموعة من المؤشرات الجزئية التي تدخل في تكوين الظاهرة محل الاهتمام.

4- أو هو عبارة عن مقياس مجمع يضم مجموعة من المؤشرات التي تعكس جوانب الظاهرة محل الاهتمام، بحيث يتم دمج هذه المؤشرات المنفصلة بالاستناد إلى نموذج معين للحصول على مؤشر مركب يعبر عن الاتجاه العام المشترك لتلك المؤشرات الفرعية، وهو بذلك يعمل على تجميع المعلومات وعرضها بشكل مبسط يسهل فهمه وتفسيره⁵.

¹ رامي يوسف عبيد، مرجع سبق ذكره، ص: 26.

² عبد الحميد محمد العباسي، منهجية حساب مؤشر الفروة، معهد الدراسات والبحوث الإحصائية، 2011، ص: 01.

³ نفس المرجع، ص: 02.

⁴ مجلة المعهد العربي للتخطيط، جسر التنمية، المؤشرات المركبة لقياس تنافسية الدول، العدد 75، الكويت، 2008، ص: 4.

⁵ سيد مها عز الدين وحافظ ندى محمد، دليل تكوين المؤشرات المركبة، مركز المعلومات ودعم القرار، الإدارة العامة لجودة البيانات، مصر، 2006، ص: 05.

5- وعند الحديث عن مؤشر الاستقرار المالي فانه مؤشر يعكس مدى استقرار الظروف المالية الكلية، بحيث يساعد على اكتشاف تراكم الاختلالات في القطاع المالي في مرحلة مبكرة، ويتم بناء المؤشر كمقياس كمي مركب باستخدام مجموعة واسعة من المتغيرات والتي تندرج تحت أربعة مؤشرات فرعية تعكس أداء القطاع المصرفي، ظروف الاقتصاد الكلي، تطور الأسواق المالية ومناخ الاقتصاد العالمي، حيث أن كل متغير على حدة قد لا يعكس الصورة الكاملة للاستقرار المالي ولكن المتغيرات المجمعة قد تشير إلى مخاطر محتملة¹.

حيث يبيّن كل من التعريفين في أن المؤشر المركب هو مؤشر يحتوي على مجموعة من المؤشرات الفرعية الداخلة في تكوينه، وأن عملية إعداد هذا المؤشر تركز على الهدف المرجو الوصول إليه، فعند تكوين مؤشر للاستقرار المالي يمكن الاعتماد على أربع ركائز أساسية، منها مؤشر يقيس أداء القطاع المصرفي، والثاني يقيس آثار الاقتصاد الكلي، وثالث يقيس آثار الصدمات الخارجية، والأخير يقيس أداء الأسواق المالية، وبالتالي فإن هذا المؤشر يعطي صورة واضحة عن أداء النظام المالي الكلي.

وللمؤشر المركب العديد من الخصائص التي تميزه عن غيره من المؤشرات الأحادية، ويمكن إبراز هذه الخصائص فيما يلي:

- 1- تلخيص كمية كبيرة من المعلومات مما ييسر عملية اتخاذ القرار؛
- 2- أسهل في تفسيرها من محاولة إيجاد اتجاه عام مشترك لبعض المؤشرات الأحادية المنفصلة؛
- 3- تسهل عملية ترتيب وتقييم الدول وفقا لبعض المعايير باستخدام قيم معيارية؛
- 4- تستطيع أن تدرس تطور أداء الدولة عبر الزمن؛
- 5- تساعد على جذب الاهتمام العام عن طريق عرض مبسط لأداء الدولة وتطوره عبر الزمن؛
- 6- تقلل حجم قائمة المؤشرات المستخدمة، أو بمعنى آخر فهي تزيد كمية المعلومات التي يتم الحصول عليها باستخدام نفس العدد من المؤشرات الفرعية.

وتتبع أهمية تطوير مؤشر الاستقرار المالي من ضرورة وجود مؤشر كمي يقيس مستوى الاستقرار المالي بموضوعية، ويعمل كأداة للتوجيه والإنذار المبكر حيث ينذر متخذي القرار وواضعي السياسات باحتمال تعرض النظام المالي لأزمة مالية قبل وقوعها، لاتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية، يمكن توضيح أهمية تطوير مؤشر قياسي للاستقرار المالي من خلال ما يلي²:

- 1- تقييم سلامة النظام المالي مبنية على مقاييس كمية وموضوعية؛
- 2- ترسيخ مبدأ الشفافية والإفصاح، وإتاحة مختلف المعلومات للسوق والمتعاملين مع النظام المالي؛
- 3- تقييم المخاطر النظامية؛
- 4- مقارنة أداء القطاع المالي بين الدول؛

¹ تقرير الاستقرار المالي 2017، البنك المركزي المصري، ص: 7

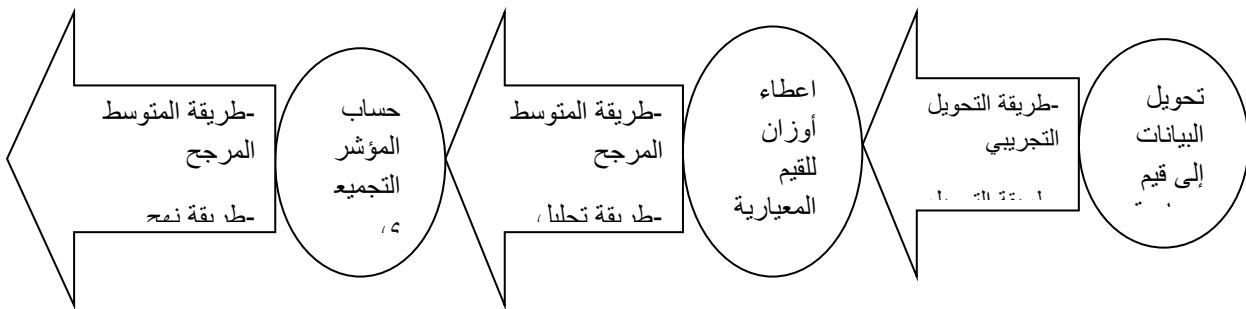
² رامي يوسف عبّيد، مرجع سبق ذكره، ص: 27.

- 5- مراقبة تطور بعض المتغيرات المهمة ومقارنتها عبر الزمن (من خلال رسم خريطة المخاطر)؛
 6- تعكس هذه النماذج درجة المخاطر أو التقلبات في النظام المالي؛
 7- يعكس مدى شفافية البنك المركزي من خلال توضيح أهم التطورات في القطاع المالي ومستوى المخاطر المحتملة.

المطلب الرابع: آلية بناء مؤشر تجميحي للاستقرار المالي

تتطلب عملية بناء المؤشر توفير قاعدة بيانات شاملة، إذ أن رصد وتقييم المخاطر النظامية المحتملة ينبغي أن يستند إلى مجموعة واسعة من البيانات ذات الصلة على مستوى الاقتصاد الكلي ومؤشرات الرقابة الاحترازية وأسواق رأس المال وأسواق النقد وغيرها من مؤشرات الاقتصاد الكلي. وأن ما يمكن التنويه عليه في بناء المؤشر التجميحي هو المرور بنفس خطوات البناء، لكن تبقى عملية إضافة أو التخلي عن بعض البيانات عملية خاصة بكل اقتصاد على حدة، والمخطط التالي يوضح جميع هذه الخطوات.

الشكل رقم (3.3) مخطط يوضح كيفية بناء مؤشر تجميحي



المصدر: عمار حمد خلف وضياء عبد الرزاق حسن، نحو قياس مؤشر تجميحي للاستقرار المصرفي في العراق للمدة (2010-2016)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 106، المجلد 24، 2018، ص: 259.

ولبناء المؤشر التجميحي وجب المرور بعدة مراحل أساسية لإيجاد مؤشر فعال قادر على التنبؤ في المستقبل، وهذه المراحل هي كالتالي:

1- **بناء الإطار النظري:** وهو وضع صورة توضيحية لما يراد قياسه، وتتم في هذه المرحلة تحديد المؤشرات المؤثرة في الظاهرة المراد قياسها، وتدخل هنا الرؤية البعيدة المدى للباحث وقدرته على استنباط هذه المؤشرات الدالة، ولهذا نجد كثير من المؤشرات التجميحية تدخل عليها الكثير من التغيرات والتحسينات بعد إعطاء النموذج الأولي، ويبقى التحليل المنطقي هو سيد الموقف في إعداد المؤشر التجميحي¹.

1- **اختيار المؤشرات الفرعية:** تعتمد قوة أو ضعف المؤشر التجميحي على مدى جودة وسلامة المؤشرات الفرعية المكونة له، لذلك فلا بد من اختيار هذه المؤشرات وفقاً لمدى أهميتها وارتباطها بالظاهرة محل الدراسة،

¹ أنظر عمار حمد خلف وضياء عبد الرزاق حسن، مرجع سبق ذكره، ص: 257.

وكذلك وفقا لمدى إمكانية تحليلها وحدثتها وسهولة الوصول إليها، ومن الجدير بالذكر هنا أن عدم توفر البيانات الصحيحة المتعلقة بالظاهرة محل الاهتمام يحد من قدرة صانع المؤشر على بناء مؤشر تجميعي سليم¹.

2- تكميم البيانات أو تقديرها: وفي هذه الخطوة يتم تحويل البيانات (المؤشرات الفرعية) إلى تقديرات كمية يمكن قياسها، وهنا نجد عدة طرق لتقدير البيانات (التقدير بواسطة المتوسط الحسابي، المنوال، تحليل الانحدار، القيم العظمى المتوقعة....).

3- تطبيع البيانات: وهنا لا بد من إجراء هذه الخطوة حتى نعطي نفس الوزن لجميع المؤشرات الفرعية، في حالة ما كان تقديرها بشكل مختلف، وذلك لتجنب تأثيرها في جودة البيانات النهائية، وهناك عدة طرق لتطبيع البيانات وهي كما يوضحها الشكل الموالي.

الجدول رقم (3.4) طرق تطبيع البيانات

تعريفها	الطريقة
و تتمثل هذه الطريقة باختصار في إعطاء رتب لقيم المؤشرات الفرعية بين الدول، بحيث تعتبر قيم الرتب هي القيم الجديدة للمؤشر.	إعطاء الرتب
تقوم هذه الطريقة على إيجاد القيمة المطبوعة لكل مؤشر فرعي عن طريق طرح قيمة الوسط الحسابي من قيمة المؤشر ثم قسمة الناتج على الانحراف المعياري لكل قيم المؤشر.	المعيارية
تعتمد هذه الطريقة على إيجاد القيمة المطبوعة لكل مؤشر فرعي عن طريق طرح القيمة الصغرى من قيمة المؤشر، ثم قسمة الناتج على مدى المؤشر (الفرق بين القيمة العظمى والقيمة الصغرى)	إعداد القياس
وهو اختيار دولة مرجعية ثم يتم حساب نسبة المؤشر الفرعي لبقية الدول بالنسبة للمؤشر الفرعي لهذه الدولة المرجعية.	البعد عن النقطة المرجعية
تعتمد هذه الطريقة على عمل تحويلة تختص بدراسة المؤشرات الموجودة أعلى أو أدنى حد معين - يتم اختياره اعتباطيا- حول الوسط الحسابي	المؤشرات فوق أو تحت الوسط الحسابي
تستخدم هذه الطريقة عندما تكون المؤشرات في شكل سلاسل زمنية، حيث يتم عمل التحويلة عن طريق طرح الوسط الحسابي خلال زمن محدد مسبقا، ثم القسمة على متوسط القيم المطلقة للاختلافات حول هذا الوسط الحسابي.	طرق المؤشرات الدورية
في هذه الطريقة يتم تحويل كل مؤشر باستخدام هذه الصيغة، وبذلك فيكون المؤشر المحول ذات بعد اقل، نتيجة لقلّة عدد المشاهدات المستخدمة.	نسبة الاختلافات السنوية خلال السنوات المتتالية

المصدر: ريمة ذهبي، مرجع سبق ذكره، ص: 131/132.

¹ ذهبي ريمة، مرجع سبق ذكره، ص: 125.

4- ترجيح الأوزان: تؤثر الأوزان تأثيراً عميقاً على نتائج المؤشر التجميعي لذلك لا بد من ترجيح الأوزان بناء على طرق سليمة ومدروسة بعناية وعلى الرغم من عدم وجود إجماع كامل على الوسيلة المستخدمة لإيجاد الأوزان إلا أنه تتعدد طرق اختيار الأوزان الترجيحية للمؤشرات الفرعية ولاختيار أحد الطرق يجب أن يكون لدى الباحث قدرة كافية على اختيار احد هذه الطرق، فقد يعطي الباحث أوزاناً كبيرة للعوامل التي يظن أنها ذات تأثير كبير بغض النظر عن أي معايير أخرى، بينما يعطي باحث آخر اهتماماً أكبر للارتباطات بين المؤشرات الفرعية، وبالتالي يلجأ لتحليل المكونات الأساسية، والذي يعتمد على تجميع المؤشرات الفرعية المرتبطة معاً لإيجاد مكون فرعي وسيط يضم أكبر قدر ممكن من المعلومات المشتركة بتلك المؤشرات المرتبطة بهذا المكون الفرعي¹.

الجدول رقم(3.5) طرق ترجيح الأوزان

الطريقة	الشرح
الأوزان المتساوية	-تقوم طريقة الأوزان المتساوية على فكرة إعطاء نفس الوزن لكل مؤشر من المؤشرات الفرعية. -ويتم هذا في حالة عدم وجود دليل واضح على اختلاف أهمية كل مؤشر. -ويستخدم هذا الأسلوب أيضاً إذا كانت كل الأبعاد (اقتصادية، اجتماعية، بيئية... إلخ) مُثَّلة في المؤشر المركب من خلال نفس عدد المؤشرات الفرعية. -كما يمكن الاستعانة بهذا الأسلوب إذا كانت قوة الارتباط بين المؤشرات لا تعني تكرار في المعلومات، أي عندما يشرح كلٌّ من المؤشرات المرتبطة مفاهيم مختلفة لأبعاد الصورة الكلية التي ينشدها المؤشر المركب.
بناء الأوزان وفقاً لنماذج إحصائية	-يتم عادةً باستخدام تحليل المكونات الأساسية والتحليل العاملي. -وتقوم الفكرة الأساسية التي يعتمد عليها التحليل العاملي على تجميع المؤشرات الفرعية المرتبطة مع بعضها البعض لتكوين عامل واحد يضم أكبر قدر ممكن من المعلومات المشتركة بين هذه المؤشرات المرتبطة، ولكن لا بد من مراعاة أن يكون لكل المؤشرات الفرعية المتضمنة داخل هذا المؤشر نفس وحدة القياس. -ويُمثَّل كل عامل -عادةً ما يتم تقديره باستخدام تحليل المكونات الأساسية (PCA)- بمجموعة المؤشرات الفرعية ذات أعلى ارتباط به.
تحليل البيانات المغلقة	-تعتمد هذه الطريقة على توظيف أدوات البرمجة الخطية لإيجاد حد الكفاءة واستخدامه كقيمة مرجعية لقياس الأداء النسبي للدول، وتتضمن هذه المنهجية نقطتين أساسيتين وهما: بناء القيمة المرجعية أو حد الكفاءة، و تحديد بُعد الدولة عن القيمة المعيارية
طريقة الانحدار	-تُعطى نماذج الانحدار الخطية صورة عن العلاقة بين عدد كبير من المؤشرات الفرعية ومقياس فردي والذي يمثل الهدف المراد الوصول إليه. -ويمكن الاستفادة من هذه الطريقة في حالة وجود عدد كبير من المؤشرات الفرعية، إلا أنه لا بد من الأخذ في الاعتبار أن هذا الأسلوب يعتمد على افتراضات الخطية والاستقلال بين المتغيرات المفسرة مع

¹ سيد مها عز الدين وحافظ ندى محمد، مرجع سبق ذكره، ص:25.

<p>بعضها البعض، فإذا كانت هذه المتغيرات - المؤشرات الفرعية - مرتبطة فسوف يكون تباين المقدرات كبيراً جداً، أي أن المعلمات المقدره لن تكون دقيقة.</p>	
<p>-تعتمد هذه الطريقة على إعطاء الخبراء ميزانية مكونة من N نقطة، ليقوموا بتوزيعها على عدد من المؤشرات الفرعية، بحيث يتم إعطاء المؤشر الفرعي الذي يُعتقد أنه أهم نسبياً عدداً أكبر من النقاط، ويتضمن هذا الأسلوب أربع مراحل أساسية تتمثل فيما يلي: اختيار الخبراء الذين سيقومون بالتقييم؛ توزيع الميزانية على المؤشرات الفرعية؛ حساب الأوزان؛ إعادة توزيع البيانات حتى نصل إلى نقطة تقارب.</p>	<p>توزيع الميزانية</p>
<p>-تشابه هذه الطريقة مع طريقة توزيع الميزانية، إلا أنه بدلاً من تحديد الأوزان المناسبة للمؤشرات عن طريق الاستعانة بالخبراء، فإنه يتم هنا الاستعانة بالرأي العام.</p>	<p>الاستفتاءات العامة</p>
<p>-غالباً ما تستخدم هذه المنهجية لتقييم أداء الاقتصاد الكلي .حيث يُعرف المؤشر المركب على أنه النسبة بين الأداء الفعلي للدولة وأدائها المرجعي.</p>	<p>أسلوب فائدة الشك</p>

المصدر: ريمة ذهبي، مرجع سبق ذكره، ص:133.

5- تحليل عدم التأكد والحساسية: من الملاحظ أن بناء مؤشر تجميعي يستلزم عمل العديد من التقديرات الشخصية وذلك عبر الطرق السالفة الذكر، وأنه عند إعطاء البيانات النهائية أو التقييمات النهائية فإنه يمكن الطعن في النتائج، ولهذا يخضع المؤشر إلى تحليل عدم التأكد والحساسية لتحسين وتقويم أي اعوجاج احتمال الوقوع في بناء المؤشر.

ويركز تحليل عدم التأكد على كيفية ظهور عوامل الإدخال غير المؤكدة التي يقصد بها أي شيء يمكن تغييره قبل تنفيذ نموذج تكوين المؤشر المركب ومدى تأثيرها على قيمة المؤشر المركب، بينما يدرس تحليل الحساسية مقدار إسهام كل عامل من عوامل الإدخال غير المؤكدة في تبيان المخرجات (نتائج نموذج تكوين المؤشر المركب)¹.

¹ نفس المرجع، ص:39.

المبحث الرابع: أدوات التحوط وتكوين السياسة الاحترازية

إن فعالية المؤشرات الدالة على الوضعية الاقتصادية تتحدد بمدى جودة البيانات المكونة للمؤشر، وأن عملية التحوط تتركز إلى ركيزتين هي جودة المؤشرات والأدوات المستخدمة لتكوين هذه السياسة، ومن خلالهما يمكن تفادي الاختلالات والأزمات المحتملة الوقوع في المستقبل، ولهذا فعملية التحوط تحتوي على مجموعة من الأدوات التي يمكن استخدامها لاحتواء الأزمات والاختلالات، وهذا المبحث يبيّن أهم هذه الأدوات.

المطلب الأول: الحوكمة

تعد الحوكمة آلية من الآليات المستحدثة في إدارة أو منع وقوع الأزمات والاختلالات التي تصيب النظم الاقتصادية والمالية، وزعزعة الاستقرار المالي، فعند النظر في تاريخ الحوكمة نجد أنها تنفرع إلى مصطلحين، الأول هو "حوكمة الشركات" ويخص الاقتصاد الجزئي، ويعني حوكمة أداء الشركات والمؤسسات، والثاني هو مصطلح "الحوكمة" والمقصود به الحكم الراشد ويختص بالنواحي الاقتصادية الكلية للبلد أو الإقليم.

أولاً: تعريف الحوكمة

ولهذا فنجد أن الحكم الراشد قد تعرض للعديد التعريفات من طرف الباحثين خاصة بعد الأزميتين الآسيوية سنة 1997 والأزمة المالية العالمية 2008، ولهذا نورد أهم التعاريف الموضحة لهذا المصطلح فيما يلي.

1- حسب منظمة التعاون الاقتصادي (OECD) فإن الحكم الراشد هو قيمة تضبط ممارسة السلطة السياسية باتجاه تنموي يلتزم بتطوير موارد الدولة ونموها طويل الأمد على أجيال متعددة، وهو الحكم الذي يوفر النزاهة والمساءلة بواسطة أفراد الشعب ويضمن احترام المصلحة العامة ويستهدف في النهاية تحقيق مصلحة عموم المجتمع¹.

حيث بيّنت منظمة التعاون الاقتصادي أن الحكم الراشد يتمثل في الإدارة السياسية لموارد الدولة بما يضمن تكافؤ الفرص بين الأجيال، وبما يحقق عدالة اجتماعية بين أفراد المجتمع.

2- وعرف البنك الدولي الحوكمة بأنها الطريقة التي تمارس بها السلطة تسيير الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدول من أجل تحقيق التنمية².

وكذلك الحال مع تعريف البنك الدولي فإن الحوكمة هي الديناميكية والمنهجية التي تمارس بها السلطة عملية تسيير مواردها الاقتصادية من اجل تحقيق عدالة اجتماعية.

3- أو هي تنسيق بين دور الدولة و الفواعل الأخرى، وتمثل أسلوباً جديداً للحكم القائم على المشاركة الشفافة، العادلة، المسؤولية والمساواة في إدارة شؤون الدولة³.

¹ صلاح محمد الغزالي، الحكم الصالح الطريق إلى التنمية، جمعية الشفافية الكويتية، الكويت، 15 مارس 2007، ص:02.

² World Bank, **Governance and development**, America, publication of world bank, 1992, p:01.

³ صالح زياتي ومراد بن سعيد، الحوكمة البيئية العالمية- قضايا واشكالات، دار فان للنشر، باتنة، الجزائر، 2010، ص:29.

إلا أن هذا المصطلح يقصد به الحكم الراشد أو الحكم المسئول في النظم السياسية والاقتصادية على العموم، لكن بعد حدوث الأزمات المالية العالمية بشكل متكرر أعطت الصبغة الاقتصادية للمصطلح وظهر مركب جديد معه "الحوكمة الاقتصادية"، ومن جملة التعريفات التي تطرقت لهذا المصطلح ما يلي:

1- هي مجموعة القرارات، الإجراءات، السياسات والقوانين التي تؤثر في الطريقة التي تدار بها وتراقب بها الشركات، بحيث تعزز وتضمن الكفاءة الأعلى والأداء المالي الأفضل، مقللة الحاجة للرقابة من أجل ضمان تماشي أهداف إدارة الشركة مع المساهمين، ومن ثم تعتبر الحوكمة الكيان الموجه للمؤسسة، فالكلمة اليونانية "Governance" تعني توجيهه¹.

2- هي المؤسسات والمعايير والممارسات وعمليات صنع القرار التي تُنشأ القواعد والمبادئ والتوجيهات والرموز لإدارة الاقتصاد العالمي، ويترتب على ذلك احتضان النموذج الصاعد والمزيج الفني من الجهات الفاعلة المتمثلة في الدول القوية والأقل قوة التي تنافس على السيطرة والنفوذ، وذلك من خلال الشركات عبر الوطنية، المنظمات غير الحكومية، المؤسسات الدولية، والجهات الفاعلة الأخرى².

ويبين هذا التعريف أن عملية الحوكمة تمثل مزجاً من القواعد والمعايير والمبادئ لممارسة عملية الحوكمة، وذلك عن طريق المؤسسات الدولية الحكومية وغير الحكومية.

3- الحوكمة الاقتصادية تتكون من العمليات التي تدعم النشاط الاقتصادي والمعاملات الاقتصادية من خلال حماية حقوق الملكية، إنفاذ العقود واتخاذ إجراءات جماعية لتوفير البنية المادية والتنظيمية المناسبة، وتتم هذه العمليات في إطار المؤسسات الرسمية وغير الرسمية³.

ويعطي هذا التعريف الأولوية في دعم المزيج من البنية المادية والتنظيمية والقانونية اللازمة لتوفير النشاط الاقتصادي الملائم لعملية الحوكمة، وان ممارسة هذه القوانين يتم عن طريق المؤسسات الرسمية وغير الرسمية.

4- كما تعرف بأنها ذلك الأداء الفعّال لهياكل وقواعد الحوكمة الاقتصادية العالمية أثناء الأزمات، فالاقتصاد العالمي المنفتح يقلل الركود الذي يأتي من الأزمات المالية، كما أنه يمنع الانكماش وانتشار الكساد، ومن الأهداف الرئيسية للمؤسسات الاقتصادية المتعددة الأطراف التي تعتبر فاعلاً من فواعل الحوكمة الاقتصادية العالمية، إذ أنها تسعى إلى توفير السلع العامة العالمية حتى وإن كانت الدول هي الأطراف الفاعل الرئيسي في الحوكمة الاقتصادية العالمية، إلا أنها تعتمد على العديد من الفواعل والمؤسسات الأخرى كصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، بنك التسويات الدولية، مجموعة العشرين، وغيرها لتنسيق العمل على نطاق عالمي⁴.

¹ جون سوليفان والكسندر شكولنيكوف، أخلاقيات العمل: المكون الرئيسي لحوكمة الشركات، المنتدى العالمي لحوكمة الشركات، على الموقع www.cije-arabia.com تاريخ الاطلاع 2020/02/21.

² David Held, ipid, p:28.

³ فاتح عمارة، دور التكتلات الاقتصادية في الحوكمة الاقتصادية العالمية-مجموعة البريكس-، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2015/2014، ص:31.

⁴ نفس المرجع، ص:32.

ولهذا فإن عملية الحوكمة هي تفعيل دور مجموعة من المؤسسات المحلية والدولية لممارسة مجموعة المبادئ والقوانين المؤدية لترشيد العمل الاقتصادي الفعّال والذي يضمن عدالة اقتصادية واجتماعية في المجتمع. ولقد تزايد الاهتمام كثيرا بالحوكمة الاقتصادية وبالتالي أصبحت هناك فروع لهذا المصطلح، فنجد الكثير من المهتمين بالدراسات المحاسبية والاقتصادية والإدارية والقانونية أعطوا أهمية كبيرة لمصطلح الحوكمة المصرفية كنتيجة للقصور في الشفافية للتصريحات المقدمة عن وضعية المؤسسة المالية، حتى أن لجنة بازل المتخصصة في القوانين البنكية كوّنت مجموعة مقررات في تنظيماتها عرفت بمقررات بازل للحوكمة المصرفية، وذلك للتأثير الكبير في العمل المصرفي على النشاط الاقتصادي الكلي، وان أي اختلالات في النظام المصرفي يمتد أثره بالتأثير المتبادل للمؤسسات البنكية والمالية وتأثيرها الواسع على مجمل الحياة الاقتصادية وبيئة الأعمال ومن ثم الحياة الاجتماعية.

ثانيا: تعريف الحوكمة المصرفية

وتتبع الحوكمة المصرفية من التحرير غير المنضبط في المعاملات المالية لفترات التسعينات والتأثير السلبي للأزمات التي تنشأ على مستوى البنوك والمصارف الشاملة على النشاط الاقتصادي الكلي، ولهذا أولت الكثير من الحكومات والمؤسسات العناية القصوى بالرقابة المصرفية وترشيد استخدام العمل المصرفي بما يتماشى مع قواعد الحيطة والحذر، ولقد تعددت التعاريف الواردة في حوكمة القطاع المصرفي والمالي، والتي نذكر منها مايلي:

1- الحوكمة من منظور مصرفي تعني تطوير الهياكل الداخلية للبنوك بما يؤدي إلى تحقيق الشفافية في الأداء وتطوير مستوى الإدارة، وترى لجنة بازل أن الحوكمة من المنظور المصرفي تتضمن الطريقة التي تدار بها المؤسسات المصرفية بواسطة المجالس والإدارة العليا¹.

ويبرز هذا التعريف أن الحوكمة المصرفية هي عمل داخل البنوك بهدف تطوير نظم الإدارة لتوجيه عمل البنك بما يتماشى مع قواعد الحيطة والحذر.

2- كما تعرف بأنها النظام الذي تتم بموجبه إدارة البنوك ومراقبتها ابتغاء تحقيق غاياتها وأهدافها، فهو النظام الذي يتعامل بموجبه مع مصادر رؤوس الأموال (المساهمين، المستثمرين والمؤسسين)².

ويبين هذا التعريف أن الحوكمة المصرفية مجموعة نظم وقوانين تضبط عمل البنوك بما يتماشى مع قواعد الحيطة والحذر لتوفير حماية أكثر للمساهمين.

3- تعني الحوكمة في الجهاز البنكي مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك وحماية حقوق حملة الأسهم والمودعين بالإضافة إلى الاهتمام بعلاقة هؤلاء بالأطراف الخارجية، والتي تحدد من خلال الإطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية، وتنطبق الحوكمة في الجهاز البنكي على البنوك العامة والخاصة والمشاركة³.

¹ خليل عطاء الله وارد، الدور المتوقع للمدقق الداخلي عند تقديم خدمات التأكيد في البنوك التجارية الأردنية في ظل الحوكمة المؤسسية، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، مصر، 2005، ص:16.

² جونان تشاركهام، إرشادات لأعضاء مجالس إدارة البنوك، المنتدى العالمي لحوكمة الشركات، 2005، ص:09.

³ محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإدارة، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص:309.

ويوضح هذا التعريف أن الحوكمة المصرفية هي تحديد إطار رقابي لعمل البنوك بما يضمن الأداء الجيد لعملها وحماية حقوق المساهمين والمودعين.

ثالثاً: أهمية الحوكمة في السياسة التحوطية

ولهذا عند التطلع لأهمية الحوكمة في تكوين سياسة احترازية وتحوطية لمنع وقوع الأزمات، يمكن ملاحظة التزايد المستمر من طرف الحكومات والمؤسسات في السنوات الأخيرة نحو تبني الحوكمة أو الحكم الصالح من قبل الكثير من الدول ولا سيما النامية منها وغالبا ما كان يتم الربط بينه وبين التنمية والإصلاح الاقتصادي فضلا عن دوره في إعادة هيكلة العلاقات الاجتماعية، إذ تشهد المؤسسات والآليات التقليدية للحكم والمسائلة تغيرا سريعا في العديد من البلدان ذات الموقع المتقدم في الاعتراف بأهمية الحوكمة أو الحكم الصالح بما يهدف من تقليل الأزمات الاقتصادية، والحكم الصالح ينجم عن إخضاع الحكومات لمزيد من التقصيات وإلزامها بتحسين الإدارة واتباع سياسات اقتصادية تتسم بقدر كبير من المسؤولية مع مشاركة أكبر للقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، وعليه فإن نجاح هذا المشروع يتطلب العمل على مجموعة اتجاهات يأتي في مقدمتها الانفتاح والشفافية، توفير الإطار التنظيمي والقانوني المناسب لعمل القطاع الخاص، وجود حكومة مسئولة وسريعة الاستجابة¹.

وكذلك هذا المقياس يطال حتى الحوكمة المصرفية، إذ تعد المخاطر البنكية من ضمن المخاطر المترابطة فيما بينها وتحقق أحدها قد يؤدي إلى تحقيق العديد من المخاطر الأخرى، ولذلك يتوجب على البنوك عدم إهمال أي نوع من المخاطر، فالخطر البنكي مهما كان صغيرا، إن لم يتحكم فيه البنك قد يسبب له الإفلاس، وقد يصل الأمر إلى حد انتقال الاختلال في كل بنوك ومؤسسات الساحة البنكية، وهذا ما يعرف بخطر النظام، وقد تنتقل العدوى إلى بنوك أجنبية، ولدول أخرى بسبب العلاقات التي تنشئها هذه البنوك فيما بينها، وبسبب تعاملها في نفس الأسواق العالمية المشتركة، وهكذا يتجاوز الخطر حتى حدود الدولة الواحدة ليصبح خطرا عالميا يمس بالنظم البنكية للدول، ويؤدي إلى حدوث أزمة عالمية كما هو الحال مع أزمة الرهن العقاري الأمريكية.

ومن هذا المنطلق تبرز أهمية الحوكمة في تكوين السياسة الاحترازية والتحوطية أنها تؤثر بطريقة غير مباشرة على النظام المالي بأكمله من خلال مبدأ التسيير بنظام الكفاءات والمراقبة الموجهة والمسائلة الهادفة، وبالتالي فهي تحاول دعم الاستقرار المالي من وجهتين، فالأولى تتمثل في ترشيد الحكم الصالح في نظم الاقتصاد السياسي والوجهة الثانية من خلال توجيه النظام المصرفي بما يتماشى مع عمليات الضبط في العمل ومنع وقوع الاختلالات والتعثرات، والغاية النهائية هو إيجاد صبغة داخلية في عمل الاقتصاد الكلي بما يعزز من كفاءة النظام وديمومة عمله بما يحقق الأهداف المرجوة من ذلك.

¹ إخلاص باقر النجار، دور حوكمة المصارف في الإصلاح المالي ومعالجة الأزمات، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 40، المجلد 10، العراق، 2015، ص: 75.

المطلب الثاني: صناديق الثروة السيادية

عُرفت صناديق الثروة السيادية منذ فترة خمسينات القرن الماضي، ولم يشهد تكوين صناديق الثروة السيادية رواجاً إلا بعد سنة 2000، وذلك لتحسن الفوائض المالية لعدد من الدول ولتكوين احتياطات لتسيير الموارد الاقتصادية المستقبلية في حال وجود اختلالات أو أزمات.

أولاً: تعريف صناديق الثروة السيادية

هناك العديد من التعاريف لصناديق الثروة السيادية والتي نذكر منها ما يلي:

1- يعرف صندوق الثروة السيادية هذه الصناديق على أنه آلية أو أداة ينشئها بلد لديه فائض مالي محقق نتيجة فائض الميزان التجاري، أو بسبب ارتفاع الإيرادات العامة للدولة بهدف ادخار أو استثمار هذا الفائض داخلياً أو خارجياً في الأسواق المالية العالمية أو البنوك والمؤسسات المالية الدولية¹.

حيث يبيّن صندوق الثروة السيادي أن الصناديق السيادية هي صناديق أنشئت من خلال الإيرادات الفائضة من الميزان التجاري أو ارتفاع الإيرادات العامة للدولة، وذلك بغية استثمار هذه الأموال في الأسواق المالية والمؤسسات المالية الدولية حتى تزيد قيمة هذه الصناديق.

2- وعرفها صندوق النقد الدولي بأنها ترتيبات للاستثمار ذات غرض خاص تملكها الحكومة العامة، وتنشئ هذه الحكومة صناديق الثروة السيادية لأغراض اقتصادية كلية وهي تحتفظ بالأصول وتولي توظيفها أو إدارتها لتحقيق أهداف مالية، مستخدمة في ذلك استراتيجيات استثمارية تتضمن الاستثمار في الأصول المالية الأجنبية، وتنشأ الصناديق السيادية في العادة معتمدة على فوائض المالية العامة أو الإيرادات المحققة من الصادرات السلعية، أو كل هذه الموارد مجتمعة².

ويبيّن صندوق النقد الدولي أن صناديق الثروة السيادية هي صناديق تملكها الحكومة وأنشأتها من الفوائض المالية بغية تحقيق أغراض اقتصادية مختلفة (مثل تصحيح اختلالات ميزان المدفوعات، تقديم إعانات للفئة الضعيفة... الخ)، وتستثمر هذه الصناديق في الأسواق المالية العالمية بهدف رفع مردودية هذه الصناديق.

3- وتعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية صناديق الثروة السيادية على أنها مجموعة من الأصول المالية المملوكة والمدارة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من طرف الحكومة لتحقيق أهداف وطنية، والممولة باحتياطات الصرف الأجنبي أو صادرات الموارد الطبيعية أو الإيرادات العامة للدولة أو أية مداخيل أخرى³.

¹ نبيل بوفليح، دور صناديق الثروة السيادية في معالجة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 48-49، خريف 2009، ص:99.

² Belaïcha Amine et autre, **Un fond d'investissement d'état pour l'Algérie**, colloque international crise financières international ralentissement économique mondial et effets sur les économies euromaghrébines, Université de Bejaia, 2009, p:03.

³ Blunddell Nignal, **sovereign wealth and pension found issues; OECD**, working paper on insurance and private pensions, N14, OECD publishing, France, 2008, p:08.

وتوضح أيضا منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن الصناديق السيادية هي صناديق مملوكة للحكومة وأنشأتها بهدف تحقيق أهداف اقتصادية كلية، وتدار هذه الصناديق من طرف الحكومة بطريقة مباشرة مثل إعادة استثمارها في الاقتصاد المحلي، أو بطريقة غير مباشرة مثل استثمارها في الأسواق المالية الأجنبية.

4- وعرفها معهد صناديق الثروة السيادية على أنها عبارة عن صندوق استثمار حكومي مكوّن من أصول مالية على غرار الأسهم والسندات وغيرها من الأدوات المالية، علما أن موارد الصندوق تتشكل من فائض ميزان المدفوعات أو الموازنة العامة أو نواتج عمليات الخصخصة أو إيرادات الصادرات السلعية، وهي تتميز بثلاث خصائص، بأنها مملوكة من طرف الحكومة وتستخدم الأموال العامة في عمليات الاستثمار على المدى الطويل خارج دولة المنشأ وترمي إلى تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية الكلية المحددة¹.

ويوضح أيضا معهد صناديق الثروة السيادية بأن هذه الصناديق مملوكة من طرف الحكومة أو هي التي أنشأتها بفعل فوائضها المالية الناتجة عن الفوائض المالية المختلفة، والغاية من إنشائها معالجة جميع الاختلالات والأزمات الاقتصادية المحتملة الوقوع.

ومن خلال هذه التعاريف السالفة الذكر يتبيّن أن صناديق الثروة السيادية هي مجموعة أموال أو أصول خصصتها الحكومة بهدف استثمارها وإثرائها في الأسواق المحلية أو الأجنبية، والغاية منها هو استخدامها في معالجة جميع أشكال الاختلالات التي تطرأ على الاقتصاد المحلي.

ثانيا: أهمية صناديق الثروة السيادية في معالجة الاختلالات والأزمات الاقتصادية

إن الغاية الأولى من إنشاء الصناديق السيادية هو استخدامها في معالجة الاختلالات التي تطرأ على ميزان المدفوعات وبعض الاختلالات الأخرى في الميزانية العامة للحكومة، لكن هذه الغاية قد تحولت بفعل التغيرات التي طرأت في منهجية عمل الاقتصاديات المحلية والدولية، بالإضافة إلى تأثير الاقتصاديات المحلية بالاختلالات التي تطرأ على الاقتصاد الدولي، و لهذا نجد هذا الأثر يظهر من خلال تزايد إنشاء مثل هذه الصناديق واستخدامها في عمليات التحوط من الاختلالات والأزمات المحتملة الوقوع في المستقبل، ولهذا نجد أهمية هذه الصناديق تبرز في النقاط التالية²:

1- تقلل من آثار تعرض احتياطي الصرف الأجنبي لمخاطر مرتبطة بمعدلات الفائدة التي يفترض أنها تقوم بتنويع مجالات توظيف هذه الاحتياطيات للتقليل من المخاطر المتنوعة على الأصول المالية؛

¹ زايري بلقاسم، دور صناديق الثروة السيادية في تطوير التمويل الإسلامي في ظل تطورات الاقتصاد السياسي الخليجي، منتدى فقه الاقتصاد الإسلامي، الإمارات العربية المتحدة، 2015، ص: 09.

² أنظر صفاء عبد الجبار الموسوي ووائل على محي المنصوري، اقتصاديات الثروة السيادية، دار الايام، عمان، الاردن، 2015، ص: 38-39. ومحمد عماد عبد العزيز، إمكانية تطبيق الثروة السيادية كأحد وسائل تنويع مصادر الدخل الوطنية في العراق-رؤية مستقبلية-، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة تكريت، العراق، مجلد 01، العدد 37، 2017، ص: 149.

- 2- دعم الاستقرار الاقتصادي المحلي، حيث يؤدي الاقتصاد غير المستقر إلى عدم اليقين وصعوبة التخطيط وعمليات صنع القرار، فعندما يكون هناك تقلب مفرط في الإيرادات أو الصادرات أو الفوائض المالية أو احتياطات النقد الأجنبي، يمكن استخدام صناديق الثروة السيادية لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد؛
- 3- إمكانية تنويع الطاقة الاستيعابية لاقتصاد الدولة وهذا يعتمد على حجم الاحتياطي والإنتاجي وبالتالي حجم العائدات للفرد وكذلك حجم الاقتصاد مقارنة بالعائدات المتأتية من عملية الإنتاج، فإنشاء صناديق الثروة السيادية يتيح تنويع المداحيل من خلال الاستثمار للمدخرات في الأسواق المالية والنقدية والدولية؛
- 4- دعم السياسات المالية والنقدية وإدارة السيولة والعمل على تحقيق الاستقرار في الأسواق المالية الدولية؛
- 5- نقل المعرفة من خلال الاستثمارات، تعزيز الشركات الحكومية، التخفيف من حدة الأزمات الاقتصادية، تعزيز التعاون الإقليمي الدولي، تنفيذ الإصلاح الهيكلي وكسب الثقة؛
- 6- ضمان عمليات كفاءة للإدارة المخاطر المالية، التشغيلية، الحوكمة، الإفصاح والشفافية بالنسبة للاقتصاد المحلي؛
- 7- تفترض السياسة الاقتصادية الرشيدة استثمار الأموال العامة بصورة منتجة بدلا من تركها في حسابات مصرفية لا تدر دخلا حقيقيا بسبب هبوط أسعار الفائدة وارتفاع معدلات التضخم، وتتجلى أهميتها أكثر عند تمويل عجزها من هذه الصناديق في الوقت الذي تنزل فيه إيراداتها وترتفع نفقاتها لسبب أو لآخر؛
- 8- تؤدي الاستثمارات لهذه الصناديق إلى إنعاش الاقتصاد المتلقي لهذه الاستثمارات وبالتالي فإن تأثيرها ينعكس عليها بالإيجاب.

المطلب الثالث: الضبط المالي

يعد الضبط المالي وسيلة من الوسائل المتخذة في الحيلولة دون وقوع الاختلالات والأزمات المالية، ولهذا نجد في السنوات الأخيرة الكثير من الحكومات قد أخذت على عاتقها إقامة القوانين والتنظيمات المعززة للضبط المالي، وخاصة بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة لسنة 2008.

أولا: تعريف الضبط المالي

لقد تعددت التعريفات التي بينت الضبط المالي والتي نذكر منها ما يلي:

- 1- ويقصد به مجموعة الإجراءات الوقائية والعلاجية التي تتخذها الهيئات الرقابية بغية تفادي الاختلالات الناشئة عن أو المؤدية للازمات المالية، وذلك من خلال تحديد محافظ الاستثمارات والقروض قبل وقوع الكارثة، وإلزام الجهة المعنية باتخاذ التدابير التصحيحية الضرورية بالشكل الذي يحول دون التعرض لمخاطر فشل النظامي الذي يؤدي بدوره إلى انهيار الثقة في القطاع المصرفي والإقبال الواسع للمودعين على سحب ودائعهم وبالتالي انهيار النظام المصرفي ومن ثم المالي بأكمله¹.

¹ محمد طرشي، دور وفعالية الرقابة الاحترازية في تحقيق السلامة المصرفية في ظل تزايد العمل المصرفي، مجلة الاقتصاد الجديد (جامعة خميس مليانة)، العدد 07، سبتمبر 2013، ص: 07.

يبيّن هذا التعريف أن الضبط المالي هو أداة تتخذها السلطات المعنية بغية تقنين عمل الأسواق المالية والقطاع المصرفي من أجل تفادي الاختلالات المحتملة الوقوع في المستقبل والتي تؤثر بالسلب على عمل النظام المالي بأكمله، وبالتالي على ديناميكية سير الاقتصاد الكلي.

2- وهو أيضا تلك العملية التي تفرض تنظيمات تضبط أنشطة النظام المالي (بنوك، أسواق مالية... الخ) بغية ضمان سيره الحسن وقيامه بدوره على أكمل وجه بعيدا عن المخاطر والتعثرات تماشيا مع إيجاد ميكانيزمات للإشراف على النظام المالي بالشكل الذي يضمن الالتزام بالقواعد المنصوص عليها، وقد يتولى عملية الضبط هيئات وطنية كالبنك المركزي وسلطة ضبط البورصة، جهوية كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي، أو دولية مثل لجنة بازل المصرفية¹.

ويحدد هذا التعريف جميع السلطات المعنية بالضبط المالي سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي، وأن عملية الضبط المالي الموكلة لهذه السلطات يتمثل في الحرص على تنفيذ جميع القوانين التي تقنن عمل النظام المالي بأكمله بغية تفادي جميع التعثرات والأزمات في هذا النظام.

3- ويعرّف على أنه كيفية إدارة الأموال العامة بطريقة يظهر فيها في الامتثال للقواعد المالية، أي كيفية إدارة المالية العامة بطريقة يتطابق فيها الإنفاق الحالي مع الإنفاق المخطط من أجل تحقيق الأهداف المالية طويلة الأجل².

4- ويعرّف بأنه عملية مراقبة الميزانية العامة، ضمان تنفيذ الميزانية التي تمت الموافقة عليها والحفاظ على شرعية النفقات العامة³.

ويبيّن هذين التعريفين أن عملية الضبط المالي تتمثل في الديناميكية التي ترسمها السلطات المعنية لتنفيذ إدارة الأموال العامة بما يتفق مع تحقيق الأهداف المسطرة مسبقا.

5- أو هو مجموعة القواعد التي تسترشد بها الحكومة للعمل على تحديد الإنفاق العام بما يتلائم مع الإيرادات العامة وتحديد نسب العجز والدين العام والعبء الضريبي بما يحقق الاستدامة المالية ويدعم استقرار الاقتصاد الكلي⁴.

6- وهو أن لا يتجاوز الإنفاق الكلي الكميات المقررة له في الموازنة العامة، أو أن لا يتجاوز العجز المالي نسبة معينة من الناتج المحلي الإجمالي، بحيث يكون تقدير الإنفاق العام في ضوء الإمكانيات المتاحة وليس حسب الحاجات المالية التي تتقدم بها الوحدات والهيئات الإدارية المختلفة⁵.

¹ شرنة السعيد، مرجع سبق ذكره، ص: 67.

² سهيلة عبد الزهرة الحجيمي، الضبط المالي وانعكاسه على التنمية المستدامة في العراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 60، 2019، ص: 26.

³ نفس المرجع.

⁴ حسين مهجر فرج وعماد محمد على عبد اللطيف، دور الانضباط المالي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2016)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 59، 2018، ص: 35.

⁵ أحمد ابوبكر بلوي، مفاهيم تقليدية ومعاصرة في إدارة المالية العامة، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2011، ص: 12.

ومن خلال ما سبق يتضح أن الضبط المالي هو تقدير الإنفاق الكلي بما يتماشى مع الإيرادات المتاحة، وذلك بغية تفادي الأعباء الضريبية المتزايدة أو الاستدانة المفرطة من أجل تمويل العجز، وبذلك يمنع عدم وجود اختلالات وأزمات مستقبلية.

ويعد تصميم الأطر الفنية للسياسة المالية استناداً إلى الخيارات الاقتصادية والاجتماعية غاية في الأهمية من أجل تصميم برامج ملائمة تحد من الانتكاسات الاقتصادية والاجتماعية وتكبح جماحها وتأثيراتها على الناتج والتشغيل والاستقرار، ومن ثم تقوي من مصداقية السياسة المالية لبلوغ أهدافها في تحقيق الاستقرار وتحسين مناخ التنمية، وهو يعني أن قدرة السلطات المالية مرهون بالانضباط المالي بوصفه مقياساً لها، وهو منظور متعدد يمتد إلى سنوات بشأن وضع الموازنة وآلية الحفاظ على الوضع المالي والاستقرار على مدى دورة الأعمال التجارية، بوصفه مقياساً لقدرة السياسة المالية على كبح الإفراط في الإنفاق وشم العجز، وهو ما يتعين على الحكومة أن تغطي نفقاتها الحالية من الإيرادات الحالية، وأن لا يتجاوز العجز المالي نسبة معينة من الناتج المحلي الإجمالي¹، ولهذا يحتوى مصطلح الانضباط المالي على ركيزتين²:

1- أنه منظور متعدد السنوات للموازنة، أي أن الانضباط لا يكون على مستوى موازنة لسنة واحدة وإنما يمتد إلى أن يكون على مستوى عدة سنوات بما يحقق الاستدامة المالية، والتي تعني المقدرة على الوفاء بمتطلبات الدين العام (خدمة الدين) في الأجلين المتوسط والطويل من دون أن يؤدي إلى حدوث أزمات مالية أو يولد ضغوطاً كبيرة على عاتق السياسة المالية كالتخفيض الكبير للنفقات العامة أو إلغاء بعض بنود الإنفاق العام.

2- آلية للمحافظة على صحة المالية العامة للحكومة والاستقرار خلال الدورات الاقتصادية، بمعنى أن تكون إجراءات الحكومة تعمل على الحد أو التخفيف من آثار الأزمات المالية والاختناقات خلال الدورات الاقتصادية.

ثانياً: آلية القواعد المالية في تحقيق الضبط المالي

تعد القواعد المالية قيداً طويلاً في السياسة المالية من خلال تحديد حدود رقمية على مجاميع الموازنة وأن القواعد المالية تساعد الحكومات في تحقيق الضبط المالي من أجل الوصول إلى الاستقرار المالي وسلامة النظام الاقتصادي وهي كالتالي³:

1- قواعد الإنفاق: تضع هذه القواعد حدوداً دائمة على الإنفاق العام والإنفاق الجاري، أو تحديد معدلات نمو النفقات أو تحد من النفقات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وهذه القواعد تعمل على تقييد الإنفاق خلال مدة الازدهار المؤقتة عندما تتحقق إيرادات كبيرة مفاجئة مما يسهل عملية الالتزام بحدود العجز، وتعمل قواعد الإنفاق

¹ عماد محمد علي ومحمد شهاب احمد، القواعد المالية بين متطلبات الانضباط والواقع المالي في العراق للمدة (2004-2016)، جامعة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 26، 2018، ص: 104.

² حسين مهجر فرج وعماد محمد علي عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره، ص: 35.

³ حسين مهجر فرج وعماد محمد علي عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره، ص: 41-42.

على تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق القدرة على مواجهة التقلبات الدورية عن طريق استبعاد بنود الإنفاق ذات الطابع الدوري.

2-قواعد الإيرادات: تحدد الإيرادات العامة سقوفاً أو أرضيات على الإيرادات العامة (الاعتيادية والعرضية) التي تهدف على زيادة تحسين الإيرادات وعدم وضع عبئ ضريبي مفرط، وهذه القواعد لا ترتبط بشكل مباشر بالسيطرة على الدين العام لكونها لا تقيد النفقات العامة.

إن وضع هذه الحدود للإيرادات العامة قد تشكل تحدياً للإيرادات العامة خصوصاً في ظل التقلبات الدورية الكبيرة خلال الدورات الاقتصادية.

3-قاعدة الدين: إن هذه القواعد تحدد هدفاً كبيراً لتحديد الدين العام كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا النوع من القواعد يعتبر الأكثر كفاءة والأسهل في ضمان مستويات الدين العام عند مستويات مرغوبة، وبما أن الدين العام قد يتأثر بعوامل خارجة عن سيطرة الحكومة مثل أسعار الفائدة وأسعار الصرف.

4-قواعد توازن الميزانية: توصف تلك القاعدة على أنها قاعدة للتوازن الكلي أو التوازن المعدل دورياً، والتوازن خلال الدورات يساعد على ضمان مستويات الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ضمن مستويات محددة، فالتوازن الأولي أقل ارتباطاً بالقدرة على تحمل الدين بان زيادة مدفوعات الفائدة لن تتطلب أية تعديلات حتى وإن أثرت على أرصدة الموازنة والدين العام.

ثانياً: أهمية الانضباط المالي في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي

يعد الانضباط المالي من الأدوات المهمة في تحقيق الاستقرار المالي على المدى الطويل، وهي متعلقة أساساً بالعجز وتمويله ونسبته إلى الدخل القومي وآثاره في الطلب الكلي والتضخم، إذ أن الإنفاق الحكومي لا يمكن أن ينزل تحت الحد الأدنى الذي تفرضه الضغوط الاجتماعية والسياسية، وكذلك الإيرادات فيتعدى زيادتها فوق الحد الأقصى في مدة قصيرة، ولهذا تمثل الاستدامة المالية المقدار الأقصى من رصيد الدين الحكومي المسموح به ضمن شروط التوازن في مدة زمنية تتجاوز الموازنات السنوية.

وتبرر سياسة الدين الحكومي بأهمية وضرة سد العجز الذي ينشأ إما بسبب الخفض الضريبي لتحفيز الاقتصاد أو لمواجهة نفقات إضافية لا بد منها، وفي كل الأحوال تكون عناصر الاقتصاد الكلي حاضرة أهمها عجز الموازنة واتجاه حركته وآفاق الضبط المالي لتحقيق الفائض الأساس، واحتساب النفقات الطارئة والنمو الاقتصادي ومعدلات التضخم وأسعار الفائدة، وذلك بارتفاع هذه النسب يرتفع الضغط على الموازنة لخدمة المديونية، ومن ثم تصبح العلاقة بين إنفاق الحكومة وإيراداتها-العجز والفائض- أداة لسياسة اقتصادية من أجل السيطرة على التضخم وكبح البطالة وتحفيز النمو أكثر منها لتمويل النشاطات الحكومية وغيرها¹.

¹ عماد محمد على و محمد شهاب أحمد، ص: 105-106.

- 1- والأهمية الكبرى للضبط المالي تكمن في إيجاد صيغة سليمة من الإنفاق والإيرادات للحفاظ على السلامة المالية ودفع الاستقرار المالي وذلك من خلال¹:
- 1- سلامة العمليات المالية وذلك للحفاظ على نمو مستقر للنفقات والإيرادات العامة؛
- 2- تخطيط الإدارة المالية للميزانية العامة في الأجل الطويل أي التخطيط للموازنة العامة لعدد من السنوات؛
- 3- توقع مشاكل الميزانية العامة قبل حدوثها من أجل رصد المعالجات الضرورية الكفيلة لإصلاحها؛
- 4- التحقيق المالي في النظام الاقتصادي؛
- 5- تحقيق التوازن الهيكلي للميزانية العامة وذلك بإيجاد بنية النفقات والإيرادات العامة من خلال إصلاح هيكل الضرائب والنفقات العامة؛
- 6- الحد من تفاقم مشاكل الدين العام والعمل على توازن الميزانية ومعالجة العجز الحكومي في استقرار الاقتصاد الكلي؛
- 7- مواجهة التقلبات الدورية والصدمات الداخلية والخارجية وتكييف العمليات المالية من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي؛
- 8- الحد من الضغوط المالية الناشئة بفعل الأزمات والصدمات والتقلبات التي تواجه الاقتصاد فضلا عن تدني مخاطر المالية العامة، وتحديد السياسة المالية المستبقة؛
- 9- تدني التكاليف الاقتصادية والاجتماعية للأزمات المالية مما يعزز من الاستدامة المالية ومعالجة مشكلة عدم القدرة على سداد الدين العام والتكيف المالي الجيد للعمليات المالية.

¹ سهيلة عبد الزهرة الحجيبي، مرجع سبق ذكره، ص: 26-27.

خلاصة الفصل الثالث

تبيّن من خلال هذا الفصل أن عمليات التحوط وتكوين السياسة الاحترازية الكلية هي آلية مستحدثة في النظم الاقتصادية والمالية المحلية والدولية، وذلك أن هذه الآلية تعتمد على ركيزتين، فالأولى هي تكوين مؤشر قادر على رصد جميع الاختلالات والانحرافات، والثانية استخدام مجموعة أدوات فعّالة وقادرة على منع وقوع هذه الاختلالات والأزمات.

كما تبيّن أن الغاية القصوى من إيجاد نظم تحوطية وسياسة احترازية هو تكوين نظام مالي محلي قادرة على السيطرة على جميع الصدمات الخارجية ومعالجة الاختلالات المحلية، بالإضافة إلى ديمومة سريان النظام المالي بما يكفل تعزيز استقرار مالي يتيح سريان ديناميكية عمل الاقتصاد الكلي ورفع مؤشرات عمل هذا الأخير.

كما تبين من خلال هذا الفصل أن المؤشرات المستخدمة في عمليات التحوط تعتمد على طرق إحصائية وقياسية كثيرة، إلا أن مبدأ عملها واحد، فهي تعتمد على تحديد المؤشر الدال ومن ثم تحديد المؤشرات المركبة والداخلية في التأثير على المؤشر الدال وفي الأخير إعطاء نموذج نهائي قادر على التنبؤ بوجود الاختلالات، هذا بالإضافة إلى أنه يوجد نوع مستحدث نسبياً في عمليات التنبؤ يعرف بالمؤشر المركب، والذي يعتمد على مجموعة من المؤشرات الأحادية والداخلية في بناء المؤشر المركب.

وفي الأخير تم رصد عمليات التحوط التي تستند على أدوات تمنع وقوع الأزمات والاختلالات في عمل النظام الاقتصادي، حيث نجد أهم هذه الأدوات تتمثل في تكوين صناديق استثمارية طويلة المدى تستخدم في تصحيح الاختلالات التي تطرأ، ونجد أيضاً تفعيل دور الحكمة في عمل النظام المالي والاقتصادي بما يتماشى مع متطلبات تحقيق الأهداف البعيدة المدى، بالإضافة إلى تفعيل دور الضبط المالي في عمليات الإنفاق وترشيد استخدامه من طرف الحكومة.

الفصل الرابع:

ماهية الاستقرار الاقتصادي وعلاقته

بالتكتلات الاقتصادية

تمهيد الفصل الرابع

يهتم عديد الاقتصاديين وصانعي السياسات الاقتصادية بموضوع الاستقرار الاقتصادي، وذلك للأهمية التي يحتلها في تحقيق معدلات نمو عالية وتنمية اقتصادية شاملة، حيث أن تطلع جميع الاقتصاديات العالمية نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي هو مطلب أساسي في الاقتصاد المحلي والدولي رغم أن تحقيقه يعد صعب في ظل ظروف البيئة الاقتصادية غير المستقرة.

وتتضح هذه الأهمية خاصة في ظل التحديات الكبيرة التي واجهت البيئة الاقتصادية الدولية مع بداية التسعينات من القرن الماضي، حيث شملت هذه التحديات اختلال التوازن الداخلي والخارجي، ركود النمو الاقتصادي الدولي، ارتفاع معدلات التضخم، تفاقم عجز ميزان المدفوعات الخارجية وغيرها من مشاكل الاقتصاد الكلي.

وتسعى السياسات الاقتصادية الكلية إلى البحث عن بيئة اقتصادية مستقرة يكون فيها الاستقرار الاقتصادي مصدر التنمية الاقتصادية الشاملة، ولكي يتحقق الاستقرار الاقتصادي وجب التحكم في عدة مؤشرات لها علاقة مباشرة بهذا الأخير (المربع السحري لكاليدور) باعتبارها مؤشرات يعتمد عليها صنّاع السياسة الاقتصادية لإدراك الاستقرار الاقتصادي والحفاظ عليه، وتزداد أهمية الاستقرار الاقتصادي من خلال الاطلاع على الحالة التي يكون عليها الاقتصاد المحلي في ظل عدم وجود استقرار اقتصادي.

وقد اتجهت عديد الدول نحو إقامة تكتلات اقتصادية وإقليمية بغية الاستفادة من منافع عدة على الاقتصاديات الداخلة في التكتلات الاقتصادية وبالتالي الحصول على الاستقرار الاقتصادي، ولقد حظي هذا الموضوع بالعديد من الدراسات المستفيضة في البحث عن آثارها الجيدة سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي. وهذا ما سيوضحه هذا الفصل بالتطرق لماهية الاستقرار الاقتصادي والآليات التي تحكم عمله والمؤشرات الدالة على حدوثه مع إبراز الأهمية منه لتحقيق معدلات نمو مقبولة، بالإضافة إلى التطرق الآليات الكفيلة بإيجاد استقرار اقتصادي يؤدي إلى حدوث نمو اقتصادي حقيقي، كما يتطرق هذا الفصل إلى التفاعلات المشتركة بين التكتلات الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي، حيث تتيح التكتلات الاقتصادية عديد المزايا لبلوغ الاستقرار الاقتصادي.

المبحث الأول: ماهية الاستقرار الاقتصادي

ظهرت الحاجة إلى وجود مفهوم واسع للاستقرار الاقتصادي من خلال المزايا التي يحققها لدعم أداء الاقتصاد الكلي، وعليه فقد تعرضت العديد من الكتابات الاقتصادية لموضوع الاستقرار الاقتصادي.

المطلب الأول: تعريف الاستقرار الاقتصادي

تعددت الزوايا التي يرى بها الاقتصاديون لموضوع الاستقرار الاقتصادي وذلك لتداخل هذا المصطلح مع مفاهيم قريبة منه، فكل يرى هذا المصطلح من زاوية مختلفة تحدد الخصائص والمزايا المنفردة بها عن نظيرتها، وفيما يلي يمكن إيراد مجموعة من التعاريف المتعرضة لهذا المصطلح.

1- يمكن تعريف الاستقرار الاقتصادي على أنه مكون من ثلاثة أهداف رئيسية محددة، وهي نمو الناتج الحقيقي، التشغيل الكامل واستقرار الأسعار، بالإضافة إلى الاستقرار في أسعار الصرف والتوازن الخارجي إذا أخذنا بعين الاعتبار درجة الانفتاح الاقتصادي، وما يميز هذه الأهداف أنها متداخلة ومترابطة فالناتج المحلي في اقتصاد ما لن يتحقق بدون عمالة كاملة، كما يترتب عن تقلبات الأسعار سيطرة عدم التأكد وعرقلة النمو الاقتصادي¹.

حيث يبيّن هذا التعريف أن الاستقرار الاقتصادي عمليه متداخلة بين عدت متغيرات اقتصادية، تكون هذه المتغيرات داخلية وخارجية على حسب درجة انفتاح الاقتصاد على العالم الخارجي، وأنه لن يتحقق الاستقرار الاقتصادي إلا إذا تضافرت هذه المتغيرات بما يحقق الأهداف المسطرة من قبل.

2- أو هو غياب التقلبات الحادة في متغيرات الاقتصاد الكلي مثل معدلات النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم، الاستهلاك والاستثمار وغيرها، ويعتبر الاستقرار الاقتصادي مطلباً أساسياً تسعى إليه جميع الحكومات المركزية واللامركزية لكونه يساهم في تسهيل عملية التخطيط الاقتصادي والاجتماعي².

3- يعرف على أنه العملية التي تهدف إلى تحقيق مستويات عالية من التشغيل والاستقرار في المستوى العام للأسعار ومن ثم تحقيق نمو اقتصادي مستقر³.

ويبيّن هذين التعريفين أن عملية الاستقرار الاقتصادي عملية تخلق من وجود الاختلالات والأزمات المؤثرة على متغيرات الاقتصاد الكلي من بطالة، تضخم، مستوى الأسعار، سعر الصرف، وغيرها من المتغيرات الكلية.

4- يتمثل الاستقرار الاقتصادي في وجود سعر صرف مستقر، عدم وجود عجز في موازنة الحكومة، ضالة حجم العجز في الميزان التجاري والحساب الجاري وضالة حجم المديونية⁴.

¹ وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصري للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2010، ص: 62.

² احمد إبراهيم ملاوي، دور العمل الخيري في تعزيز الاستقرار الاقتصادي، المركز الدولي للأبحاث والدراسات، الأردن، 2007، ص: 06.

³ اديب قاسم شندي و نعم حميد عبد الخضر، قياس العلاقة التبادلية بين عرض النقود ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (1980-2013)، مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 21، 2016، ص: 09.

⁴ عبد اللطيف أسار فخري، البرمجة المالية والسياسات الاقتصادية الكلية، مجلة العلوم الإنسانية، متاح على الموقع www.ulum.nl تاريخ الاطلاع 2020/04/29.

يختصر هذا التعريف الاستقرار الاقتصادي في المتغيرات الخارجية للاقتصاد، وانه لا يتحقق إلا بالسيطرة على هذه المتغيرات.

5- وكذلك يرتبط الاستقرار الاقتصادي بالأجلين القصير والطويل، ففي الأجل القصير فانه يركز على الحد أو التخفيف من حدة التقلبات الدورية في النشاط الاقتصادي والذي يعد هدف أساس للسياسة الاقتصادية، أما بالنسبة للأجلين المتوسط والطويل فإن الاستقرار يتطلب الوصول إلى مستوى معين يمكن التحكم فيه بالتقلبات الاقتصادية بحيث لا ينخفض الناتج عن مستوى التشغيل الكامل فضلا عن تجنب حدوث ارتفاعات كبيرة في المستوى العام للأسعار أو ما يعرف بالتضخم الزاحف، أي أن الاستقرار الاقتصادي في الأمدين المتوسط والطويل يتضمن تجنب كل من الركود والتضخم¹.

ويوضح هذا التعريف أن الاستقرار هو السيطرة على كل من الركود والتضخم، فهما اللذان يؤثران على جميع المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى.

6- ويقصد به أيضا تجنب بطالة الموارد الإنتاجية في حالة الانكماش وتجنب الفائض في الطاقة الإنتاجية في مرحلة الانتعاش، وكذلك التوسع المستمر في الإنتاج من خلال كفاءة وإنتاجية رأس المال مما يؤدي إلى استخدام هذه الموارد استخداما كاملا، والاستقرار الاقتصادي هو الحالة المعاكسة للتقلبات الاقتصادية في مستوى النشاط الاقتصادي، وتحدث هذه التقلبات عادة في مستوى الإنتاج والتوظيف الكامل والمستوى العام للأسعار، وتتفاوت هذه التقلبات في حدتها بين التقلبات المعتدلة والنعيفة².

7- وهو يعنى الاستخدام الكامل للموارد دون أن يتعرض الاقتصاد لهزات أو تقلبات أو أزمات كبيرة وارتفاع في مستوى الأسعار، وتصبح مشكلة الاستقرار الاقتصادي هي العمل على مقاومة التقلبات الاقتصادية التي قد تنتاب الاقتصاد محل الدراسة عند السعي إلى إحداث تغيير في هيكل الناتج ومكوناته³.

وكذلك يوضح هذين التعريفين في أن الاستقرار الاقتصادي هو تجنب كل حالات الأزمات المؤدية إلى الاختلالات الحادة الطويلة الأمد، والمؤثرة على الركود والتضخم والبطالة.

8- وعرفه صندوق النقد الدولي على أنه الوضعية التي تتمكن الدولة من تفادي الأزمات الاقتصادية والمالية، وتجنب التقلبات الحادة في النشاط الاقتصادي والتضخم المرتفع والتقلب المفرط في أسعار الصرف والأسواق المالية⁴.

9- وعرفته الأمم المتحدة بأنه الحالة التي يكون فيها الاقتصاد المحلي قادرا على امتصاص أثر الصدمات التي يتعرض لها من خلال التصدي لمواطن الضعف، ومن ثم ضمان تعافي الاقتصاد منها بسرعة⁵.

¹ حسين مهجر فرج وعماد محمد عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره، ص:45.

² عبد القادر محمد عبد القادر عطية ورمضان محمد احمد مقلد، النظرية الاقتصادية الكلية، جامعة الاسكندرية، مصر، 2005، ص:40.

³ عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، مجموعة النيل العربية للطباعة والنشر، مصر، 2003، ص:20.

⁴ IMF, how the promotes global economic stability, fact sheet , Qugust, 2011,p:13.

⁵ هبة عبد المنعم، أداء الاقتصاديات العربية خلال العقدين الماضيين-ملاحم وسياسات الاستقرار-، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2012، ص:01.

ويوضح كل من تعريف الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي أن الاستقرار الاقتصادي هو تجنب كل من التقلبات الحادة وحالات الأزمات وبناء اقتصاد قوى قادر على امتصاص هذه الصدمات والتعافي منها بسرعة. وتبعاً لما سبق من هذه التعريفات يمكن أن يتضح أن الاستقرار الاقتصادي هو تأثير على متغيرات الاقتصاد الكلي بما يتيح تحقق الأهداف المسطرة من تدني مستوى البطالة وضآلة حجم الديون وتدني المستوى العام للأسعار وغيرها من التغيرات المؤثرة على توازن الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلد، ورفع كل حالات الأزمات الحادة والطويلة الأمد.

المطلب الثاني: أهمية الاستقرار الاقتصادي

إن تحقيق الاستقرار الاقتصادي هو هدف لكل سياسات التنمية في دول العالم، إذ يستلزم التكامل بين الإجراءات المتخذة باستخدام الأدوات المتنوعة لكل السياسات الاقتصادية، وأن هذا التكامل يشكل فيما بينها منظومة تتناسق أجزاؤها وتتفاعل أركانها حيث تؤثر كل أداة وتتأثر بالأدوات الأخرى على نحو متناغم ومتوازن من أجل تحقيق الغاية التي يسعى المجتمع دائماً إليها وهي الاستقرار الاقتصادي.

ويتعلق التحدي في بناء المنظومات الاقتصادية بالبحث عن وضع سياسات قادرة على زيادة قدرة الاقتصاد على توظيف العمّال، منسجماً مع زيادة الإنتاجية ورفع مستوى المعيشة وزيادة الكفاءة الاقتصادية مشروطة بالحد من كل مظاهر عدم الاستقرار الاقتصادي، في الوقت الذي تعد فيه التقلبات الاقتصادية هي الصفة الغالبة على طبيعة الاقتصاديات الرأسمالية السائدة، ولهذا فإن وضع الإستراتيجية المحققة لأهداف الاستقرار الاقتصادي تعد مهمة في رسم السياسات الاقتصادية المستقبلية، ولكون الأهداف المرجوة من الاستقرار الاقتصادي ذات أهمية قصوى في ظل التقلبات الداخلية والخارجية للاقتصاديات المعاصرة، ويمكن إجمال أهم فوائد تحقيق الاستقرار الاقتصادي فيما يلي¹:

1- الاستخدام الكامل للموارد المتاحة: ويمكن التعبير عنه من خلال مفهوم التشغيل الكامل للطاقات الإنتاجية، بمعنى لا تبقى بعض الموارد معطلة، الأمر الذي يؤدي إلى عدم تحقيق الناتج الممكن أو المحتمل في ظل الموارد والإمكانات المتاحة وينتج عن ذلك بطالة بالمعنى الواسع، وتعني العمالة الكاملة استخدام جميع موارد المجتمع استخداماً أمثل وعدم وجود بطالة، أو ضرورة وجود مستوى معين من البطالة يسمى بالمعدل الطبيعي؛

2- استقرار الأسعار: أن ارتفاع المستوى العام للأسعار يؤدي إلى التضخم مما يؤثر على مستوى الادخار الكلي وهذا الارتفاع في الأسعار سيؤثر أيضاً وبشكل سلبي على المستوى المعيشي لذوي الدخل الضعيفة، ولتجنب ذلك لابد من السهر على ضمان استقرار الأسعار وبالتالي الاستقرار الاقتصادي، ويقصد بها أيضاً زيادة الأسعار لتغطية الزيادة في تكاليف الإنتاج ولا يعني بالضرورة تحقيق معدل تضخم يساوي الصفر، وإنما المحافظة على معدل تضخم ثابت في الأسعار يساوي الزيادة في التكاليف؛

¹ بلخريصات رشيد وبن سعيد محمد، فعالية المنظمات الحكومية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية: التشغيل الكامل، مؤتمر الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، 9/8 مارس 2005، جامعة ورقلة، ص: 03.

3- توازن ميزان المدفوعات: يحتو ميزان المدفوعات على الصادرات والواردات وتدفقات رؤوس الأموال، ولهذا يتبلور هدف الاستقرار الاقتصادي في الأثر الإيجابي على ميزان المدفوعات في ضرورة تعظيم الصادرات والعائد منها، وتحقيق هيكل معين من الواردات وتخفيض تكلفتها وذلك لتفادي المشاكل الاقتصادية الناجمة عن عدم تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات؛

4- تحقيق معدلات نمو عالية: يعتبر النمو الاقتصادي من أهم أهداف الاستقرار الاقتصادي، وهو لا يتحقق إلا إذا كان للبلد قدرة على إنتاج السلع والخدمات، وكان معدل النمو أكبر من معدل نمو السكان كلما زاد المستوى المعيشي للأفراد، وبالتالي فإن حساب معدل النمو يتم انطلاقاً من التغير الذي يحصل في الناتج المحلي الخام من سنة إلى أخرى؛

5- تحقيق نمو اقتصادي مستقر: وهو حدوث زيادة مستمرة في الدخل الكلي الحقيقي مع مرور الزمن، على أن يكون معدل الدخل الكلي أكبر من معدل النمو السكاني، وتُجدر الإشارة إلى النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الكلي الحقيقي وليس في الدخل النقدي، فالدخل النقدي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يتسلمها الأفراد مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدمونها خلال مدة زمنية معينة، أما الدخل الحقيقي فهو يساوي الدخل النقدي مقسوماً على المستوى العام للأسعار أو أنه يشير على كمية السلع والخدمات التي يتم الحصول عليها بإنفاق الدخل النقدي على أن تكون الزيادة في الدخل النقدي أكبر من معدل التضخم في المجتمع أو معدل الزيادة في الأسعار¹.

المطلب الثالث: علاقة الاستقرار الاقتصادي بالتوازن الاقتصادي

يعد التوازن الاقتصادي نظرياً توازن بين العرض والطلب الكلي، لكن واقعياً هذا الأمر لا يقع وان وقع فلا يدوم لفترة طويلة، ولهذا فالتوازن لا يعد هدفاً في السياسة الاقتصادية الكلية بل هو أحد السبل التي يتحقق بها الاستقرار الاقتصادي، وحتى يتحقق هذا الأخير فلا بد أن تكون هناك رؤياً وخطة اقتصادية تنموية شاملة وواضحة لا تقتصر على التوازن القيمي، وإنما يتعدى مفعولها إلى كل القطاعات التي يتحقق بعد نجاحها عدالة اجتماعية في توزيع الدخل والثروات، ولهذا فالتوازن علاقة متداخلة مع الاستقرار الاقتصادي.

أولاً: مفهوم التوازن الاقتصادي

لقد تعددت التعاريف الموضحة لمفهوم التوازن الاقتصادي على حسب الزاوية التي ينظر بها لهذا المصطلح، ويمكن إيراد مجموعة من التعاريف فيما يلي:

1- هو وضع مستقر يتحقق نتيجة تكافؤ القوى المتعارضة، ويقال بأن الدخل الوطني في حالة توازن عندما لا توجد أية اتجاهات تعمل على زيادته أو أية اتجاهات أخرى تعمل على تخفيضه².

¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية ورمضان محمد احمد مقلد، مرجع سبق ذكره، ص: 40.

² حسام داوود وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار المسيرة للطباعة والنشر، الأردن، 2005، ص: 171.

يبيّن هذا التعريف باختصار أن التوازن الاقتصادي هو الوضع الذي يكون فيه الاقتصاد في حالة تكافؤ بين الاتجاهين المتضادين والمتعارضين فينتج عنه استقرار في ذلك الموضع المتوازن.

2- هو الحالة التي ينعدم فيها الضغط نحو التغيير، وعندما يتعد الاقتصاد عن حالة التوازن يتحقق عدم التساوي بين الإنتاج أو الدخل ومستوى الإنفاق، مما يدفع المؤسسات إلى رفع أو خفض مستوى إنتاجها¹. ويبيّن أيضا هذا التعريف بأن التوازن الاقتصادي هو عدم وجود متغيرات تعمل على دفع الوضعية الاقتصادية إلى الابتعاد عن هذا الوضع المستقر.

3- الحالة التي يتساوى فيها العرض الكلي مع الطلب الكلي أي يتساوى بين الادخار والاستثمار². ويوضح هذا التعريف بأن الوضع المتوازن في الاقتصاد هو التعادل والتساوي بين القوتين المتعارضتين من الطلب الكلي والعرض الكلي، اللتين تعلمان دائما في اتجاهين متعاكسين.

4- التوازن هو الحالة التي لا يوجد فيها ميل أو اتجاه للتغيير أي أن هناك قوى تعمل على المحافظة على هذا التوازن وأن الظروف أو الشروط التي يجب أن تتوافر لتحقيق التوازن تعرف بشروط التوازن³. حيث يختصر هذا التعريف في أن التوازن في الاقتصاد هو عدم وجود أي من العوامل الخارجية التي تغير وضعية التوازن.

5- هو الوضع الذي يكون عنده الطلب الكلي مساويا إلى العرض الكلي طالما أنه لا يوجد ما يعيق أو يعمل على تغيير هذه الحالة، أي أنه الوضع الذي يمتاز بالثبات وعدم وجود عوامل معينة أو قوى تعمل على إحداث تغيير في ذلك الوضع أو عدم استمراره⁴.

وتبعاً لما تم التطرق إليه من تعريف التوازن الاقتصادي فإنه يتبين أن هذا المصطلح ما هو إلا توازن بين قوتين متعارضتين في الاقتصاد هما العرض والطلب فيحصل بذلك استقرار في هذا الوضع مع افتراض عدم وجود أي متغيرات خارجية تعمل على تحريك هذا الوضع عن نقطة التوازن، وأن هذا الأخير يتحقق في متغيرات الاقتصاد الكلي من استثمار وادخار، استهلاك وإنتاج، وغيرها من المتغيرات الأخرى.

ثانياً: العلاقة بين التوازن الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي

يعبر التوازن الاقتصادي عن ذلك الوضع الذي يتساوى فيه الطلب مع العرض سواء على المستوى الجزئي أو الكلي، بينما يبيّن الاستقرار الاقتصادي عن ذلك الوضع الذي يكون عليه الاقتصاد المحلي والذي يعبر عن النقطة التي يتمركز فيها بين متغيرات الاقتصاد الكلي (طلب كلي، استثمار، ادخار... الخ)، ولهذا فالتوازن قد يكون مستقراً أو غير مستقر.

¹ ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص: 125.

² احمد فريد مصطفى وبشير محمد السيد حسن، مبادئ علم الاقتصاد-تحليل جزئي وكلي-، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989، ص: 238.

³ Lipsey and chrystal, **Economics**, 11 edition, Oxford university presses, UK, 2011, p373.

⁴ عمارة رانيا محمود، العلاقات الاقتصادية الدولية، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2016، ص: 65.

فالتوازن المستقر والذي يعني أن التغيرات المتتالية في الاقتصاد بفعل أدوات السياسة الاقتصادية قد نجحت في التخلص من الأوضاع غير التوازنية بما يسهم بإعادة التوازن من جديد.

أما التوازن غير المستقر فهو العكس، أي أن التغيرات الحاصلة في المتغيرات الاقتصادية قد فشلت في القضاء على الأوضاع غير التوازنية، وبذلك فشلت في إعادة التوازن إلى الوضع السابق بسبب التباطؤات الزمنية أو المبالغة في استخدام أدوات الاستقرار الاقتصادي مع ضرورة توافر الإدراك بأن بيان مدى وجود التوازن فيما إذا كان مستقرا أو لا يتطلب مدة من الزمن وآليات مناسبة للوصول إلى ذلك.

ويتحقق التوازن الاقتصادي في الاقتصاد لما تكون الحالة التي لا توجد معها أي أسباب تدعو إلى أحداث تغيير في الوضع الاقتصادي الذي تم التوصل إليه، ومن صور التوازن الاقتصادي نجد التوازن بين الطلب الكلي (الإنفاق الحكومي) والعرض الكلي (الناتج القومي) فإذا لم يكن الإنفاق الحكومي كافيا لمقابلة الناتج القومي أدى ذلك إلى زيادة العرض الكلي عن الطلب الكلي، وهنا يظهر ما يسمى بحالة الانكماش الاقتصادي، ومن أهم مظاهره انخفاض الأسعار وظهور البطالة، وعلى العكس من ذلك إذا كان الإنفاق الحكومي زائدا عن الناتج الوطني أدى ذلك إلى زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي في الاقتصاد، ونتج عن ذلك التضخم والتي تتمثل أهم مظاهره في ارتفاع المستوى العام للأسعار للسلع والخدمات¹.

ومن مظاهر التوازن الاقتصادي أيضا تعادل الاستثمار القومي مع الادخار الوطني، تعادل الصادرات مع الواردات ومن ثم التوازن في ميزان المدفوعات، وتعادل النفقات العامة مع الإيرادات العامة وتلاشي العجز بالموازنة العامة للدولة، وكذلك تعادل معدل النمو الاقتصادي مع معدل النمو السكاني، ومن هذا المنطلق يكون الاستقرار الاقتصادي في ارتفاع مستوى المعيشة وتحسن كافة المتغيرات الاقتصادية على المستوى الجزئي والكلي.

وخلاصة القول أن التوازن هو حالة وحيدة لما يجب أن يكون عليه الاقتصاد وهي حالة نادرة أو مثالية، أما الاستقرار الاقتصادي فهو حالة أكثر واقعية إذ أنه يعبر عن مدى معين يمكن الوصول إليه ضمن معدلات مرتفعة من العمالة ومستويات منخفضة من التضخم، إذا كل توازن يعد استقرارا ولكن العكس غير صحيح فقد يحدث الاستقرار أعلى أو أدنى من نقطة التوازن².

المطلب الرابع: علاقة الاستقرار الاقتصادي بالاستقرار المالي

يعد النظام المالي المستقر هو النظام المالي القادر على الحد من الاختلالات وتسويتها بعدة طرق، منها آليات التصحيح الذاتي قبل أن تسفر عن وقوع أزمة، والذي يجعل عملة البلد قادرة على القيام بدورها كأداة للتعاملات ووحدة للحساب ومخزن للقيمة، إذ يعتبر النظام المالي مستقرا إذا لم يتوقع تأثر النشاط الاقتصادي بالاختلالات³.

¹ عادل عامر، دور الدولة في تحقيق التوازن الاقتصادي وفي ظل الاقتصاد الحر، دار حروف للنشر الإلكتروني، مصر، 2016، ص: 351.

² حسين مهجر فرج وعماد محمد عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره، ص: 46-47.

³ غازي شينازي، الحفاظ على الاستقرار المالي، صندوق النقد الدولي، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2005، ص: 02.

حيث يشير مفهوم الاستقرار المالي إلى الحالة التي يكون فيها القطاع المالي قادراً على التحوط ضدّ الأزمات الداخلية والخارجية، والاستمرار في أداء وظيفته المتمثلة في توجيه الموارد المالية إلى الفرص الاستثمارية بكفاءة، وكذلك الاستمرار في أداء المدفوعات بكفاءة، وبنفس الوقت عدم الإخلال بعمل الآليات المتعلقة بالحد من المخاطر المرتبطة بعملية منح الائتمان والسيولة، أو مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية، مع مراعاة تناسب النمو في قيم الأصول المالية مع النمو في الاقتصاد الحقيقي، ونمو فرص العمل المستدامة¹.

ولا يقتصر مفهوم الاستقرار المالي على كيفية التعامل مع الأزمات المالية وقت وقوعها فقط، ولكنه يعمل بالأساس على تأهيل القطاع المالي لاستيعاب وامتنصاص تلك الأزمات، والحد من احتمالات وقوعها، وتقليص فرص انتقال تداعياتها إلى مكونات القطاع المالي المحلية الرئيسية، ومن ثم إلى باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى. وهذا يتطلب قدراً كبيراً من الشفافية وحاكمة المؤسسات والأسواق المالية، بالإضافة إلى ضرورة الربط بين المؤشرات الاقتصادية الكلية والمؤشرات الخاصة بالسلامة المصرفية، وتحقيق انضباط الأداء بالأسواق المالية، والتأكد من قدرة النظم الخاصة بالمدفوعات والتسوية والمقاصة على الاستمرار وقت الأزمات، في القيام بوظيفتها بكفاءة. ويتطلب تحقيق الاستقرار الاقتصادي المستدام بالضرورة وجود قطاع مالي متطور ومستقر وقادر على توجيه المدخرات لتمويل فرص الاستثمار المنتجة القادرة على توفير المزيد من فرص العمل، ورفع مستويات الإنتاجية للمستويات القصوى الممكنة، ومن ثم فإن تحقيق الاستقرار في القطاع المالي يمكن اعتباره نقطة انطلاق نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

من جهة أخرى، يتطلب الاستقرار المالي استقراراً نقدياً يتمثل في قدرة القطاع النقدي على تحقيق استقرار في المستوى العام للأسعار عند المستويات المستهدفة، علاوة على وجود هيكل واضح لأسعار الفائدة ينسجم مع التطورات الاقتصادية المحلية والدولية، ويستطيع تنظيم كمية وأسعار شروط الائتمان بشكل يدعم النمو الاقتصادي ويحول دون تركز وتراكم مخاطر الائتمان وخاصة فيما يتعلق بالقطاعات الأكثر عرضة للتقلبات. وتتضح العلاقة بين السياسة النقدية والاستقرار المالي من خلال تأثير الأدوات المستخدمة في السياسة النقدية كسعر الفائدة، على قدرة الشركات العاملة بالاقتصاد على خدمة مديونياتها للبنوك، وكذلك تأثير التطورات في أسعار الفائدة على أسعار الأصول المالية والسلع، هذا بالإضافة إلى أن تفعيل دور أدوات السياسة النقدية لتعزيز النمو الاقتصادي، كاستخدام سعر الفائدة لتحفيز النمو، ووجود سياسة لسعر الصرف تحد من التقلبات غير المبررة وتمنع عمليات المضاربة على العملة، ويدعم جهود تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ويعزز التنافسية الدولية. وتؤكد حالة التكامل بين الدور الذي يقوم به القطاع المالي ودور السياسة النقدية على عدم إمكانية تحقيق الاستقرار المالي بمعزل عن الاستقرار الاقتصادي.

¹ عدلي قندج، مرجع سبق ذكره، ص: 06.

المبحث الثاني: آليات تحقيق الاستقرار الاقتصادي

تتدخل السياسة الاقتصادية في إحداث تعديلات على كثير من متغيرات الاقتصاد الكلي بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وذلك ضمن خطة بعيدة المدى تحدد فيها الخطوات والاستراتيجيات الرامية لتحقيق الأهداف الموضوعية مسبقاً.

المطلب الأول: تعريف السياسة الاقتصادية

لقد تعرض الكثير من الكتاب لماهية السياسة الاقتصادية ولأثرها في إحداث التغيرات اللازمة في المتغيرات الاقتصادية، ولهذا نجد العديد من التعاريف الموضحة لهذه السياسة الاقتصادية، والتي نذكر منها ما يلي.

1- هي مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة، وتحكم قراراتها نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية لبلد ما خلال فترة زمنية معينة¹.

حيث يبيّن هذا التعريف أن للسياسة الاقتصادية أهداف مرجوة منها، وتتمثل هذه السياسة في جميع الخطوات اللازمة لتحقيق الأهداف المسطرة من قبل.

2- مجموعة من الحلول الاقتصادية توضع بغرض التأثير على الأحداث الاقتصادية وهي حزمة من الإجراءات والحلول للمشاكل تدخل في إطار التطور الاقتصادي والهيكلي الاقتصادي والنظام الاقتصادي، تقوم بوضعها الدولة أو ما ينوب عنها².

ويبيّن أيضاً هذا التعريف أن للسياسة الاقتصادية سلطة فوقية هي التي تحدد جميع الإجراءات والخطوات اللازمة لبلوغ أهداف السياسة الاقتصادية.

3- تتمثل في قيام الدولة بخطوات وإجراءات ترمي إلى تحقيق أهداف اقتصادية محددة، فهي تهتم بالحصولات النهائية للاقتصاد: الأسعار، الناتج، العمالة، الاستثمار، الادخار، الموازنات الحكومية وموازنات الحسابات الخارجية³.

ويوضح هذا التعريف أن للسياسة الاقتصادية أهداف حقيقية تمس مباشرة المتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية، وهي بذلك تحدث ذلك التغير للحصول على الأهداف النهائية.

4- هي كل ما يتعلق باتخاذ القرارات الخاصة بالاختيار بين الوسائل المختلفة التي يملكها المجتمع لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة، والبحث عن أفضل الطرق الموصلة إلى تحقيق هذه الأهداف⁴.

¹ بلخريصات رشيد، مرجع سبق ذكره، ص: 01.

² بوشنين ليلي، مرجع سبق ذكره، ص: 76.

³ جاياتي غوش، ترجمة سيف الدين عموض، سياسات الاقتصاد الكلي والنمو، الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، مذكرة معلومات أساسية، إدارة الشؤون الاجتماعية في الأمم المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، 2007، ص: 05.

⁴ دراوسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص: 42.

ويعطي هذا التعريف أن للسياسة الاقتصادية طرق مختلفة لتحقيق أهدافها النهائية، وأنه يمكن المفاضلة بين هذه الطرق واختيار أحسنها لبلوغ أهدافها.

5- مجموعة الإجراءات الحكومية التي تحدد معالم البنية الاقتصادية التي تعمل في ضلها الوحدات الاقتصادية¹.

6- مجموعة الأدوات والأهداف الاقتصادية والعلاقات المتبادلة بينها، والدولة هي المسئولة عن إدارة وتنفيذ السياسات الاقتصادية².

وكما يبيّن أيضا هذين التعريفين أن الحكومة هي المسئولة عن إحداث التغييرات اللازمة في البنية الاقتصادية بهدف الوصول إلى الإستراتيجية الحسنة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

7- مجموعة توجيهات كل التصرفات العمومية والتي لها انعكاسات على الحياة الاقتصادية، وتعنى السياسة الاقتصادية بأنه تصرف عام للسلطات العمومية يكون في المجال الاقتصادي كأن تتعلق بالإنتاج، التبادل، الاستهلاك وتكوين رأس المال³.

وتبعاً لما سبق من تعريف للسياسة الاقتصادية فهي تتمثل في ذلك العمل الحكومي المحدد للأهداف النهائية المرجو بلوغها من تحقيق مستوى معين من العمالة، مستوى معين من استقرار الأسعار، نمو اقتصادي عالي، تنمية مستدامة، وغيرها من المتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية التي بهدف إلى تحقيق حالة اقتصادية متقدمة وعدالة اجتماعية متوازنة.

المطلب الثاني: السياسة الداخلية

تملك السياسة الاقتصادية مجموعة من الإجراءات التي تستخدمها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والتي من بينها السياسة الداخلية التي تعمل على التأثير في عديد المتغيرات الاقتصادية الجزئية والكلية.

أولاً: السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية من الأدوات المهمة التي تستخدم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وهي تعمل بالتضافر مع أدوات أخرى للمحافظة على معدلات متدنية من التضخم بالدرجة الأولى واستقرار الأسعار.

أ- تعريف السياسة النقدية

تعدد التعاريف المتعرضة للسياسة النقدية، والتي نذكر منها ما يلي.

1- هي مجموعة من الإجراءات أو الأدوات التي تتخذها الدولة أو التي يستعملها الجهاز المصرفي أو السلطات النقدية في إدارة كل من النقود والائتمان، وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد أو التحكم في عرض النقود ومستوى أسعار الفائدة⁴.

¹ نعمة الله نجيب وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 141.

² رضا العدل، التحليل الاقتصادي الكلي، مكتبة عين شمس للطباعة، مصر، 1996، ص: 325.

³ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية -دراسة تحليلية وتقييمية-، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص: 13.

⁴ عبادة ابراهيم عبد الحليم، السياسة النقدية ضوابطها واستراتيجياتها في الاقتصاد الإسلامي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، الأردن، العدد 12، 2011، ص: 744.

حيث يوضح هذا التعريف أن السياسة النقدية تتمثل في عمل الجهاز المصرفي من تنظيم للسيولة النقدية وإدارة الائتمان وأسعار الفائدة، وذلك بهدف السيطرة على التضخم والمستوى العام للأسعار.

2- هي جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية، وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي¹.

ويوضح أيضا هذا التعريف أن السياسة النقدية تتمثل في جميع الإجراءات النقدية الهادفة إلى إحداث تغيير في النظام النقدي للوصول إلى الأهداف النهائية من استقرار الأسعار والسيطرة على التضخم.

3- هي جميع الإجراءات التي تستخدمها السلطات النقدية لمراقبة عرض النقد بقصد تحقيق أهداف اقتصادية معينة².

ويختصر هذا التعريف في أن السياسة النقدية تتمثل في السيطرة على المعروض النقدي من قبل السلطات النقدية، بقصد تحقيق أهداف اقتصادية بعيدة المدى.

4- وهي تشمل جميع التنظيمات النقدية والمصرفية لما لها من دور مؤثر في مراقبة حجم النقد المتيسر في النظام الاقتصادي، وهي بذلك تشتمل على جميع الإجراءات التي تتخذ من قبل الحكومة والبنك المركزي والخزينة بقصد التأثير على مقدار النقد والائتمان، وبالتالي يمكننا أن نعرفها بأنها ذلك العمل الذي يوجه للتأثير على النقد والائتمان وكذلك الإقراض الحكومي أي حجم وتركيب الدين الحكومي³.

وطبقا لما ورد في التعاريف السابقة للسياسة النقدية يتضح بأنها ذلك التأثير المتعمد من طرف السلطات النقدية أو الحكومية أو الخزينة العمومية على المعروض النقدي، بهدف السيطرة على ركينتين أساسيتين هما التضخم والمتمثل في المستوى العام للأسعار وأسعار الفائدة.

ب- أدوات السياسة النقدية

تمتلك السياسة النقدية مجموعة من الأدوات التي تستخدمها في التأثير عن الكتلة النقدية، والتي هي كالتالي.

1- الأدوات الكمية (غير المباشرة)

- سياسة السوق المفتوح: تعمل هذه السياسة مباشرة مع السوق المالي، حيث تدخل الدولة إما بائعا أو مشتريا للأوراق المالية، فإذا كان الهدف هو سياسة نقدية توسعية فإنها تدخل كمشتري للأوراق المالية بهدف ضخ الأموال في السوق، أما في حالة السياسة الانكماشية فهي تدخل إلى السوق كبائع للأوراق المالية بهدف سحب الأموال من السوق.

¹ زكرياء الدوري ويسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسة النقدية، دار اليازوري للطباعة والنشر، الأردن، 2006، ص:185.

² أكرم حذاء ومشهور هذلول، النقود والمصارف مدخل تحليلي نظري، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، 2005، ص:183.

³ نفس المرجع، ص:184.

- سياسة سعر إعادة الخصم: يستخدم البنك المركزي هذه السياسة للتأثير عن الكتلة النقدية حيث يقوم بتخفيض سعر الفائدة الذي يتقاضاه على قروضه للجهاز المصرفي في حالة أراد سياسة توسعية، أما إذا كان المقصود سياسة انكماشية فإنه يقوم برفع سعر الفائدة.

- معدل الاحتياطي القانوني: تحتفظ البنوك التجارية بجزء من ودائعها لدى البنك المركزي كإجراء احتياطي، ولهذا تستخدم هذه الوسيلة للتأثير عن الكتلة النقدية، حيث إذا كان الهدف سياسة انكماشية يرفع من حجم الاحتياطي القانوني، والعكس بالعكس فإذا كانت سياسة توسعية يقوم بخفض الاحتياطي القانوني.

2- الأدوات النوعية (المباشرة)

- تأطير الائتمان: هو إجراء تتخذه البنوك المركزية في شكل تعليمات للبنوك التجارية بهدف التحكم في الكتلة النقدية.

- النسبة الدنيا للسيولة: وهو إجراء إلزامي للبنوك التجارية للمحافظة على نسبة دنيا من النقود.

- الودائع المشروطة من أجل الاستيراد: حيث تستخدم هذه الأداة لدفع المستوردين إلى إيداع مبلغ أو شحن الودائع على شكل ودائع لدى البنك المركزي لفترة معينة.

- الإقناع الأدبي: وهو خطاب صريح للبنوك التجارية بعدم التوسع في منح القروض وخاصة الموجهة للمضاربة.

ج- إستراتيجية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

تعد إستراتيجية السياسة النقدية من الاستراتيجيات البعيدة المدى في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المعروفة (مربع كاليدور)، ولهذا فالسياسة النقدية تستخدم أدوات وسيطة لبلوغ الأهداف البعيدة المدى، حيث التأثير على كمية النقود كفيلاً بتحقيق مستوى مستقر من الأسعار (السيطرة على التضخم) وهذا ما يؤدي أيضاً نحو وجود معدل مستقر من التوظيف أو مستوى متدني من البطالة، فالتحكم في حجم الكتلة النقدية عن طريق التأثير في العمل المصرفي هو المسئول بطريقة مباشرة في إحداث ذلك التغيير على معدل إعادة الخصم وحجم الائتمان وأسعار الفائدة.

ولقد أكد التحليل الكينزي على أن السياسة النقدية لها تأثير مباشر على معدل الفائدة ثم على قرارات ومستويات الاستثمار ومن بعدها على التشغيل والإنتاج والدخل الوطني، فعلى سبيل المثال في حالة تخفيض البنك المركزي لمعدل إعادة الخصم أو نسبة الاحتياطي الإجباري أو دخول السوق المالي كمشتري للأوراق المالية، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة كمية النقود المعروضة في الاقتصاد وكذا زيادة الاحتياطات النقدية لدى البنوك على النحو الذي يزيد من قدرتها على منح الائتمان، حيث تلجأ البنوك إلى تخفيض معدل الفائدة الذي يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار والاستهلاك ومن ثم زيادة مستوى الطلب الكلي الذي يدفع بالمنتجين إلى الرفع من حجم الإنتاج نحو مستوى التشغيل التام، فيزداد بذلك مستوى الناتج الوطني والدخل الوطني، وعليه ارتفاع معدل النمو الاقتصادي

والتنمية ومنها الاستقرار الاقتصادي، فالسياسة النقدية تؤثر على حجم النشاط الاقتصادي من خلال تشجيع الطلب الكلي إلى المستوى الذي يسمح بتحقيق التشغيل الكامل وتشجيع النمو الاقتصادي. كما تؤدي السياسة النقدية دورا هاما في تصحيح الاختلالات في ميزان المدفوعات من خلال معالجة التقلبات التي تحدث في أسعار الصرف، وعادة ما يتحقق ذلك عن طريق توازن الأسعار وتغيير المعروض النقدي وأسعار الفائدة، إذ تستند الطريقة النقدية إلى التمييز بين النقود من مصدر خارجي (الاحتياطات الدولية) والنقود من مصدر داخلي (السيولة المحلية)، فضلا عن ذلك يعد ميزان المدفوعات ظاهرة نقدية، ففي ظل اقتصاد مفتوح وثبات أسعار الصرف فإن عرض النقود هو متغير يتأثر بفائض أو عجز ميزان المدفوعات، لذلك فهو لا يعتبر أداة مستقلة كما هو الحال في اقتصاد مغلق، إذ يعد عرض النقود متغيرا مستقلا يستطيع التأثير في وضع ميزان المدفوعات¹.

كما تمارس السياسة النقدية تأثيرها من خلال سعر الفائدة على ميزان المدفوعات، فبتحديد هذا السعر تستطيع السلطات النقدية التأثير على عرض النقود والطلب عليها، بطريقة تساهم في تحقيق التوازن في سوق الصرف عند سعر الصرف المرغوب فيه للعملة المحلية، فارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى دخول رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل والتي بواسطتها يتم معالجة اختلال ميزان المدفوعات وإبقاء سعر الصرف في حالة توازن.

وإذا كان سعر الصرف من وسائل السياسة النقدية الأكثر شيوعا في توحيد قيم رؤوس الأموال الدولية، فإنه قد يسهم من جهة أخرى في عملية تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات، فالانخفاض في سعر الصرف مع بقاء المتغيرات الأخرى على حالها يجعل السلع المحلية أرخص بالأسواق الأجنبية والسلع الأجنبية أغلى في السوق المحلية، مما يؤدي إلى زيادة الصادرات بسبب ارتفاع تنافسيتها السعرية وانخفاض الواردات بسبب انخفاض تنافسيتها السعرية (أثر الحجم)، الأمر الذي يسهم في تحسين الحساب الجاري، لكن انخفاض أسعار الصادرات وارتفاع أسعار الواردات قد يترتب عليها تدهور معدل التبادل التجاري ومن ثم تردي وضع ميزان الحساب الجاري (أثر السعر)².

ثانيا: السياسة المالية

تعد السياسة المالية من ضمن الأدوات المتاحة في السياسة الاقتصادية للتأثير على متغيرات الاقتصاد الكلي والجزئي، والتي تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

أ- تعريف السياسة المالية

يمكن إيضاح السياسة المالية في التعاريف التالية.

¹ عباس كاظم الدغمي، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص: 88.

² على عبد الرضا حمودي، مرجع سبق ذكره، ص: 06.

- 1- هي استخدام قنوات التأثير المالية من أجل تحقيق أهداف اقتصادية، من خلال تشجيع فرص النمو الطويلة المدى عبر إعداد البنية التحتية ذات التمويل العام، إلى جانب السياسة الضريبية الميسرة والمساعدة على النمو¹. حيث يوضح هذا التعريف أن السياسة المالية هي ذلك التأثير على قنوات محددة في المالية من أجل تحقيق أهداف اقتصادية مسطرة من قبل.
- 2- هي إحدى فروع السياسة الاقتصادية، والتي تهدف إلى استخدام الإنفاق الحكومي والضرائب والمدفوعات التحويلية كأدوات لضبط النشاط الاقتصادي عن طريق الحكومة وتحقيق الأهداف الاقتصادية الأساسية، والتي من أهمها تحقيق مستوى الناتج القومي الصافي عند مستوى التوظيف الكامل دون أن يصحب ذلك تضخم². ويوضح أيضا هذا التعريف الشامل في أن السياسة المالية هي ذلك التأثير المتعمد على مجموعة الأدوات والقنوات المالية والمتمثلة في الإنفاق الحكومي والتحويلات وغيرها من أدوات السياسة المالية، بهدف تحقيق معدل نمو عالي، وتوظيف كامل للطاقات المتاحة.
- 3- أو هي مجموعة السياسات الحكومية المتعلقة بالإيرادات العامة كالضرائب المختلفة والإنفاق العام لتحقيق أهداف عديدة، كإعادة تخصيص الموارد، رفع معدلات النمو الاقتصادي وإعادة توزيع الدخل وغيرها، أي أن السياسة المالية هي استخدام الإنفاق الحكومي والسياسة الضريبية للتأثير على العوامل المحددة للإنتاج³. ويبيّن هذا التعريف أن السياسة المالية هي عبارة عن استخدام الضريبة والإنفاق العام بهدف رفع معدل النمو الاقتصادي وإعادة توزيع الدخل بصورة عادلة وتخصيص الموارد، وغيرها من الأهداف الاقتصادية الأخرى.
- 3- هي السياسة التي بموجبها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وإيراداتها لإنشاء آثار مرغوبة وتجنب آثار أخرى غير مرغوبة على الدخل والتوظيف والإنتاج، وبعبارة أخرى استخدام أدوات السياسة المالية من ضرائب ونفقات وإدارة الدين والموازنة العامة في التنمية والاستقرار لاقصادي⁴.
- وكذلك يبيّن هذا التعريف أن السياسة المالية هو التأثير على الضرائب والإنفاق الحكومي والموازنة العامة بهدف الوصول إلى الحالة الاقتصادية المرغوبة والاستقرار الاقتصادي المنشود.
- 4- ومن الناحية العينية تعرف السياسة المالية بأنها الإجراءات التي تقوم بها الحكومة بغية تحقيق التوازن المالي العام، مستخدمة في ذلك الوسائل المالية الهامة من الضرائب والرسوم والنفقات العامة والقروض العامة، وذلك للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية والوصول إلى أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة⁵.

¹ هاني صالح، مرجع سبق ذكره، ص: 259.

² الحماداني رفاة شهاب، نظرية الاقتصاد الكلي - مقدمة رياضية -، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، 2014، ص: 260.

³ بخت حيدر نعمة، سياسات الاستقرار الاقتصادي في مصر والصين والولايات المتحدة الأمريكية، دار أمانة للطباعة والنشر، الأردن، 2014، ص: 74.

⁴ عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، دار النهضة العربية، مصر، 2013، ص: 20.

⁵ كنعان علي، اقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية، منشورات دار الحسين، سوريا، 1998، ص: 219.

وتبعاً لما ورد من قبل في التعريفات السابقة فإن السياسة المالية ما هي إلا تحكم في عديد الأدوات المالية - الإنفاق الحكومي، الموازنة العامة، حجم الدين العمومي، الضرائب... الخ - بغية الوصول إلى أهداف اقتصادية مرغوبة متمثلة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ودعم النمو وتوزيع عادل للدخول.

ب- أدوات السياسة المالية

تمتلك السياسة المالية مجموعة أدوات يمكن أن تستخدم في التأثير على قنوات المالية للوصول إلى الحالة المرغوبة، وهذه الأدوات هي كالتالي:

1- النفقات العامة: ويتمثل في توجيه الحكومة نحو تأسيس المشروعات ذات المنفعة العامة مثل الصناعة، الزراعة، الصحة والتعليم وغيرها فهي تساعد على تعزيز قدرة الأفراد على كسب الدخل، كما أن الإنفاق العام يعمل على تشجيع المشروعات الخاصة من خلال توفير الخدمات الضرورية والتمويل، ولهذا تنقسم النفقات العامة إلى قسمين: الإنفاق الجاري، والذي يخصص لتقديم الخدمات العامة وغيرها، والإنفاق الاستثماري، والذي يخصص لبناء البنية التحتية.

2- الضرائب: وتشكل الضرائب الأداة الرئيسية للسياسة المالية، وهي الوسيلة الأكثر فعالية لتخفيض الاستهلاك الخاص وتوفير الموارد إلى ميزانية الدولة لتمويل نشاطاتها ولخدمة أهداف التنمية الاقتصادية، وتستخدم أيضاً كمحفز للدخار وتقليل التفاوت بين الدخل وتحويل الفائض الاقتصادي نحو النشاطات التنموية وهي تنقسم إلى قسمين: الضرائب المباشرة، وهي الضرائب المفروضة على الأفراد والممتلكات والشركات، والضرائب الغير مباشرة، وهي الضرائب المفروضة على السلع مثل الضرائب على الواردات والصادرات ورسوم الإنتاج والاستهلاك.

3- الموازنة العامة: وهي بيان تفصيلي يوضح تقديرات إيرادات الدولة ومصروفاتها معبراً عن ذلك في صورة وحدات نقدية تعكس في مضمونها خطة الدولة لسنة مالية مقبلة، وهذا البيان يتم اعتماده من قبل السلطة التشريعية في الدولة.

ج- دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

تعالج السياسة المالية موضوع الاستقرار الاقتصادي في ركيزتين أساسيتين، فالأولى في حالة وجود فجوة تضخمية أما الحالة الثانية فتتمثل في حالة وجود فجوة انكماشية، وهي موضحة كالتالي:

1- ففي الحالة التي يكون فيها الاقتصاد في فجوة تضخمية، أي يكون الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي مما يعني وجود عجز في تلبية الطلب الموجود في الاقتصاد، ولمواجهة هذا النقص في الإنتاج فإنه يدفع بالمنتجين إلى توظيف عناصر إنتاج جديدة من أجل زيادة مستوى الإنتاج، ومن ثم يرتفع الناتج إلى أن يتساوى مع حجم الطلب الكلي.

وفي الوقت الذي يكون فيه الاقتصاد في حالة توظيف كامل فإن الاقتصاد قد يستنفذ جميع عناصر الإنتاج الموجودة فيه وهو موظفة بشكل كامل، وبالتالي فمن غير الممكن توظيف عناصر إنتاج جديدة، وبالتالي سوف يبقى الطلب دون تلبية العرض مما يؤدي إلى وجود تضخم.

لمواجهة هذه الحالة تتدخل الحكومة بالسياسة المالية لتعديل الطلب مع العرض الكلي، فقد تستخدم الإنفاق الحكومي بتقليص حجمه وبالتالي يؤثر على حجم الطلب حتى يتساوى مع العرض الكلي، وقد تستخدم الحكومة الضريبة لتقليص حجم دخل الأفراد وبالتالي يقل الاستهلاك (تقليص الطلب) فيتوازن الطلب مع العرض، وبالتالي تحاول الحكومة امتصاص الفائض من المعروض النقدي في السوق حتى ترفع التضخم. وتعمل السياسة المالية على خفض مستوى الطلب الكلي وتسحب الطلب النقدي الزائد أي امتصاص النقود الشرائية الزائدة عن طريق إحداث فائض في الميزانية برفع معدلات الضرائب القائمة أو زيادة حصيللة الضرائب باستحداث ضرائب جديدة على أنواع أخرى من السلع، كما أن السياسة الإنفاقية تعمل على ترشيد الطلب الاستهلاكي من خلال خفض بنود الإنفاق¹.

2- أما في الحالة الثانية التي يكون فيها الاقتصاد في فجوة انكماشية فإن الاقتصاد يعاني من عرض كلي أكبر من الطلب الكلي، أي أن الاقتصاد في وضع التوظيف أقل من الوضع التوازني بمعنى وجود فائض في إنتاج السلع والخدمات وهذه الحالة ستدفع بالمنتجين إلى تقليل حجم الإنتاج ومن ثم انخفاض العرض الكلي إلى أن يساوي حجم الطلب الكلي، وفي هذه الحالة يواجه الاقتصاد مشكلة بطالة، وذلك بسبب الاستغناء عن بعض العناصر الإنتاجية.

وهنا تقوم الحكومة بالتدخل في محاولة لزيادة حجم الطلب الكلي بإتباع سياسة توسعية، وتمثل في زيادة حجم الإنفاق الحكومي أو تخفيض حجم الضريبة على الدخل، حيث يؤدي ذلك إلى زيادة مستوى الدخل الشخصي المتاح ومن ثم ارتفاع مستوى الاستهلاك ومستوى الادخار.

أو قد تقوم الحكومة بزيادة حجم الإنفاق الحكومي بإقامة المشروعات العامة الاستثمارية وشق الطرقات وتشيد المستشفيات والمدارس... الخ، أو من خلال توسع الحكومة في منح مختلف الإعانات الاجتماعية مثل إعانة البطالة والشيخوخة، ونتيجة لذلك تزداد الدخول ومنه الإنفاق الاستهلاكي، ليس فقط بمقدار الإنفاق العام بل بصورة مضاعفة مما يحفز على الاستثمار ويزيد من العمالة، كما تستخدم الإيرادات العامة (تخفيض الضريبة) في مواجهة الكساد من خلال الأثر التعويضي للضريبة، حيث يسهم تخفيض الضريبة في زيادة الاستهلاك وزيادة الاستثمار ففي ما يتعلق بالاستثمار فالسياسة الضريبية يمكن أن تعمل على زيادة الاستثمار من خلال الضرائب على الأرباح مما يشجع المنتجين على الاستثمار وبالتالي زيادة الإنتاج².

¹ دراوسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص: 81.

² نفس المرجع، ص: 79.

المطلب الثالث: السياسة الخارجية

تحتل السياسة الخارجية مكانة هامة في السياسة الاقتصادية، وفي التأثير على مجمل المتغيرات الاقتصادية الكلية، وهي بالتالي تأثر بطريقة مباشرة وغير مباشرة في إحداث الاستقرار الاقتصادي.

أولاً: السياسة التجارية

أ- تعريف السياسة التجارية

يمكن تعريف السياسة التجارية من خلال التعاريف التالية.

1- هي مجموعة الأدوات التي تستخدمها السلطات الاقتصادية المعنية في التأثير على مسارات التجارة الخارجية لبلداتها لتحقيق أهداف وطنية، سواء لأسباب تتعلق بالعلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي أو لتحقيق أهداف خاصة بالاقتصاد الوطني نفسه¹.

حيث يوضح هذا التعريف أن السياسة التجارية هي جميع التأثيرات المستحدثة في مسار التجارة الخارجية لتحقيق أهداف بعيدة المدى في الاقتصاد الوطني.

2- هي مجموعة الوسائل التي تعتمد عليها الدولة في تجارتها الخارجية من أجل تحقيق أهداف معينة².

3- هي مجموعة التشريعات واللوائح الرسمية الموضوعية من طرف أجهزة الدولة لتنظيم نشاط التجارة الخارجية وفقاً لسياسة الدولة الاقتصادية، وتقوم أجهزة الدولة من خلال الأساليب والإجراءات التنظيمية المرتبطة بتلك التشريعات بتقييد أو تحرير ذلك النشاط طبقاً لمصلحة الدولة الاقتصادية في المجال الخارجي³.

ويبين هذين التعريفين في أن السياسة التجارية تتمثل في ذلك التنظيم والقوانين الخاصة المأثرة على حالة النشاط التجاري الخارجي، وبهدف تحقيق أهداف اقتصادية معينة موضوعية مسبقاً.

4- اختيار الدولة في علاقتها التجارية الخارجية لوجهة معينة ومحددة سواء كانت سياسة حرية أو سياسة حماية، وتعتبر عن ذلك بإصدار التشريعات واتخاذ القرارات والإجراءات التي تضعها موضع التطبيق⁴.

وتبعاً لما ورد سابقاً من تعريف للسياسة التجارية فهي تتمثل في ذلك التأثير المعتمد على النشاط التجاري الخارجي وذلك بواسطة القوانين التنظيمية الهادفة إلى إحداث تغييرات على مجموعة المتغيرات الاقتصادية الأخرى عبر القنوات الاقتصادية المعروفة، والتي تهدف في النهاية نحو تحقيق استقرار اقتصادي عام.

ب- أدوات السياسة التجارية

تحتوي السياسة التجارية على العديد من الأدوات التي تستخدمها في التأثير على المتغيرات الاقتصادية الجزئية والكلية.

¹ مجير عدنان زكي أمين، الاقتصاد الدولي النظريات والتطبيق، دار آثرء للطباعة والنشر، الأردن، 2010، ص: 133.

² رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، المكتبة المصرية، مصر، 2007، ص: 70.

³ هشام محمود الإقداحي، العلاقات الاقتصادية المعاصرة، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2003، ص: 351.

⁴ عبد القادر منولي، الاقتصاد الدولي النظريات والسياسات، دار الفكر للطباعة والنشر، الأردن، 2011، ص: 69.

1- الأدوات السعرية

تحتوي الأدوات السعرية على ما يلي:

- الرسوم الجمركية

وهي ضريبة تفرضها الدولة على السلع عندما تعبر حدودها الوطنية، سواء كانت صادرات أو واردات، وهي تنقسم بدورها إلى عدة أنواع¹.

- من حيث كيفية تحديد الرسم: نميز بين الرسوم القيمية والتي تحدد كنسبة مئوية من قيمة السلعة، والرسوم النوعية والتي تحدد على أساس الوحدة من السلعة بالعدد أو الوزن، وأخيراً الرسوم المركبة والتي تشمل الرسوم النوعية والقيمية على حد سواء.

- من حيث الهدف: ونميز بين الرسوم المالية والتي تهدف إلى توفير الإيرادات لخزينة الدولة، والرسوم الحمائية والتي تفرض من أجل حماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية.

- من حيث مدى حرية الدولة غي فرضها للرسوم الجمركية: نميز بين التعريفية المستقلة والتي تنشأ عن إرادة تشريعية داخلية، والتعريفية الاتفاقية والتي تنشأ بموجب اتفاق دولي مع الدول الأخرى.

- من حيث سعر الضريبة المفروضة: وهنا نميز بين التعريفية البسيطة والمزدوجة والمتعددة.

- إعانات التصدير

وهي وسيلة تسعى من خلالها الدولة إلى التأثير على الأسعار التي تباع بها المنتجات دولياً عن طريق تقديم الإعانات والمنح والتسهيلات للمنتجين والمصدرين المحليين، بغية تدعيم قدرتهم على التنافس في الأسواق الدولية والتوسع في صادراتهم بيع المنتجات التي يتم تصديرها بأسعار أقل وبالشكل الذي يساعد على تحقيق قدرة تنافسية أكبر²، وقد تكون الإعانات مباشرة وغير مباشرة، حيث تمنح الأولى في صورة نقدية، أما الثانية فإنها تأخذ عدة أشكال كأن تقدم الدولة دعماً للتصدير من خلال تخفيض الرسوم الجمركية على الصادرات، أو توفير البنية الأساسية للمنتجين من مياه وكهرباء وطرق بأسعار رمزية.

- الإغراق

وهو أن تلجأ الدولة إلى بيع السلع المنتجة محلياً في الأسواق الخارجية بأسعار تقل عن الأسعار التي تبيع بها في الأسواق الداخلية أو تقل عن نفقة إنتاجها أو تقل عن أثمان السلع المماثلة أو البديلة في تلك الأسواق، والهدف من الإغراق هو كسب الأسواق الخارجية والقضاء على المنافسين فيها والاستيلاء عليها وذلك في الأمد القصير، لأنه سرعان ما ينجح الإغراق باحتكار المنتجين للسوق ومن ثم البيع بالأسعار التي تحقق لهم أقصى حد من الأرباح.

¹ زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص: 286.

² فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الورق للنشر، الأردن، 2004، ص: 156.

- تخفيض سعر الصرف

يقصد بتخفيض سعر الصرف أن تلجأ الدولة عمداً إلى تخفيض قيمة الوحدة النقدية الوطنية مقابل الوحدة النقدية الأجنبية، الأمر الذي يترتب عليه تخفيض الأسعار المحلية مقومة بالعملة الأجنبية ورفع الأسعار الخارجية مقومة بالعملة الوطنية، ومن الأسباب المؤدية إلى تخفيض سعر الصرف معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات، الحد من خروج رؤوس الأموال إلى الخارج وتشجيع دخولها، حماية الصناعات الناشئة ومعالجة مشكلة البطالة عن طريق التوسع في الصناعات التصديرية بالإضافة إلى زيادة الموارد المالية لخزينة الدولة¹.

2- الأدوات الكمية

وكذلك تحتوي الأدوات الكمية على العديد من الوسائل التي تستخدم عند الحاجة، وهي كالتالي.

-نظام الحصص:

وبمقتضى هذا النظام يتم فرض قيود على السلع التي يمكن استيرادها أو تصديرها، وقد تكون الحصص كمية أو قيمة، أي هي نوع من أنواع القيود المفروضة على الواردات وأحياناً على الصادرات.

-تراخيص الاستيراد

يعتبر نظام تراخيص الاستيراد نظاماً مكملاً لنظام حصص الاستيراد، فهو يتمثل في عدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد موافقة الدولة، وتعطي هذه الموافقة في صورة إذن أو ترخيص بالاستيراد، فلا يحق إلا لحامل الإذن أو الترخيص باستيراد السلع، وبذلك تحدد لكل تاجر حصة معينة يقوم باستيرادها ويتحدد استيراده بمقدارها، وبالتالي تتحدد حصة كل مستورد من الكمية المستوردة²، وغالباً ما يكون الهدف من هذا النظام هو حماية الإنتاج المحلي من واردات بعض الدول والحد من مخاطر الاحتكار الناجم عن تطبيق نظام الحصص.

3- الأدوات التنظيمية

تأتي المعاهدات والاتفاقيات التنظيمية في التجارة الخارجية من أجل تأطير عملها ورسم الخطط البعيدة المدى لتنظيم عملها، ويوجد بها عدة طرق هي كالتالي:

- المعاهدات والاتفاقيات التجارية

المعاهدات التجارية هي اتفاق عام تعقده الدولة بواسطة أجهزتها الدبلوماسية مع معظم الدول لتنظيم العلاقات الاقتصادية والتجارية فيما بينها كشؤون الملاحة، تنظيم الازدواج الدولي في الضرائب والتعريفات الجمركية، وغالباً ما تتضمن المعاهدات التجارية شرط المعاملة بالمثل أو تبادل المزايا، أو ما يعرف باسم امتياز الدولة الأولى بالرعاية³.

¹ زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص: 392.

² عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص: 260.

³ محمد عبد العزيز عجمية، مرجع سبق ذكره، ص: 135.

أما الاتفاقيات التجارية فهي ليست على مستوى المعاهدة، بل أقل مدة منها عادة ما تكون سنة، تتميز بطبيعتها الإجرائية وتقتصر على تناول المسألة بعينها، ولهذا غالبا ما تكون هذه الاتفاقيات موجهة لتنفيذ المعاهدة العامة والشاملة، فهي إذن عقد يتناول الأمور التفصيلية التي تتعلق بالتبادل التجاري بين البلدين، ويتم هذا العقد عن طريق وزارات الاقتصاد والتجارة الخارجية.

- اتفاقيات الدفع

تتم هذه الاتفاقيات بين الدول التي تعتمد على نظام الرقابة على الصرف وتقييد تحويل عملاتها إلى العملات الأجنبية، فهي اتفاق بين دولتين ينظم قواعد تسوية المدفوعات التجارية وغيرها وفقا للأسس والأحكام التي يوافق عليها الطرفان، وفحوى هذا الاتفاق هو أن تتم حركة المدفوعات بين الدولتين المتعاقدتين بالقيود في حساب مقاصة مدفوعات ومتحصلات كل منها مع الأخرى، كما تحدد هذه الاتفاقيات العملة التي تتم على أساسها العمليات، وسعر الصرف الذي تتم بموجبه التسوية، إضافة إلى أنواع المعاملات التي يسمح بتحويلها عن طريقة ومدة سريانه، وطريقة تجديده أو تعديل بعض نصوصه¹.

ج- علاقة السياسة التجارية بالاستقرار الاقتصادي

تسمح السياسة التجارية بالحصول على الإيرادات وتعزيز المالية العامة للدولة بواسطة فرض رسوم جمركية على الواردات من السلع الأجنبية، وكما تسمح أيضا بتنوع الإنتاج المحلي وتوسيع بنية الاقتصاد الوطني وبالتالي زيادة نمو الناتج المحلي، إذ يزداد الطلب المحلي على المنتجات الوطنية ما يساعدها على التقليل من البطالة وزيادة فرص الاستثمار المريح في الداخل، وبالتالي استخدام المزيد من العمالة، كما أن فرض الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية يؤدي إلى خفض الواردات من السلع وبافتراض بقاء الصادرات دون تغيير فإن هذا يؤدي إلى تحسين الميزان التجاري وبالتالي فهذه السياسة تسهم في بعث الاستقرار الاقتصادي في المدى الطويل.

كما تستخدم السياسة التجارية لتحقيق أهداف رفع القدرة التنافسية للقطاعات المحورية، وتعزيز سياسة التصدير التي تمثل إحدى الآليات الهامة لخلق فرص عمل جديدة وجذب الاستثمار المحلي والأجنبي، وزيادة معدلات نمو الناتج المحلي من خلال توسيع نطاق السوق والذي يعد النفاذ إلى الخارج أهم عناصره، فالتوسع في التصدير عموما يساعد على إزالة العوائق أمام التنمية الاقتصادية وتحقيق معدلات نمو مطردة، ولهذا تحتل السياسة التجارية مكانة هامة في تنمية قطاع الصادرات، وذلك من خلال الإجراءات والسياسات التي تعتمدها، ويمكن أن نميز من بينها، سياسات الدعم والإعانات والتي نجد أهم أشكالها الإعانات الخاصة بالمدخلات الوسيطة، إعفاء مستلزمات الإنتاج المستورد من الرسوم الجمركية أو إعادة تصديرها بعد التصدير ومنح القروض لتمويل الصادرات بأسعار فائدة رمزية وتعديل سعر الصرف المصدر، أما السياسة الثانية فهي تتمثل في السياسة الجمركية، حيث نجد العديد من الأساليب والأنظمة الجمركية التي تستخدم لتسهيل وتشجيع الأنشطة التصديرية، فهذه الإجراءات وغيرها

¹ زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص: 298.

تؤدي دورا هاما في خلق مناصب شغل جديدة وبعث النمو الاقتصادي، كونها تمثل أداة هامة لتموين العملية الإنتاجية بالمواد الأولية، وتمويل المؤسسات الإنتاجية التي تنشط في مجال التجارة الخارجية، فضلا عن كونها وسيلة لتصريف المنتجات الموجهة للتصدير، وأداة للحصول على مكاسب جديدة في صورة رأس مال أجنبي جديد، الذي يساهم في زيادة الاستثمارات الجديدة وزيادة رأس المال الذي من شأنه خلق مناصب عمل ودعم النمو الاقتصادي.

وكذلك فان التحليل الكينزي يعتبر أن جميع التغيرات التي تحدث في السياسة التجارية تؤثر تأثيرا مباشرا في مؤشرات النمو الاقتصادي، فزيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني من خلال زيادة الطلب على منتجات الدولة التي تنشط في مجال التجارة الخارجية، وهو ما يسمح لها بتحقيق دخل إضافي من الخارج والذي يساهم في زيادة معدلات النمو وبالتالي التنمية الاقتصادية، ورغم أن الواردات تمثل مجالا من مجالات التسرب، إلا أنها تساهم هي الأخرى بشكل غير مباشر في توفير متطلبات النمو الاقتصادي، وذلك من خلال تمويل الاقتصاد بالمواد والسلع الصناعية والاستهلاكية، والتي ينتج عنها زيادة حجم الإنتاج والدخل والنمو الاقتصادي، وبالتالي فهي تحفز النمو¹.

ومما وجب ذكره هنا أن استخدام المضاعف التجاري يؤثر في زيادة أكبر في حجم الناتج الداخلي الخام من الزيادة في حجم الصادرات، أي كلما زادت قدرة البلد على التصدير بشكل يتجاوز حاجته إلى الاستيراد كلما كان لهذه الفجوة تأثير إيجابي مضاعف على النمو الاقتصادي، وهكذا فالسياسة التجارية هي أداة لزيادة النمو الاقتصادي فضلا عن كونها وسيلة لتوزيع الموارد توزيعا أكثر كفاءة، ووسيلة لزيادة حجم التشغيل في الصناعات وبالتالي زيادة الدخل وتشجيع النمو الاقتصادي.

ثانيا: سياسة سعر الصرف

تعتبر سياسة سعر الصرف من السياسات المؤثرة في علاقة الاقتصاد بالعالم الخارجي، وهي من المؤثرات القوية والتي يمكن استخدامها كأداة في تحقيق الأهداف الاقتصادية البعيدة المدى.

1-تعريف سعر الصرف

لقد تعددت التعريفات الموضحة لسعر الصرف، ولهذا نورد أهمها فيما يلي:

1- يعبر سعر الصرف عن الوحدات النقدية التي تبدل به وحدة من العملة المحلية إلى عملة أخرى أجنبية، وهو بهذا يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات الأجنبية الأخرى، فضلا عن كونه وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية وعلى ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة ومن ثم على التضخم، الناتج والعمالة وهو بالإضافة إلى ذلك يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية، فالسعر العالمي والسعر المحلي للسلعة مرتبطان من خلال سعر الصرف².

¹ صديقة باقر عبد الله، الميزان التجاري وتنمية الصادرات غير النفطية، سلسلة مقالات اقتصادية، مركز التدريب والبحوث الاقتصادية، العراق، 2017، ص: 02-03.

² عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية نقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص: 103.

2- يعرف سعر الصرف على انه نسبة مبادلة عملتين أحدهما تعتبر سلعة بينما الأخرى تعتبر ثمنا أو سعرا نقديا لها¹.

3- هو ذلك المعدل الذي يتم على أساسه مبادلة عملة دولة ما مع بقية عملات دول العالم².

4- هو عبارة عن وحدة واحدة من العملة الأجنبية التي يمكن مبادلتها بوحدة من العملة الوطنية³.

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن توضيح أن سعر الصرف هو تلك القيمة من العملة المحلية التي يتم استبدالها بالعملة الخارجية، بهدف تسوية المدفوعات الدولية، وهي الأداة الوحيدة بين الاقتصاد المحلي مع الاقتصاد الدولي.

2- أشكال أسعار الصرف

يحتوي سعر الصرف على عديد الأشكال المتباينة فيما بينها، والتي يمكن تصنيفها كما يلي:

2-1- سعر الصرف الاسمي

هو مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، ويتم تحديده انطلاقا من تقاطع عنصر العرض والطلب على العملة في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة، ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعا لتغير العرض والطلب وذلك حسب نظام الصرف المعتمد في البلد⁴.

2-2- سعر الصرف الحقيقي

يعبر سعر الصرف الحقيقي عن عدد الوحدات من سلعة ما في البلد المحلي اللازمة لشراء وحدة واحدة من نفس السلعة في البلد الأجنبي، أي أن سعر الصرف الحقيقي يأخذ بعين الاعتبار المستوى العام للأسعار في البلدين، وبالتالي فإنه يقيم القدرة على المنافسة ويفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم المتعلقة بالتصدير والاستيراد⁵.

2-3- سعر الصرف الفعلي

هو المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى خلال فترة زمنية معينة، أي أنه يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية، والهدف من سعر الصرف الفعلي هو معرفة مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لسلسلة من العملات الأخرى⁶.

¹ مجدي محمود شهاب وسوزي عدلي ناشد، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي للطباعة والنشر، لبنان، 2006، ص: 129.

² موسى خللو بخاري، سياسات سعر الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة الحسين للطباعة والنشر، لبنان، 2010، ص: 120.

³ Bernard Guillochin, économie internationale, 3 édition, Dunod, paris, 2001, p:219.

⁴ عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص: 103.

⁵ Jacques genereux, économie politique, 5 édition, Hachette, paris, 2010, p:109.

⁶ عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص: 105.

2-4- سعر الصرف الفعلي الحقيقي

إن سعر الصرف الفعلي الذي يعبر عن المتوسط لعدة أسعار صرف ثنائية هو سعر صرف اسمي، وحتى يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد اتجاه الخارج، لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار فوارق معدلات التضخم مع الشركاء التجاريين، أي تطور مؤشر الأسعار الأجنبية مقارنة بمؤشر الأسعار المحلية¹.

3- أدوات سعر الصرف

يمتلك سعر الصرف عدة أدوات يمكن استخدامها في التأثير على المتغيرات الاقتصادية المراد تعديل مسارها، وهي كالتالي:

3-1- تعديل سعر صرف العملة

في حالة سعر الصرف الثابت، يمكن للسلطات النقدية أن تؤثر على توازن ميزان المدفوعات عن طريق تخفيض قيمة العملة أو إعادة تقويمها، أما في حالة سعر الصرف المرن فإن السلطات النقدية يمكنها أن تعمل فقط على التأثير في تحسين أو تدهور قيمة العملة ويتوقف نجاح هذه السياسة على مجموعة من الشروط أهمها، ضرورة اتسام العرض المحلي لسلع التصدير والطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كاف من المرونة، بالإضافة إلى ضرورة توفر استقرار في الأسعار المحلية، وعدم قيام الدول المنافسة الأخرى بإجراءات مماثلة لتخفيض عملاتها مما يزيل الأثر المترتب على التخفيض وضرورة استجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة والمعايير المعمول بها في التصدير².

3-2- استخدام احتياطات الصرف

في ضل نظام أسعار الصرف الثابتة أو شبه المدارة يمكن للسلطات النقدية أن تحافظ على سعر صرف عملتها باستخدام احتياطاتها من العملات الأجنبية، فعند اختيار عملتها تقوم ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية، إما في حالة تحسن قيمة العملة المحلية تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية³.

3-3- استخدام أسعار الفائدة

عندما تريد السلطات النقدية تعويض خطر انهيار عملاتها الضعيفة تلجأ إلى اعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفع من اجل استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية الباحثة عن معدل فائدة مرتفع، وهو ما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة المحلية وبالتالي ارتفاع قيمتها، لكن يجب أن لا ترتفع معدلات الفائدة إلى ذلك المعدل الذي يؤدي إلى انخفاض الاستثمار الحقيقي⁴.

¹ وسام ملاك، مرجع سبق ذكره، ص: 182.

² عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص: 134.

³ المرجع السابق، ص: 135.

⁴ موسى لولو بخاري، مرجع سبق ذكره، ص: 127.

3-4- مراقبة الصرف

تفترض سياسة مراقبة الصرف بإخضاع مشتريات ومبيعات العملة الصعبة إلى رخص خاصة، وتستخدم هذه السياسة لمنع خروج رؤوس الأموال وخاصة الخروج من أجل المضاربة.

3-5- إقامة سعر صرف متعدد

يمكن تطبيق هذه السياسة في حالة نضام الرقابة على الصرف أو حالة احتكار الدولة لعمليات بيع وشراء العملة الصعبة، وتهدف السلطات النقدية من خلال هذه السياسة على تخفيض آثار حدة التقلبات في الأسواق وتوجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة، ومن أهم الوسائل المستخدمة عند تطبيق هذه السياسة هو اعتماد نظام ثنائي أو أكثر لسعر الصرف بوجود سعرين أو أكثر لسعر صرف العملة¹.

4- دور سياسة سعر الصرف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

ترى النظرية الاقتصادية أنه من الأحسن على الدولة التي تعاني من معدل تضخم مرتفع إتباع سياسة التعويم لسعر الصرف والتي تعمل على تعويض الفرق بين معدلات التضخم حتى تحافظ على قدرتها التنافسية، بينما الدول التي تحقق معدلات تضخم منخفضة فمن الأحسن الاعتماد على سياسة التثبيت.

وإذا كان استقرار مستوى الأسعار مرتبطا بمدى استقرار سعر الصرف لكونه الأداة التي تعبر عن ارتفاع أو انخفاض الأسعار على المستوى المحلي مقارنة بالعالم الخارجي، وكذا الأداة التي تعبر عن تدهور أو ارتفاع القدرة الشرائية للعملة وعن ضعف أو قوة تنافسية الصادرات في الأسواق الدولية، ولهذا فإن إتباع سياسة سعر تهدف إلى ضمان استقراره في الأجل الطويل عند القيمة التوازنية هو المؤشر الحقيقي لمدى المحافظة على تقلبات سعر الصرف ضمن الحدود المعقولة، وبالتالي عدم وجود أي آثار جانبية قد تعود على زعزعة استقرار الاقتصاد.

وتتدخل البنوك المركزية في سوق الصرف بين البنوك التجارية للسهر على عدم تأثير تقلبات أسعار الصرف الاسمية على توازن أسعار الصرف الفعلية الحقيقية في الأمد الطويل، وذلك من أجل حماية المستويات العامة للأسعار المحلية من تقلبات أسعار الصرف للدولية، بحكم أن سعر الصرف الحقيقي هو المؤشر المرجح الذي يعمل على الجمع بين كل من تقلبات سعر الصرف الاسمي واختلاف معدلات التضخم، باعتبار أنه يأخذ في الحسبان التقلبات في أسعار الصرف الأجنبية وربطها بمستوى الأسعار المحلية².

كذلك يسهم سعر الصرف في التأثير على معدل التضخم، ففي حالة انخفاض قيمة العملة الوطنية فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع الطلب الأجنبي على المنتجات المحلية وبالتالي ارتفاع المستوى العام لأسعار الاستهلاك، خاصة إذا كان الجهاز الإنتاجي ضعيف المرونة، وبالتالي فإن السيطرة على التضخم المستورد يكون بتفعيل الأداء الجيد لسعر الصرف مقارنة بالعملات الأجنبية.

¹ المرجع السابق، ص: 127.

² بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008، ص: 88.

وتؤكد النظرية الاقتصادية على أن هناك علاقة قوية بين تطور سعر الصرف والنمو الاقتصادي، وذلك لكون استقرار سعر الصرف يعمل على تحسين وضعية نشاط المبادلات الاقتصادية مع العالم الخارجي، وتعزيز تنافسية الاقتصاد المحلي أمام التنافسية العالمية، بالإضافة إلى توطين الثقة في العملة الوطنية بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين المحليين أو الأجانب في بناء صفقاتهم على المدى المتوسط والطويل، وهي كلها نقاط تساهم في إنعاش الأداء الاقتصادي للبلد وتسجيل معدلات نمو مرتفع ومستدام، ولهذا فإن المحافظة على سعر صرف يخدم وضعية اقتصادية مستقرة هو بالضرورة تفعيل ركيزتين أساسيتين في سعر الصرف هما تأثيره على المستوى العام للأسعار، وذلك بالمحافظة عليها ضمن الحدود المعقولة، وكذلك بالتأثير على منح الثقة للعملة الوطنية في الأسواق الدولية.

المطلب الرابع: السياسة الدخلية

تعتبر السياسة الدخلية من ضمن السياسة الاقتصادية التي يتم تفعيلها للوصول إلى الحالة المرغوبة في الاقتصاد، وهي من ضمن السياسات ذات التأثير المباشر على التضخم، وهي مكمل للسياسة النقدية.

1- تعريف السياسة الدخلية

يمكن تعريف السياسة الدخلية في عديد التعاريف المتعرضة لهذا الإجراء.

1- هي عدد من الإجراءات الحكومية التي تهدف للتأثير أو التحكم في معدلات الزيادة بمستويات الأسعار المحلية والأجور النقدية والأشكال الأخرى للدخل بدون تدخل الإجراءات المالية والنقدية وتتراوح ما بين التحذير الرسمي من قبل السلطات العامة وتنظيم قانون للأجور النقدية والأسعار¹.

يبيّن هذا التعريف أن هذه السياسة هي إجراءات مستخدمة من طرف الحكومة للتأثير على مستوى الأجور بهدف السيطرة على القدرة الشرائية وبالتالي التضخم، وذلك ضمن العديد من الإجراءات والقوانين التنظيمية.

2- السياسة المستخدمة لضبط الأسعار والأجور، بحيث لا تتجاوز السقف المحدد من الحكومة وعادة يتم اللجوء إليها عند اليأس من فعالية السياسة النقدية والمالية².

وكذلك يوضح هذا التعريف أن السياسة الدخلية هي عملية تحكم في الأجور بهدف السيطرة على التضخم.

3- هي إحدى تدابير السياسة الاقتصادية التي تقوم بها الحكومات ضمن سياسة الإيرادات أو الدخل، والتي تقوم من خلالها بتحديد الحد الأقصى للأجور والأسعار بهدف الحد من التضخم³.

ومما تم التطرق إليه من قبل يتضح أن السياسة الدخلية هي تلك السياسة الحكومية الهادفة إلى السيطرة أو تقنين الأجور للعمال والهادفة إلى إيجاد قوة شرائية تتناسب مع القدرة الإنتاجية، وذلك لمنع وقوع التضخم.

¹ ايدمان مايكل، ترجمة منصور محمد ابراهيم، الاقتصاد الكلي-النظرية والسياسات، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 1999، ص:573.

² بحيث حيدر نعمة، مرجع سبق ذكره، ص:79.

³ تعريف السياسة الدخلية، متاح على الرابط www.weemapps، تاريخ الاطلاع: 2020/08/22.

2- دور السياسة الدخلية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

إن السياسة الدخلية تمس مباشرة التضخم، وهذا الأخير يعتبر مؤشر أساس في الاستقرار الاقتصادي، وإن الزيادة السريعة في أجور العمال في الوقت الذي لا تحقق فيه الإنتاجية نفس معدلات الزيادة في الأجور ينجر عليه التضخم، فينبغي في هذه الحالة لتجنب التضخم ألا تفوق الزيادة في الأجور الزيادة في الإنتاجية، ومن هنا فإنه لا يتيسر الوصول إلى تحقيق عدم الزيادة في الأجور عن الزيادة في الإنتاجية إلا إذا استخدمت وسيلة تؤدي إلى ربط المعدلات الأولى بالمعدلات الثانية، أي إتباع ما يسمى بسياسة الأجور¹.

فالسياسة الدخلية تعتمد على نظرية التضخم بدفع النفقة، وطبقاً لهذه النظرية فإن للمنشآت والاتحادات العمالية القوية التي تمكنها من إدارة الأسعار والأجور النقدية وأن تستخدم هذه القوة لزيادتها حتى أثناء الركود، ومن ثم فإن محاولات تحقيق العمالة الكاملة من خلال السياسات المالية والنقدية التوسعية لا بد وأن تتسبب في إحداث التضخم، كما يمكن أن تحقق هذه السياسات استقرار الأسعار مع وجود البطالة غير المرغوب فيها، وهكذا تكون السياسة الدخلية ضرورية، لتقييد الأجور والأسعار، بينما تستخدم السياسات المالية والنقدية التوسعية لزيادة الدخل والعمالة، وحيث يرى بعض الاقتصاديين أن عملية التضخم ناتجة عن عملية صراع دائر حول توزيع الدخل الذي يحدث في اقتصاد يتميز بالمنافسة غير الكاملة حيث تستخدم المنشآت والاتحادات العمالية قوتها التساومية للحصول على زيادات في الدخل الحقيقي أمام اجتياح الموجات التضخمية، وكما أنه بارتفاع معدلات التضخم فإن الزيادة في الأسعار والدخول النقدية تعمل بالشكل الذي يؤدي إلى الحفاظ على دخولهم الحقيقية إلا أنها تقوض دخول الأطراف الأخرى، وبالتالي فإن السياسة الدخلية هي الحل الأسلم لهذا الوضع، وقد اقترح أنصار المذهب الدخلي أمثال "هنري واليش" و"سدني وينتراوب" مجموعة من السياسات للتعامل مع تلك المشاكل التي صممت لجعل الاقتصاد يتمتع بتنافس أكبر وتتضمن هذه السياسات، وضع القوانين المضادة للاحتكارات، إضعاف قوة النقابات العمالية، إزالة عوائق التجارة الدولية مما يشجع المنافسة الدولية².

إذن فالسياسة الدخلية تحتل مكانة هامة جنباً إلى جنب مع السياسة النقدية في التأثير المعمول به على المستوى العام للأسعار وبالتالي السيطرة على التضخم، وهو ذات الأمر المكرس لوجود استقرار اقتصادي في جميع المتغيرات الكلية والجزئية.

¹ مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، دار غريب للطباعة والنشر، مصر، 2002، ص: 95.

² ايدجهان مايكل، مرجع سبق ذكره، ص: 574.

المبحث الثالث: أسباب عدم الاستقرار الاقتصادي

لقد بدأ الاهتمام بموضوع عدم الاستقرار الاقتصادي منذ ظهور دورات الأعمال، ولهذا نجد الكثير من الكتابات الاقتصادية تربط الاستقرار الاقتصادي بدورة الأعمال في تحليلهم لفترات الرخاء والضييق الاقتصادي.

المطلب الأول: الاختلالات الداخلية

تعتبر اختلالات العرض والطلب في أسواق السلع من أهم العناصر المفسرة للاختلالات الاقتصادية المحلية أو الدولية وأن هذا الاختلال يمس مباشرة المستوى العام للأسعار وبالتالي يحدث فجوة على مستوى ثلاث ركائز:

1- تغير في الناتج المحلي الإجمالي

إن مفهوم العرض والطلب هو مفهوم أساسي وجوهري في عالم المال والاقتصاد، وكل من يعمل في هذه المجالات لا بد أن يتعامل مع هذين المفهومين وتأثيرهما على الاقتصاد.

يشير مصطلح العرض إلى الكمية التي يتم إنتاجها من مادة أو سلعة ما من قبل المنتج لهذه المادة، فيما يشير مصطلح الطلب إلى الكميات التي يطلبها المستهلكون والسوق من هذه المادة أو السلعة، وطبعاً يرتبط هذان المصطلحان الشهيران بما يسمى قوانين العرض والطلب.

قانون العرض والطلب هو نظرية اقتصادية تشرح العلاقة بين كمية المعروض من ثروة أو سلعة ما وكمية الطلب عليها، وتشرح تأثير توفر منتج ما والطلب عليه على السعر في السوق، وبشكل مبسط فإن مبدأ هذه النظرية يقوم على أن العرض المنخفض والطلب الكبير يزيد في سعر السلعة، فيما العكس العرض الكبير وقلة الطلب تؤدي لانخفاض سعر السلعة.

قوانين العرض والطلب لا تنطبق فقط على أسعار السلع والمنتجات بل إن مبدأ العرض والطلب ينطبق على كل تفاصيل الاقتصاد تقريباً، مثل ارتفاع نسبة البطالة يعطي الفرصة للشركات لتخفيض طلبها للموظفين وتخفيض الأجور المعروضة كذلك، بينما انخفاض نسبة البطالة سيحجر الشركات على البحث عن موظفين ورفع الأجور والامتيازات المقدمة لهم.

كذلك فإن أسواق السلع ليست الوحيدة التي تتأثر بالعرض والطلب، فسوق الأسهم مثلاً يتأثر كذلك بهذه القوانين، فزيادة الطلب على سهم ما يعطي الشركة المصدرة للأسهم فرصة لزيادة السعر مع تزايد الطلب.

كما أن العرض والطلب يتأثران بالعديد من العوامل الأخرى في السوق، حيث يتأثر الطلب بجودة وتكلفة المنتج وكذلك بجودة وعدد البدائل المتوفرة، وكذلك الإعلان وأسعار المنتجات التي قد ترتبط به، فيما يتأثر العرض بالكثير من العوامل مثل قدرة الإنتاج وتكاليفه والعمالة وكذلك عدد وقوة إنتاج المنافسين.

وإن نظريات اقتصاد السوق تنظر إلى قوانين العرض والطلب باعتبارها الطريقة الأمثل لتوزيع الموارد والسلع، وهذا يتبع إلى مفهومين رئيسيين هما: قانون العرض وقانون الطلب.

هذان القانونان يرتبطان بعلاقتين رئيسيتين، أولهما هي علاقة بين السعر والطلب، والطلب يشير إلى الكمية من منتج ما التي يرغب المستهلكون بشرائها بسعر معين، والعلاقة بين هذه الكمية المطلوبة والسعر تدعى علاقة الطلب Demand Relationship.

أما العلاقة الثانية هي بين السعر والعرض، حيث يشير العرض إلى كمية السلعة التي يرغب المنتج بإنتاجها مقابل سعر معين، والعلاقة بين السعر وهذه الكمية المنتجة تدعى علاقة العرض Supply Relationship. بناءً على ذلك فإن قانون الطلب ينص على أنه في حال كانت كل العوامل الأخرى في السوق متساوية، فإنه كلما ارتفع سعر سلعة أو منتج ما قل الطلب على هذا المنتج، فمع ارتفاع السعر تقل الكمية المطلوبة من منتج معين.

ارتفاع سعر السلعة سيدفع بالمستهلكين لتجنب شرائها خصوصاً أنها قد تدفعهم للتخلي عن شراء سلع أخرى قد تكون ذات أولوية أكبر بالنسبة لهم، وستنخفض قيمة تلك السلعة مع انخفاض الطلب عليها. أما قانون العرض فيبين الكميات التي يمكن بيعها من منتج ما تحت سعر معين لهذا المنتج، وعلى عكس قانون الطلب يشير قانون العرض إلى أنه كلما ارتفع السعر ارتفعت الكمية التي يتم إنتاجها، حيث أن المنتجين يزيدون الإنتاج باعتبار أن بيع كمية أكبر بسعر أعلى سيزيد الأرباح للمنتج.

كذلك فإن علاقة العرض تتأثر بعامل الوقت الذي لا تتأثر به علاقة الطلب، فالمنتجون عليهم دائماً أن يتعاملوا بسرعة مع التغييرات المفاجئة في الطلب على منتج معين وبالتالي تغير سعره، أيضاً يتوجب على المنتج معرفة ما إذا كان التغيير في السعر مؤقتاً أم طويل الأمد والتصرف وفق ذلك.

مثلاً لنفترض أن شركة للأدوية واجهت زيادة كبيرة في الطلب على دواء خاص بمرض جلدي انتشر في بلد ما، العرض والطلب يخلقان ما يسمى بسعر التوازن حيث يستطيع المنتج بيع كل ما يريده من منتجات ويستطيع المستهلك الحصول على كل ما يريد من منتجات، فمثلاً تقدم شركة منتجاً ما بسعر عال فلا تحصل على الطلب الذي توقعته، ومع وجود بضاعة كانت ترغب في بيعها تقوم بتخفيض السعر مما يزيد الطلب، ومع زيادة هذا الطلب ترفع السعر من جديد إلى أن تصل إلى سعر متوازن يرضي المنتج والمستهلك ويوافق العرض والطلب.

عندما يتساوى العرض والطلب في اقتصاد ما يقال أن هذا الاقتصاد في حالة توازن، حيث يكون توزيع الموارد في قمة فعاليته ونجاحه بسبب أن قيمة السلع والمنتجات التي يتم عرضها تساوي قيمة تلك التي يتم طلبها. في حالة التوازن الاقتصادي فإن الأفراد والشركات والدول تكون سعيدة بالوضع الاقتصادي الذي تعيشه، وكذلك يبيع المنتجون كل السلع التي قاموا بإنتاجها ويحصل المستهلكون على كل السلع والمنتجات التي يطلبونها.

2- عجز الموازنة

لقد أصبحت الموازنة العامة وبما تنطوي عليها من نفقات عامة تؤثر في حجم الطلب الكلي في الاقتصاد، حتى أصبحت إحدى العناصر القوية والمؤثرة في تشكيل الحالة التي يكون عليها الاقتصاد الوطني من نمو أو تباطؤ أو

ركود أو بطالة أو تضخم، حيث أن التغيير في حجم الطلب الكلي يؤثر في كافة المتغيرات الاقتصادية الكلية في الدولة، كما أصبحت السياسة المالية أداة هامة في أيدي الحكومات لضبط إيقاع حركة الاقتصاد وما يراد لها من استقرار وتوازن، كما تستخدم الدولة سياستها المالية للتأثير في توجيه الموارد الاقتصادية نحو بعض الفروع الإنتاجية والأنشطة الاقتصادية التي ترغب في تنميتها وتطويرها، ويكون ذلك من خلال تقديم الدعم المالي والإعفاء الضريبي.¹

فالسياسات التي تتخذها الحكومة بشأن الضرائب والدعم ورسوم الخدمات العامة وأسعار الطاقة والتعويضات وحجم ما تنفقه على برامج التعليم والصحة والمرافق العامة وغيرها فقد تؤثر بشكل مباشر في دخول الأفراد وتتأثر تبعاً لذلك قدراتهم بالعمل والإنتاج والاستهلاك والادخار والاستثمار. وكما توجد مجموعة من الأسباب التي تؤدي إلى عجز الموازنة، وهي:

- عدم توفير العدد المناسب من عوامل الإنتاج؛
- الاعتماد على القروض طويلة الأجل، والتي تحتاج إلى فترة زمنية طويلة لتسديدها؛
- حدوث التضخم الاقتصادي، والذي تنتج عنه زيادة في التكاليف، والمصروفات؛
- تباطؤ في نمو الناتج المحلي الإجمالي؛
- ارتفاع الأسعار العالمية على مواد الإنتاج الأولية؛
- ازدياد نسبة البطالة بين الفئة العاملة؛
- عدم نجاح تطبيق الخطة المالية في تدارك الأزمات الاقتصادية، مما يؤدي إلى تراكمها.

3- فجوة نقدية

إن أي تأثير يحصل نتيجة التغيير في عرض النقود سوف يؤثر في الناتج المحلي الإجمالي فعند اعتماد السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية فإنها سوف تقوم بزيادة عرض النقود، وهذه الزيادة في عرض النقود ستؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وتدفع كذلك نحو انخفاض معدل الفائدة وهذا الانخفاض بدوره سيفضي إلى توسع حجم الاستثمارات نتيجة للعلاقة السالبة بين الاستثمارات ومعدل الفائدة، والذي ينجم عنه زيادة الدخل وهذه الزيادة في الدخل سيتولد عنها زيادة في الطلب الكلي، أي إنها تؤدي إلى زيادة أحد أو بعض أو كل مكوناته (الاستهلاك، الاستثمار، الإنفاق الحكومي، الاستيرادات) وبالتالي في الطلب الكلي والتي ستعمل على زيادة الناتج المحلي الإجمالي.²

و بالعكس في حالة إتباع السلطة النقدية لسياسة انكماشية، فإنها ستقوم بتقليص عرض النقود (لمعالجة حالة تضخمية معينة)، وهذا سيؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار، ارتفاع أسعار الفائدة، والذي يدفع نحو

¹ المعهد العربي للتخطيط، عجز الموازنة-المشكلات والحلول-، العدد 63، الكويت، 2007، ص:06.

² عبد الحسين جليل الغالي و سوسن كريم الجبوري، أثر مقياس عرض النقد على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في عينة من الدول المتقدمة، مجلة الغرى للعلوم الاقتصادية، مجلد 2، العدد 27، 2016، العراق، ص:09.

تقليل الاستثمارات، وهي إحدى مكونات الطلب الكلي، وهذا يؤدي إلى انخفاض الدخل وبالتالي انخفاض الناتج المحلي الإجمالي¹.

ولهذا تعتبر الفجوة النقدية مصدر للاختلالات التي تظهر في كثير من المتغيرات الاقتصادية، وهي من أهم المتغيرات المؤثر في الوضعية الاقتصادية للبلد، ولهذا فإن التحكم في الكتلة النقدية يعتبر من أولويات العمل الحكومي المنوط بعمل البنك المركزي للسيطرة على الاختلالات الاقتصادية المحتملة الوقوع.

المطلب الثاني: الاختلالات الخارجية

إن الاستقرار في ميزان المدفوعات يعد من الأهداف الكبرى في الاستقرار الاقتصادي الخارجي، خصوصا بالنسبة لاقتصاديات المفتوحة التي تعتمد بالدرجة الأولى على الصادرات، فأى اختلال في الميزان التجاري سيتعدى أثره وبشكل آلي إلى ميزان المدفوعات، مما قد يتسبب في حالة العجز في حدوث صعوبات مالية، وقد يعود السبب الرئيسي في ذلك إلى الإفراط في التوسع النقدي وإلى السياسة الخاطئة في مجال الصرف وأسعار الفائدة وان التوسع النقدي هو السبب الأساس في إحداث تغيرات في الأسعار، مما يتسبب في توسيع وتشجيع عمليات الاستيراد وإعاقة الصادرات وهذا ما قد ينتج عنه تحركات غير ملائمة لرأس المال².

وتجدر الإشارة إلى أن الاختلالات في موازين المدفوعات تتفاوت من حيث الزمن والنوع، الحجم والاتجاه في التأثير والانعكاس على الاقتصاديات الوطنية، ذلك أن تسجيل مؤشرات سالبة وبمعدلات عالية في عدة سنوات متتالية يؤدي إلى نتائج سلبية أشد على الاقتصاديات المعنية من تلك التي تحدثها الاختلالات الموجبة، فقد تعكس الاختلالات السالبة على النشاط الاقتصادي بانتشار الركود بمعدلات كبيرة بسبب مضاعف الإنفاق الأجنبي فينخفض متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني وتدهور مستويات معيشة السكان وتسود البطالة، وبالمقابل فإن الاختلالات الموجبة قد تنعكس بانتشار التضخم حسب تأثير مضاعف الإنفاق الخارجي فترتفع مستويات الأسعار وتكاليف المعيشة، وكلما كانت الاختلالات في اتجاه واحد ومستمر لعدة سنوات انعكست آثارها بصورة أشد على النشاط الاقتصادي.

وتتعدد الأسباب التي تؤدي إلى حدوث وانتشار الاختلالات في ميزان المدفوعات وتختلف حسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية للدول ودرجة تطور البلد والسياسات الاقتصادية المنتهجة، فغالبا ما تساهم حرية تدفق عناصر ميزان المدفوعات في تفاقم حدة الاختلالات خاصة في ظل غياب سياسات حذرة للحد من تقلبات السوق، وأن أي تقلب في بند من بنود ميزان المدفوعات قد ينعكس على بنود أخرى داخل ميزان المدفوعات، وفي هذا المجال تعتبر تقلبات أسعار الصرف من أهم العناصر المحددة للاختلالات، وعليه فإن أي تغير ناتج عن آلية السوق أو قرار حكومي في سعر الصرف ينعكس آنيا من خلال قيم المعاملات المختلفة ضمن ميزان المدفوعات، حيث أن أسعار لصادرات والواردات تتغير حسب تغير سعر صرف العملة الوطنية التي تحدد بموجبها قيم عناصر

¹ نفس المرجع، ص: 09.

² رضوان سليم، السياسة الاقتصادية وآفاق التنمية في الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010/2009، ص: 09.

ميزان المدفوعات، مما يعكس على كمية الصادرات والواردات، وان تعديل سعر الصرف بأقل أو أكثر من قيمته أي عند مستوى أدنى أو أعلى من مستويات الأسعار المحلية السائدة في علاقتها بالأسعار في الخارج يؤدي إلى ظهور الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات¹.

وان معالجة اختلال ميزان المدفوعات تكون بتدخل السلطات النقدية من خلال الحد من التوسع في حجم الائتمان بشكل عام، والائتمان الممنوح للحكومة بشكل خاص، وذلك أن التوسع في حجم الائتمان سوف يؤدي إلى اختلال ميزان المدفوعات، فالزيادة في حجم الائتمان يعني الزيادة في كمية النقود التي تخلق فجوة الطلب المسببة للتضخم النقدي، حيث يرتفع المستوى العام للأسعار الذي يؤثر في ثلاثة اتجاهات كأثر نهائي للسياسة النقدية، وهي كالتالي²:

1- يؤدي ارتفاع المستوى العام للأسعار إلى زيادة الطلب على النقود لأغراض المعاملات وذلك بسبب تغطية الزيادة في قيم المشتريات من السلع والخدمات الناتجة عن زيادة الأسعار، كما أن استمرار ارتفاع الأسعار سوف يزيد من كمية النقود المحتفظ بها لأغراض الاحتياط؛

2- يؤدي ارتفاع المستوى العام للأسعار إلى عجز في الحساب الجاري، إذ أن ارتفاع أسعار السلع المحلية سيقود للطلب الأجنبي على الصادرات نحو نقصان ويدفع بالطلب المحلي على الواردات نحو الزيادة بسبب انخفاض أسعارها نسبياً مقارنة بمثيلتها المحلية؛

3- يؤدي ارتفاع المستوى العام للأسعار إلى انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية حتى وإن لم تنخفض أسعار الفائدة الاسمية.

كما يمارس سعر الفائدة تأثيراً كبيراً في ميزان المدفوعات كونه مثل الأداة التقليدية لتوجيه سعر الصرف، فبتحديد هذا السعر تستطيع السلطات النقدية التأثير على عرض النقود والطلب عليها، بطريقة تساهم في تحقيق التوازن في سوق الصرف عند سعر الصرف المرغوب فيه للعملة المحلية، فارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى دخول رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل والتي بواسطتها يتم معالجة اختلال ميزان المدفوعات وإبقاء سعر الصرف في حالة التوازن، وإذا كان سعر الصرف من وسائل السياسة النقدية الأكثر شيوعاً في توحيد قيم رؤوس الأموال الدولية، فإنه قد يساهم من جهة أخرى في عملية تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات، فالانخفاض في سعر الصرف مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها يجعل السلع المحلية أرخص بالأسواق الأجنبية، مما يؤدي إلى زيادة الصادرات بسبب ارتفاع تنافسيتها السعرية وكذلك الحال مع الواردات، الأمر الذي يساهم في تحسين الحساب الجاري، ولكن انخفاض أسعار الصادرات وارتفاع أسعار الواردات قد يترتب عليها تدهور في معدل التبادل التجاري، ومن ثم

¹ هوشيار معروف، مرجع سبق ذكره، ص: 255.

² جليل شعبان وعقيل عيد محمد الحمري، أثر السياسة النقدية في ميزان المدفوعات-الاقتصاد الأمريكي حالة خاصة-، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 27، مجلد 07، 2011، ص: 213.

تردي وضع ميزان الحساب الجاري، وبالتالي فإن الأثر الصافي على الحساب يعتمد على غلبة أي من الأثرين السابقين¹.

المطلب الثالث: عدم كفاءة النظام المالي

إن كفاءة النظام المالي تشير إلى الحالة التي يكون فيها القطاع المالي قادراً على التحوط ضد الأزمات الداخلية والخارجية، والاستمرار في العمل حتى في حالة وقوع الأزمات، وذلك بأداء وظيفته المتمثلة في توجيه الموارد المالية إلى الفرص الاستثمارية بكفاءة، وكذلك الاستمرار في أداء المدفوعات بكفاءة، وبنفس الوقت عدم الإخلال بعمل الآليات المتعلقة بالحد من المخاطر المرتبطة بعملية منح الائتمان والسيولة، أو مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية، مع مراعاة تناسب النمو في قيم الأصول المالية مع النمو في الاقتصاد الحقيقي، ونمو فرص العمل المستدامة.

ولا يقتصر مفهوم الاستقرار المالي على كيفية التعامل مع الأزمات المالية وقت وقوعها فقط، ولكنه يعمل بالأساس على تأهيل القطاع المالي لاستيعاب وامتصاص تلك الأزمات، والحد من احتمالات وقوعها، وتقليص فرص انتقال تداعياتها إلى مكونات القطاع المالي المحلية الرئيسية، ومن ثم إلى باقي القطاعات الاقتصادية بالدولة. وهذا يتطلب قدراً كبيراً من الشفافية وحاكمة المؤسسات والأسواق المالية، بالإضافة إلى ضرورة الربط بين المؤشرات الاقتصادية الكلية والمؤشرات الخاصة بالسلامة المصرفية، وتحقيق انضباط الأداء بالأسواق المالية، والتأكد من قدرة النظم الخاصة بالمدفوعات والتسوية والمقاصة على الاستمرار وقت الأزمات، في القيام بوظيفتها بكفاءة. ويتطلب تحقيق الاستقرار الاقتصادي المستدام بالضرورة وجود قطاع مالي متطور ومستقر وقادر على توجيه المدخرات لتمويل فرص الاستثمار المنتجة القادرة على توفير المزيد من فرص العمل، ورفع مستويات الإنتاجية للمستويات القصوى الممكنة، ومن ثم فإن تحقيق الاستقرار في القطاع المالي يمكن اعتباره نقطة انطلاق نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي².

من جهة أخرى، يتطلب الاستقرار المالي استقراراً نقدياً يتمثل في قدرة القطاع النقدي على تحقيق استقرار في المستوى العام للأسعار عند المستويات المستهدفة، علاوة على وجود هيكل واضح لأسعار الفائدة ينسجم مع التطورات الاقتصادية المحلية والدولية، ويستطيع بدرجة مناسبة من الكفاءة تنظيم كمية وأسعار شروط الائتمان بشكل يدعم النمو الاقتصادي ويحول دون تركز وتراكم مخاطر الائتمان وخاصة فيما يتعلق بالقطاعات الأكثر عرضة للتقلبات.

وتتضح العلاقة بين السياسة النقدية والاستقرار المالي من خلال تأثير الأدوات المستخدمة في السياسة النقدية كسعر الفائدة، على قدرة الشركات العاملة بالاقتصاد على خدمة مديونياتها للبنوك، وكذلك تأثير التطورات في أسعار الفائدة على أسعار الأصول المالية والسلع. هذا بالإضافة إلى أن تفعيل دور أدوات السياسة النقدية لتعزيز النمو الاقتصادي، كاستخدام سعر الفائدة لتحفيز النمو، ووجود سياسة لسعر الصرف تحد من التقلبات غير

¹ على عبد الرضا محمودي، المداخل الحديثة في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات، سلسلة أوراق بحثية، البنك المركزي العراقي، العراق، 2015، ص: 06.

² عدلي قندح، الاستقرار المالي أساس الاستقرار الاقتصادي، متاح على الرابط الإلكتروني www.alghad.com، تاريخ الاطلاع 2020/06/02.

المبررة وتمنع عمليات المضاربة على العملة، ويدعم جهود تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ويعزز التنافسية الدولية. وتؤكد حالة التكامل بين الدور الذي يقوم به القطاع المالي ودور السياسة النقدية على عدم إمكانية تحقيق الاستقرار المالي بمعزل عن الاستقرار الاقتصادي.

وكما أن التقلبات القليلة في الاستثمار الخاص والتي تعد مصدراً من مصادر عدم الاستقرار الاقتصادي من شأنها أن تؤدي إلى حدوث تقلبات اقتصادية بين الرواج والكساد. واستناداً إلى ذلك فإن المصدر الرئيس لعدم الاستقرار الاقتصادي لا يقتصر على العوامل النقدية وحدها فحسب، وإنما أيضاً على العوامل الحقيقية كالتغيرات في حجم الاستثمار، ولأجل دعم الاقتصاد الحر وتحقيق الاستقرار فيه، ولهذا فإن إتباع السياسة النقدية المرنة يعد بالأمر المهم والمطلوب، وعند استخدام سياسة الموازنة سواء بالعجز أم الفائض لا بد من كبح التضخم عن طريق كبح الطلب أثناء الرواج التضخمي، وبالعكس إنعاشه عند الكساد، أي بالإمكان استخدام سياسة مالية توسعية بصورة مباشرة عن طريق زيادة الإنفاق العام أو بصورة غير مباشرة عن طريق تخفيض الضرائب لمواجهة الكساد، وبالعكس استخدام سياسة انكماشية عندما يكون مستوى الطلب الكلي أعلى من مستوى الدخل عند مستوى التشغيل الكامل¹.

وهنا يمكن المزج بين فعالية آليات السياستين النقدية والمالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، بأن فاعلية السياسة المالية البحتة أو التغيرات المستقلة في الإنفاق الحكومي لن يكون لها سوى تأثيرات قليلة على الأسعار والنتائج وبالتالي عدم فاعليتها، وان الطريقة الأفضل لتحقيق الاستقرار هي استخدام القاعدة النقدية وإجراء تغييرات في عرض النقد مصاحبة للسياسة المالية، وأن عجز الموازنة العامة لن يكون له تأثير مهم على مستوى الطلب الكلي بدون إجراء هذه التغييرات.

المطلب الرابع: طبيعة النظام الاقتصادي العالمي

إن التاريخي التنظيري للنظام الرأسمالي يؤمن تماماً بتلقائية التوازن بفعل (اليد الخفية) وفق النظريات التي جسدها الطرح الذي قدمه "ساي" في قانونه للأسواق، ومفاده أن لا كساد في النظام الرأسمالي، إلا أن الأحداث والمتغيرات قد أزاحت هذه التلقائية فأصبحت الأزمة الاقتصادية لصيقة بالنظام الرأسمالي.

فمع بداية زمن النيوليبرالية في الدول المتقدمة أسست للفكر التحرري القائم على ثلاثة ركائز هي استقرار، تحرير وخصوصية، وأن هذه الركائز هي الحل الوحيد للمشكلات الاقتصادية العالمية.

وعند التعرف على الأسباب الحقيقية المؤدية إلى انتشار الاختلالات الاقتصادية العالمية نجد أن أبرزها تمثل في ذلك الانفصال بين الأصول المالية والقطاعات الإنتاجية الحقيقية، حيث يعتبر التراكم المالي بين دورة رأس المال الصناعي ودورة رأس المال المالي حلقة من حلقات صعود الاقتصاد المالي، بميل التراكم إلى دورة رأس المال المالي انطلاقاً من

¹ حيدر يونس كاظم، الفكر الحديث في السياسة الاقتصادية، مركز كربلاء للدراسات والبحوث، العراق، 2016، ص: 103.

مسار استغلال رأس المال الصناعي، ورغم أنها دورة لرأس المال المنتج إلا أن التوسع في آلية الاقتراض داخل هذه الدورة يكون بعكس الترتيب الطبيعية بين رأس المال الصناعي ورأس المال المالي (خضوع التراكم المالي لديناميكية رأس المال الصناعي من خلال رأس المال البنكي الذي يدعم سيورة رأس المال المنتج، الحالة التي تكون فيها البنوك في خدم الصناعة)¹.

ويتبين مع تراجع النمو الصناعي والاستثمار وتطور أحجام وأشكال التداول عبر أسواق المال في الظروف العادية (خارج أوقات الأزمات الحادة) أن تطور رأس المال المالي يكون على حساب رأس المال البنكي، وأن هذا الوضع هو الذي يخلق تراجع في الادخار خاصة في الدول المتقدمة، والتي تعتمد على أسواقها المالية المتطورة في تمويل الاستهلاك من خلال القدرة العالية على توزيع القروض على الأسر (رغم أن منح الائتمان يتم عبر النظام البنكي، إلا أن التوسع فيه يصبح متاحاً مع تزايد القدرة على القيام بعمليات التوريد في كافة أقسام السوق) ومن خلال توزيع معتبر لفوائض القيمة نتيجة دنو الأسواق المالية.

بالإضافة إلى أن عولمة المعاملات المالية من دون ضوابط أو قيود، واتساعها إلى حد كبير أحدث الفارق بين حجم الاقتصاد المالي وحجم الاقتصاد الحقيقي، وتشير الإحصاءات إلى أن حجم التبادلات المالية هو ألفين تريليون دولار، فيما البنية الإنتاجية وإجمالي الناتج الوطني على الصعيد العالمي هو فقط 44 تريليون دولار. إنه تفاوت عملاق في النسب، وبذلك انتقل المركز الأساسي للقرار الاقتصادي، من إنتاج القيمة المضافة في القطاعات الإنتاجية، إلى إعادة توزيع الأرباح التي تأتي بها المنتجات المشتقة من التوظيفات المالية.

ففي ظل إيديولوجية الليبرالية المفرطة أدى نمو الأسواق المالية بصورة مستقلة عن حاجات التمويل الفعلية، إلى أن قيادة الاقتصاد العالمي انتقلت من أيدي المستثمرين وأصحاب المشاريع العاملة في ميدان الاقتصاد الحقيقي، إلى عهدة المدراء الماليين وخبراء الأسواق الذين يتعاملون مع اقتصاد افتراضي بعيد عن الإنتاج الحقيقي. وفي ظل هذه الإيديولوجيا تقلص دور الدولة وتدخلها في الحياة الاقتصادية، فتخلت الدولة عن مهمة حماية الاقتصاد والصناعات الناشئة، وتركت المصارف للتوسع في الإقراض غير المسئول وتقديم قروض بدون اعتبار لتوفر الملازمة لعلية الإقراض من عدمها، وتركت الأسواق المالية مع عمليات المضاربة، بدلاً من أن تسعى إلى تنظيم الأسواق وضبط أعمال المؤسسات المالية والمصرفية الكبرى.

ومما ينبغي التنظن إليه في الاختلالات التي أفرزتها طبيعة النظام الاقتصادي العالمي الجديد هو فكرة تحلي الدولة عن دورها وإطلاقها العنان لحرية قوى السوق، في أسواق المال على وجه الخصوص، ففي هذه الأسواق تبين أن التحولات الكبيرة التي أدت إلى تراجع دور الدولة في الشأن الاقتصادي، فالدولة التي تركت الأسواق المالية تعمل بمطلق حريتها، لم تضع قواعد مناسبة لعمل هذه الأسواق، ولم تخلق المؤسسات الضرورية القادرة على فرض رقابة

¹ المياء عماني، المالية والاقتصاد الحقيقي-التغيرات الهيكلية-، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، مجلد5، عدد1، جامعة أم البواقي، جوان 2018، ص: 641.

معقولة عليها، فتخلت الدولة عن الرقابة المتشددة على أعمال المصارف وعلى تدفقات رؤوس الأموال، وألغت القواعد الصارمة التي تحكم أنشطة البورصات.

لقد انتشرت في الآونة الأخيرة المشتقات المالية، التي كانت في الأساس عبارة عن بضائع مالية تشتق قيمتها من التطور الذي يطرأ على قيمة أوراق مالية أخرى، وكانت هذه المشتقات في البداية غاية في البساطة، وهي تمثل معاملات اقتصادية آجلة، يتفق فيها طرفان على عملية بيع أو شراء بعد فترة محددة بسعر متفق عليه في الوقت الراهن. ومع تطور هذه الأسواق ظهرت أدوات مالية أخرى أكثر تعقيداً، ابتكرها خبراء المال الناشطون في المراكز المالية العالمية. وعملت المصارف على إصدار أوراق مالية مكفولة بقروض عالية المخاطر، وبيعها في الأسواق المالية، ومن هنا نشأت (فقاعة مالية) أخذت تتحول إلى ما يشبه القنبلة الموقوتة، مهددة بتفجير النظام المالي العالمي في أي لحظة. وقد أدت "الابتكارات" والمشتقات المالية المختلفة هذه، إلى زيادة تركز الاقتصاد الأميركي، ومعه الاقتصاد العالمي ككل، حول الأسواق المالية.

ولقد أظهرت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة لسنة 2007، أن المدرسة "النيوليبرالية" عرضت لخطر أسس التطور الاقتصادي في العالم، وتحديدًا الإنتاج القائم على الابتكار والمعرفة في القطاع الحقيقي، الذي يحتاج إلى الحماية، خصوصاً في مراحل نشوئه الأولى، وإلى حماية عوائده، وكذلك على الاستهلاك الجماهيري الواسع القائم على الأجور الحقيقية النامية في القطاعات ذات الكفاءة العالية بالدرجة الأولى. و عوضاً عن ذلك، انتقل الربح في عصر "النيوليبرالية" بالكامل تقريباً إلى القطاع المالي المضارب، واضعاً بذلك "قنبلة موقوتة" تحت أساس النظام الرأسمالي برمته.

ففي ظل النموذج النيوليبرالي، نشأ وتطور اقتصاد افتراضي يعمل بمعزل عن نشاط الاقتصاد الحقيقي. هذا الاقتصاد الافتراضي ارتكز على الربح الربيعي السريع من خلال المضاربات في الأسواق المالية والمضاربات العقارية، فصارت تتحقق أرباح طائلة وتتراكم ثروات هائلة في أيدي المضاربين، من دون أن تكون لها علاقة بالإنتاج، وهي ما تسمى ظاهرة "الأرباح من دون إنتاج"، فأسهم الشركات وقيم سندات المال لم تعد ترتبط بإنتاجية المؤسسة وأرباحها، بل بحال السوق المالية والعرض والطلب على هذه الأسهم والسندات، بوصفها سلعة أساسية ومستقلة عن المؤسسة التي تصدرها، والتي يمكن أن تصعد أو تنزل قيمتها نتيجة المضاربات فقط.

المبحث الرابع: أهمية التعاون الإقليمي في دعم الاستقرار الاقتصادي

عمدت الكثير من الدول الدخول في تكتلات اقتصادية إقليمية وغير إقليمية بهدف تحسين أدائها الاقتصادي، ولهذا فالمكاسب التي تتيحها التكتلات الاقتصادية تعتبر دافع قوي للدخول فيها، وعليه يمكن إبراز عدة مزايا لأهمية التعاون الإقليمي في هذا المبحث.

المطلب الأول: تكوين اعتماد اقتصادي متبادل

أولاً: تعريف الاعتماد الاقتصادي المتبادل

إن فكرة الاعتماد الاقتصادي المتبادل مرتبطة بفكرة الاقتصاد العالمي أو الاقتصاد المعولم، إذ تعتبر ركنه الأساسي، فلا يمكن الحديث أبداً عن اقتصاد عالمي في غياب درجة عالية من الاعتماد المتبادل الدولي الذي يكفل وجوده واستمراره، ولقد أصبح الاقتصاد العالمي يؤدي دوراً كبيراً في توجيه وإدارة شؤون السياسة العالمية، وأصبحت الدول أكثر ارتباطاً وتبعية له، خاصة في ظل العولمة، والفرضية المتداولة في هذا المجال أنه كلما انخرطت الدول في الاقتصاد العالمي كلما زادت درجة حساسيتها وانخفضت استقلاليتها، وبالتالي أصبحت أكثر عرضة لتغيرات وتقلبات الاقتصاد العالمي، بينما هشاشتها ترتبط بمدى صمودها وقدرتها على مواجهة هذه التغيرات والتقليل من آثارها.

ولقد تعرض الكثير من الكتاب لهذا المصطلح فكل عبّر عنه بوجهة نظره، ومن هذه التعاريف نذكر ما يلي:

1- هو موقف يشير إلى التأثيرات المتبادلة بين الدول، أو بين الفاعلين في دول مختلفة، وهذه التأثيرات ناتجة من الموقف الحالي للمعاملات التجارية الدولية، والبضائع والتنافس، والرسائل، بين الحدود الدولية¹.
فيعتمد هذا التعريف على أن الاعتماد الاقتصادي نابع من ذلك التأثير بين الفاعلين الدوليين في المجال الاقتصادي بين الحدود الدولية.

2- والاعتماد المتبادل يشير إلى الظاهرة التي تعبر عن أن الدول تلجأ إلى التعاون مع بعضها بعضاً في المسائل التي تواجه نقصاً أو ضعفاً فيها، ويتم هذا النقص من قبل الطرف الآخر، أي العلاقة تكون قائمة على المصالح المتبادلة².

وكذلك يبيّن هذا التعريف أن الاعتماد الاقتصادي قائم على المنافع المشتركة بين الدول في توجيهها نحو تبادل النقايس فيما بينها.

¹ لما صبحي عواد، العلاقات العربية الأوربية في سياق المتوسطة، معهد ابراهيم ابو لغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، الأردن، 2014، ص: 08.

² نفس المرجع، ص: 08.

3- ظاهرة عبر قومية معقدة تتضمن أنماطا تفاعلية متعددة الأبعاد ومتعددة القطاعات بين الدول، ينتج عنها درجة عالية من حساسية التفاعلات بين أعضاء النظام للتغيرات التي تقع في إطار أحدهم، كما ينتج عنها درجة عالية من تعرض هؤلاء أو قابليتهم للتأثر بالقوى والأحداث الخارجية، ومن ثم يتوقف عليها مدى قدرتهم على مواجهة أو عدم مواجهة أعباء وتكلفة هذه التأثيرات الخارجية¹.

ويعطى هذا التعريف الصورة الأكثر شمولية للاعتماد الاقتصادي المتبادل في أنه ذلك التفاعل بين الدول والذي يحدث تأثير مشترك بينهم في جميع نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وذلك في إطار سعيهم نحو حل مشاكلهم بطريقة جماعية.

ويفترض مفهوم الاعتماد المتبادل وجود علاقة طردية بين زيادة وكثافة التفاعل والتعامل والتبادل بين الدول (خاصة في المجال الاقتصادي والتجاري) وبين ارتفاع مستوى الاعتماد المتبادل في النظام الدولي ككل، أو على الأقل بين الدول التي يحدث بينها تبادل تجاري كثيف، وعلى العكس من ذلك، كلما انخفضت مستويات التفاعل والتبادل بين الدول كلما انخفض مستوى الاعتماد المتبادل بينها وزادت درجة الاستقلالية، فهذه الأخيرة هي ما يقابل ويناقض ظاهرة الاعتماد المتبادل.

ثانيا: أهمية الاعتماد الاقتصادي المتبادل في التعاون الاقتصادي الإقليمي

ولقد تعددت الأسباب المؤدية إلى اللجوء نحو الاعتماد المتبادل، والتي نذكر منها يلي²:

1- من الواقع الدولي الجديد الذي يعيشه العالم، ومن التغير في البيئة السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية، فعالم اليوم هو عالم المشاكل التي يصعب إيجاد الحلول لها بإرادة دولة منفردة أو مجموعة محددة من الدول، ولكنه قد يتحقق بإرادة عالمية الأبعاد، فمشاكل تزايد السكان، والبيئة، والأمن، والفقر، ونقص الغذاء، ومديونية العالم الثالث، وغيرها، أصبحت تعدّ مشاكل عالمية الأبعاد، وتستدعي حلولاً مماثلة تدعم الجهد الذاتي لحلها، ونستخلص هنا بأن المشاكل أصبحت تتخذ شكلا وحجما يتجاوزان قدرة دولة واحدة على حلها، بل تتطلب تعاونا أكبر بين الدول، وبشكل جماعي مما ينشئ اعتمادا جماعيا متبادلا لحل مشاكل جماعية.

2- من الدوافع للتوجه نحو التعاون والاعتماد المتبادلين، انكسار وزوال الحواجز للقضايا السابقة فيما بين السياسة الدولية والسياسة الداخلية، مما أدى لحرية أكثر في انسياب المؤثرات الخارجية للدخل، والداخلية للخارج، ومن ناحية أخرى ازداد معدل التبادلين التجاري والمالي بين الدول، والنمو المتزايد في معدل الصفقات، مما أوجد تشابكا وترابطا بين هذه الدول لتجد نفسها تعيش حالة من الاعتماد والتعاون المتبادلين، أوجدتها حاجة كل دولة للأخرى وميزة كل دولة في مجال معين.

3- إنّ عدم مقدرة الدول في عصرنا الحالي العيش بمنأى عما يدور حولها، فإن هذا يجعلها قادرة على أن تختار الدول أو المجموعات التي ترغب في أن تعزز علاقات التعاون معها بشكل متوازن، ويحفظ لها استقلاليتها، أو

¹ نادية مصطفى محمود، نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوة إلى منظور جديد، مجلة العلوم السياسية، مجلد14، العدد02، جامعة القاهرة، 2010، ص:06.

² نفس المرجع، ص:10-12، (بتصرف).

بشكل غير متوازن، ودون حساب، مما يجعلها تابعة للطرف الآخر، وهذا ما يقودنا نحو حرية الخيار في قرار التعاون.

4- ويكرس مبدأ حرية التجارة أن التخصص الاقتصادي، بما يتضمنه من تخصص كل دولة في إنتاج السلع والخدمات التي تتمتع فيها بميزة نسبية، سيؤدي إلى زيادة الاستقرار الاقتصادي العالمي، فالتخصص الاقتصادي سيحقق مصلحة جميع الدول، كما أنه سيحقق نوعاً من الاعتماد المتبادل بينها، مما يؤدي إلى الإقلال من حجم صراعاتها، لأنها تخشى من أن تؤدي تلك الصراعات إلى وقف وارداتها من منتجات الدول الأخرى، ففي عالم متخصص ومتراپط اقتصادياً ستعمل المصالح الاقتصادية كعنصر ضاغط على الحكومات من أجل المحافظة على انسيابية تحرك الاعتماد المتبادل¹.

5- كذلك فإن عدم التكافؤ الهيكلي الذي يجبر الدول النامية على التخصص في إنتاج المواد الأولية للتصدير، وهذا يعني حرمان الدول النامية من القيمة المضافة الناشئة عن تصنيع موادها الأولية، وإجبارها على تحمل تكاليف نقل المواد المصنعة، وأن الدول المتقدمة تعمل على إبقاء الدول النامية عند وضع الاعتماد على التجارة الخارجية من خلال استعمال أدوات مختلفة كالمعونة الخارجية، والسياسات الاستثمارية التي تكرس لحتمية الإبقاء على الاعتماد المتبادل.

المطلب الثاني: دعم استقرار متغيرات الاقتصاد الكلي

إن نجاح أي إستراتيجية للتنمية مرهونة باستقرار الاقتصاد الكلي الذي يتطلب وسائل خارجية لتحقيقه تتمثل في سياسات الدعم المالي والمساندة للبرامج الاقتصادية والسياسية المقترحة من قبل القيادات الحكومية والاقتصادية المختلفة، ومن هذا التصور نبع نوعين من الاستقرار، الأول ويشمل الاستقرار الداخلي والذي يهتم بمشكلكتي التضخم والبطالة، والثاني يشمل، الاستقرار الخارجي ويهتم باستقرار سعر الصرف وتكيف ميزان المدفوعات².

وهذا المنهج اتبعته جميع التكتلات الاقتصادية والإقليمية في أن المزايا التي تعود على الدول الداخلة في تجمعات اقتصادية -على اختلاف تطوراتها- نابعة من كونها طامعة في تحقيق استقرار اقتصادي يكرس لتنمية اقتصادية واجتماعية عادلة بما يتيح للأطراف تبادل المنافع والخبرات ودعم السياسات الاقتصادية الهادفة لتحقيقه.

أولاً: الاستقرار الداخلي

إن دعم الاستقرار الداخلي يحتم التركيز على عدة متغيرات أساسية تتمثل في التالي:

¹ لويد جنسن، ترجمة محمد بن احمد المفتي ومحمد السيد سليم، الاعتماد الاقتصادي المتبادل، متاح على الرابط www.alukah.net تاريخ الاطلاع 2020/05/31.

² عادل أحمد موسى إبراهيم، الاتجاهات الحديثة نحو التكتلات الإقليمية في ظل العولمة وآثارها على النظام التجاري العالمي المتعدد الأطراف، أطروحة دكتوراه، جامعة حلوان القاهرة، مصر، 2006، ص: 47.

1- التضخم

تعد قرارات البنك المركزي في كيفية تطبيق السياسة النقدية التي تستهدف التضخم هي الركيزة الأساسية، فبعد تجميع المعلومات التي يتم الحصول عليها من عدة مؤشرات كتوقعات التضخم التي تقدمها له نماذج الاقتصاد الكلي، بالإضافة إلى عمليات المسح القائمة على أساس توقعات التضخم، كما إن نظرت السلطة النقدية في تطورات المتغيرات المالية والنقدية الرئيسية مثل النقود والائتمان، الهيكل الزمني لأسعار الفائدة وأسعار الأصول، ووضعية سوق العمل، وفي حالة إذا كان المعدل المتوقع للتضخم يتجاوز المعدل المستهدف فإن ذلك يحتم على السلطة النقدية انتهاج سياسة نقدية تقييدية (انكماشية) أو انتهاج سياسة نقدية توسعية إذا كان المعدل المتوقع للتضخم يقل عن المعدل المستهدف¹.

2- البطالة

من السمات الهامة التي يتسم بها التكامل الاقتصادي هي حرية تنقل العمل ورأس المال، فهذا يؤدي إلى إطلاق حرية انتقال العمال من البلدان التي فيها فائض من اليد العاملة إلى البلدان التي تعاني عجز فيها. وهنا يمكن التمييز بين نوعين مختلفين من التأثير على العمالة، وهذا باختلاف هذه الأخيرة، حيث يتم التمييز عادة ما بين العمالة الماهرة أو المؤهلة -تتطلب تكوين عالي، استثمار في رأس المال البشري، أجور عالية، إنتاجية مرتفعة - وعمالة بسيطة لا تتطلب تكاليف في التدريب والتأهيل، وهذا باعتبار وجود تفاوت في المستوى الاقتصادي ومستوى الأجور في الدول الأعضاء².

حيث يؤدي اختلاف مستويات الأجور ما بين الدول الأعضاء مع حرية تنقل العمالة، إلى توجه العمالة الماهرة إلى البلدان الأعضاء الأكثر تقدماً؛ والتي تتميز بارتفاع مستويات الأجور مما يقود مستويات الأجور إلى الارتفاع، أما التأثير على العمالة البسيطة فتبرز من خلال ظهور فرص توظيف جديدة بفعل اتساع السوق، دون التأثير على مستويات الأجور السائدة.

وأن إلغاء القيود على حركة الأفراد بين الدول المتكاملة هو من العوامل الهامة في تحقيق الانتفاع الأكبر من الموارد البشرية، بحيث يتم انتقالها بحرية من مجالات ذات الإنتاجية والعائد والدخل الأقل قبل التكامل إلى المجالات ذات الإنتاجية والعائد والدخل الأعلى بعد التكامل، وبهذا تتحقق استفادة أكبر للاقتصادات المتكاملة، وهذا ما يتيح قدراً أكبر من الاستهلاك والرفاهية الأكبر، ارتباطاً بزيادة الإنتاج والدخول والاستهلاك، ومن هذا المنطلق يمكن أن يساعد التكامل على حل مشكلة البطالة³.

¹ رجاء عزيز بندر، استهداف التضخم: دراسة لتجارب بلدان نامية في السياسة النقدية، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، العراق، أكتوبر 2006، ص: 04.

² قدوري بوزيدي، التكامل الاقتصادي العربي، أطروحة دكتوراه علوم، جامعة الجزائر3، الجزائر، 1999، ص: 59.

³ فليح خلف حسن، مرجع سبق ذكره، ص: 174.

إذن فالتكامل الاقتصادي يسهم في الحد من البطالة الواسعة الانتشار، حيث يعمل على إعادة توزيع العمالة ما بين الدول المتكاملة بشكل يحقق التوازن، أو التناسب بين الموارد المتاحة في كل دولة وعدد السكان، كما يمكنه أن يستوعب الفائض من العمل الموجود لدى بعض الدول المتكاملة، فتوسع السوق يساعد على زيادة النشاطات الاقتصادية والذي بدوره يتيح قدر أكبر من فرص التشغيل، كما يوفر إمكانية تشغيل فرص العمل بأكثر كفاءة من خلال استخدامه في المجالات التي تحقق إنتاجية ودخل أعلى، كما يساهم التكامل في توفير إمكانية كبيرة لتطوير نوعية عنصر العمل مقارنة بما كان عليه قبل التكامل، فعند قيام التكامل الاقتصادي يؤدي إلى تطبيق مبادئ تقسيم العمل، وهذا كفيل بإظهار المهارات والقدرات والعمل على تنميتها مما يزيد من الاستفادة من اليد العاملة المدربة والمؤهلة.

كذلك هو الأمر مع انتقال المشاريع بين الأقاليم التي تحتوي على موارد إنتاجية أقل تكلفة يساعد على توفر فرص العمل للمناطق النائية والبعيدة عن التجمعات السكانية الكبيرة، ومن أهم عناصر الإنتاج المكلفة للمؤسسة الاقتصادية هو عنصر العمل، ولهذا فالمؤسسة دائما تبحث عن عنصر العمل المتدني التكلفة ولا يمكن أن يتوفر بسهولة إلا بالانتقال عبر المناطق الأقل تنمية والبعيدة عن المدن الحضرية.

ثانيا: الاستقرار الخارجي

يتيح التعرض للاستقرار الخارجي المرور بالنقاط التالية:

1- سعر الصرف

إن لسعر الصرف أهمية كبيرة في الاقتصاد بفرعيه الكلي والرامي إلى تحقيق النمو الاقتصادي وتقليل البطالة واستقرار الأسعار وزيادة الصادرات، والاقتصاد الجزئي القائم على تفسير السلوك الاقتصادي للفرد والمنشأة (منتجين أو مستهلكين أو غيرهم)، من خلال إتباع منهج (الربح - التكاليف)، للوصول إلى أعلى الأرباح بأقل التكاليف، والذي يعد بمثابة حجر الزاوية للاقتصاد الكلي.

وإذا كان بإمكان أنظمة الصرف المعمومة - المعتمدة في أكثر دول العالم - تخفيض الأعطاب الهيكلية للاقتصاد بامتصاص الصدمات فهي تقدم عنصرا هاما يتمثل في تذبذب سعر الصرف الاسمي المرتبط عموما بقوة تقلبات سعر الصرف الحقيقي، وأن من أهم الطرق المتبعة في قياس تذبذب الاقتصاد الكلي وأثره التقديري السلبي على النمو الاقتصادي يكون بارتفاع المخاطر وإضعاف النظام المالي وتقليص الاستثمار، وكذلك تقييم وزن العوامل الخارجية (التغير في المبادلات وتدفقات رأس المال) والعوامل الداخلية (السياسة النقدية وسعر الصرف) لتفسير تذبذب الاقتصاد الكلي وعلاقته باختيار أنظمة الصرف.

ومن هنا يمكن أن تعتمد التكتلات الاقتصادية والتجمعات الإقليمية على ضبط أسعار الصرف أو توحيدها ليستمر معها التأثير على القوى الاقتصادية الكلية نحو تحقيق نموذج استقرار اقتصادي كلي يعتمد عليه في بلوغ معدلات نمو مستهدفة.

2- ميزان المدفوعات

تبرز النزعة نحو الإقليمية بصورة أكثر وضوحاً من خلال مقارنة نمو التجارة الدولية داخل التكتلات الإقليمية وخارجها، فظاهرة نمو المبادلات التجارية بين التجمعات الإقليمية أصبحت تظهر بصورة جلية في السنوات الأخيرة، ولهذا يعمل التكامل الاقتصادي على حل مشكلة ضيق الأسواق، وبذلك تجد المنتجات المختلفة أسواقاً أوسع ومجالاً أكبر، ومنه خلق صناعات جديدة استجابة لكبر حجم الطلب الداخلي، وبالتالي اتساع الدائرة التي تصرف فيها الدول الأعضاء منتجاتها نظراً لانفتاح أسواق الدول الأعضاء أمامها، بعدما كانت مغلقة بسبب الرسوم والحواجز الجمركية العالية، ولا شك أن هذا الاتساع في السوق وما يتبعه من نمو الطلب على منتجات الدول الأعضاء يترتب عليه عدة نتائج اقتصادية هامة، كزيادة الإنتاج وتشغيل الطاقات الإنتاجية المعطلة وبذلك تحقيق الحجم الكبير في الإنتاج، كما يؤدي اتساع حجم السوق إلى زيادة التخصص، وتقسيم العمل بين الدول الأعضاء في التكتل¹.

يربط أنصار التحرير التخصص وتقسيم العمل بنطاق السوق الذي يتم فيه التبادل، بمعنى اتساع نطاق المبادلات التجارية شرط لازم لاتساع مدى التخصص الدولي وتقسيم العمل، حيث تتمكن كل دولة بإنتاج تلك السلع التي تتيح لها اعتبارات الموطن المتمثلة في موقعها ومناخها ومزاياها الأخرى الطبيعية، مزايا مناسبة أو تبادلها مع منتجات دول أخرى²، وهو ما يؤدي إلى زيادة الحجم الكلي للسلع المنتجة في العالم.

كما تسمح حرية التجارة بتوفير مناخ للمنافسة والذي يعود بالفائدة على المنتجين والمستهلكين جراء ارتفاع مستوى الإنتاجية من جهة وخفض الإثمان من جهة أخرى، فعلى مستوى المنتجين يمكن أن تؤدي حرية التجارة إلى تنافس المنتجين في استخدام وسائل إنتاج أكثر تطوراً سعياً وراء تحقيق أكبر عائد في الناتج وخفض في التكاليف، أما على مستوى المستهلكين، فإن المنافسة تؤدي إلى انتقاء شرط الاحتكارات، علماً أن حرية التجارة تفتح مجالاً أوسع لاتساع السوق جراء التوسع في حجم المشاريع مما يؤدي بها إلى انخفاض في الإثمان لصالح المستهلكين نتيجة الاستفادة من وفورات الإنتاج الكبير.

فهذا العامل -حركة التجارة الدولية- هو المتغير الذي يؤثر بشكل إيجابي في ميزان مدفوعات الدول الأعضاء في التكتل الاقتصادي، فانسياب حركة التجارة الخارجية وتناميها من خلال الدخول في اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف يسمح بحركة متنامية بين الأطراف لتجارة السلع والخدمات ورأس المال، ولهذا نجد التأثير الإيجابي لهذه البنود واضحة في ميزان المدفوعات.

¹ سليم مولدي، التوجه نحو الإقليمية والنظام المتعدد الأطراف، أي دور لأحكام منظمة التجارة العالمية في تنظيم التجارة العالمية، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، مجلد 4، عدد 6، جانفي 2018، ص: 50.

² محمد محمود الامام وآخرون، منطقة التجارة الحرة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2005، ص ص: 45-46.

المطلب الثالث: تكوين إجراءات رقابية وقواعد احترازية مشتركة

إن سياسة السلامة الاحترازية الكلية مصممة لتحديد المخاطر التي تهدد الاستقرار النظامي والتخفيف من حدتها، مما يؤدي بدوره إلى تخفيض التكلفة التي يتكبدها الاقتصاد جراء اضطراب الخدمات المالية، ويمكن أن تنشأ هذه الاضطرابات من الضعف العام أو الكلي في القطاع المالي أو إخفاق ما يسمى بالمؤسسات المنفردة المؤثرة على النظام المالي، وينشأ الضعف الكلي حينما يصبح القطاع المالي ككل معرضا بشكل مفرط لنفس المخاطر، سواء كانت ائتمانية (حيث يتوقف المقترضون عن السداد) أو سوقية (تراجع قيمة الضمانات) أو متعلقة بالسيولة (عدم إمكانية بيع الأصول بسهولة أو إعادة تمويل الديون)¹.

وبهذا يمكن لمؤشرات السلامة الاحترازية الكلية أن تشارك في تقدير أهمية المؤشرات المختلفة لاستقرار المالي والتنبؤ بالضغط المالي، وقد أثبتت متغيرات عدة أهميتها كمؤشرات للتوتر المالي، فالارتفاعات الحادة في أسعار الفائدة مثلا، تنبئ غالبا بحدوث تصحيحات كبيرة في أسعار الأصول، كما أن ارتفاع نسبة الائتمان إلى إجمالي الناتج المحلي يؤدي إلى حدوث فقاعة أسعار الأصول والأزمات المالية².

ولهذا فإن التكتلات الاقتصادية تعطي أهمية بالغة لعملية السلامة الاحترازية من الأزمات المالية والاقتصادية، وذلك من خلال الأطر التنظيمية والقواعد التحوطية لعمل المؤسسات المالية، ومراقبة سلامة الأجهزة المصرفية بتحديد نوبات الضغط والأسباب المؤدية لها والعمل المشترك على تفاديها، فتحسين أدوات تنويع المخاطر من خلال أنشطة الوقاية من المخاطر وتحويل المخاطر الائتمانية وتوريق القروض المصرفية قد حذت من مخاطر إعسار البنوك وسلسلة الآثار غير الجيدة.

وبناء على ذلك فإن المبدأ التوجيهي لتقييم الوسائل الاحترازية يجب أن تعد بدلالة مساهمة كل المؤسسات في خطر النظام، ولهذا ينبغي أن يتم ذلك عن طريق قياس خطر النظام حسب الخسائر الحادة، وتقييم مساهمة كل مؤسسة في هذا الخطر ومن ثم ضبط الأدوات (متطلبات رأس المال، علاوة التأمين، إلخ...)، فالتكتلات الاقتصادية تطبق معايير الصرامة لتفادي مثل هذه الاختلالات كما أنها تتيح فرص المساعدة الفنية في إدارة الخطر ومعرفة مواطن الضعف.

ولهذا فالمبدأ الأساسي يتمحور حول كيفية الحد من تقلبات الدورة المالية الملازم للنظام المالي، فالمبدأ التوجيهي الملائم محتوى في تقييم الأدوات بطريقة تشجع على إنشاء طوق الحماية وآليات ممانعة الأزمات في أوقات النمو الملائمة، والتي يمكن استخدامها عندما تظهر الضغوطات والتوترات، وهذا من شأنه أن يساهم في خفض تكلفة الأزمة المالية الناشئة بتمكين النظام المالي من استيعاب الصدمة بشكل أفضل.

وفي هذا الصدد يمكن أن تتعرض القواعد التنظيمية المشتركة بين الدول الأعضاء في التكتل الاقتصادي في إطار إيجاد مقارنة احترازية لمنع وقوع الأزمات المالية والاقتصادية من خلال:

¹ صديقي مليكة وبن علي عبد الغاني، مرجع سبق ذكره، ص: 90-91.

² نفس المرجع، ص: 93.

1- تنظيم خاص ببعض المؤسسات المالية والبنكية:

- يجب مطابقة المؤسسات ذات الأهمية النظامية على أساس أعمال لوائح لجنة بازل لأجل إنهاء الأثر الكبير لفشل هذا النوع من المؤسسات، ويتطلب تحقيق سياسة احترازية كلية قائمة على:
- متطلبات دنيا لرأس المال تتناسب مع المؤسسات النظامية؛
 - تحديد رأس مال خاص بها؛
 - توفير حلول ملائمة لوضعية الأزمة؛
 - رقابة إشرافية متصاعدة حسب المخاطر المجمعة؛
 - تكييف التنظيم الاحترازي مع المخاطر الكبيرة للمؤسسات ذات الأهمية النظامية، وذلك عن طريق تنظيم عمل المؤسسات الكبيرة وخاصة المالية والمصرفية من خلال عدم تجاوز التعرضات لمبلغ معين (10% من مبلغ رأس المال)، كما يجب أن لا يتجاوز الخطر الصافي 25% من رأس المال؛
 - وضع غرف مقاصة مركزية مؤهلة.

المطلب الرابع: تحرير عوامل الإنتاج البيئية

يتمثل التحرير الاقتصادي في تقليص دور الدولة وحجمها في الاقتصاد واقتصاره في مجالات محدودة جدا، في المجالات التي لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها لأسباب قد تكون فنية أو اقتصادية أو غيرها، مقابل إعطاء مساحة أكبر للقطاع الخاص ليمارس دوره وفق مبادئ اقتصاد السوق كالملكية الخاصة والمنافسة والحرية الاقتصادية.

وكما تعد المنافسة جزء أساس في اقتصاد السوق، حيث تسهم في رفع كفاءة استخدام الموارد، تحسين نوعية المنتجات، خفض الأسعار وزيادة رفاه المستهلكين، عكس الاحتكار الذي يسهم في انخفاض كفاءة استخدام الموارد ورداءة نوعية المنتجات ورفع الأسعار وانخفاض رفاه المستهلكين.

وتهتم الحرية الاقتصادية بحياد الدولة وتوسيع خيارات الأفراد وعدم تقييد الإنتاج والاستهلاك والتجارة وحرية انتقال الأيدي العاملة ورؤوس الأموال والبضائع من وإلى السوق، كذلك تعني العمل على حماية الملكية الخاصة وحرية تحرك الأسعار وفقا لقوى العرض والطلب بعيدا عن تدخل الدولة.

إن العمل على تكريس هذه التوليفة من الملكية الخاصة والمنافسة والحرية الاقتصادية والأرباح مع تحرير الأسعار وتقليص دور الدولة وجعله دور حيادي في الاقتصاد، هو ما يمكن القول عنه بالتحرير الاقتصادي، ولهذا تسعى أغلب الدول في الوقت الحاضر إلى تحقيق التقدم الاقتصادي عبر وضع الخطط والبرامج المختلفة، ولهذا فإن التكتلات الاقتصادية تحتم على جميع الدول الأعضاء فيها أن تنازل على جزء من سيادتها الوطنية للمصلحة الجماعية التي تهيئ الظروف المناسبة لعمل السوق الحر وفتح الأسواق على بعضها البعض بهدف تحرير عوامل الإنتاج والاستفادة من كبر حجم السوق لاستيعاب الإنتاج الوافر.

ولهذا فإن هدف جميع الدول المنخرطة في تكتلات اقتصادية أو تجمعات إقليمية هو التقدم الاقتصادي المتمثل في زيادة النمو الاقتصادي عن طريق زيادة إنتاج السلع والخدمات لاقتصادياتها المحلية، مع خلق فرص العمل لتخفيض البطالة لأدنى مستوى، وتحسين التجارة الخارجية مع تخفيض التضخم لأدنى المستويات وتنمية الموارد وزيادتها بشكل أسرع من زيادة السكان بالتزامن مع الحفاظ على البيئة وضمان حقوق الأجيال اللاحقة، وذلك من خلال استخدام النظام الاقتصادي المناسب الذي يكفل تحقيق التقدم الاقتصادي.

ولهذا فعمل التكتلات الاقتصادية على تقليص دور الدولة وجعل دورها حيادي مع إعطاء المساحة الأكبر للقطاع الخاص والعمل وفق مبادئ اقتصاد السوق، يعني تحرير الاقتصاد وتحقيق التقدم، إذ أن القطاع الخاص لا يستطيع أن يعمل بكفاءة عالية في ظل هيمنة الدولة وتدخّلها في الاقتصاد، كما أن التقدم الاقتصادي لا يحصل في ظل إدارة الدولة للاقتصاد، لأن الدولة لا تضمن رفع نوعية المنتجات وخفض أسعارها كما في اقتصاد السوق.

ويستند مبدأ التكامل الاقتصادي الإقليمي إلى العديد من الدوافع على رأسها تحفيز النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، فضلاً عن تأثيرها على الرفاهية، سواء ما يتعلق بالآثار السالبة، والتي تشير إلى الكفاءة الإنتاجية ورفاهة المستهلكين، أو ما يتعلق بالآثار الديناميكية على النمو الاقتصادي طويل الأجل، وتشير النظرية الاقتصادية والتجارب العملية إلى أن التكامل الاقتصادي الإقليمي يدفع بالنمو الاقتصادي في الدول الأعضاء، ومن ثم فإنه أداة هامة في تحقيق أهداف التنمية بالدول الأعضاء¹.

إضافة إلى ذلك فإن حرية انتقال رأس المال سواء المالية أو المادية، يمكن أن تواجه ببعض العقبات الناجمة عن تباين التشريعات الخاصة بالاستثمار في الدول الأعضاء، أو مناخ الاستثمار وممارسات الأعمال، كذلك قد تمثل تكلفة المعلومات والعقبات المؤسسية حائلاً دون حرية تدفق رأس المال، ومن أمثلتها غياب تسهيلات التمويل، والتي من خلالها يمكن تقييد تدفق التحويلات الدولية.

من ناحية أخرى فإن التكامل في أسواق السلع لا يمثل الشكل الوحيد من أشكال التكامل الاقتصادي، ولا يمثل شرطاً مسبقاً لنجاح التكامل الاقتصادي بأشكاله الأخرى، ولكن لا يوجد سبب منطقي لتطبيق نفس ترتيب الإجراءات في كل التجارب العالمية، خاصة وأن التجارة العالمية في الخدمات وتدفق رؤوس الأموال بين الدول صارت عنصر رئيسي في حجم التبادل التجاري بين الدول.

فتيسير تدفق عوامل الإنتاج بين الدول الأعضاء يساهم في دفع وتيرة التعاون الاقتصادي وإيجاد طرق إنتاج مشتركة ترفع من وتيرة النمو الاقتصادي وتحقيق مؤشرات اقتصادية مستهدفة بين الدول المتكاملة.

¹ محمد البنا، تحقيق التكامل وتوسيع السوق العربية المشتركة: البداية بتجارة السلع والخدمات وانتقال عناصر الإنتاج، متاح على الرابط www.araa.sa تاريخ الاطلاع:

المبحث الخامس: صيغ التعاون الإقليمي في دعم الاستقرار الاقتصادي

تعد الركيزة الأساسية لتحقيق معدلات نمو عالية هي بلوغ درجات متقدمة من الاستقرار الاقتصادي حتى يتسنى للعجلة الإنتاجية الدوران بسرعة كافية لبلوغ معدلات النمو المستهدفة، وإن التعاون الإقليمي والتكتلات الاقتصادية قد تعطي للاستقرار الاقتصادي دفعة قوية من خلال عديد المزايا التي تتيحها، ويمكن إبراز ذلك من خلا هذا المبحث.

المطلب الأول: استحداث تجارة إقليمية عميقة

تعد الطريقة التقليدية في تحقيق درجات التكامل الاقتصادي وجود نسق واضح لتحرير التجارة البينية، إلا أن هذا المفهوم قد تطور حالياً، حيث أصبح تحرير التجارة يحتوي العديد من الإجراءات التنظيمية والالتزامات البينية لترسيخ التدابير المطبقة على حركة التجارة البينية.

وقد يتطلب هذا ضرورة تجاوز كافة العقبات التي ظهرت أثناء تنفيذ مختلف مبادرات تحرير التجارة الإقليمية والاستفادة منها في رسم المعالم المستقبلية لتفعيل مسارات التكامل الإقليمي المقبلة، ويقع على رأس جدول الأعمال الإقليمي الحاجة إلى توسيع نطاق تحرير التجارة البينية، ولا بد لآليات تحفيز هذه الأخيرة أن تتعدى التكامل السطحي المتجسد في اتفاقيات تجارة حرة تشمل السلع فقط، إلى اتفاقيات تكامل عميق.

ويمكن إعطاء العديد من المزايا والخصائص التي تميز هذه الاتفاقيات التجارية العميقة من ما يلي:

- من شأن هذه الاتفاقيات التجارية الإقليمية والفوق إقليمية تحرير الأسواق والانفتاح على التجارة والتمويل الدوليين، أن يفضيا إلى أفضل توزيع ممكن لعوامل الإنتاج بصورة عامة وإلى زيادة الإنتاجية والتعجيل بعملية الارتقاء التكنولوجي في البلدان النامية بصورة خاصة، إضافة إلى تقسيم العمل¹؛

- تتضمن هذه الاتفاقيات على برامج لتحديث الصناعة وإعادة تأهيل المؤسسات لدول الجنوب من خلال التعاون في الميدان العلمي والتقني للمشروعات في مجال الجودة والمواصفات جذب الاستثمارات، تنوع الصادرات، التنافسية وتحسين نظم الإدارة، كل ذلك يسهم في رفع كفاءة وتأهيل المؤسسات المحلية وتحسين مناخ الاستثمار²؛

- تعد المكاسب التي جاءت بها الاتفاقيات التجارية الإقليمية والفوق إقليمية ضرورة لدعم النمو الاقتصادي من خلال الاهتمام بالاستثمارات المباشرة وإزالة المواقف في وجه الاستثمارات الخارجية، فهي إضافة إلى توفير رؤوس الأموال اللازمة لعملية الإنتاج تسهم أيضاً في نقل التكنولوجيا الحديثة من خلال توطن الشركات في البلدان النامية، كما تساهم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول الجنوب في تغيير استراتيجياتها الصناعية وتفعيل

¹ عقبة عبد اللاوي، مرجع سبق ذكره، ص: 85.

² نغاز لويذة وبوعبدلي أحلام، الشراكة الأوروبية المتوسطية كدعامة لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، الملتقى الدولي الثاني "التكامل الاقتصادي العربي بين الواقع والآفاق" جامعة عمار ثليجي، الاغواط، 17-19 افريل 2007، ص: 340.

عملية الخوصصة في التقلص من حجم القروض الداخلية والخارجية عن طريق استبدال قروض التمويل الموجهة للمؤسسات العاجزة لطرح أسهم وفتح كلي وجزئي لرأس مال الشركة¹؛

- أدى انتشار نظم التحرير الاقتصادي في معظم الدول النامية إلى حدوث تقارب في الفكر الاقتصادي، خاصة السياسات المتعلقة بالنمو الاقتصادي والسياسات التجارية بما فيها الاتفاقيات التجارية الإقليمية، كما أدى الانتشار المتعاظم للاستراتيجيات الاقتصادية لدى المسار التحرري إلى تراجع سياسات الإحلال محل الواردات لمصلحة تحرير السوق كشرط مسبق لنجاح التكامل الاقتصادي الإقليمي²؛

- تتيح الاتفاقيات التجارية العميقة بتخصيص أفضل للاقتصاد الوطني وفقا للمزايا النسبية المتوفرة فيه، حيث لم يعد في إمكان دولة واحدة أن تعتمد على نفسها في إنتاج سلعة ما، وأصبح من الشائع أن يتم إنتاج مكونات السلعة الواحدة في أكثر من دولة بحيث تخصص كل منها في صناعة إحدى هذه المكونات مما أدى إلى اختفاء الأنماط التقليدية لتقسيم العمل التي كانت تتمثل في تخصص بعض الدول في إنتاج المواد الأولية والتعدنية وتخصيص دول أخرى في الإنتاج الصناعي، ويعزى هذا التطور في أنماط التخصص الدولي إلى الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات والمعلومات فضلا عن تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات التي أتاحت إمكانية جديدة للتخصص، ومن هنا فقد أصبحت قرارات الإنتاج والاستثمار تتخذ وفقا لمنظور عالمي يخضع لمعايير الكفاءة الاقتصادية في ما يتعلق بالتكلفة والعائد، وهذا ما يتيح فرصا عديدة أمام الدول النامية للوصول إلى الأسواق العالمية؛

- تعد استراتيجيات التنمية الاقتصادية الحديثة القائمة على تشجيع الصادرات هي التي دفعت ببعض الاقتصاديات النامية والناشئة إلى احتلال مراكز متقدمة في قائمة الدول المصنعة الحديثة، فقد استطاعت هذه الدول من خلال ولوج الأسواق العالمية -تطوير قدرتها التنافسية- من حيث جودة استقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية لتحقيق معدلات نمو عالية، كما نجحت في تأمين فرص المنافسة لمنتجاتها في مواجهة السلع والخدمات الأجنبية في أسواقها المحلية التي يفترض أن تفتح أبوابها تدريجيا وفقا لما تمليه عليها الظروف الواقية³؛

- تعد التحولات الفكرية التي جاءت بها البيئة الدولية متمثلة في برامج البنك الدولي وصندوق النقد الدولي - برامج التصحيح الهيكلي والإصلاح الاقتصادي والتحرر المالي والتجاري وإلغاء القيود- قد أضعفت مؤسسات العمل وأدت إلى الاندفاع صوب برامج مخصصة واسعة لم تستفد منها إلا الأقلية وحرمت الدول من زيادة الإنفاق العام لتلبية حاجياتها من الرعاية الاجتماعية، وفي العقدين الأخيرين زاد التفاوت بشكل واضح بين الشمال والجنوب وفي داخل الدول أيضا، وهو الفكر الذي لم يعد تسايره معظم الدول بل أدى إلى أن يكون لمعظمها

¹ بوسبيح صالح رحيمة، مرجع سبق ذكره، ص: 27.

² هناء محمد سعيد كرامة، النظام الاقتصادي الجديد والعولمة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، الجزء 1، عدد خاص، جامعة المنصورة، مصر، مارس 2002، ص: 24.

³ سعيد عبد الخالق محمود، قوى العولمة وقضاياها، المؤتمر السنوي السادس، جامعة المنصورة، مصر، 2009، ص: 10.

سياسة الاندماج في الاقتصاد العالمي هو الولوج من باب الاتفاقيات الإقليمية والفوق إقليمية، وذلك للمكاسب التي أفرزتها هذه الاتفاقيات.

ولهذا فقد إتعت مجالات الاتفاقيات التجارية الإقليمية من حيث المواضيع المغطاة ودرجة عمقها، وشملت نطاق أوسع من الاتفاقيات الجمركية لتشمل الملكية الفكرية والمعايير، السياسات المنافسة والاستثمار، ومن هذه المنطلق برز اتجاهين لهذه الاتفاقيات نحو زيادة هذه الاتفاقيات بشكل متسارع أو تمديد شبكة جديدة من الاتفاقيات التجارية المتداخلة فيما بينها، وفيما يلي سنورد أهم الدوافع التي كرسّت لهذا النوع من الاتفاقيات.

1- تعزيز التجارة في قطاعات أو اقتصاديات معينة

حيث تتيح الاتفاقيات التجارية دعم قطاعات مخصصة بذاتها من أجل رفع كفاءة إنتاجها أو تنشيط سوق معينة بغية تصريف المنتج المكس أو حماية المنتج من خطر تدني الأسعار في السوق المحلي بسبب قلت الطلب عليه، ولهذا فتحت الاتفاقيات الإقليمية الباب واسعا لتعميق التنسيق بين الدول في فتح الأسواق على بعضها، فعلى سبيل المثال أن مواءمة بعض الأنظمة يمكن أن يكون شرط في تحرير التجارة البينية، وربما تكون هناك حاجة لقواعد منافسة مشتركة للاستفادة من المزايا النسبية، وكذلك تغير أنماط التجارة الدولية كرسّ مبدأ تعزيز المنافسة العميقة والشاملة ولا يكون ذلك إلا بالدخول في مشاورات ثنائية ومتعددة تحكّمها اتفاقيات ومعاهدات مسطرة الأهداف¹.

ولهذا تشمل الاتفاقيات التجارية العميقة تدابير داخلية هي أكثر صعوبة للتفاوض على المستوى العالمي، وهو الشيء الذي يمنح الدور الوسيط المناسب في عملية التكامل بين المستوى الوطني والعالمي.

2- تطور شبكات الإنتاج الدولية

فرضت عمليات الإنتاج الدولية المعاصرة تقسيم العمل على مختلف الاقتصاديات التي توجد فيها مزايا نسبية بغية خفض التكاليف والمحافظة نقل السلع الوسيطة عبر الحدود وذلك لسهولة دخولا الأسواق على عكس المنتجات النهائية فهي تلاقي حواجز متعددة، وعليه فرضت هذه الظروف وجود شبكة عالمية معقدة من الإنتاج الدولي كرسّت مبدأ التفاوض المشترك بين الدول لإيجاد الصيغة المناسبة لعملية الإنتاج ولهذا فالاتفاقيات التجارية الإقليمية التقليدية تفترض تبادل منتجات نهائية، وأن المنتجين يسعون إلى حماية هذه المنتجات، ولكن الفكر التجاري الجديد استفاد من نقل المنتجات الوسيطة إلى السوق النهائية بغية التركيب النهائي للمنتج داخل السوق، وهو ما لم تتفطن له معظم الاتفاقيات التجارية الكلاسيكية، فالموجة الأخيرة للاتفاقيات التجارية الإقليمية هي استجابة مؤسسية للمشاكل الجديدة المرتبطة بالإنتاج المتنامي للخارج، وهي تعمل على تحسين الكفاءة لا على تشجيع سياسة الانفراد في اتخاذ القرارات.

¹ Alexandro Foxle , **Regional Trade Blocs** , Carnegie Endowment, Brussels, 2005, p: 29-41

المطلب الثاني: تنسيق السياسات الاقتصادية المشتركة

وقبل عرض الآلية التي يمكن من خلالها أن تنسق الدول المتكاملة سياساتها الاقتصادية، فإنه يمكن أولاً التعرف على ماهية تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية.

أولاً: تعريف تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية

انطلاقاً من الأهمية الكبيرة التي تتمتع بها كل سياسة اقتصادية على اختلاف أنواعها، فإن التنسيق والملائمة بين أهداف ووسائل كل واحدة منها بات أمراً ضرورياً لا مفر منه، وذلك بغية تجنب التعارض والتضارب بين أهداف ووسائل تلك السياسات مع بعضها البعض أو بين وسائل وأهداف كل سياسة على حدة، وتؤكد الحالة الراهنة أن الانفصال بين السياسات الاقتصادية الكلية أصبح أمراً غير مرغوب فيه وذلك للأضرار التي تنجر عنها.

وقبل التطرق للأهمية التي تحتلها عملية تنسيق السياسات الاقتصادية -سواء الكلية أو الجزئية- في التكتلات الاقتصادية وجب التعرف أولاً على التنسيق بين السياسات الاقتصادية داخل الاقتصاد المحلي، ولقد تعددت التعاريف المتعرضة لهذه العملية والتي نذكر منها ما يلي:

1- بأنه الوسيلة الفاعلة لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة للدولة، ويكون ذلك على مستويين، الأول عند تحديد الأهداف العامة على أن يكون ضمن أولويتها العمل على تطوير القطاع المالي، والثاني هو أن التنسيق باتخاذ بعض التدابير المؤسسية وتحديد آليات التنفيذ التي تؤكد كفاءة ذلك التنسيق¹. حيث يوضح هذا التعريف أن تنسيق السياسات الاقتصادية يكمن في تحديد الأهداف بدقة، واختيار الوسائل التي توصل للأهداف المرجوة.

2- هو تبنى السلطات الاقتصادية لتدابير والإجراءات التي تضمن أن القرارات المتخذة من قبل صانعي القرار لا يترتب عليها آثار غير مباشرة وغير مرجوة على أية سياسة اقتصادية، وأن أفضل تنسيق هو الذي يشرك صانعي القرار في تحديد أهدافهم وبالتالي تعظيم النتائج المحققة.

ويبين أيضاً هذا التعريف أن تنسيق السياسة الاقتصادية هو معرفة ما إذا كان هناك تعارض بين أهداف السياسة الاقتصادية وأدواتها، وأنه يمكن تجنب الآثار الجانبية المحتملة الوقوع.

وتبعاً لما ورد من تعاريف يتضح أن تنسيق السياسات الاقتصادية هو عملية تشاورية بين متخذي القرار على المستوى الفوقي، من أجل اتخاذ التدابير في رسم منهجية لعمل الاقتصاد بطريقة تأهله للوصول إلى الأهداف المرجوة دونما حدوث تداخل أو آثار جانبية قد تعود بالسلب في فترات لاحقة.

وتبرز أهمية التنسيق بين السياسات الاقتصادية في عمل كل من الأدوات الأساسية في الاقتصاد الكلي، وهي السياسة النقدية والمالية، وذلك عن طريق منع كل تداخل يمكن أن يكون بينهما، ويمكن إبراز ذلك فيما يلي:²

¹ منى كمال، الإطار النظري للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية، بحوث اقتصادية، جامعة لندن، نوفمبر 2010، ص8.

² عطية عبد الواحد، الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية مع إشارة خاصة لمصر، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، مصر، 2003، ص76.

- 1- بما أن السياسة النقدية من اختصاص البنوك المركزية والسياسة المالية هي من اختصاص الحكومة، فإن الحاجة إلى التنسيق بين هاتين السياستين سوف يزيد من تعاونهما ويجعل كل سياسة تسير في الطريق الذي تسير فيه السياسة الأخرى؛
- 2- إذا كانت السياسة المالية التي تتميز بعدم مرونتها تتطلب وقتاً طويلاً لتنفيذها لضرورة تدخل السلطة التشريعية للموافقة عليها، فإنها في حاجة إلى السياسة النقدية التي تكملها، لما تتميز به من مرونة، بمعنى يتم البدء فوراً بإتباع سياسة نقدية عندما تدعو إلى ذلك الأوضاع الاقتصادية إلى أن تبدأ السياسة المالية في المرحلة الثانية؛
- 3- إن لكل من السياستين النقدية والمالية دوراً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، إلا أن المزج بينهما هو الكفيل بإعطاء أحسن النتائج، ويتوقف هذا المزج في كل وقت من الأوقات على الأوضاع المادية السائدة وعلى الإمكانيات العملية بالتحرك في كل مجال من مجالي هاتين السياستين؛
- 4- إن فعالية كل سياسة (النقدية والمالية) بدون الأخرى هي فعالية جزئية في تأثيرها على الاستثمار والاستهلاك الذي قد يزيد أو ينقص عن طريق تغيرات أسعار الفائدة، كما أن السياسة النقدية لن تكون فعالة في زيادة الدخل الوطني ما لم تدعمها السياسة المالية؛
- 5- إن عدم التنسيق بين السياستين النقدية والمالية، قد يجعل إحدهما تحدث آثاراً تنعكس بالسلب على السياسة الأخرى؛

ثانياً: تنسيق السياسات الاقتصادية في التكتلات الاقتصادية

لقد تم التطرق لعملية تنسيق السياسات الاقتصادية من الناحية الانفرادية للدول، لكن لما نرى التنسيق من الناحية التكاملية للبلدان المشكلة لعملية التكتل الاقتصادي، فإن بعض الباحثين يرون أن التكامل الاقتصادي هو عملية تنسيق مستمرة متصلة وصيغة من صيغ العلاقات الاقتصادية الدولية كما يعرف بعض الباحثين الاندماج الاقتصادي بأنه عمل إداري من قبل دولتين أو أكثر يقوم على إزالة كافة الحواجز والقيود على المعاملات التجارية، وعلى تنقل عوامل الإنتاج فيما بينها، كما أنه يتضمن تنسيق السياسات الاقتصادية وإيجاد نوع من تقسيم العمل بين الدول الأعضاء¹.

كما يرى آخرون أن التكامل الاقتصادي يأخذ على عاتقه تهيئة المناخ الملائم للتنمية، فهو يضمن قدراً من التنسيق في السياسات الاقتصادية، ويظهر ذلك عند الاتجاه إلى توطين المشروعات في أماكنها الاقتصادية، فالمشروعات المنشأة في منطقة تعاني من نقص الكوادر الفنية والإدارية يمكن أن تحصل على متطلباتها من القوى العاملة من منطقة أخرى هي أفضل من نظيرتها، كذلك يؤدي التكامل إلى نوع من التنسيق بما يتعلق بمشروعات التنمية الإقليمية، أو ما يسمى بالبنية الأساسية، مثل الطرق والموانئ، ... إلخ².

¹ يحيى على محمد هشام، تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي الدول العربية ومتطلبات النجاح، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، العدد 6، مارس 2019، ص: 45.

² نفس المرجع.

ولهذا فإن التكتل الاقتصادي أو التكامل هو عملية تنسيقية اقتصادية، اجتماعية وسياسية بالدرجة الأولى، تتمخض على العمل المستمر نحو إرساء منطقة تتحقق فيها الأهداف المرجوة من عملية تنمية اقتصادية عادلة، تحقيق معدلات بطالة منخفضة، نمو اقتصادي معتبر، وغيرها من العمليات المكرسة للبناء الداخلية ودفع الصدمات الخارجية.

وعند النظر في التعاريف الواردة في مجال تنسيق السياسات الاقتصادية من ناحية التكامل الاقتصادي نلمس ذلك الطرح السابق في كون التكامل الاقتصادي هو في حد ذاته عملية تنسيقية، وهو كما توضحه التعريف التالية:

1- حيث يعرف تنسيق السياسات الاقتصادية داخل التكتل الاقتصادي بأنه عبارة عن محاولة تتضمن التقارب المتواصل للسياسات الاقتصادية للدول، عن طريق عملية اتصالات ومشاورات مكثفة داخل جهاز دولي أو جهوي، و هذا لوضع برنامج يهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية رئيسية لهذه الدول والتي لا يمكن تحقيقها بطريقة منفردة¹.

ويبين هذا التعريف أهمية التقارب في وضع الإستراتيجية المستقبلية لعمل الاقتصاديات المشتركة في عملية التكتل.
2- أو انه آلية لاستيعاب العوامل الخارجية ومواجهة الأخطار والخروج من المأزق بشكل جماعي بما يحقق المصالح الذاتية دون إضرار الآخرين².

ويبين أيضا هذا التعريف أهمية العمل الجماعي المنسق بين البلدان المشكلة للتكتل الاقتصادي، وذلك بغية رسم أهداف مستقبلية مشتركة.

3- كما يشير مفهوم التنسيق على المستوى الدولي إلى التعديل الجذري للسياسات القومية للدول في سبيل إدراك التعاون الاقتصادي المشترك.

وتبعاً لما ورد في التعاريف السابقة يتضح أن تنسيق السياسات الاقتصادية في إطار التكامل الاقتصادي المشترك يكمن في ذلك التعديل لنمط وطريقة إدارة العمل الاقتصادي المشترك، بهدف الوصول إلى عمل جماعي تحدد فيه الأهداف المرجوة مسبقاً لمنع ذلك التعارض والتضارب بين المتغيرات الاقتصادية الكلية ولدفع جميع المخاطر الداخلية والخارجية بصورة مشتركة.

وتحدد الأهداف المرجوة من عملية التنسيق الاقتصادي الجماعي في النقاط التالية³:

- 1- هنالك مشاكل اقتصادية لا تستطيع الدول بمفردها السيطرة عليها، حيث ستكون السيطرة جزئية؛
- 2- أن تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي بشكل جماعي ليس فقط لمواجهة المشاكل الاقتصادية، بل يتعدى ذلك ليكون حماية ضد الصدمات الاقتصادية المحتملة في المستقبل؛
- 3- تقليل التكاليف الاقتصادية والسياسية عند العمل بشكل جماعي بعكس تنفيذ الخطط بشكل فردي؛

¹ يحي على محمد هشام، مرجع سبق ذكره، ص: 44.

² نفس المرجع.

³ نفس المرجع، ص: 47.

4- أثبتت العديد من التجارب أهمية تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي في حل العديد من المشاكل، كمكافحة البطالة المتصاعدة، حماية الطاقة، والمحافظة على استقرار سعر الصرف.

المطلب الثالث: الاستفادة من توحيد العملة

يمكن للتكامل الاقتصادي من الوصول إلى مراحل متقدمة تتيح له فرصة إقامة عملة موحدة تأسس لقيام سوق مشتركة بين الدول الأعضاء، ويدخل هذا الإجراء في إطار تعزيز العمل المشترك نحو تحقيق استقرار في تقلبات أسعار الصرف بين الدول الداخلة في عملية توحيد العملة.

أولاً: تعريف التكامل النقدي

تعددت التعاريف المتعرضة للتكامل النقدي، ويمكن ذكر أهمها في ما يلي:

1- إحلال عملة واحدة مشتركة يقوم بإصدارها بنك مركزي موحد مع رسم السياسات النقدية والائتمانية للدول، ودمج احتياطهم الأجنبي في مصلحة موحدة¹.

2- إنشاء عملة موحدة تحل محل عملات دول الاتحاد، مع وجود بنك لإدارة السياسة النقدية².

3- أو أنه إصدار عملة موحدة يجري تداولها في كافة أقاليم الاتحاد، مع دمج البيوت المالية في بعضها البعض، وإنشاء بنك مركزي واحد يتولى إصدار العملة والإشراف على البنوك الأخرى، مع توحيد التشريعات الضريبية واللوائح المالية المختلفة³.

وبهذا يمكن القول بأن التكامل النقدي هو توحيد العملة بين الدول الأعضاء في عملية التكامل، ويكون ذلك بإنشاء بنك مركزي يدير عمل هذه العملة الجديدة.

ولعل الارتباط بين الوحدة النقدية والاقتصادية هو ما ييسر عمل هذا الأخير، وتيسر أيضا توفير المقومات النقدية لعملية التكامل في التنمية بين مجموعة من الدول، وذلك أن وجود عملات نقدية متعددة من الممكن أن يؤدي إلى مخاطر جمّة والتي من أهمها سعر الصرف، وذلك أن تقلبات سعر الصرف من الممكن أن تحدث اختلافا كبيرا في الأسعار ما بين عقد الصفقة بين الدول ووقت تسليمها، وهذا من شأنه أن يعيق عملية التكامل الاقتصادي.

ثانياً: الآثار الايجابية للتكامل النقدي

إن الاتحاد النقدي بين مجموعة من الدول يحقق مزايا اقتصادية متعددة منها⁴:

- الكفاءة المتزايدة الناتجة عن إجراء الحسابات والتحويلات بسهولة ويسر بين دول الاتحاد وإزالة مخاطر أسعار الصرف، وذلك ناتج عن وجود عملة مشتركة في اقتصاد وطني، وهذا يعني أن أداء المدفوعات في الأقاليم الأخرى قد تتم مباشرة بالنقد المستخدمة في الإقليم المدين؛

¹ محمد لبيب شقير، مرجع سبق ذكره، ص: 72.

² نبيل حشاد، قضايا اقتصادية معاصرة، مطابع النسر الذهبي، مصر، 1996، ص: 153.

³ محمد رشدي إبراهيم مسعود، توحيد العملات النقدية وأثره في اقتصاد الدول المتقدمة والنامية، دار النشر للجامعات، مصر، 2013، ص: 35.

⁴ نفس المرجع، ص: 68-69.

- إلغاء تكاليف تحويل العملة بين دول أعضاء الاتحاد النقدي التي يتم استخدامها عند تحويل العملات بينهم؛
- إن زيادة النطاق الجغرافي للمنطقة التي تستخدم فيها العملة كوسيلة للتبادل وكمستودع للقيمة يؤدي إلى خلق عملة قوية لها دور على المستوى الدولي؛
- دعم الاقتصاد في حياة الاحتياطات النقدية الدولية نظرا لعدم الحاجة إلى موارد تخصص لمواجهة ما تتعرض له موازين المدفوعات فيما بين أعضاء الاتحاد من اختلالات؛
- إن إقامة منطقة للعملة من شأنه أن يستبعد أمر التدفقات المالية غير المستقرة بين البلدان الأعضاء والتكاليف المتعلقة بالسيطرة عليها، كما أن من شأنه أيضا أن يقلل من تلك التدفقات بين منطقة العملة وبين العالم الخارجي؛
- نظرا لأن السياسات المالية تكون فعالة في ظل نظام الصرف الثابت، ولهذا فإن الاتحاد النقدي يزيد من فعالية تلك السياسات؛
- إن قيام اتحاد نقدي من شأنه أن يزيد من تحرك رأس المال على صعيد منطقة الاتحاد بين الدول الأطراف واستبعاد أو إنقاص التدفقات المتقلبة وغير المستقرة التي تترتب على عدم استقرار أسعار الصرف بين عملات هذه الدول مع توفير التكاليف اللازمة للسيطرة على التدفقات المتقلبة؛
- إن الاتحاد النقدي من شأنه أن يسهم بشكل فعال في مواجهة التضخم أكثر مما تستطيعه كل من المؤسسات القطرية منفردة، وفي حالة ارتباط دول الإقليم بعملة رئيسية فإن نجاح هذه العملة في تجنب المعدلات المرتفعة للتضخم ينعكس بصورة ايجابية على باقي أعضاء الاتحاد؛
- في ظل منطقة العملة الموحدة تزيد المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء دون عقبات، وذلك بسبب إلغاء مخاطر تقلبات سعر الصرف، وهذا من شأنه أن يساعد على المزيد من الإنتاج والتنمية في الدول الأعضاء؛
- يسهم قيام منطقة للعملة الموحدة في إلغاء دور الدولة في الرقابة على النقد، وذلك لعدم وجود حركة رؤوس الأموال بغرض المضاربة.

المطلب الرابع: إقامة دعم مالي وفني مشترك

ويتعلق هذا الأمر بمدى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية أو في تحريك المتغيرات الاقتصادية بما يتيح وتيرة متسارعة للنمو والتنمية المستمرة، ولهذا فإن التكتلات الاقتصادية على اختلاف درجاتها فإنها دائما تسعى لوضع برامج ملزمة للدول الأعضاء في أن تتبعها لبلوغ أهداف مسطرة من قبل، وعليه فيجب على الدول الأعضاء التنازل ولو بنسبة على برامجها الاقتصادية والاجتماعية في مقابل العمل المشترك والاستفادة من المساعدات المالية والفنية، وفي سبيل المبتغى الأخير نحو تحقيق معدلات نمو عالية ورفاه اقتصادي يعود على الفرد والكل.

أولا: المساعدات الفنية

تمثل برامج الإصلاح الاقتصادي حزمة متكاملة من سياسات إصلاح الاقتصاد الكلي تنفذ في المدى القصير والمتوسط والطويل، تتضمن تلك البرامج عدد من السياسات التي تستهدف إدارة كل من جانبي الطلب

الكلية والعرض الكلية بهدف احتواء العجزات الداخلية والخارجية وتحقيق استقرار الاقتصاد الكلية ودفع مقومات النمو الاقتصادي، تشتمل هذه البرامج على نوعين من سياسات الإصلاح، يتمثل الأول في سياسات التثبيت أو الاستقرار الاقتصادي، فيما يتمثل الثاني في سياسات التكيف الهيكلي.

فمن حيث سياسات التثبيت أو الاستقرار الاقتصادي - فقد اشرنا إليها سابقاً-، فهي تتضمن عادة حزمة من الإجراءات التي تستهدف تحقيق التوازن ما بين جانبي الطلب الكلية والعرض الكلية بهدف القضاء على الاختلالات الاقتصادية القائمة من خلال الاتجاه إلى خفض مستويات الطلب الكلية مع التوجه نحو أعمال آليات السوق وذلك باستخدام كل من السياسات المالية، النقدية وسياسات سعر الصرف، فعلى صعيد السياسة المالية، تستهدف الإصلاحات احتواء العجز في الموازنة العامة من خلال¹:

- 1- خفض وترشيد الإنفاق الجاري ورفع مستويات كفاءته عبر تقييد الأجور ومزايا الضمان الاجتماعي؛
- 2- إعادة النظر في مختلف أنواع النفقات التحويلية لا سيما نظم دعم السلع الاستهلاكية والخدمية باتجاه تحرير أسعارها وتبني نظم أكثر فاعلية لاستهداف الفئة الضعيفة وتعزيز دور شبكات الأمان الاجتماعي؛
- 3- زيادة مستويات كفاءة الإنفاق الرأسمالي من خلال التركيز على مشروعات البنية الأساسية وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ المشروعات؛

أما على صعيد سياسات التكيف الهيكلي، فتسعى إلى تحقيق التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية بما يساعد على زيادة مستويات العرض الكلية، ويغلب على هذه السياسات الطابع القطاعي حيث توجه إلى زيادة مستويات الصادرات وإلى ترشيد دور الحكومة في الاقتصاد لصالح زيادة دور القطاع الخاص بهدف دعم النمو الاقتصادي في الأجلين المتوسط والطويل، وتتضمن هذه السياسات عدد من التدابير التي تستهدف تعبئة الموارد المحلية عن طريق السياسات المالية، النقدية والائتمانية وإصلاح هيكل الحوافز الاقتصادية، وتحسين كفاءة تخصيص الموارد بين القطاعين العام والخاص، وتحرير سعر صرف العملة المحلية وإزالة القيود في أسواق السلع والمنتجات وزيادة مستويات كفاءة الجهاز الإداري للدولة، والتوسع في منح الحوافز والتسهيلات للقطاع الخاص وللاستثمار الأجنبي المباشر².

ثانياً: الدعم المالي المشترك

إن الآثار السلبية للازمات الاقتصادية تلزم الكثير من البلدان التقييد بعدد خطط الإنفاق، وخاصة الإنفاق العام، ولهذا فإن التكتلات الاقتصادية قد بررت موقفها من تقديم مساعدات مالية لبعض الدول الأعضاء في إطار السعي المشترك نحو تخفيف من حدة الآثار السلبية للأزمات، وذلك عن طريق محاولة الكثير من الحكومات إنقاذ خطط الاستثمار العام نظراً لأثر الدورات الاقتصادية المعاكس وتأثيرها على البطالة لكن الآثار الإيجابية لتلك الخطط تتضاءل أمام التخفيضات المالية في المجالات الأخرى.

¹ محمد اسماعيل وهبة عبد المنعم، دور الإصلاحات الاقتصادية في دعم النمو في الدول العربية، صندوق النقد العربي، فيفري 2018، ص: 7.

² محمد اسماعيل وهبة عبد المنعم، مرجع سبق ذكره، ص: 8.

ولهذا نجد الكثير من التكتلات الاقتصادية التي فعلت هذا الجانب في تكوين ميزانيات مشتركة وصناديق دعم مالية للاستفادة المشتركة منها، وهي من العوامل التي ساهمت في تقليل الآثار السلبية للأزمة على الاقتصاديات الدول الأعضاء، ولقد تمثلت في سرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة الصدمات الخارجية، لتجنب تباطؤ النشاط الاقتصادي والتصدي للمخاطر النظامية التي تهدد استقرار القطاع المصرفي.

والتكتل الاقتصادي يجمع عادة دولاً متفرقة في القدرات الاقتصادية، حيث التكامل فيما بينها يكون أكثر حاجة من غيرها، فمثلاً: نرى أن تكتل دول النافتا (تكتل دول شمال أميركا) له ميزة تكاملية بين الدول المشكلة لهذا التكتل من ناحية تغير كلفة الإنتاج، ولهذا يمكن ملاحظة انتقال الصناعة من المناطق ذات الزيادة في تكاليف الإنتاج إلى المناطق الأقل، وكذلك الاتحاد الأوربي يجمع بين الاقتصاديات المتقدمة ذات الصناعة المتطورة مثل ألمانيا وفرنسا و دول أقل تقدماً مثل قبرص واليونان، ولهذا تبرز الحاجة هنا أكثر لوجود مثل هذا النوع من التعاون في المجال المالي، والتي ساعدت الكثير من الدول على تجاوز أزماتها وتطوير هيكلها الإنتاجية بما يخدم تطوير معدل نموها.

خلاصة الفصل الرابع

يتضح من خلا هذا الفصل أن السياسة الاقتصادية المحلية المتبعة تهدف إلى تحقيق استقرار اقتصادي والذي بدوره يؤدي إلى تنمية اقتصادية عادلة تتمثل في تحقيق مستوى تشغيل كامل، استقرار الأسعار وتوازن خارجي، وهذا لا يتحقق إلا من خلال تدخل الدولة بأدواتها المتاحة لبلوغ هذه الأهداف.

وكما يتضح أيضا أن الحالة التي تميز الاقتصاد العالمي هي حالة غير مستقرة، ترجع آثارها العكسية على الاقتصاديات المحلية، ولهذا أخذت الإجراءات الاحترازية وعمليات التحوط من الأزمات وعدم الاستقرار بعدا عميقا بدأ العمل فيه من خلال عديد الدول لتفادي هذه الاختلالات والأزمات.

ولقد تطرق هذا الفصل للاستقرار الاقتصادي وعلاقته بالتكتلات الاقتصادية من خلال الربط فيما بين حتمية إقامة استقرار في متغيرات الاقتصاد الكلي، والتي تقوم بوظائف هامة لتعزيز فعالية النمو الاقتصادي وبلوغ تنمية حقيقية، وذلك عن طريق خفض معدلات التضخم وكذا تشجيع الاستثمار، وبالتالي تؤدي إلى كفاءة توزيع الموارد وتسريع تراكم رأس المال وحدوث دورة اقتصادية كاملة تعزز النشاط الاقتصادي.

ونظرا للإيجابيات التي تتيحها التكتلات الاقتصادية لإيجاد استقرار اقتصادي من خلال أهمية التعاون الإقليمي فيما بين الدول الأعضاء، فقد تبين أن عديد المزايا التي تنشئها التكتلات الاقتصادية تعود بالنفع وبحصول الاستقرار الاقتصادي الممهد والمساعد على إقامة نشاط اقتصادي حقيقي قادر على دفع وتيرة النمو والتنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء.

الفصل الخامس:
دراسة واقع الاتحاد الأوروبي مع
الأزمات المالية

تمهيد الفصل الخامس

لقد خلق النظام الرأسمالي منذ بداية تطوره واقعا جديدا من حيث الملامح، الأبعاد، الثوابت والمقومات، سواء على المنظومة الاقتصادية الداخلية لكل دولة أو على مستوى المنظومة الاقتصادية العالمية ككل، وأن السمة الرئيسية التي تبلورت في هذا الجانب تنطلق من فكرة وجود متغيرات قطرية وعالمية في بنية وهيكل وتركيبية الأسس والدعائم الاقتصادية التي أفرزها النظام الرأسمالي والذي غالبا ما ارتبطت بوجوده أزمات مالية واقتصادية متكررة، حتى أصبحت صفة أساسية وملازمة له.

وبهذا فقد تفتنت العديد من الأبحاث والدراسات الأكاديمية العميقة لأهمية وجود متانة اقتصادية وحصانة مالية في الأجهزة الرقابية الحكومية لمنع جميع المنافذ المؤدية لوقوع حالات الأزمات والركود الاقتصادي ودعم الاستقرار المالي وإصلاح الأنظمة البنكية العاملة على تدوير عجلة الاقتصاد المحلي أو العالمي.

وكذلك تفتنت عديد الحكومات إلى أهمية التعاون الدولي في المجال التجاري والصناعي والمالي لتحقيق عديد المزايا الاقتصادية الهادفة لتحقيق معدلات نمو عالية وخفض البطالة وتقوية تدفق الاستثمارات البنينة وتحفيز حركة التصدير وغيرها من المؤشرات الدالة على رفع الحالة الاقتصادية المحلية من مستوى الركود إلى مستوى الانتعاش، ولهذا فقد أوجدت العديد من الدول والحكومات صيغ جديدة للتعاون الاقتصادي عرفت بالتكتلات الاقتصادية، الهادفة للتعاون والتشاور واتخاذ خطوات مشتركة لتحقيق استقرار اقتصادي كفيل بإيجاد حركة اقتصادية ملائمة ودائمة.

ولهذا فقد جاءت التجربة الأوربية في التعاون والتكامل الاقتصادي الإقليمي كمثال لرفع مستوى الانتعاش الاقتصادي البيني من خلال استخدام عديد البرامج المشتركة والهادفة لتحقيق غايات مسطرة من قبل، ودراسة مدى نجاعة عمل الاتحاد الأوربي في الوقاية من تكرار حدوث الأزمات المالية والاقتصادية مثلما وقع من قبل مع أزمة 2008 وأزمة 2011.

ولهذا فقد تم تقسيم هذا الفصل للحديث عن تعريف المجموعة الاقتصادية الأوربية والخطوات التي مرت بها لتكوين هذه المجموعة، ثم التطرق لواقع الاتحاد الأوربي مع الأزمات التي مرت به مع التركيز على أزمتي 2008 و2011، ومن بعد تم قياس أثر الأزمة على بعض اقتصاديات الإتحاد مستخدمين في ذلك نماذج "البانل" لقياس أثر الأزمة على بعض المتغيرات الاقتصادية المقترحة، وفي الأخير تم إيضاح عملية التحوط من الأزمات وآليات دعم الاستقرار الاقتصادي في الاتحاد الاقتصادي الأوربي.

المبحث الأول: المجموعة الاقتصادية الأوروبية

يعتبر التكتل الاقتصادي الأوروبي من أبرز التكتلات الاقتصادية العالمية، وذلك نظرا لمسيرة نجاحه ولكبر حجمه وبلوغه مراحل متقدمة من التكامل الاقتصادي لم يكن في إمكان التكتلات الأخرى الوصول إليها، ولقد مرّ بمراحل عدة بلورت شكله النهائي.

المطلب الأول: المبادرات السابقة لنشأة الجماعة الاقتصادية الأوروبية

إن التقدم الذي وصلت إليه الجماعة الاقتصادية الأوروبية اليوم لم يكن وليد اللحظة بل مر بعدة مراحل بدءا من سنة 1948 وصولا إلى الوحدة الاقتصادية والنقدية سنة 2002، ويمكن إبراز أهم المحطات التي مرت بها في النقاط التالية.

أولا: منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي

تم إنشاء هذه المنظمة بتعاون عدد من الدول الأوروبية فيما بينها لتنسيق جهودها في إعادة بناء وإعمار أوروبا اعتمادا على مشروع مارشال الأمريكي، وبناءا على اجتماعات الخبراء الماليين فقد تم التوقيع في أكتوبر¹ 1948 على اتفاقية التعويضات متعددة الأطراف التي قامت بوضع معايير وخطة عمل لتوزيع المعونة الأمريكية، خاصة وأن مقارنة الخطط أظهرت تضاربا في المصالح الوطنية للدول الأوروبية، رغم أن المنظمة لم تكن مسؤولة عن بناء تكامل إقليمي بالمعنى الدقيق، فإنها كانت ترمي إلى إيجاد تقارب في الخطط الوطنية للاستفادة من المساعدات الأمريكية، وعند استعراض أدوات هذا التعاون يظهر اهتمام هذه المنظمة بالتكامل من خلال²:

- تكثيف الجهود من أجل إنشاء نظام متعدد الأطراف للمدفوعات، والعمل على تقليل قيود التجارة؛
- دراسة إمكانية إقامة اتحادات جمركية ومناطق تجارة حرة، والتعاون في تخفيض التعريفات الجمركية؛
- اتخاذ الخطوات الضرورية لتحقيق استقرار العملات وسلامة أسعار الصرف؛
- تسهيل حرية تنقل الأفراد بصورة تدريجية.

وبعد مرور أربع سنوات وانقضاء مشروع مارشال تحولت المنظمة في رسم إستراتيجيتها إلى تنمية الأقطار الأقل نموا وتحقيق أكبر قدر من التنمية.

ثانيا: الجماعة الأوروبية للفحم والفلوآز

تعتبر المبادرة الأولى في تاريخ تكوين الجماعة الاقتصادية الأوروبية بإقامة منظمة الجماعة الأوروبية للفحم والفلوآز، ولقد وضعت هذه المبادرة من طرف وزير الخارجية الفرنسي "روبرت شومان" سنة 1950 اقتراحات لإنشاء سوق مشتركة لمنتجات الفحم والفلوآز بين فرنسا وألمانيا، حيث تخضع هذه السوق لهيئة مشتركة تنظم عمل هذه السوق، لكن هذه الاتفاقية لم توقع من طرف فرنسا وألمانيا فقط بل دخلت فيها دول أخرى شكلت

¹ وائل احمد علام، البرلمان الأوروبي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، مصر، 1998، ص: 07.

² عبد المنعم سعيد، مرجع سبق ذكره، ص: 37.

اللبنة الأولى للمجموعة الاقتصادية الأوروبية وهذه الدول هي (إيطاليا، هولندا، لوكسمبورغ وبلجيكا)، حيث كانت السمة الأساسية لهذه الهيئة وضع صناعة الصلب والحديد تحت سيطرة هيئة عليا تشمل سلطتها تحديد الحصص الإنتاجية في كل البلدان الأعضاء ووضع بعض القواعد لمنع المنافسة غير العادلة، وتشمل المعاهدة أيضا تكوين مجلس وزراء يخول له سلطة اتخاذ بعض القرارات المهمة، وجمعية برلمانية تتمتع بقدر من الرقابة ومحكمة عدل أوروبية لضمان الامتثال لأحكام المعاهدة¹.

ثالثا: المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي

بعد نجاح تسيير عملية إنتاج الصلب والحديد بين الدول الأوروبية الستة تطورت العلاقات إلى إنشاء منطمتين أخرتين هما الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية والجماعة الاقتصادية الأوروبية، وتم توقيعهما في 25 مارس 1957، وشكلت مع بعضهم الجماعة الأوروبية للتعاون الاقتصادي.

سعت الجماعة الأوروبية إلى إقامة سوق مشتركة خالية من الحواجز التجارية تتحرك فيها السلع، الخدمات، العمل و رأس المال عبر الحدود الوطنية دون عوائق، وشملت الخطوة الأولى التي اتخذت لإقامة سوق مشتركة عنصريين أساسيين، الأول هو إلغاء الرسوم الجمركية وقيود الحصص للتجارة الدولية بين الدول الأعضاء، والثاني هو فرض رسوم جمركية موحدة على السلع التي تدخل أي بلد عضو من البلدان غير الأعضاء، ولتحقيق هذه الأهداف وضعت "معاهدة روما" جدولاً زمنياً لتخفيض التعريفات تدريجياً على مدى 12 سنة².

استهدفت معاهدة روما إقامة سوق مشتركة وإحداث تقارب بين السياسات الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة وتوثيق العلاقات بين الدول الأعضاء، وتستخدم الجماعة في سبيل تحقيق ذلك مجموعة من الأدوات تتمثل في³:

- إزالة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء والقيود الكمية على الصادرات والواردات بينها؛
- إيجاد تعريفات مشتركة اتجاه الدول غير الأعضاء، وإتباع سياسة تجارية مشتركة اتجاهها؛
- إزالة العقبات التي تعترض انتقال الأفراد والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء؛
- إيجاد سياسة زراعية مشتركة؛
- وضع نظام يكفل عدم تعرض المنافسة للتشويه داخل السوق المشتركة؛
- اتخاذ إجراءات تمكن من تنسيق السياسات الاقتصادية لمعالجة الاختلالات في موازين المدفوعات؛
- إنشاء أجهزة مشتركة تسهل التوسع الاقتصادي للمجموعة.

¹ عبد المعصم، ص 41.

² Jean François Mittaine, François Pequerul, Les Unions Economiques Régional, Paris, Armande colin, 1999,p:28.

³ محمد محمود الإمام، مرجع سبق ذكره، ص ص: 134-135.

رابعاً: منظمة التجارة الحرة الأوروبية

تأسست هذه المنظمة سنة 1960، وهي تتكون من الدول التالية: المملكة المتحدة، النمسا، الدانمارك، النرويج، البرتغال، السويد وسويسرا، حيث كان هدفها هو إقامة تجارة حرة في مجال البضائع الصناعية، ومع احتفاظ كل دولة بنظامها الخاص من العوائق التجارية اتجاه الدول غير الأعضاء، مما أدى إلى انحرافات تجارية بينهم وتطلب الأمر التحقق من بلد المنشأ التي تصنع فيها السلع المستوردة وبلد المحطة الأخيرة التي تصل إليها السلع، وبهدف معالجة هذا الاختلال وتوسيع عضويتها انضمت منظمة التجارة الحرة الأوروبية إلى المجموعة الأوروبية لتشكلاً سوياً المنطقة الاقتصادية الأوروبية سنة 1964، وهذه المجموعة الجديدة تشكل اتحاداً جمركياً يسمح بحركة معظم السلع، الخدمات، رأس المال والعمالة بين سبعة عشر دولة عضو¹.

المطلب الثاني: مراحل تكون المجموعة الاقتصادية الأوروبية

إن منهج الاتحاد الأوروبي في التكامل يمكن تقسيمه على مرحلتين، الأولى هي إرساء تحرير التجارة البينية عن طريق إزالة العوائق الجمركية، والثاني هو إقامة سوق موحدة تتحرك فيها جميع عناصر الإنتاج بحرية، وبذلك مر تكوين المجموعة الاقتصادية الأوروبية بعدة مراحل هي كالتالي.

أولاً: الاتحاد الجمركي

تعد اللبنة الأولى للاتحاد الجمركي للجماعة الاقتصادية الأوروبية عند إقامة تنظيم تجارة الفحم والفولاذ سنة 1952، ثم تطورت هذه التجارة عند الاندماج مع منظمة التجارة الحرة الأوروبية لتشكلاً انتقالاً نوعياً في مجال التجارة.

حيث تنص المواد التنظيمية على ضرورة إلغاء التعريفات الجمركية وكل القيود المفروضة على الصادرات والواردات بين الدول الأعضاء، وكذلك إلغاء كل الإجراءات التي يمكن أن يكون لها تأثير مماثل، وإنشاء تعريفات جمركية موحدة نحو العالم الخارجي، وكذلك وسعت هذه الاتفاقية لتشمل جميع السلع الصناعية والزراعية. وكإستراتيجية لإلغاء التعريفات الجمركية، وضعت خطة تدريجية لخفض التعريفات الجمركية ومن ثم إلغائها، وتبدأ من 1958 إلى غاية 1969 وسميت هذه الفترة بالفترة الانتقالية، ويحق لكل دولة التدرج في النسبة التي تلغى بها التعريفات الجمركية على حسب ظروفها الخاصة.

وبالفعل فإن أثر إلغاء التعريفات الجمركية أو خفضها على مراحل قد تحقق من خلال ملاحظة النسب العالية للتجارة البينية، فقد تضاعف حجم التجارة بين دول المجموعة والعالم الخارجي ثلاث مرات من سنة 1969 إلى غاية 1971، وتضاعف حجم التجارة البينية تسع مرات في نفس الفترة، ويفسر هذا النمو والازدهار الاقتصادي إلى اتساع حجم السوق الناجم عن إزالة العوائق الجمركية وغير الجمركية وانخفاض التكلفة الذي شجع على زيادة

¹ على عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص ص: 435-436، بتصرف .

الاستثمار مما أدى بدوره إلى زيادة حجم الأنشطة الاقتصادية ومعدلات التوظيف، وبالتالي زيادة مستويات الدخل الوطني¹.

كذلك فإنّ المنهج المتبع في توحيد التعريفات الجمركية، يظهر على صعيد آخر في إقامة تعريفات جمركية موحدة إزاء السلع الواردة من دول خارج الاتحاد الجمركي للجماعة الأوروبية، فقد انتهجت الجماعة نهج متوازي مع تخفيض التعريفات الجمركية الداخلية، وتمكنت في النهاية من إقامة تعريفات جمركية موحدة وأصبحت السلع القادمة إلى دول المجموعة تمر عبر بوابة جمركية واحدة ومنها تنتقل بحرية ودون أي عوائق إلى بقية الدول الأعضاء، وكان من الطبيعي أن يترتب على تبني التعريفات الجمركية الموحدة فقدان الدول الأعضاء وعلى نحو غير متكافئ لموارد مهمة كانت تحصل عليها من الرسوم الجمركية، لتحول إلى ميزانية الجماعة الأوروبية².

ولهذا فقد تطلب إقامة اتحاد جمركي الكثير من الجهد والوقت، فقد امتدت هذه الإجراءات لمدة 10 سنوات، لكن آثارها على التجارة البينية كان هو الهدف المنشود بلوغه.

ثانيا: السوق الموحدة

عمل الاتحاد الأوروبي ضمن معاهدة "روما" ومن بعدها "الكتاب الأبيض" على تكريس إقامة سوق مشتركة، ففي 14/06/1985 أعدت المفوضية الأوروبية برنامجا إصلاحيا في إطار "الكتاب الأبيض" عن استكمال السوق الداخلية، والذي حدد الإجراءات اللازمة لإلغاء الحواجز المادية والضريبية والتقنية قبل حلول عام 1992، ووافق المجلس الأوروبي على اتفاقية المجموعة الأوروبية بالبدء في إلغاء مراقبة الأشخاص في التنقل، وفي 01/01/1986 تم توقيع الوثيقة الأوروبية الموحدة في لاهاي، وبدأ تنفيذها في 01/07/1987، وقد منحت المجموعة صلاحيات موسعة وأسلوبا فعالا لاتخاذ القرار، فحصل البرلمان الأوروبي على حق المشاركة في سن التشريعات المتعلقة بالسوق الداخلية.

ومن جانب انتقال العمالة فقد شهدت اضطرابات قليلة على المدى القصير لكون اختلاف درجة التقدم والنمو الاقتصادي بين المناطق والأقاليم، وقد منحت للعامل ليس فقط حرية الانتقال بحثا عن عمل أو وظيفة وإنما أيضا حرية الإقامة والتوطين، ومع ذلك فقد تعين على مؤسسات العمل الأوروبي المشترك بذل جهود متواصلة ليس فقط للتغلب على الصعوبات العملية التي تحول دون التكلفة الحقيقية للحقوق والحريات المنصوص عليها في القانون، وإنما منح كل مواطن أوروبي حق الإقامة والانتقال بحرية في أي من الدول الأعضاء، ولقد أصبحت هذه الحقوق مكفولة لكل العاملين داخل مجمل الفضاء الاقتصادي الأوروبي³، كما بذلت جهود أخرى خاصة بحرية انتقال العمال من غير مواطني الدول الأعضاء في الجماعة الذين يحملون أوراق إقامة.

¹ Jean Pierre Faugère, L'économie Européenne, Paris, dalloz, 1999, p:29.

² حسن نافعة، مرجع سبق ذكره، ص:266.

³ Jean Pierre Faugère, OP CIT, p:108

ولقد أولت الجماعة الأوروبية عناية خاصة لدراسة سبل توحيد سوق الخدمات بدءاً من الخدمات المصرفية، خدمات التأمين، النقل، المواصلات والاتصالات وغيرها من المهن الحرة، ولقد تركز عمل المجموعة على أنواع معينة من الخدمات، خاصة تلك التي تقدم تحت إشراف مباشر أو في ظل رقابة صارمة من جانب السلطات العامة، مثل الخدمات المالية التي تقدمها البنوك وشركات التأمين والبورصة، نظراً لتأثيرها المباشر والكبير في بقية قطاعات الاقتصاد لضمان أمن المعاملات المالية وتوفير قدر كاف من المرونة اللازمة لتمكين المؤسسات الخدمية من الاستجابة لمتطلبات العاملين في مجمل السوق الأوروبية¹.

ولقد ركزت الجماعة في هذا الباب على مبدأ الاعتراف المتبادل، أي إذا تم الاعتراف رسمياً لمؤسسة مالية بتقديم خدماتها لدولة معينة يصبح من حقها تلقائياً تقديم الخدمة نفسها لبقية الدول الأخرى دون اشتراطها لبقية التفاصيل المنصوص عليها في التشريعات الوطنية لهذه الدول، وقد صدرت العديد من التوجيهات الأوروبية المتعلقة بتوطين خدمات البنوك والتأمين والبورصة وإدارة المحافظ والأوراق المالية، كما صدرت أيضاً جملة من القواعد واللوائح والضوابط التي استهدفت التنسيق بين التشريعات الوطنية المنظمة للعمل في هذا المجال من أجل ضمان تنفيذ قواعد وقوانين التشريعات العامة التي تبنتها مؤسسات أوروبية مشتركة وتحقيق أكبر قدر من التناغم بين سياسات الدول الأوروبية في هذه المجالات تمهيداً للوصول إلى التوحيد الكامل لسوق الخدمات².

كما بذلت جهوداً لتوحيد سوق رأس المال لضمان سهولة انسياب رؤوس الأموال دون عوائق، وتوحيد عمليات الدفع والائتمان، كما بذلت جهوداً أخرى متوازنة في المجالات التي لها علاقة مباشرة بقطاع الخدمات، مثل المواصلات والاتصالات، فقد أسفر ربط جميع المناطق المترامية بشبكة مواصلات واتصالات موحدة³.

وفي إطار تعزيز العمل المشترك وتجاوز كل أشكال الحماية داخل المجموعة وإضفاء الصبغة الإقليمية في صياغة القوانين شكلت المجموعة هيئة بقيادة "جاك ديبلور"⁴ لصياغة مشروع "الكتاب الأبيض" الذي تضمن إجراءات استهدفت إقامة سوق موحدة في 1992⁵، واستخدمت في ذلك ركيزتين:

- 1- إصلاح السياسة الزراعية المشتركة والصناديق الهيكلية لمواجهة تزايد الحاجة إليها، خاصة مع انضمام أعضاء أقل نمواً إلى الجماعة في فترات زادت فيها معدلات البطالة؛
- 2- إصلاح ميزانية الجماعة بإدخال أكبر قدر من الانضباط وتأمين موارد ذاتية للجماعة تكفل إنفاق الموارد مع الأهداف المحددة لسنة 1992.

¹ Jean Pierre Faugère, OP CIT, p:110.

² حسن نافعة، مرجع سبق ذكره، ص:268.

³ نفس المرجع، ص:269.

⁴ سياسي فرنسي شغل منصب الرئيس الثامن للمفوضية الأوروبية منذ عام 1985 وحتى عام 1995.

⁵ محمد محمود الإمام، مرجع سبق ذكره، ص:146.

المطلب الثالث: النظام النقدي الأوروبي

بالنظر إلى مسيرة النظام النقدي الأوروبي يتبين أنه مر بمراحل عدة حددت أسسه ومعاله، وفي النهاية تم بلورة هذا العمل بوحدة النقد الأوروبية الممثلة في العملة الأوروبية الموحدة "اليورو".

أولاً: المبادرات السابقة للنظام النقدي الأوروبي

لقد مر النظام النقدي الأوروبي بعدة مراحل ليتبلور في النهاية بعملة أوروبية موحدة، ولهذا فقد كانت البداية بإقامة نظام مدفوعات أوروبي يسهل انسياب التجارة في إطار التكتل الاقتصادي، ويعتبر تقرير "وارنر" من ضمن المبادرات الأولى في هذا الجانب.

*تقرير "بيير وارنر"

في نوفمبر 1969 تم تشكيل لجنة برئاسة "بيير وارنر" تكلفه بمهمة وضع خطة تهدف إلى تحقيق الوحدة النقدية الأوروبية تدريجياً، ومن خلال عملها المقدم في سنة 1971 تم تقرير مجموعة من النصوص يجب تنفيذها، وذلك للوصول إلى اتحاد اقتصادي ونقدي تمثلت في الآتي¹:

- 1- أنه يجب إقامة اتحاد نقدي أوروبي على عدة مراحل تتراوح بين 8 إلى 10 سنوات، بحيث يحل عام 1980 فتكون أسعار الصرف قد ثبتت بشكل لا رجعة فيه؛
 - 2- حرية تحويل العملات الأوروبية مع إلغاء هوامش التقلبات في أسعار الصرف وتثبيت أسعار التعادل للعملات بشكل جامد لا رجعة فيه، مع إنشاء مجمع احتياطي نقدي؛
 - 3- إزالة كافة القيود الواردة على حركة رأس المال.
- ولتنفيذ تلك الأسس حدد التقرير ثلاث مراحل للوصول إلى اتحاد اقتصادي ونقدي أوروبي تتمثل في الآتي:

المرحلة الأولى:

في خلال هذه المرحلة تم ما يلي:

- 1- تضييق هوامش تقلبات أسعار صرف عملات الدول الأوروبية والتي هي أعضاء في الاتحاد ليصبح تقريبا 0.6% مقابل الدولار الأمريكي بدلا من الهامش السابق الذي حدده صندوق النقد الدولي 0.85% مقابل الدولار الأمريكي؛
- 2- رصد مبلغ 2 بليون دولار لجمع احتياطي متوسط الأجل لمساعدة الدول الأعضاء التي تعاني من مصاعب أساسية في موازين مدفوعاتها؛
- 3- ضرورة تحديد حجم الميزانية العامة بشقيها الإيرادات والنفقات، وتوزيع الاستثمارات الكلية وكيفية تمويل العجز في الدول داخل المجموعة الأوروبية؛
- 4- عقد اجتماعات دورية لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية؛

¹ محمد رشدي إبراهيم مسعود، توحيد العملات النقدية وأثره في اقتصاد الدول النامية والمتقدمة، دار النشر للجامعات، مصر، 2013، ص: 99-100.

- 5- السير في تنسيق السياسة الضريبية بحيث نستبعد الفوارق القائمة بين الضرائب، وذلك بشرط ألا تفقد السياسة الضريبية مرونتها وأن تستمر في أداء وظائفها داخل دول الجماعة؛
- 6- التبنى التدريجي لموقف موحد إزاء المسائل النقدية الداخلية والخارجية؛
- 7- تشجيع التنمية الاقتصادية للأقطار الأقل نمواً.

المرحلة الثانية:

يرى التقرير أنه لا يمكن الانتقال إلى تلك المرحلة إلا بعد أن تتمكن الدول من التغلب على قدر كبير من الاختلالات الاقتصادية والنقدية القائمة بينها، وقد نص التقرير على أن يتم خلال هذه المرحلة خلق المزيد من الإجراءات التي تحد من تقلبات أسعار الصرف، وأيضاً على دول المجموعة ألا تقوم بتصحيح تلك التقلبات بصورة منفردة، وإنما يتم ذلك من خلال السياسة النقدية الكلية على مستوى الجماعة¹.

المرحلة الثالثة:

وفي هذه المرحلة يتم ما يلي:

- تأسيس بنك مركزي للجماعة الاقتصادية الأوروبية؛
- تثبيت أسعار الصرف بشكل نهائي وغير قابل للتراجع فيه بين عملات الدول الأعضاء.
- إلا أنّ في الواقع العملي لم يتم تنفيذ جميع مراحل تقرير "وارنر"، ولهذا لم يكتب له النجاح واضطرت الجماعة الأوروبية لعقد اتفاق آخر ليكرس لنظام الثعبان النقدي الأوروبي وذلك في اتفاقية "سميثونيان".

1- اتفاقية سميثونيان

إن من جملة الأسباب المؤدية إلى عقد اتفاق "سميثونيان"² هو عدم تنفيذ خطة "وارنر" في الواقع العملي بالإضافة إلى انهيار نظام النقد الدولي "بروتن وودز"، وبهذا أصبحت عملات الدول الأعضاء داخل الجماعة معومة أمام الدولار الأمريكي، وعليه عقد في تاريخ ما بين 17-18 ديسمبر 1971 اجتماع مهم في تاريخ العلاقات النقدية الدولية وتم الاتفاق ما يلي³:

- زيادة سعر الذهب من 35 دولار أمريكي للأوقية إلى 38 دولار للأوقية؛
- ارتفاع عدد من العملات الأوربية والين الياباني في مواجهة الدولار الأمريكي؛
- السماح لأسعار الصرف العملات أن تتقلب في حدود 2.25% ارتفاعاً وانخفاضاً بدلا من 1% حسب اتفاقية "بروتن وودز" وسميت هذه الهوامش بالموسعة؛

¹ نفس المرجع، ص: 101.

² معهد سميثسونيان: هو مؤسسة بحثية وتعليمية مقرها بواشنطن، تأسست سنة 1846.

³ محمد رشدي ابراهيم مسعود، مرجع سبق ذكره، ص: 101-103.

- إحلال أسعار صرف مركزية محل أسعار الصرف الرسمية بالنسبة للدول الأعضاء التي قررت رفع أو خفض قيمة عملتها، كما تم إحلال أسعار صرف وسيطة محل أسعار الصرف الرسمية بالنسبة لمجموعة الدول التي لم تغير سعر صرف عملتها.

2- نظام الثعبان النقدي

أنشئ هذا النظام في 10 أبريل 1972 بموجب اتفاق عقده محافظوا البنوك المركزية في الجماعة الاقتصادية الأوروبية بمدينة "بال" السويسرية، وينص هذا النظام على:

- يقضي بأن يكون هامش التقلب المسموح به ما بين سعر صرف أية عملة من هذه العملات وسعر تعادلها بالدولار هو 2.25%؛

- أما هامش التقلب المسموح به ما بين أسعار صرف عملات دول المجموعة اتجاه بعضها البعض فهو 1.25% ارتفاعا وانخفاضاً، وهذا الهامش يكون في عملية بيع وشراء العملات المحددة وفق الاتفاقية.

ولكي تتمكن الدول الأعضاء من تحقيق ثبات نسبي لأسعار صرف عملاتها بالدولار داخل النفق أي في حدود 2.25% من أسعار تعادلها بالدولار ارتفاعاً وانخفاضاً، فإن بنوكها المركزية تتدخل في أسواق الصرف مشترية للدولار وبائعة لعملاتها أو العكس.

وتتم تسوية الأرصدة الدائنة للبنوك المركزية لدول العملات القوية عن طريق البنوك المركزية لدول العملات الضعيفة خلال فترة شهر، ومن المبكر أن تمتد هذه الفترة إلى ثلاثة شهور، وقد سمح لدول العملات الضعيفة أن تستخدم الدولار في تسديد ديونها¹.

وقد بقي هذا النظام مستمرا فترة طويلة وإن كان قد حقق ثبات نسبي لأسعار الصرف ما بين عملات الدول الأعضاء المشتركة في هذا التنظيم خلال الفترة التي طبق فيها، إلا أن هذا الثبات لم يدم طويلا، وذلك بسبب عدم التكافؤ الاقتصادي بين اقتصاديات الدول المشتركة في التنظيم، مما حدا ببعضها للخروج من أزماتها الاقتصادية بتخفيض عملتها، والبعض الآخر استخدم التعويم وذلك لزيادة صادراتها، إلا أنه ونظرا للتعويم المستمر لعملات الدول الأعضاء نتج عنه في النهاية الخروج من هذا التنظيم ووضع تنظيم جديد يكون أكثر ملائمة للدول الأعضاء، وهو ما يسمى بالنظام النقدي الأوروبي².

ثانيا: الاتفاقية المكرسة لإقامة نظام النقد الأوروبي

إن الهدف من إنشاء النظام النقدي الأوروبي هو إقامة تعاون نقدي أوثق بين دول الجماعة يمكنه من أن يؤدي إلى تكوين منطقة نقدية مستقرة في دول الأعضاء، وإذا كان هذا النظام قد دخل مرحلة التطبيق في 13 مارس 1979، فإنه بذلك يكون قد حل محل نظام الثعبان الأوروبي ليعمل على تعميق الروابط بين عملات الدول المشتركة فيه حيث اتفقت الدول الأعضاء على إصدار وحدة نقدية أوروبية، وهي عبارة عن عملة دفترية

¹ نفس المرجع، ص: 105.

² محمد رشدي ابراهيم مسعود، مرجع سبق ذكره، ص: 109.

تتخذها البنوك المركزية للدول الأعضاء كأساس لتحديد الأسعار الرسمية لعملائها، والذي تحدده كل دولة وفقا لمصالحها التجارية، كما أنه يستخدم كوحدة حسابية لتسوية المستحقات بين الدول الأعضاء¹. وهناك عدة ركائز أساسية قام عليها النظام النقدي الأوروبي وذلك بهدف إيجاد نوع من التقارب في المستويات الاقتصادية والنقدية لإنشاء منطقة نقدية مستقرة في أوروبا، وللوصول إلى ذلك الهدف اتفقت الدول الأوروبية على المحاور الرئيسية التالية.

1/آلية سعر الصرف.

وهي أن يسمح لعملات دول المجموعة بالتقلب في مواجهة بعضها البعض في نطاق 2.25% بالنسبة للهامش الضيق و6% للهامش الموسع، وتقوم هذه الآلية على دعامتين:

- 1- يجب على كل دولة من دول المجموعة الأوروبية أن تحافظ على سعر صرف عملتها مقابل عملات باقي دول المجموعة بحيث لا يتجاوز هامش التغير 2.25%؛
- 2- أن لا يتم تعديل الأسعار المركزية إلا باتفاق دول المجموعة.

وتتدخل السلطات النقدية للسيطرة على الانحرافات إذا كان مؤشر التباعد وصل إلى حدود -0.25-0.75% من الحد الأقصى المسموح به صعودا وهبوطا ويكون هذا المؤشر للسلطات النقدية الوطنية لاتخاذ الإجراءات الوقائية، وهذه النسبة تسمى بالحدود الوقائية للتدخل، ولهذا فعندما يظهر مؤشر التباعد لعملة ما فإن السلطات النقدية للدولة تتخذ الإجراءات المناسبة لتصحيح الوضع، وعلى الأخص في مجال السياسة النقدية ذات التأثير المباشر على حركة رؤوس الأموال وأسعار الصرف مثل سعر الفائدة².

2/آلية الائتمان.

إن الهدف من آلية الائتمان هو مساعدة دول المجموعة التي تواجه مشكلات اقتصادية وخصوصا اختلال ميزان المدفوعات، ولقد اشتمل على ثلاثة أنواع من التسهيلات.

- 1- تسهيلات ائتمانية قصيرة الأجل جدا: وهي عبارة عن تسهيلات ائتمانية تتم بصورة تلقائية غير مشروطة وغير محددة الكمية تلتزم الدولة بتسويتها بعد 45 يوم من نهاية الشهر الذي تم فيه التدخل؛
- 2- تسهيلات ائتمانية قصيرة الأجل: والهدف هو تمويل العجز المؤقت في ميزان المدفوعات الدول الأعضاء، وتدوم لمدة ثلاثة أشهر قابلة للتجديد مرتين؛
- 3- تسهيلات ائتمانية متوسطة الأجل: وتمنح هذه التسهيلات لمدة سنتين لمعالجة الاختلالات الاقتصادية الهيكلية وقد قدر مبلغها 11 بليون وحدة عملة أوروبية.

¹ نفس المرجع، ص: 111.

² محمد رشدي ابراهيم مسعود، مرجع سبق ذكره، ص: 113.

3/ صندوق النقد الأوربي.

لقد أنشئ في البداية صندوق التعاون النقدي الأوربي بتاريخ 3 أبريل 1973 على أن تقوم البنوك المركزية للدول الأعضاء بإيداع جزء من احتياطاتها الذهبية والدولار بنسبة 20%، وفي مقابل تلك الإيداعات تحصل البنوك المركزية للدول الأعضاء على وحدة حساب النقد الأوربية من دفاتر صندوق التعاون النقدي الأوربي لتسوية حساباتها عن طريق بنوكها المركزية، وذلك كوسيلة رسمية للدفع عند تسوية الديون، لكن بسبب ضعف أدائه فإنه تقرر إنشاء صندوق آخر يعمل على الارتقاء بالتنسيق بين السياسات النقدية للدول الأعضاء كما يعمل على استقرار اقتصادياتها¹.

ولقد تم الاتفاق في ديسمبر 1978 على أن يتم التعامل مع صندوق التعاون النقدي الأوربي لمدة عامين ثم يتحول إلى صندوق النقد الأوربي كمؤسسة مستقلة، وألحقت به الأهداف التالية:

- 1- الإفادة الكاملة من وحدة العملة الأوربية بوصفها دعامة الاحتياطي ووسيلة للتسويات؛
 - 2- تحسين التنسيق بين سياسات سعر الصرف، سواء على صعيد عملات الجماعة أو مع عملات الطرف الثالث، فضلا عن الارتقاء بالتنسيق بين السياسات النقدية؛
 - 3- تعزيز التوافق والاستقرار في اقتصاديات الدول الأعضاء.
- 4/ وحدة النقد الأوربية.

وهي عبارة عن سلة تتكون من الأوزان النسبية لعملات الدول الأعضاء في المجموعة الأوربية، وانبثقت برغبة من الدول الأعضاء في إقامة نظام دائم وفعال لأسعار الصرف يضم كافة العملات، وأن على هذه العملة - وحدة النقد الأوربية- أن تكون قادرة على تسوية المعاملات الخارجية بين الدول الأعضاء، ويحدد المقدار الثابت لكل عملة مشتركة في سلة العملات المكونة لوحدة النقد الأوربية على أساس الوزن النسبي، والذي تحدد بدوره على أساس العناصر التالية²:

- 1- نصيب كل دولة في المبادلات الاقتصادية داخل الجماعة الأوربية؛
 - 2- قيمة ناتجها الوطني الإجمالي؛
 - نصيبها في تقديم التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل داخل الجماعة.
- ويتم تعديلها كل خمس سنوات، أو إذا طرأ عليها تغيير بنحو 25% من قيمتها المحددة، ولهذا فإن عمل وحدة النقد الأوربية (الايكو) يتمثل في:

- 1- أنها تستخدم كوحدة للحساب في نطاق التسهيلات الائتمانية بأنواعها المختلفة التي تمنحها تلك الدول لبعضها أو تتلقاها من بعضها بهدف التدخل في أسواق الصرف الأجنبية؛

¹ نفس المرجع، ص: 117.

² محمد رشدي ابراهيم مسعود، مرجع سبق ذكره، ص: 121.

- 2- أنها الأساس لتحديد الاختلاف في المؤشرات الاقتصادية والمالية للدول الأعضاء؛
- 3- أن هذه العملة تقوم بدور القائم المشترك لأسعار الصرف لدول الجماعة؛
- 4- أنها تستخدم لتسوية المدفوعات بين السلطات النقدية في الدول الأعضاء، كما يتم بها تقييد التحويلات والشيكات والأذون، كما يتم بها فتح ودائع في البنوك داخل وخارج الاتحاد الأوروبي؛
- 5- أنها تستخدم كأساس لحساب مؤشر درجة الانحراف بين عملات الدول الأعضاء عن معدلها المركزي المرجح لها.

وبهذا العمل وفي إطار التقرب في وجهات النظر وفي إطار العمل المشترك وبتكريس العمل بالنظام النقدي المشترك، أدى ذلك ومهد لإقامة وحدة نقدية واقتصادية أوروبية.

المطلب الرابع: الوحدة الاقتصادية والنقدية الأوروبية

تعتبر الوحدة الاقتصادية والنقدية الأوروبية ثمرة جهد متواصل من الاتفاقيات والتقارير التنظيمية للوصول إلى إقامة منطقة اقتصادية ونقدية موحدة ذات استقرار اقتصادي ونقدي، ولهذا ففي إطار إقامة هذه المنطقة يعتبر كل من تقرير "ديبلور" ومعاهدة "ماستريخت"¹ الأبرز في إطار العمل المكرس للوحدة الاقتصادية والنقدية الأوروبية.

أولاً: تقرير "جاك ديبلور 1988"

في سنة 1988 قام المجلس الأوروبي بتشكيل لجنة من الخبراء برئاسة "جاك ديبلور" للنظر في وضع خطوات عملية للوصول إلى تحقيق اتحاد اقتصادي ونقدي أوروبي²، وضمن التقرير الذي تقدمت به اللجنة فقد قررت المرور بالخطوات التالية.

المرحلة الأولى: مرحلة التنسيق

قرر المجلس الأوروبي في اجتماعه في مدريد 1989 أن تبدأ المرحلة الأولى للاتحاد الاقتصادي والنقدي مع بداية 1990 وعلى أن يتم في هذه المرحلة تحقيق ما يلي:

- 1- تحقيق المزيد من التقارب الاقتصادي بهدف تطوير وتحسين الأداء الاقتصادي، وذلك بغية الوصول إلى معدلات أسعار صرف ثابتة؛
- 2- إدخال جميع عملات الجماعة التي مازالت معومة ضمن آلية سعر الصرف الأوروبي.

المرحلة الثانية: المرحلة الانتقالية

في هذه المرحلة سيكون هناك جهد أكبر لإحداث التقارب بإحداث الإصلاحات المؤسسية التي تتمثل في:

- 1- التضييق المستمر لهوامش التقلب داخل آلية سعر الصرف الأوروبي؛
- 2- إنشاء الشبكة الأوروبية للبنوك المركزية، والتي ستكون مهمتها الأساسية البدء في الانتقال من التنسيق ما بين السياسات النقدية المستقلة إلى تطبيق سياسة نقدية مشتركة.

¹ مدينة ماستريخت: هي بلدية وعاصمة مقاطعة ليمبورخ الهولندية، تقع المدينة في الجزء الجنوب الشرقي من هولندا ما بين بلجيكا وألمانيا.

² نفس المرجع، ص: 123.

المرحلة الثالثة: مرحلة التطبيق

في هذه المرحلة سيتم ما يلي:

- 1- الانتقال من أسعار الصرف الثابتة وغير قابلة للتغيير نحو تطبيق سياسة نقدية موحدة؛
 - 2- التوصل إلى اعتماد عملة أوروبية موحدة على مستوى الجماعة، يقوم البنك المركزي بإصدارها.
- ثانيا: معاهدة "ماستريخت"

عقدت هذه المعاهدة بتاريخ ديسمبر 1991، وهي تكملة لما جاء به "تقرير ديللور"، وقد تضمنت ثلاث مراحل محددة كالآتي:

المرحلة الأولى: من 1 جانفي 1992 إلى غاية 31 ديسمبر 1993

ويتم خلالها تحرير رأس المال بين الدول الأعضاء، وتوسيع مجالات التنسيق بين السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية لهذه الدول، ومثال ذلك إشراك جميع عملات الدول الأعضاء في نظم التحويل الخاصة بالنظام النقدي الأوروبي، مع تجنب حدوث عجز في الميزانية العامة لأي دولة من الدول، بالإضافة إلى إصدار قرارات لقيادة الدول الأعضاء وذلك من 1.2% إلى 1.27% من دخلها الوطني، وأيضا زيادة حجم الاستثمارات الأوروبية المشتركة في قطاعات النقل والاتصالات¹.

المرحلة الثانية: من 1 جانفي 1994 إلى غاية 31 ديسمبر 1998

ويتم خلال هذه المرحلة تهيئة الدول الأعضاء للدخول في الوحدة النقدية عن طريق تطبيق مجموعة من السياسات والبرامج الاقتصادية الهادفة لتحقيق بعض الشروط والمعايير الواردة في معاهدة "ماستريخت"، وهي تشمل بصفة رئيسية، معدل التضخم، سعر الفائدة، عجز الميزانية والدين العام، مع الانضمام إلى عضوية آلية ضبط أسعار صرف العملات الأوروبية لمدة عامين تتغير خلالها أسعار صرف العملة في النطاق المحدد للآلية، وحتى تتحدد هذه الإجراءات بصورة فعالة أنشأت مؤسسة النقد الأوروبية والتي تحولت فيما بعد إلى بنك مركزي أوروبي مع نهاية 1998، ويشمل البنك السلطة النقدية فوق الوطنية ويضطلع بمهام منها²:

- 1- الإشراف على الاحتياطات الرسمية من النقد الأجنبي، وتحديد كيفية إدارتها؛
- 2- وضع الضوابط التي تحافظ على الاستقرار المالي في دول الاتحاد الأوروبي؛
- 3- وضع وتنفيذ معايير الرقابة على المؤسسات الائتمانية في الاتحاد الأوروبي.

المحلة الثالثة: من 1 جانفي إلى غاية 30 جويلية 2002

تبدأ هذه المرحلة مع اعتماد "اليورو" بشكل فعلي كعملة رسمية في الفاتح من جانفي 1999، وفيها أيضا وضع سعر مرجعي لكل عملة مقومة باليورو، وابتداء من جويلية 2002 سيتم التخلي عن تداول العملات الأوروبية للدول الأعضاء في منطقة اليورو.

¹ نيل الحشاد، مرجع سبق ذكره، ص.33.

² Jean Jacques Bonnaud, Les enjeux de l'euro, Paris, economica, 1998, p:47

المبحث الثاني: واقع الاتحاد الأوروبي مع الأزمات الاقتصادية

لقد حلت بالتكامل الاقتصادي للاتحاد الأوروبي العديد من الأزمات الاقتصادية والمالية ومن أبرزها أزمة 2007 وأزمة 2011، ولقد حاول في كل مرة التصدي للآزمات من خلال استخدام الوسائل المتاحة، سواء على مستوى الاقتصاد الكلي أو الجزئي، وهذا ما سيوضحه المبحث التالي.

المطلب الأول: الأبعاد الاقتصادية للاتحاد الأوروبي

يعد تكامل الاتحاد الأوروبي من أكبر التكتلات الاقتصادية العالمية وأقدمها، كما أنه يحتل ثقل مهم في الاقتصاد الدولي على جميع الأصعدة (تجارة خارجية، ناتج محلي إجمالي، نصيب الفرد من الدخل الوطني... الخ)، وفيما يلي قراءة في الوضع الاقتصادي للاتحاد الأوروبي.

1- المؤشرات الديموغرافية:

يمتلك الاتحاد الأوروبي عددا معتبرا من السكان إذ يقارب في مجمله 500 مليون نسمة، وهي تتوزع بشكل غير متناسق بين دول الاتحاد الأوروبي، حيث نجد التعداد السكاني الأكبر في كل من ألمانيا، فرنسا، إيطاليا والمملكة المتحدة، كما نجد بعض الدول صغيرة جدا إذ لا يتجاوز عدد سكانها 1% من إجمالي عدد سكان الاتحاد الأوروبي مثل لوكسمبورغ، قبرص ومالطا، كما نجد أن الكثافة السكانية في المدن الكبرى مثل فرنسا، ألمانيا، إسبانيا والبرتغال، ومنخفضة جدا في بعض المناطق مثل مالطا واستونيا، فالإتحاد الأوروبي مزيج من عدة دول متباينة من حيث المساحة وعدد السكان، والجدول التالي يوضح توزيع هذه النسب.

الجدول رقم (1.5): المساحة والتعداد السكاني في الاتحاد الأوروبي حسب إحصائيات 2018

الدولة العضو	عدد السكان بالملايين	عدد السكان من إجمالي العدد الكلي %	المساحة كم ²	المساحة من إجمالي المساحة الكلية %	الكثافة السكانية نسمة/كم ²
الاتحاد الأوروبي	494.8	100%	4,422,773	100%	112
ألمانيا	82.3	16.6%	357,021	8.1%	231
فرنسا	65.03	13.0%	643,548	14.6%	111
المملكة المتحدة	60.7	12.3%	244,82	5.5%	246
إيطاليا	58.8	11.9%	301,32	6.8%	195
إسبانيا	44.7	9.0%	504,782	11.4%	87
بولندا	38.1	7.7%	312,685	7.1%	122

91	5.4%	238,391	4.4%	21.6	رومانيا
394	0.9%	41,526	3.3%	16.4	هولندا
84	3.0%	131,94	2.2%	11.1	اليونان
114	2.1%	92,931	2.1%	10.6	البرتغال
344	0.7%	30,51	2.1%	10.5	بلجيكا
131	1.8%	78,866	2.1%	10.3	جمهورية التشيك
108	2.1%	93,03	2.0%	10.1	المجر
20	10.2%	449,964	1.8%	9.1	السويد
99	1.9%	83,858	1.7%	8.3	النمسا
70	2.5%	110,912	1.6%	7.7	بلغاريا
126	1.0%	43,094	1.1%	5.4	الدنمارك
111	1.1%	48,845	1.1%	5.4	سلوفاكيا
16	7.6%	337,03	1.1%	5.3	فنلندا
60	1.6%	70,28	0.8%	4.2	جمهورية أيرلندا
52	1.5%	65,2	0.7%	3.4	ليتوانيا
35	1.5%	64,589	0.5%	2.3	لاتفيا
99	0.5%	20,253	0.4%	2.0	سلوفينيا
29	1.0%	45,226	0.3%	1.4	إستونيا
84	0.2%	9,25	0.2%	0.8	قبرص
181	0.1%	2,586	0.1%	0.5	لوكسمبورغ
1,261	0.0%	316	0.1%	0.4	مالطا

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي

حيث يبيّن الجدول أن كل من ألمانيا، فرنسا والمملكة المتحدة يمتلكون أكثر تعداد سكاني بينما تظهر كل من قبرص، لكسمبورغ ومالطا أقل تعداد سكاني في الاتحاد الأوروبي، وكما يتبين أن كل من ألمانيا، المملكة المتحدة، بلجيكا، هولندا لديها أكثر كثافة سكانية من غيرها من دول الاتحاد، وفي مجمل المساحة الكلية للاتحاد الأوروبي يتبين أن له مساحة كبيرة وبها تعداد سكاني كبير.

2- مؤشر الناتج المحلي الإجمالي

يعد الناتج المحلي الإجمالي هو المقياس الأول والأوسع نطاقاً للنشاط الاقتصادي، حيث يقيس التغير في قيمة السلع والخدمات المعدلة على أساس التضخم، فإقتصاد الاتحاد الأوروبي هو ثاني أكبر إقتصاد في العالم من حيث الناتج الإجمالي (بعد الولايات المتحدة) ومن حيث معادلة القوة الشرائية أو تعادل القوة الشرائية (بعد الصين)، وقدر الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي بنحو 18.8 تريليون دولار (الجدول أدناه) في عام 2018، ممثلاً نحو 22٪ من الإقتصاد العالمي (الناتج المحلي الإجمالي الاسمي العالمي)، ويستخدم العملة الموحدة اليورو من قبل 19 دولة من أصل 28، ويملك ثاني أكبر عملة احتياطية وكذلك ثاني أكثر العملات المتداولة في العالم بعد الدولار الأمريكي.

ويتكوّن إقتصاد الاتحاد الأوروبي من سوق داخلي يضم إقتصاديات متنوعة تعتمد على السوق الحرة والنماذج الاجتماعية المتقدمة، كان أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 43.188 دولار في عام 2018، مقارنة بنحو 62.869 دولار في الولايات المتحدة، و44.246 دولار لليابان و18.116 دولار في الصين، حيث يوجد هناك تباينات كبيرة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية) بين الدول الأعضاء تتراوح بين 106.372 دولاراً في لوكسمبورغ إلى 23169 دولاراً في بلغاريا.

كما يملك سادس أكبر بورصة في العالم من حيث القيمة السوقية، وهي البورصة الرئيسية في منطقة اليورو "يورونكست" وهي ، كما بلغ إجمالي الاستثمارات الأجنبية في الاتحاد الأوروبي 5,9 تريليون دولار في عام 2018، في حين بلغ إجمالي استثمارات الاتحاد الأوروبي في الدول الأجنبية 12,1 تريليون دولار، وهو أعلى بكثير من الاستثمارات المحلية والأجنبية في العالم. أكبر الشركاء التجاريين للاتحاد الأوروبي هم الولايات المتحدة، الصين، ، روسيا، تركيا، اليابان، ، كوريا الجنوبية، الهند وكندا.

الجدول رقم (2.5): ترتيب دول الاتحاد الأوروبي إقتصادياً الوحدة: مليون دولار

الترتيب	البلد	الناتج المحلي الإجمالي
	الاتحاد الأوروبي	3894963
1	ألمانيا	962497
2	هولندا	826214
3	المملكة المتحدة	718156
4	فرنسا	675257
5	إيطاليا	496459
6	إسبانيا	349625

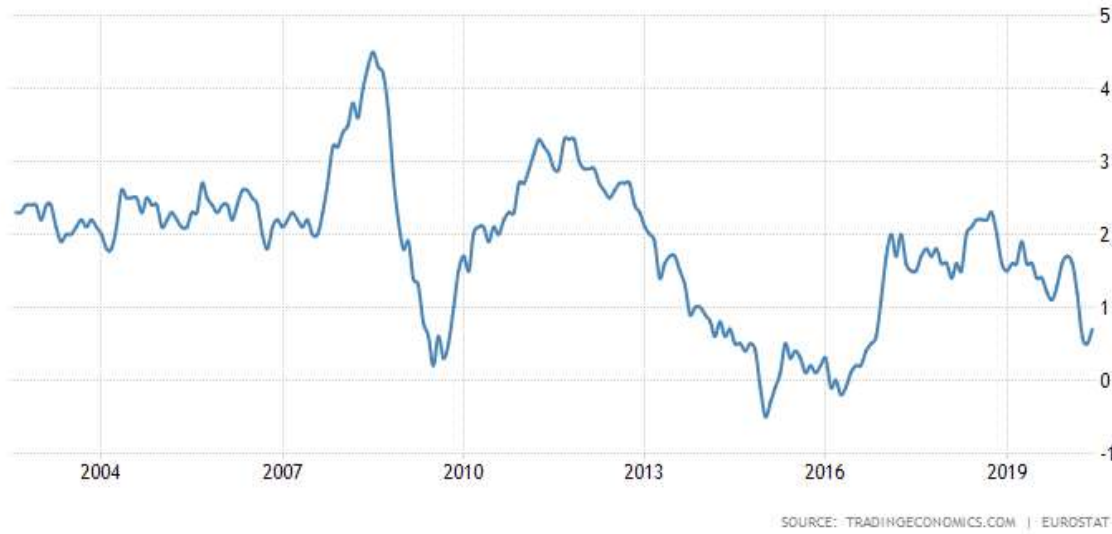
164801	بولندا	7
136542	السويد	8
132791	بلجيكا	9
111037	النمسا	10
98071	جمهورية أيرلندا	11
86649	الدنمارك	12
71213	لوكسمبورغ	13
63762	رومانيا	14
62441	جمهورية التشيك	15
59474	البرتغال	16
51594	اليونان	17
43198	المجر	18
26536	سلوفاكيا	19
18502	بلغاريا	20
16998	كرواتيا	21
13781	ليتوانيا	22
13511	سلوفينيا	23
9007	فنلندا	24
8489	لاتفيا	25
7922	إستونيا	26
6099	قبرص	27
3726	مالطا	28

المصدر: www.ceicdata.com، تاريخ الاطلاع 2020/08/01

3- مؤشر التضخم

في أسعار الاستهلاك والتضخم النقدي يمكن ملاحظة المخطط أدناه فيتبين أن التضخم في الاتحاد الأوروبي يتذبذب حول 2% مع وجود طفرتين الأولى بعد 2007 والثانية بعد 2013، وهذا ناتج عن الأزمة المالية العالمية للاقتصاد الأمريكي خلال 2007 وتأثر الاتحاد الأوروبي بها، والثانية في 2013 عند بداية أزمة الديون السيادية الأوروبية، لكن عموماً يبقى التضخم مقبولاً في ظل السياسات المشتركة للاتحاد الأوروبي وكبر السوق الداخلي القادر على امتصاص السلع المنتجة محلياً.

المخطط رقم (1.5): التضخم في الاتحاد الأوروبي



المصدر: www.eurostat.eu تاريخ الاطلاع 2020/08/01

4- مؤشر التجارة الخارجية

لقد أدى إنشاء وتوسيع الجماعة الاقتصادية الأوروبية إلى زيادة تجارتها الخارجية إلى الدول غير الأعضاء، فمن جهة فإن الصادرات فقد بلغت قيمتها حوالي 15.3 مليار ايكو أما الواردات فقد بلغت 15.7 مليار ايكو وهذا عام 1958 ، وبتوسيعها إلى تسعة أعضاء بلغت قيمة صادرات الجماعة عام 1980 حوالي 220.7 مليار ايكو، أما الواردات فبلغت 269.7 مليار ايكو، ولقد استمرت التجارة الخارجية للتكتل في التزايد بتوسيع عضوية الجماعة، فبلغت عندما وصل عدد الأعضاء إلى 12 عضو حوالي 573.3 مليار ايكو من جهة الصادرات و545.4 مليار ايكو من جهة الواردات، إلى أن بلغت عام 2004 وبتوسع الاتحاد إلى خمس وعشرين عضو فقد بلغت قيمة الصادرات نحو العالم الخارجي 969.3 مليار يورو وقيمة الواردات 1032.4 مليار يورو، إلى أن وصلت في عام 2007 بعد انضمام كل من رومانيا وبلغاريا قيمة الصادرات الخارجية 12045 مليار يورو وقيمة الواردات حوالي 14334 مليار يورو، وهذا التناسب الطردي بين زيادة عدد الدول الأعضاء وتطور التجارة سواء الخارجية للاتحاد أو الداخلية بين دول يعكس، زيادة وحدة احتكار الاتحاد الأوروبي للتجارة الدولية.

وعند النظر في هيكل صادرات الاتحاد الأوروبي يتمثل أساسا في المواد المصنعة بحوالي 75% والخدمات بحوالي 25%، فبالنسبة للمواد المصنعة فتتمثل في: المواد الكيميائية، آلات ومعدات النقل، بالإضافة إلى المنتجات الغذائية والزراعية، أما صادراته من الخدمات فتتمثل في: الخدمات المالية، التأمين، خدمات النقل والسفر... الخ، وعن هيكل وارداته فيتمثل جزء منه من المواد المصنعة وجزء في المواد الأولية والطاقوية.

الجدول رقم (3.5): تطور صادرات وواردات الاتحاد الأوروبي
الوحدة: مليار دولار

الواردات	الصادرات	السنوات
68476.260	72241.697	2002
86431.058	88909.433	2003
99026.818	105679.209	2004
113936.733	118482.580	2005
129494.525	123430.433	2006
147635.432	142634.556	2007
192755.644	179012.064	2008
138052.013	125492.728	2009
153810.449	149035.048	2010
183645.470	176893.784	2011
180548.028	184274.112	2012
187372.870	197122.041	2013
185609.936	201927.159	2014
152470.454	176092.111	2015
142121.368	163707.621	2016
155218.144	173125.463	2017
200716.673	210562.665	2018
196315.498	190518.580	2019

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على www.ceicdata.com تاريخ الاطلاع 2020/08/02

5-الميزانية الأوروبية المشتركة

يمتاز الاتحاد الأوروبي بعدد المزايا على غيره من التكتلات الاقتصادية الأخرى، حيث يملك ميزانية مشتركة تمول من طرف الدول الأعضاء ليتم صرفها في جميع المصارف التي تقرها المفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي الموحد، وتكون مساهمات الدول الأعضاء بحسب قدرتها الاقتصادية، والجدول التالي يبين مساهمة كل بلد عضو ونسبة الإنفاق من هذه الميزانية.

الجدول رقم (4.5): مساهمة دول الاتحاد في الميزانية المشتركة ونسبة الإنفاق الوحدة مليار دولار

الدولة العضو	إجمالي المساهمة	النسبة	إجمالي الإنفاق	النسبة
الاتحاد الأوروبي	105 259 468 772	100.00%	106 575 500 000	100.00%
ألمانيا	22 218 438 941	21.11%	12 242 400 000	11.49%
فرنسا	17 303 107 859	16.44%	13 496 200 000	12.66%
إيطاليا	14 359 479 157	13.64%	10 922 300 000	10.25%
المملكة المتحدة	13 739 900 046	13.05%	8 294 200 000	7.78%
إسبانيا	8 957 286 488	8.51%	12 883 000 000	12.09%
هولندا	5 552 933 781	5.28%	2 190 400 000	2.06%
بلجيكا	4 035 286 807	3.83%	5 625 100 000	5.28%
السويد	2 832 862 800	2.69%	1 573 400 000	1.48%
النمسا	2 308 432 030	2.19%	1 830 100 000	1.72%
الدنمارك	2 130 860 212	2.02%	1 501 900 000	1.41%
بولندا	2 099 087 114	1.99%	5 305 600 000	4.98%
اليونان	1 882 611 879	1.79%	6 833 700 000	6.41%
فنلندا	1 544 832 284	1.47%	1 280 400 000	1.20%
البرتغال	1 443 049 602	1.37%	3 634 800 000	3.41%
جمهورية أيرلندا	1 341 281 313	1.27%	2 461 800 000	2.31%
المجر	1 003 119 411	0.95%	1 842 200 000	1.73%
جمهورية التشيك	932 392 859	0.89%	1 330 000 000	1.25%
سلوفاكيا	393 148 777	0.37%	696 200 000	0.65%
سلوفينيا	299 993 572	0.29%	406 000 000	0.38%
لوكسمبورغ	241 439 011	0.23%	1 194 800 000	1.12%
ليتوانيا	221 997 405	0.21%	799 800 000	0.75%
قبرص	144 556 416	0.14%	239 600 000	0.22%
لاتفيا	115 205 431	0.11%	402 600 000	0.24%

0.28%	300 000 000	0.10%	100 756 308	إستونيا
0.14%	157 000 000	0.05%	57 409 269	مالطا
0.34%	360 600 000	--	--	بلغاريا
0.65%	693 100 000	--	--	رومانيا

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات www.eurostat.eu، تاريخ الاطلاع 2020/08/01

المطلب الثاني: البنية الاقتصادية المشتركة للاتحاد الأوروبي والأزمات الاقتصادية المتكررة

تظهر الأزمة المالية الأوروبية كأزمة مركبة، فهي من ناحية، جزء من الأزمة المالية العالمية التي أصابت المصارف في صميم النظام المالي، وانعكست على النظام الاقتصادي ككل، كما أنها انجملت على معضلة أوروبية خاصة هي معضلة عملتها الموحدة اليورو. وإذا كانت هذه المعضلة عاملاً أساسياً مساهماً في الأزمة، بخلقها فضاء مالياً مندمجاً سمح بتوسيع الإقراض والائتمان المالي، فإنها شكّلت معضلة أكبر في طريق مواجهة الأزمة.

فلقد تركت الأزمة المالية العالمية، التي بدأت في الولايات المتحدة الأميركية منذ أواخر سنة 2007 أثراً بالغاً في الوضع الأوروبي، لم تظهر نتائجه إلا في وقت لاحق؛ فقد تغاضت الدول الأوروبية عن التصدي الفعلي لمشكلاتها المالية حتى سنة 2010 فعندما ظهرت الأزمة المالية مجزأة ومتمثلة بشكل رئيسي في أزمات ديون سيادية تنتقل من بلد إلى آخر، ابتداءً من اليونان التي تعرّضت سنداتها الحكومية لفوائد عالية فاضطرت إلى الاقتراض أوروبا في ماي 2010، مروراً بإيرلندا والبرتغال اللتين سارتا على الطريق نفسه، ووصولاً إلى إيطاليا وإسبانيا منذ أواخر سنة 2011 وبعد ما يقارب ثلاث سنوات على هذه الاضطرابات، بدأت الدول الأوروبية تتصدى لمشكلة المصارف بعد طول تأجيل¹.

لقد كشفت الاضطرابات المالية في منطقة اليورو عن مشكلتين أساسيتين، أولاهما أن المصارف الأميركية لم تكن وحدها متورطة في توسع ائتماني مبني على سياسات تزيد من حجم الاقتراض وأشكاله المختلفة؛ فالمصارف الأوروبية دخلت أيضاً نسقاً شبيهاً، وإن يكن مختلفاً ومتفاوتاً بين بلد وآخر، كما أنها دخلت اللعبة نفسها التي تسمح للقطاع المالي بأن يقوم بخلق المال بصورة مستقلة عن القطاع الإنتاجي وحاجاته، وثانيتهما أن الأزمة المالية

¹ هدى حواء، الأزمة المالية الأوروبية ومعضلة اليورو: دراسة في إدارة الأزمات المالية، المركز العربي للبحوث ودراسة السياسات، العدد 04، ربيع 2013، ص: 183.

كشفت عن مشكلة أوروبية خاصة؛ ممثلة في مشكلة عملتها الموحدة، أي اليورو¹، وهذا ما أثر على كثير من الدول الأعضاء في الالتزام بمعايير المتانة المالية والاقتصادية المنصوص عليها في معاهدة "ماستريخت":

- نسبة عجز الموازنة العامة لا يتعدى 3% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي؛

- نسبة الدين العام لا يتعدى 60% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي؛

- معدل التضخم لا يزيد عن 1.5% من متوسط اقل ثلاث دول أعضاء؛

- معدل الفائدة لا يزيد عن 2% من متوسط اقل ثلاث دول أعضاء.

ولقد أتاحت عملة اليورو، من جهة، نمو توسع ائتماني أوروبي خاص بها، مع ما فرضته من تساو في معدلات الفائدة على القروض في إطار العملة الواحدة بين دول متفاوتة الأوضاع الاقتصادية، كما أتاحت انتقالا مهما لرؤوس الأموال إلى البلدان الأضعف اقتصاديًا، كاليونان، إيرلندا، البرتغال وإسبانيا. لكن الأزمة المالية في إطار اليورو أظهرت من جهة أخرى صعوبة صياغة توافق بين دول ذات سيادة ومصالح خاصة للوصول إلى سياسة أوروبية مركزية تدار فيها عملة موحدة.

في إطار جهود الإنقاذ، أظهرت السياسة الأوروبية مشكلتها الأهم، وهي أن الدول الأوروبية لها سيادات سياسية ومصالح وطنية مختلفة، مع كل ما يترتب على ذلك من صعوبة الوصول إلى سياسات مشتركة بينها، فكانت السياسات تأتي دائما متأخرة، وتتأسس على اعتبارات المصالح الاقتصادية للقوى المهيمنة؛ فالإنقاذ الأوروبي كان يحصل في اللحظة الأخيرة الحرجة، عندما تصل معدلات الفائدة على الديون السيادية إلى مستويات لا يمكن تحملها. وارتبط الإنقاذ بشروط تتماشى مع سياسات تخفيض وإضعاف دولة الرفاه وإصلاحات يفرضها صندوق النقد الدولي عادة، لكن الشروط اقتربت في الوضع الأوروبي بقدرة تحكّم وسيطرة أكبر، كما عكست أجدات أخرى في إطار معضلة اليورو، وبعد انتهاء ثلاث سنوات من الاضطرابات، خرجت الدول الأوروبية في أغلبها بمديونية (خاصة وعامة) أكبر مما سبق، وبأعباء وخطط إنقاذ ثقيلة على جميع دول الاتحاد.²

حيث أنه وعلى العكس من القرارات النقدية التي تم تحويل سلطة اتخاذها إلى المستوى الأوروبي في إطار الوحدة الاقتصادية والنقدية الأوروبية، فإن السياسة المالية بقيت سلطتها على مستوى الدول الأوروبية كل على حدى، وهذا ما أدى إلى وجود تناقض على مستوى الإتحاد النقدي والاقتصادي، أين تكون السياسة النقدية فوق قطرية، في حين تبقى السياسة المالية على المستوى القطري.

فمع إعطاء السياسة المالية مزيدا من الأهمية في السياسة الاقتصادية العامة للدولة تبعا للأفكار الكينيزية، فقد أصبحت سياسة الموازنة تؤدي دورا مهما في عملية الاستقرار الاقتصادي، من خلال البحث عن تحقيق

¹ نفس المرجع، ص: 184.

² هدى حواء ، مرجع سبق ذكره، ص: 184.

التوازن الموازي، غير أن هذا الاختيار صعب في الواقع العملي، فالإتحاد الأوروبي لا يملك مركزا للسياسات الاقتصادية قادر على توجيه وتنسيق السياسة الموازية لدول الإتحاد من خلال مراقبة الموازنات القطرية، وقد صعب هذا الوضع على السلطات الاقتصادية للإتحاد الأوروبي الوصول إلى إيجاد مزيج من السياسات المالية والنقدية المثلى.¹

كما لا يعد عدم قدرة بعض دول منطقة اليورو على الوفاء بالتزاماتها المرتبطة بالمديونية اتجاه دائئها سببا في نشوب الأزمة، ولكنها نتيجة أسباب تعود جذورها إلى العجز المسجل في الميزانيات العمومية، وديون عمومية متراكمة على مدار سنوات، ما فتئت أن تتطور من سنة إلى أخرى من جراء توالي العجز في الميزانيات العمومية، وزاد في تسارع وتيرتها، الانكماش الاقتصادي الذي مس الاقتصاديات المتطورة في أعقاب الأزمة الاقتصادية الشاملة (2008 وما بعدها) التي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية، وامتدت آثارها إلى باقي أنحاء العالم بحسب درجة الاندماج في الاقتصاد العالمي لكل دولة، وعليه يمكن حصر الأسباب الرئيسة لظهور أزمة منظمة اليورو إلى العناصر الآتية:²

1- العجز الهيكلي في الميزانيات العمومية

تعود جذور العجز في الميزانيات العمومية لدول منظمة اليورو إلى السنوات الأخيرة من القرن الماضي، إذ سجلت دول منطقة اليورو عجزا ميزانيا في المتوسط يقدر في الفترة ما بين 1961 إلى 1973 بـ 0.4 % من الناتج الداخلي الخام، ثم تطور هذا العجز إلى 3.9 % من (PIB) في الفترة ما بين 1974 إلى 1984، ثم انتقل إلى 5.9 % في الفترة ما بين 1984 إلى 1994، وبالتالي فإن نسبة العجز في المتوسط للفترة الممتدة بين 1973 إلى 1994 تجاوزت 3 % من (PIB) وهي النسبة المتفق على عدم تجاوزها في اتفاقيات إنشاء العملة الموحدة. وابتداء من 1995 إلى غاية 2008 عرفت وضعية الميزانيات العمومية تحسنا ملحوظا بسبب الظروف الاقتصادية العالمية الملائمة، وانخفاض معدلات الفائدة، والتقيد بالتدابير المعتمدة في إطار احترام قواعد الميزانية المتفق عليها من طرف الدول في منطقة اليورو، ما جعل نسبة العجز تتدنى إلى ما دون 3 % من (PIB) بنسبة قدرها 2.9 % من (PIB) ولكن من جراء الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية الشاملة (2008 وما بعدها)، قفزت نسبة العجز إلى 5.9 % من (PIB) في الفترة التي تلت الأزمة، أي من 2008 إلى 2010 لدول منطقة اليورو مجتمعة.³

¹ طويل حدة، دور الاتحاد الأوروبي في معالجة الأزمات الاقتصادية الأوروبية - أزمة اليونان نموذجا-، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خضير بسكرة، 2017/2018، ص: 189.

² أوكيل نسيمه وآخرون، الأزمة المالية في منطقة اليورو: أسباب نشوبها وانتشارها، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 61، 2013، ص: 12.

³ نفس المرجع، ص: 13.

2- ديون عمومية مفرطة وارتفاع معدلات الفائدة

تعرف الديون العمومية بأنها مجموع التعهدات المالية التي تمت تحت صيغة قروض بنكية، أو إصدار سندات حكومية، أو أذونات الخزينة المصدرة من طرف الدولة، أو الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية التابعة للدولة وهيئات الضمان الاجتماعي، وتعد نسبة معتبرة من الديون العمومية قابلة للتداول في السوق المالية، وتتشكل في أغلب الأحيان من تراكم عجز الميزانية العمومية السنوية، حيث تلجأ الدول والهيئات الإدارية التابعة لها إلى الاستدانة لتغطية العجز المسجل في الميزانية، أو تمويل مشاريع ضخمة مستقبلية، وقد نصت اتفاقية "ماستريخت" على أن لا تتجاوز نسبة المديونية إلى الناتج الداخلي الخام نسبة 60% لكل دولة من أعضاء منطقة اليورو، غير أن أغلب الدول الموقعة على المعاهدة لم تحترم هذه النسبة¹.

أما ما زاد من حدة المديونية في منطقة اليورو، فهو إقدام البنك المركزي الأوروبي على إقراض البنوك الأوروبية خلال الفترة 2007-2009، بمعدلات فائدة منخفضة جدا، لتفادي إفلاسها وتوفير السيولة، والتي قامت بدورها بإقراض جزء من هذه القروض بأسعار فائدة مرتفعة إلى الدول الأوروبية التي تعاني عسرا ماليا، ولا سيما اليونان، وهذا ما زاد من ثقل أعباء المديونية.

3- ارتباط تمويل الدول بالأسواق المالية

انفجرت أزمة الديون في منطقة اليورو بسبب الإفراط في المديونية من طرف الحكومات والهيئات التابعة لها، حتى أصبحت بعض الحكومات غير قادرة على تسديد خدمات الديون، بمعنى إفلاسها الجزئي (اليونان، البرتغال وإيرلندا)، وما زاد من تفاقم الأزمة هو صعوبة الحصول على الأموال في السوق المالية بشروط مناسبة (أسعار الفائدة، علاوة المخاطر وعلاوة التأمين) من جراء تخوف المستثمرين، وخصوصا في ظل القرارات التي اتخذتها وكالات التصنيف الائتماني بإعادة تصنيف الديون العمومية للدول الأعضاء في المنطقة، ما يعني وجوب رفع معدلات الفائدة وعلاوات التأمين المرتبطة بالديون العمومية، والمطالب بها من طرف المستثمرين، وبما أن تخفيض التصنيف يعني بالنسبة إلى المستثمرين ارتفاع خطر عدم التسديد وفقا لقاعدة العائد والمخاطر في عمليات الاستثمار، فإن ارتفاع الخطر يؤدي إلى ارتفاع العائد المطلوب على الاستثمار، وعليه فإن الأسواق المالية ووكالات التصنيف الائتماني مارست دورا حيويا في التأثير السلبي في الأزمة وتعميقها².

كذلك فإن اعتماد دول الاتحاد الأوروبي في تمويل مشاريعها الكبرى وتغطية عجز ميزانيتها على الأسواق المالية بإصدار أذونات الخزينة القصيرة والمتوسطة الأجل وسندات الدولة طويلة الأجل، فهذه الدول خاضعة للتأثير المعنوي للأسواق المالية، وبذلك فهي تسعى إلى اتخاذ قرارات وتدابير اقتصادية لطمأنة الأسواق المالية، وتعود هذه السيطرة الضمنية للأسواق المالية على عمليات التمويل في الدول الأوروبية إلى اتفاقية تكوين الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو.

¹ أوكيل نسيمه وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص:15.

² نفس المرجع، ص:17.

المطلب الثالث: الدول المتعثرة

بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة وتأثيرها المباشر على الاتحاد الأوروبي انقسمت اقتصاديات دول المنطقة إلى قسمين، فمنها دول طلبت مساعدات خارجية وأصبحت على حافة الإفلاس منها (البرتغال، اليونان، إيطاليا، إسبانيا وإيرلندا)، ودول أخرى تأثرت بنسب متفاوتة لم تطلب مساعدات خارجية واستطاعت احتواء الأزمة والتغلب عليها.

1- الأزمة في إيرلندا:

يعتمد الاقتصاد الإيرلندي بالدرجة الأولى على القطاع الخدمي مثل الوساطة المالية، الإسكان والوساطة العقارية، فقد تأثر بالأزمة المالية العالمية سنة 2008 حيث تراجع الطلب المحلي وانخفضت الاستثمارات وارتفعت أسعار الإسكان، وأصبحت الميزانية العمومية تعتمد على الإقراض لتمويل العجز القائم فشكلت بذلك السبب في ارتفاع المديونية الإيرلندية إلى مستويات لم تستطع من خلالها الحكومة السيطرة على هذه الديون الحكومية المرتفعة، وإثر هذا الوضع طلبت الحكومة الإيرلندية مساعدة مالية من صندوق الاستقرار المالي الأوروبي في 2010 ودخلت في عملية تدنية التكاليف لخفض النفقات العمومية ورفعت من الإيرادات الضريبية. ويمكن إعطاء أهم المؤشرات الاقتصادية على الاقتصاد الإيرلندي في الجدول أدناه.

الجدول رقم(5.5): مؤشرات الاقتصاد الإيرلندي الوحدة:مليار دولار

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
2.8	3	3.5	4.5	6	5.2	1.4	2	2.1	2.1	GDP
6	6.5	6.7	7.0	12.7	12.1	2.5	2.1	2	1.8	نسبة الصادرات من GDP
5.2	6	7.6	7.7	14.1	14.7	1.2	2.9	2.3	1.8	نسبة الواردات من GDP
6.8	7.2	7.9	8.7	9.5	11.3	13.1	14.7	14.9	14.1	البطالة
1.1-	1.2-	1.5-	1.5-	2.2-	3.9-	5.7-	8-	9-	9.8-	نسبة الميزانية العامة من GDP
89.3	90.1	93.7	95.8	99.8	107.5	120.0	120.2	144.2	140.6	الدين العام

Source: European commission, European Economic Forecast Autumn 2014, Press Conference, 4 November 2014, p:81.

يتبين من خلال الجدول أن البطالة مرتفعة خلا طول الفترة (2010-2019)، وهي مرتفعة جدا خلال (2010-2014)، كما أن حساب الميزانية العامة تسجل عجز وذلك لكبر حجم النفقات مقارنة بالإيرادات، ويتبين أيضا أن الدين العام يسجل مبالغ كبيرة إذ يفوق 100 مليار دولار من سنة 2010 إلى غاية 2010، وهذا راجع لعمليات الإقراض الحكومية لسد العجز الواقع في الميزانية الحكومية.

2- الأزمة في البرتغال

إن وضعيية الاقتصاد البرتغالي تعاني من عدة مشاكل هيكلية، فالاقتصاد البرتغالي يعد من أضعف الاقتصاديات في الاتحاد الأوروبي ولقد تأثر بشدة من أثر الأزمة المالية العالمية سنة 2008 فلم يستطع التصدي للصدمات الخارجية وللركود الاقتصادي الدولي، وكذلك تأثر بالمنافسة الأجنبية القوية في الأسواق الدولية بسبب ضعف العملية الإنتاجية للاقتصاد البرتغالي، وبالتالي أصبح يعتمد في تمويل عجز الميزانية على الإقراض حتى بلغت نسبة المديونية الحكومية مستويات عالية وبذلك طلبت الحكومة البرتغالية عملية إقراض من الآلية الأوروبية للاستقرار المالي ومن صندوق النقد الدولي خلال 2010، كما طبقت عمليات تخفيض التكاليف والإنفاق الحكومي، والجدول الموالي يبين أهم المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد البرتغالي.

جدول رقم (6.5): مؤشرات الاقتصاد البرتغالي الوحدة: مليار دولار

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
2.1	2.0	1.8	1.7	1.7	0.9	1.1-	4.0-	4.6-	4.9-	GDP
6.0	5.9	5.3	4.8	5.3	3.9	7.0	3.4	2.8	1.9	نسبة الصادرات من GDP
7.5	6.9	6.1	5.3	6.7	7.2	4.7	6.3-	5.4-	2.3-	نسبة الواردات من GDP
9.2	9.8	10.8	11.7	12.6	14.1	16.4	15.8	15.1	14.6	البطالة
1.2-	1.8-	2.5-	2.9-	3.0-	7.2-	4.8-	5.7-	6.3-	6.8-	نسبة الميزانية العامة من GDP
114.6	120.9	121.3	124.7	128.2	130.2	129.0	126.2	113.1	110.8	الدين العام

Source: European commission, op cit, p:94

يبيّن الجدول أعلاه أن نسبة الواردات تسجل عجزا خلال (2010-2011-2012)، وكذلك هي نسبة الميزانية العامة تسجل عجزا خلا الفترة (2010-2019)، وذلك راجع لكبير حجم النفقات مقارنة بالإيرادات وبالتالي يبقى الدين الحكومي يسجل نسب مرتفعة إذ تفوق 100 مليار دولار خلال الفترة (2010-2019)، كما أنه يتبين أن معدلات البطالة مرتفعة بسبب ضعف الطلب على العمل.

3- الأزمة في اسبانيا

يعتبر السبب المباشر في أزمة الديون الاسبانية هو حالة الركود الاقتصادي التي أعقبت الأزمة المالية العالمية 2008، فلقد سجلت اسبانيا في فترة قصيرة جدا فائض في الميزانية العامة للحكومة قدر بـ 1,9 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2007 ما لبث أن تحول إلى عجز بنسبة 11,1 ٪ من الناتج المحلي الخام عام 2009 ويعود ذلك إلى الانخفاض الكبير للعوائد المالية بسبب فقاعة الإسكان، ولمواجهة عجز الميزانية والدين الحكومي اتبعت اسبانيا إجراءات تقشفية أواخر جوان 2008 تتكون من 21 بند لمحاولة توفير 250 مليون يورو، وأهم

الإجراءات التي تم اتخاذها هي خفض 70٪ على عروض العمل بالقطاع العام وتجميد أجور 304 من كبار الموظفين في الدولة، و الجدول الموالي يبيّن أهم مؤشرات الاقتصاد الاسباني.

جدول رقم (7.5): مؤشرات الاقتصاد الاسباني الوحدة: مليار دولار

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
2.1	2.2	2.4	2.7	3.1	1.4	1.7-	2.6-	3.1-	3.6-	GDP
6.1	5.8	5.4	5.3	4.9	5.1	4.3	1.1	0.6	0.4	نسبة الصادرات من GDP
4.9	5.2	5.5	5.8	6.1	6.4	0.3-	6.2-	5.8-	5.4-	نسبة الواردات من GDP
16.5	17.6	19	20.5	22.3	24.5	26.1	24.8	22.6	21.4	البطالة
1.2-	1.4-	2.6-	3.6-	4.7-	5.9-	6.9-	10.4-	12.6-	11.7-	نسبة الميزانية العامة من GDP
91.3	96.4	100.4	101.3	100.8	99.3	93.7	85.4	67.2	62.3	الدين العام

Source: European commission, op cit, p:104.

إذ يوضح الجدول أعلاه النسب المرتفعة للبطالة خلال الفترة (2010-2019) وهذا راجع لضعف الطلب على العمل، وبالتالي يسجل الناتج المحلي الإجمالي نسب منخفضة جدا، وكما تسجل حركة التجارة الخارجية من صادرات وواردات نسب ضعيفة بل وسالبة من ناحية الواردات، وكما تسجل نسبة الميزانية العامة عجزا بسبب كبر حجم النفقات مقارنة بالإيرادات ولهذا يظهر الدين الحكومي مرتفع وذلك لسد العجز في الميزانية العامة.

4- الأزمة في إيطاليا

تعاني إيطاليا من أعلى نسبة ديون في دول الاتحاد تعادل % 120 من الناتج المحلي الإجمالي، وقد أقرت الحكومة الإيطالية خطة تقشف في 2010 لتوفير 47 مليار يورو، إلا أن ذلك لن يخرجها من أزمته، فقد فشلت خطط التقشف في إخراج هذه الدول من الأزمات، فمن المعروف أن خطط التقشف تعرقل انتعاش الاقتصاد، سواء كان ذلك بتخفيض النفقات أو زيادة الضرائب، كما تضعف فرص الحد من اتساع ظاهرة البطالة وتسهم في توسيع دائرة الفقر، وتنصب معظم إجراءات التقشف على حساب العمال والموظفين، وعلى تقليص الخدمات الصحية، التعليمية والاجتماعية، وارتفاع تكلفة المعيشة.

الوحدة: مليار دولار

جدول رقم (8.5): مؤشرات الاقتصاد الإيطالي

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
2.1	1.8	1.4	1.5	0.9	0.4-	1.7-	2.8-	3.1-	3.6-	GDP
5.4	4.9	4.5	3.3	4.4	3.1	0.8	2.3	2.6	2.9	نسبة الصادرات من GDP
5.6	5.2	5.0	4.8	5.0	2.9	2.5-	8.1	8.6	9.1	نسبة الواردات من GDP
9.8	10.3	11.6	11.8	12.2	12.7	12.1	10.7	9.8	9.2	البطالة
0.8-	1.2-	1.6-	3.2-	2.6-	3.0-	2.9-	3.0-	3.2-	3.8-	نسبة الميزانية العامة من GDP
124.3	128.6	130.0	132.2	133.0	132.3	128.8	123.2	118.3	115.3	الدين العام

Source: European commission, op cit, p:112

تظهر مؤشرات الاقتصاد اليوناني النسب المرتفعة للدين الحكومي خلال الفترة (2010-2019) وذلك لسد العجز المسجل في الميزانية العامة، وكما تظهر البطالة مرتفعة جدا وهذا راجع لقلّة الطلب على العمل وبالتالي يمكن ملاحظة ضعف الناتج المحلي الإجمالي، ويظهر كذلك الضعف في عملية التصدير إذ يسجل نسب ضعيفة مقارنة بالواردات.

5- الأزمة في اليونان

يتشكل هيكل الاقتصاد اليوناني من قطاع الخدمات مثل السياحة، الفنادق، التأمين والنقل بصفة عامة، بينما تبقى القطاعات الأخرى تمثل نسبة بسيطة من الناتج المحلي الإجمالي، وبهذا فالاقتصاد اليوناني يتأثر بمجمل الاقتصاد الدولي، فالركود الاقتصادي الذي كان بعد 2008 أثر بشكل مباشر على الاقتصاد اليوناني فقد كان يعتمد من قبل على تمويل الميزانية العمومية على الاقتراض وبذلك فلم يستطع مقاومة الصدمة الخارجية حتى أثرت على ارتفاع الدين الحكومي إلى مستويات لم تستطع الحكومة اليونانية بالالتزام بتسديد أقساط ديونها حتى ارتفع إلى مستويات كبيرة، ولهذا لجأت إلى كل من صندوق النقد الدولي والآلية الأوربية للاستقرار الاقتصادي لتمويلها بأقساط مالية على فترات خلال 2010.

الوحدة: مليار دولار

جدول رقم (9.5): مؤشرات الاقتصاد اليوناني

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
2.3	2.4	2.1	1.4	1.1	2.3-	5.8-	2.4-	2.1-	1.8-	GDP
3.6	3.4	2.9	1.3	1.2	0.5-	1.8	1.1-	1.4-	1.8-	نسبة الصادرات من GDP
2.5	2.3	1.8	1.1	0.6	2.0	3.0-	4.4-	4.6-	4.9-	نسبة الواردات من GDP
12.2	12.6	13.3	14.6	15.6	16.1	15.9	11.9	10.6	10.3	البطالة
0.8	0.6	0.3	0.1	0.7-	7.6-	4.8-	5.6-	6.1-	6.4-	نسبة الميزانية العامة من GDP
110.3	116.2	119.6	121.4	124.3	125.6	107.3	81.3	80.1	78.3	الدين العام

Source: European commission, op cit, p:124.

يتبين من خلال الجدول النسب الضعيفة للنتائج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2010-2019)، وبالتالي فقد انجر على ذلك ارتفاع نسب البطالة، كما تسجل الميزانية العامة عجزاً خلال الفترة (2010-2015) وعليه فإن الحكومة تعمل على سد هذا العجز من خلال الاقتراض وهذا ما يدل على الارتفاع الملحوظ في نسب الدين الحكومي.

المطلب الرابع: الدول المتأثرة

يعتمد الاتحاد الأوروبي على معايير المتانة الاقتصادية في مراقبة أداء دول المنطقة، وذلك ضمن معايير "ماستريخت" المعتمدة منذ إنشاء الوحدة الاقتصادية الأوروبية وتمثل هذه المعايير في الدين الحكومي، عجز الميزانية، أسعار الفائدة والتضخم.

لكن ومن الملاحظ أن هذه المعايير لم تحترم بعد الصدمة الأولى لازمة المالية العالمية لسنة 2008 والصدمة الثانية لأزمة الديون السيادية الأوروبية لسنة 2011، حتى الاقتصاديات القوية مثل فرنسا وألمانيا لم تستطع إبقاء هذه المعايير ضمن السيطرة وهو دليل على عمق أثر الأزمة على دول المنطقة وفي ما يلي يمكن توضيح أداء بعض الدول في ظل معايير الاستقرار والنمو المعتمدة من خلال الجدول أدناه.

الجدول رقم (10.5): بعض مؤشرات الاتحاد الأوروبي مجتمعة

2019	2018	2017	2016	2015	2104	2013	2012	2011	2010	
77.71	79.56	81.54	83.95	84.72	86.54	86.37	84.71	81.89	80.46	الدين الحكومي
1.20	1.03	1.31	1.11	1.27	3.21	2.39	3.90	3.93	4.01	أسعار الفائدة
1.44	1.39	1.66	0.25	0.59-	0.72	2.03	2.75	2.51	1.31	التضخم

Source: www.ceicdata.com, 22/08/2020.

حيث يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل الدين الحكومي في منطقة الاتحاد الأوروبي يفوق القيمة المتفق عليها وهي أن لا يتجاوز 60% ويبلغ الذروة (86%) في الفترة 2012-2014، وهذا دليل على أن معظم دول الاتحاد الأوروبي تعاني من الديون الحكومية العالية وأن تمويل عجز ميزانيتها يكون عن طريق الاقتراض من البنوك أو من خلال طرح أسهم حكومية جديدة في السوق المالي، بينما تبقى أسعار الفائدة طويلة الأجل قريبة من النسب المتفق عليها وهي 4% وهذا على اختلاف هذه النسبة من دولة إلى أخرى على حسب النشاط الاقتصادي، فعادة ما تكون هذه النسبة عالية لتحفيز الاقتصاد على الحركة، وتبقى أسعار التضخم تحت السيطرة فيما عدا السنوات الثلاث للأزمة 2011-2012-2013 فإن هذه النسبة قد فاقت المعدل المتفق عليه 2%، وعليه تبقى معايير "ماستريخت" غير محققة في معظم دول الاتحاد الأوروبي، وحتى الاقتصاديات القوية منها مثل ألمانيا، فرنسا والمملكة المتحدة.

تؤدي الميزانية العامة دوراً مهماً في الحياة اليومية للأفراد، وفي الأنشطة الاقتصادية للشركات، فعن طريقها تفرض الضرائب، وتقرر النفقات العامة المدنية والعسكرية. ويؤثر هذا المعيار على المعايير الأخرى، فعجز الميزانية يؤدي إلى هبوط الاحتياطيات الرسمية وارتفاع المديونية العامة وزيادة معدلات التضخم وأسعار الفائدة.

كما أنّ هنالك فجوة هائلة بين المعيار المالي الذي يستوجب أن لا يتجاوز العجز 3% من الناتج المحلي الإجمالي وما يحدث فعلاً، حيث يصل المعدل العام للعجز إلى ثلاثة أضعاف هذه النسبة، ومما يزيد الأمور تعقيداً أن القدرة على معالجة العجز محدودة، لأنها تستوجب زيادة الإيرادات العامة أو (و) الحد من تزايد النفقات العامة، فزيادة الإيرادات العامة تعني فرض ضرائب جديدة أو رفع أسعار الضرائب القديمة، أما الحد من الإنفاق العام فيعني تقليص فرص العمل في القطاع الحكومي، خاصة في ميادين التعليم والصحة، وكذلك تراجع الإعانات الاجتماعية، وهنا أيضاً تنزل القوة الشرائية وترتفع معدلات البطالة.

المبحث الثالث: قياس أثر الأزمة على بعض اقتصاديات الاتحاد الأوروبي

حيث يبين هذا المبحث قياس أثر الأزمة على بعض المتغيرات الاقتصادية المقترحة، من خلال دراسة قياسية لنماذج البانل واختبار مدى صلاحية النموذج لتفسير الحالة المدروسة.

المطلب الأول: تعريف متغيرات الدراسة

سيتم في هذه الدراسة التطرق إلى أثر الأزمة على الاقتصاد الحقيقي في بعض دول منطقة اليورو والتي تمثل أكثر الدول تضرراً، ضمن الفترة 2002-2019 على اعتبار أن استكمال الوحدة النقدية الأوروبية كان في 2002، وأن آخر الإحصائيات الممكن توفرها كان في 2019، و من المفترض أن يتم قياس أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع والذي يمثل الناتج المحلي الإجمالي حتى يتم تحديد المتغيرات التي مستها الأزمة. ويمكن الاعتماد هنا على نماذج الانحدار الذاتي المتعدد للسلاسل الزمنية، وتحليل السلاسل الزمنية هو الأداة الإحصائية التي تستخدم لدراسة تطور الظواهر مع الزمن، ويتم دراستها من خلال مجموعة المشاهدات التي تصف تغير الظاهرة مع الزمن، وتبعاً لعدد المشاهدات في هذه الدراسة فإن لكل دولة 126 مشاهدة، ومن خلال تحديد الاختبارات اللازمة الممكن تطبيقها على السلسلة الزمنية يمكن التوصل إلى نتائج مهمة تتبع النظرية الاقتصادية وتفسر الحالة التي هي عليها وضعية الأزمة مع دول الاتحاد الأوروبي. ويمكن من خلال الجدول التالي تعريف متغيرات الدراسة.

جدول رقم(11.5): تعريف متغيرات الدراسة ومختصراتها

الاختصار	المصطلح بالفرنسية	المصطلح بالعربية
FDI	Foreign direct investment	الاستثمار الأجنبي المباشر
GDP	Gross domestic product	الناتج المحلي الإجمالي
BDG	Government spending budget	الإنفاق الحكومي
DEB	Government debt	الدين الحكومي
INF	Inflation	التضخم
CR	Government budget	الميزانية الحكومية

المصدر: من إعداد الباحث

الجدول رقم (12.5): تعريف متغيرات الدراسة ومصادر جمعها

المتغير	التعريف	المصدر
GDP	الناتج المحلي الإجمالي: ويمثل قيمة السلع والخدمات المنتجة في الحيز الجغرافي للبلد في فترة زمنية محددة عادة ما تكون سنة واحدة	المنظمة الأوروبية للإحصائيات eurostat
BDG	عجز أو فائض الميزانية: وهو الفرق بين مدخلات ومصروفات الميزانية الحكومية خلال سنة واحدة	المنظمة الأوروبية للإحصائيات eurostat
DEB	الدين السيادي: ويمثل جميع الديون على عاتق الدولة سواء في شكل اقتراض من البنوك أو على شكل أسهم وسندات مطروحة في السوق المالي	المنظمة الأوروبية للإحصائيات eurostat
FDI/GDP	نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي: وهي قيمة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للدولة	المنظمة الأوروبية للإحصائيات eurostat
INF	التضخم: ويمثل ارتفاع المستوى العام للأسعار بشكل مستمر	المنظمة الأوروبية للإحصائيات eurostat
CR/GDP	نسبة الميزانية العامة للناتج المحلي الإجمالي: وهي تمثل إما عجز أو فائض	المنظمة الأوروبية للإحصائيات eurostat

المصدر: من إعداد الباحث بناء على المنظمة الأوروبية للإحصائيات: www.databases/eurostat.dw

المطلب الثاني: تعريف نموذج الدراسة

بناء على النظريات والأبحاث التجريبية التي درست موضوع آثار الأزمات المالية بما في ذلك أزمات الديون على نمو الناتج المحلي الإجمالي، ولهذا سوف يتم التطرق إلى أهم المتغيرات التي أثرت على نمو الناتج المحلي الإجمالي، ولقد تم اختيار المتغيرات المبينة في النموذج أدناه وفقاً للنظرية الاقتصادية والأدبيات المنشورة حول موضوع الدراسة.

وأن المتبع للأدبيات المتعرضة لتطورات الناتج المحلي الإجمالي قد بينت أن اختيار مجموعة المتغيرات المستقلة المؤثرة في معدل تغير الناتج المحلي الإجمالي يعتمد بالدرجة الأولى على متغيرات الاقتصاد الكلي، وهي تمثل متغيرات بمعدلات متباينة حيث يهمل فيها المتغيرات ذات التأثير الصغير، وتختلف هذه النماذج بحسب طبيعة الدراسة والمتغيرات المراد قياسها، فهي ليست كلها متباينة، فمنها من يركز على أثر سعر الصرف ومنها من يدرس

تأثير التضخم ومنها من يدرس تأثير متغيرين أو أكثر، حيث يتبع ذلك محددات الدراسة وقيم تأثيرها في المتغير التابع.

ولقد تم اختيار نموذج الدراسة تبعاً لدراسات سابقة تطرقت لهذا الموضوع، وبعد الاطلاع والتمحيص على العديد من النماذج تقرر صياغة نموذج يتناسب مع طبيعة العمل المدروس والمتغيرات المراد قياسها، ولهذا يمكن التعرض لمتغيرات الدراسة في الآتي:

1 - معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي: كمتغير تابع.

أما المتغيرات المفسرة: شملت كل من :

2- نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي: فالزيادة في الديون تؤدي إلى زيادة عجز الاقتصاديات لتلبية التزامات خدمة الديون ، الأمر الذي يؤدي إلى تراكم الديون وأعباء خدمة الديون وبالتالي سيتم دفع جزء كبير من الناتج المحلي الإجمالي إلى الفوائد وإلى المقرضين الأجانب.

3- الاستثمار الأجنبي المباشر: يؤثر هذا المتغير في الناتج المحلي الإجمالي تبعاً لعمليات التدفق، وعادة ما تؤثر الأزمات المالية على قيمة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

4- التضخم: والذي يمثل المستوى العام للأسعار.

5- حساب الميزانية: يمثل إما بعجز أو فائض.

6- نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي: ويمثل الإنفاق الذي تتكفل به الحكومة لتقديم الخدمات العمومية.

وكما جرت عليه التجربة فإن صياغة النماذج القياسية في هذا الباب تكون من الشكل التالي:

$$Y_{it}=C+\alpha X_{it}+e_{it}$$

حيث تمثل المتغيرات:

Y: المتغير التابع.

C: يمثل الحد الثابت.

α : يمثل معامل التحديد.

X: يمثل التغير/المتغيرات المستقلة.

E: يمثل هامش الخطأ.

I: يمثل الزمن.

T: الدولة المعنية بدراسة متغيراتها.

وعند تحليل النموذج وفق المتغيرات المستقلة المشار إليها في السابق فإن شكل النموذج يأخذ الصيغة التالية:

$$Y=f(BDG,DEB,FDI/GDP,INF,CR/GDP)$$

والنموذج في صيغته الاحتمالية يكون على الشكل التالي:

$$GDP = \beta_1 + \beta_2 BDG + \beta_3 DEB + \beta_4 FDI/GDP + \beta_5 INF + \beta_6 CR/GDP + U$$

حيث يمثل U حد الخطأ العشوائي والذي يفترض أن قيمه موزعة توزيعاً طبيعياً وبوسط حسابي يساوي صفر وتباين ثابت، وهذه الفروض ضرورية للحصول على مقدرات غير متحيزة وتتصف بالكفاءة لكل معلمة من معلمات النموذج ($\beta_1, \beta_2, \dots, \beta_7$) ومع افتراض المتغيرات مستقلة عن بعضها البعض، فإننا نستبعد وجود التكامل المتزامن للمتغيرات مع إمكانية وجوده.

المطلب الثالث: التعريف بالإطار القياسي المتبع في التحليل

1/ تعريف نماذج البائل:

تعرف بيانات السلاسل الزمنية المقطعية بمجموعة البيانات التي تجمع بين خصائص كل البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية، فالبيانات المقطعية تصف سلوك عدد من المفردات أو الوحدات المقطعية عند فترة زمنية واحدة، بينما تصف بيانات السلسلة الزمنية سلوك مفردة واحدة خلال فترة زمنية معينة، بمعنى يقصد ببيانات بانل المشاهدات المقطعية مثل (الدول، الولايات، الشركات، الأسر...) المرصودة عبر فترة زمنية معينة، أي دمج البيانات المقطعية مع الزمنية في آن واحد.

ويمكن الحصول على هذا النوع من النماذج من خلال المشاهدات المكررة لظاهرة ما حول (n) من المقاطع العرضية خلال سلسلة زمنية (t) معينة، يمتاز هذا النوع من البيانات بأنها تتغير على مستويين، التغير على مستوى العرض (الأفقي) والمتمثل بالبيانات المقطعية، والتغير على مستوى الطول (العمودي) والمتضمن بيانات السلسلة الزمنية.

2/ النماذج الأساسية في تحليل بيانات البائل:

تضم الصياغة الأساسية لإيجاد البائل (نماذج البيانات الطويلة) والمقدمة من طرف W.Green في عام 1993 ثلاثة نماذج ممكنة تبعا لاختلاف الأثر الفردي لكل وحدة مقطعية ai الذي يفترض أن يكون هذا الأثر ثابتا عبر الزمن وخاصة بكل وحدة مقطعية، وليكن لدينا n من المشاهدات المقطعية مقاسة في t من الفترات الزمنية وعليه فان نموذج البيانات الطويلة يعرف بالصيغة الآتية:

$$Y_{i,t} = \beta_0 + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(i,t)} + \varepsilon_{i,t}$$

$$i=1,2,3,\dots,n \quad t=1,2,3,\dots,T$$

حيث أن: $E(\varepsilon_{i,t}) = 0 \quad var(\varepsilon_{i,t}) = \sigma^2$

$Y_{i,t}$ و $X_{i,t}$ المشاهدات الخاصة بكل وحدة مقطعية ai خلال الفترة الزمنية t
 $U_{i,t}$ تمثل بقية المتغيرات في النموذج، التي تتغير بين الوحدات المقطعية وعبر الزمن.

أ- نموذج الانحدار التجميعي

فإذا كانت خصائص القطاعات (دول أو منشآت... الخ) ثابتة ومحددة لكل القطاعات فان النموذج هو نموذج الانحدار التجميعي، حيث تكون فيه جميع المعاملات $\beta_0, \beta_{0,i}$ ثابتة لجميع الفترات الزمنية (يهمل أي تأثير للزمن)، وتستخدم في ذلك المعادلة السالفة الذكر في التقدير، كما يتم استعمال طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير معاملات النموذج، ويمكن الحصول على تقدير متسق وكفؤ لمعاملات النموذج. وإذا كانت هناك اختلاف في الأثر الفردي a_i عبر الوحدات المقطعية فان النموذج يتجزأ إلى نموذجين أساسيين هما نموذج التأثير الثابت ونموذج التأثير العشوائي.

ب- نموذج التأثير الثابت:

ويكون فيه الأثر الفردي a_i عبارة عن مجموعة ثابتة من الحدود الخاصة بكل وحدة مقطعية (بكل قطاع في هذه الدراسة)، والهدف منه معرفة سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية على حدة من خلال جعل معلمة المقطع β_0 تتفاوت من مجموعة إلى أخرى مع بقاء معاملات الميل β_j ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية، وعليه فان نموذج التأثيرات الثابتة يتخذ الصيغة الآتية:

$$Y_{i,t} = \beta_{0,i} + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(i,t)} + \varepsilon_{i,t}$$

$i=1,2,3,\dots,n \quad t=1,2,3,\dots,T$

حيث أن: $E(\varepsilon_{i,t}) = 0 \quad var(\varepsilon_{i,t}) = \sigma^2$

$Y_{i,t}$ و $X_{i,t}$ المشاهدات الخاصة بكل وحدة مقطعية a_i خلال الفترة الزمنية t $U_{i,t}$ تمثل بقية المتغيرات في النموذج، التي تتغير بين الوحدات المقطعية وثابتة عبر الزمن.

ويقصد بمصطلح التأثيرات الثابتة بأن المعلمة β_0 لكل مجموعة بيانات مقطعية لا تتغير خلال الزمن وإنما يكون التغير فقط في مجاميع البيانات المقطعية (بلدان أو منشآت أو... الخ) لغرض تقدير معاملات النموذج في المعادلة والسماح لمعلمة القطع β_0 بالتغير بين المجاميع المقطعية.

توجد طرق عدة لتقدير هذا النموذج إلا أنه عادة ما تستخدم متغيرات وهمية لكي نتجنب حالة التعددية الخطية التامة، وسيتم الاعتماد في هذه الدراسة على طريقة المربعات الصغرى ذات المتغيرات الصورية، حيث يتم إدراج متغيرات وهمية عددها $(N-1)$ في النموذج، وهذه المتغيرات تأخذ القيمتين $(1-0)$ لتجنب مشكلة الارتباط الخطي المتعدد، ويتم إعادة صياغة المعادلة على النحو التالي:

$$Y_{i,t} = a_1 + \sum_{d=2}^n a_d D_d + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(i,t)} + \varepsilon_{i,t}$$

$$i=1,2,3,\dots,n \quad t=1,2,3,\dots,T$$

حيث يمثل المقدار $a_1 + \sum_{d=2}^n a_d D_d$ التغير في الجاميع المقطعية لمعلمة القطع β_0 ليصبح النموذج كما يلي:

$$Y_{i,t} = \sum_{d=2}^n a_d D_d + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(i,t)} + \varepsilon_{i,t}$$

$$i=1,2,3,\dots,n \quad t=1,2,3,\dots,T$$

ج- نموذج التأثيرات العشوائية:

في نموذج التأثيرات الثابتة يتم افتراض أن حد الخطأ $\varepsilon_{i,t}$ ذو توزيع طبيعي بوسط مقداره صفر، وتباين مساو σ^2 أي أن: $E(\varepsilon_{i,t}) = 0$ و $var(\varepsilon_{i,t}) = \sigma^2$ ولكي تكون معلمات نموذج التأثيرات العشوائية صحيحة وغير متحيزة عادة ما يفرض بأن تباين الخطأ ثابت، أي متجانس لجميع المشاهدات المقطعية، وليس هناك أي ارتباط ذاتي خلال الزمن بين كل مجموعة من المشاهدات المقطعية في فترة زمنية محددة، إلا أنه اختل أحد هذه الفروض فان نموذج التأثيرات العشوائية يعد نموذجا ملائما للتقدير، لكون نموذج التأثيرات العشوائية سوف يعامل معامل القطع β_0 كمتغير عشوائي له معدل مقداره μ أي :

$$\beta_{0(i)} = \mu + V_i$$

$$i=1,2,3,\dots,n$$

وعليه يكون نموذج التأثيرات العشوائية على النحو التالي:

$$Y_{i,t} = \mu + V_i + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(i,t)} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث يمثل V_i حد الخطأ في مجموعة البيانات المقطعية i

$\varepsilon_{i,t}$: حد الخطأ العشوائي، حيث يضم الخطأ العشوائي ثلاث مركبات، تتمثل في الاثر الفردي a_i وخصائص البعد الزمني U_t والمركبة الثالثة $U_{i,t}$ تمثل بقية المتغيرات المهملة في النموذج التي تتغير بين الوحدات المقطعية وعبر الزمن، أي $\varepsilon_{i,t} = a_i + U_t + U_{i,t}$ وكما هو ملاحظ يعد الاثر الفردي a_i ضمن عنصر الخطأ العشوائي المركب.

يطلق على نموذج التأثيرات العشوائية أحيانا نموذج مكونات الخطأ، وذلك بسبب النموذج يحوي مركبين للخطأ هما $\varepsilon_{i,t}$ و V وبالتالي فان هذا النموذج يملك خواص رياضية تتمثل في : $var(\varepsilon_{i,t}) = \sigma^2$ $E(V_i) = 0$ $var(V_i) = \sigma^2$ $E(\varepsilon_{i,t}) = 0$ ويتم تقدير نماذج التأثيرات العشوائية على طريقة المربعات الصغرى المعممة التي تفترض ثبات تباين حد الخطأ ويكون الخطأ من النوع الأبيض، أي عشوائي.

د- نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع Panel ARDL

يستخدم هذا النموذج في حال عدم استقرارية بيانات بانل عند نفس المستوى $(I(0), I(1))$ وبالتالي عدم القدرة على الاعتماد على نتائج تقديرات النموذج الساكن (الأثر الثابت والعشوائي) ، وبالتالي يتم التطرق لنموذج Panel ARDL الذي يعتبر من نماذج البانل الديناميكية التي تسمح بمزيد من التفاوت في معالم النموذج بهدف الحصول على تقديرات متسقة تعكس السلوكيات المتباينة لمفردات العينة. وتقدم نماذج بانل الديناميكية الكثير من الإيجابيات حيث تسمح في الوقت نفسه بتقدير التأثيرات على المدى القصير والطويل. النماذج الديناميكية على بيانات بانل تتطلب ضرورة الأخذ بالاعتبار أهمية وقوة عدم تجانس الفرد يغير الملاحظ.

ويكون من الأهمية الإشارة إلى أن النماذج الديناميكية تستند بشكل أساسي إلى نماذج الانحدار الذاتي، أي الأخذ بعين الاعتبار إبطاء أو تأخير المتغيرة الداخلية وإدخالها في النموذج، إلا أنه حسب خصائص الأبعاد الفردية والزمنية، فإن الارتباط بين بعض المتغيرات الداخلة في الانحدار بشكل خاص المتغيرة المبطأة وحد الخطأ يؤدي إلى تغير تأثير القوي على خصائص الإحصائية للمقدرات المستخدمة، ونتيجة لذلك هناك طرق تقدير بديلة تأخذ بعين الاعتبار هذه الخصوصيات وتستخدم للحصول على مقدرات متقاربة للمعلمات. في هذا الإطار، ومن أجل تقدير هذا النوع من النماذج نستعمل ما يسمى بطريقة العزوم المعممة حيث أن هذه الطريقة تجمع ما بين طريقة المربعات الصغرى شبة المعممة؛ والطريقة التي تأخذ بالمتغيرات المساعد.

من أجل إتاحة العمل على بيانات تتمتع بالكبر النسبي لعدد المشاهدات الفردية والزمنية مع إمكانية الحصول على مقدرات متسقة تصف العلاقة بين المتغيرات الداخلية والخارجية على المدى القصير والمدى الطويل أيضا اقترح Pesaran and Smith استخدام نموذج الانحدار الذاتي للمتباطئات الموزعة ARDL، هذا النموذج مصمم للعمل على بيانات البانل حيث يأخذ تقدير العلاقة بين المتغيرة التابعة والمتغيرات المستقلة وفق هذه المنهجية الشكل التالي:

$$y_{i,t} = a_i + \sum_{j=1}^p \lambda_{i,j} y_{i,t-j} + \sum_{j=0}^q \sigma'_{i,j} X_{i,t-1} + \varepsilon_{i,t}$$

في حين يأخذ نموذج تصحيح الخطأ باستخدام هذه المنهجية الشكل الآتي:

$$\Delta y_{i,t} = \sum_{j=1}^{p-1} \lambda^*_{i,t} \Delta y_{i,t-j} + \sum_{j=0}^{q-1} \sigma^*_{i,j} \Delta X_{i,t-1} + \varphi_i y_{i,t-1} + \beta_i' X_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

$$\varepsilon_{i,t} = a_i + \gamma'_{i,t} f_t + u_{i,t}$$

حيث تمثل كل من λ و σ معلمات المتغيرات التابعة والمستقلة المبطأة في المدى القصير، بينما تمثل β معلمات المتغيرات المستقلة في المدى الطويل، في حين تمثل φ سرعة تصحيح الخطأ، وتمثل f_t العوامل المشتركة

بين المفردات وهي غير الملاحظة، بينما γ'_i هي معلماتها. a_i هو الأثر الثابت الخاص بالمفردة، علما

$$\lambda_{i,t}^* = -\sum_{m=t+1}^p \lambda_{i,m}, \sigma_{i,t}^* = -\sum_{m=t+1}^q \sigma_{i,m}$$

من خلال النموذج المقترح تظهر ثلاثة تقنيات لتقدير العلاقة في المدى الطويل والقصير بين المتغيرات وهذه التقنيات هي، التقدير باستخدام وسط المجموعة (MG)، التقدير باستخدام نموذج وسط المجموعة المدمج (PMG) والتقدير وفق نموذج الآثار الثابتة الحركية (DFE).

3/ الاختبارات الإحصائية للبيانات:

أ- اختبار استقرار البيانات:

تشكل السلاسل الزمنية غير المستقرة مشكلة في التحليل الاقتصادي القياسي، كون الخواص الإحصائية لتحليل الانحدار تفقد ماهيتها عند استخدام سلاسل غير ساكنة، ويعطي انحدارا وهميا للعلاقات تحت التقدير، وتعد اختبارات جذور الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى استقرار السلاسل الزمنية، ومعرفة الخصائص الإحصائية والزمنية محل الدراسة من حيث درجة تكاملها، وأهم هذه الاختبارات هي كالتالي:

1/ اختبار (Levin, Lin and Chu) (LLC)

وينبثق من اختبار "ديكي فولر"، حيث كانت انطلاقة *Levin* و *Lin* في تحليل بيانات "البانل" غير المستقرة من اختبارات جذر الوحدة في السلاسل الزمنية من نوع ديكي فولر الصاعدة. ومن أجل إجراء هذا الاختبار تم وضع ثلاثة نماذج لاختبار وجود جذر الوحدة، كما تم بناء عليها وضع مقترح من قبل Levin, Lin and Chu لاختبار الفرضيات وفقا لما هو وارد في الجدول التالي:

جدول رقم (13.5): اختبار جذور الوحدة (LLC)

النموذج	اختبارات جذر الوحدة	مقترح اختبار الفرضيات
الأول	$\Delta Y_{i,t} = \rho Y_{i,(t-1)} + \varepsilon_{i,t}$	$H_0: \rho = 0$ $H_1: \rho < 0$
الثاني	$\Delta Y_{i,t} = \alpha_i + \rho Y_{i,(t-1)} + \varepsilon_{i,t}$ $I=1,2,3 \dots n \quad t=1,2,3 \dots, T$	$H_0: \rho = 0, \alpha_i = 0, \forall i=1,2,3 \dots n$ $H_1: \rho < 0, \alpha_i \in R, \forall i=1,2,3 \dots n$
الثالث	$\Delta Y_{i,t} = \alpha_i + \beta_{i,t} \rho Y_{i,(t-1)} + \varepsilon_{i,t}$ $I=1,2,3 \dots n \quad t=1,2,3 \dots, T$	$H_0: \rho = 0, \beta_i = 0, \forall i=1,2,3 \dots n$ $H_1: \rho < 0, \beta_i \in R, \forall i=1,2,3 \dots n$

المصدر: من إعداد الباحث

ويلاحظ مما ورد في الجدول مل يلي:

1- أن النماذج الثلاثة تفرض استقلالية حدود الخطأ في البعد الفردي، وهي فرضية مقبولة في كل اختبارات جذر الوحدة لمعطيات البانل، كما تسمح باستعمال نظرية النهاية المركزية للحصول على توزيعات مقاربة.

2- عدم تجانس السلاسل المولدة للمعطيات، وهي مشكلة أساسية في الاقتصاد القياسي لبيانات البانل، وفي هذه الحالة يفترض الاقتصاديون Levin, Lin and Chu تجانس جذر الانحدار الذاتي ($P_i = P_j = P$) وبالتالي عندما يكون هناك جذر الوحدة في حركية المتغيرة Y فإما أن نقبل فرضية الجذر الأحادي لمجموع الفرديات، وهذا بالضبط الحد الرئيس لهذا الاختبار.

3- فرضية العدم في النموذجين الثاني والثالث هي فرضيات مترافقة، بمعنى أن في النموذج الثاني فرضية العدم هي فرضية جذر الوحدة لكل مفردات البانل ($P_i = P = 0$) مترافقة مع فرضية غياب الأثر الفردي وبالتحديد انعدام كل الحدود الثابتة ($\alpha_i = 0$)، أما النموذج الثاني مع فرضية غياب مركبة الاتجاه العام من أجل كل مفردات البانل ($\beta_i = 0$)

4- عند إجراء اختبارات الإستقرارية يجب مراعاة أن هذا الاختبار يعد المتغيرات المستقرة إذا كانت $t\text{-statistics} > t\text{-critical}$ حيث $P\text{-value} < 0.05$ وتصاغ الفروض الإحصائية بشكل عام على النحو التالي:

(البيانات المقطعية لها جذر الوحدة): H_0

(البيانات المقطعية ليس فيها جذر الوحدة): H_1

2/ اختبار (IPS) Im, Pesaram and Shin

جاءت بعد ذلك الاعمال المشتركة لعلماء الاقتصاد Im, Pesaram and Shin في السنوات (2003، 2002، 1997) لمعالجة المشكلة الأساسية التي تقف أمام اختبار Levin, Lin and Chu والتي تكمن في فرضية تجانس جذر الانحدار الذاتي تحت الفرضية البديلة H_1 والتي تقتضي بوجود انحدار ذاتي مشترك P_i لكل الأفراد، فقد سمح اختبار Im, Pesaram and Shin بمعالجة هذه الفرضية، وهذا الاختبار يعد مطورا لاختبار التجانس تحت الفرضية البديلة مع اختلاف جذر الانحدار الذاتي.

إن النموذج المقدم في هذه الحالة هو نموذج بآثار فردية ودون اتجاه عام والمطابق للنموذج الثاني الخاص بكل من (LLC) وغياب ارتباط بين البقية، ويكتب بالصيغة والفرضيات بحسب ما هو موضح على النحو الآتي:

جدول رقم (14.5): اختبار جذور الوحدة (IPS)

مقترح اختبار الفرضيات	اختبارات جذر الوحدة
$H_0: P=0, \forall i=1,2,\dots,n$	$\Delta Y_{i,t} = \alpha_i + P Y_{i,(t-1)} + \varepsilon_{i,t}$
$H_1: P < 0, \forall i=1,2,\dots,n$	$I=1,2,3\dots,n \quad t=1,2,\dots,T$
$H_1: P=0, \forall i=n_1+1, n_1+1, \dots, n$	

المصدر: من إعداد الباحث

ب- اختبار النموذج الملائم

1/ اختبار إحصائية فيشر المقيدة:

يقوم اختبار فيشر على الاختلاف الجوهرى بين نموذج الانحدار التدريجي والتأثيرات الثابتة، فإذا أشار اختبار إحصائية فيشر لملائمة النموذج التجميعى للبيانات يتم التوقف عند هذه المرحلة يعد النموذج التجميعى هو الأكثر ملائمة، بينما إذا أشارت إحصائية فيشر لملائمة نموذج التأثيرات الثابتة على النموذج التجميعى، يتم بعد ذلك إجراء الاختبار الثانى المتمثل فى اختبار "هوسمان" لتفضيل بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، ويتم حساب قيمة إحصائية F وفقاً للصيغة الآتية:

$$F(n-1, nT-n-k) = \frac{(R_{FEM}^2 - R_{PM}^2) / (n-1)}{(1 - R_{FEM}^2) / (nT-n-k)}$$

حيث: k عدد المعلمات المقدرة

R_{FEM}^2 معامل التحديد عند تقدير نموذج التأثيرات الثابتة.

R_{PM}^2 معامل التحديد عند تقدير نموذج الانحدار التجميعى.

وتصاغ فيها الفرضيتان الإحصائيتان على النحو الآتى:

H_0 : نموذج الانحدار التجميعى مناسب

H_1 : نموذج التأثير الثابت مناسب

فإذا كانت:

1- قيمة إحصائية F المحسوبة أكبر من قيمة إحصائية F الجدولية، بمعنى أنه إذا كانت قيمة P -Value معنوية، أي أقل من مستوى المعنوية المحدد، وهو فى هذه الدراسة (0.05) فإنه يتم رفض فرض العدم القائل أن نموذج الانحدار التجميعى هو المناسب وقبول الفرض البديل الذى ينص على أن نموذج التأثيرات الثابتة هو المناسب.

2- قيمة إحصائية F المحسوبة أصغر من قيمة إحصائية F الجدولية، بمعنى أنه إذا كانت قيمة P -Value غير معنوية، أي أكبر من مستوى المعنوية المحدد، وهو فى هذه الدراسة (0.05)، فإنه يتم قبول فرض العدم القائل أن نموذج الانحدار التجميعى هو المناسب، ورفض الفرض البديل الذى ينص على نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج المناسب.

3/ اختبار هوسمان

يقوم اختبار "هوسمان" على الاختلاف الجوهرى بين التأثيرات الثابتة والعشوائية فهو المدى الذى يرتبط فيه الأثر الفردى بالمتغيرات، فبالرغم من أن نصوص التحليل القياسى تشير إلى أن التأثيرات الثابتة هي الأكثر ملائمة

للبينات المقطعية فانه لا يمكن التأكد من ذلك إلا بعد استخدام اختبار هوسمان، وذلك لمعرفة أي التأثيرات تعتبر أكثر ملائمة لتقدير النموذج، سواء كانت نماذج التأثيرات الثابتة أو نماذج التأثيرات العشوائية، ومن أجل تحديد أي من النموذجين ينبغي اختياره واستعماله في الدراسة، فان فرضية العدم تستند إلى عدم وجود ذلك الارتباط، وفي الحالة التي يكون فيها كل من مقدرات التأثيرات الثابتة والعشوائية متنسقة، ولكن مقدرة التأثيرات العشوائية تكون الأكثر كفاءة، بينما في ظل الفرضية البديلة لوجود الارتباط فان مقدرة التأثيرات الثابتة هي فقط متنسقة وأكثر كفاءة، وتصاغ فيها الفرضيتان الإحصائيتان على النحو الآتي:

$$H_0: E(a_i/X_{j(i,t)}) = 0 \text{ (نموذج التأثيرات العشوائية مناسب)}$$

$$H_1: E(a_i/X_{j(i,t)}) \neq 0 \text{ (نموذج التأثيرات الثابتة مناسب)}$$

ويكون القرار الإحصائي بين أحد احتمالين:

1- إذا كانت P-Value معنوية، أي أقل من مستوى المعنوية المحدد، وهو في هذه الدراسة (0.05)، نرفض العدم الذي ينص أن نموذج التأثيرات العشوائية هو المناسب، ونقبل الفرض البديل الذي ينص على أن نموذج التأثيرات الثابت هو المناسب، وفي هذه الحالة يتم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى المعممة في التقدير.

2- إذا كانت قيمة P-Value غير معنوية، أي أكبر من مستوى المعنوية المحدد، وهو في هذه الحالة (0.05) نقبل فرض العدم الذي ينص على أن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج المناسب، ونرفض الفرض البديل الذي ينص على أن نموذج التأثيرات الثابت هو النموذج المناسب، وفي هذه الحالة يتم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية في التقدير.

وبالتالي تكون صيغة الاختبار لهوسمان على النحو التالي:

$$H = (\hat{\beta}_{OLS} - \hat{\beta}_{GLS})[var(\hat{\beta}_{OLS} - \hat{\beta}_{GLS})]^{-1}(\hat{\beta}_{OLS} - \hat{\beta}_{GLS})$$

حيث أن:

$$(\hat{\beta}_{OLS} - \hat{\beta}_{GLS}) : \text{ تمثل الفرق بين مقدرات التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية.}$$

$var(\hat{\beta}_{OLS} - \hat{\beta}_{GLS})$: هي الفرق بين مصفوفة التباين المشترك لكل مقدرات التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية، بحيث تتبع H تحت فرضية العدم توزيع كاي مربع (X^2) عند درجة حرية K أي عدد المتغيرات المستقلة.

3/ اختبار مضاعف لاغرانج (Lagrange):

يكون من أجل اختبار وجود الأثر العشوائي لندنيا اختبار Breusch و Pagan (1980)، يعتمد هذا الاختبار على مضاعف Lagrange المتعلق بالأخطاء \hat{u}_{it} الناتجة عن طريقة المربعات، حيث يكون الاختبار بين نموذج الانحدار المجمع ونموذج الآثار الثابتة أو نموذج الآثار العشوائية من أجل الاختبار بين PRM و FEM أو REM سوف يتم استخدام اختبار مضاعف لاغرانج (LM) المقترح من جانب Breusch and Pagan (1980):

$$LM = \frac{nT}{2(T-1)} \left[\frac{\sum_{i=1}^n (\sum_{t=1}^T u_{it})^2}{\sum_{i=1}^n \sum_{t=1}^T u_{it}^2} \right]^2$$

وتكون الفرضيات في هذا النموذج وفق الاقتراحات التالية

H_0 : (نموذج الانحدار التجميعي هو المناسب)

H_1 : (نموذج التأثيرات الثابتة أو العشوائي هو المناسب)

ويتم الحكم في هذه الإحصائية إلى أن نموذج التأثيرات الثابتة أو نموذج التأثيرات العشوائية سوف يكون أفضل من نموذج الانحدار التجميعي إذا كانت قيمة (P-value) لإحصائية اختبار LM تشير إلى وجود معنوية إحصائية لهذا الاختبار، بينما إذا كانت هذه القيمة تشير إلى عدم وجود معنوية إحصائية لنفس الاختبار، فيعني هذا إن نموذج الانحدار التجميعي سيكون أفضل من كل من نموذج التأثيرات الثابتة أو نموذج التأثيرات العشوائية.

المطلب الرابع: القياس الاقتصادي لأثر الأزمة في الاتحاد الأوروبي

يعرض هذا الجزء من الدراسة مراحل عملية التقدير على عينة من بيانات "البانل" مكونة من 08 دول أوروبية على الفترة الممتدة من 2002 إلى 2019، بحيث تمثل الخطوات الأولى في إجراء اختبار التجانس من أجل تحديد جودة النموذج وذلك بهدف التأكد والتحقق ما إذا كان النموذج النظري المدروس متطابق بالنسبة لكل الدول أو خلافاً لذلك ما إذا كانت هناك ميزة خاصة بكل دولة.

ثم بعدها ننتقل لدراسة استقرارية متغيرات النموذج بالإضافة إلى استخدام العلاقات التي يمكن أن تربطها خلال دراسة علاقات التكامل المتزامن الخاصة باختبار Pedroni لمتغيرات النموذج على المدى الطويل، وفي الأخير نقوم بتقدير نموذج البانل مع عرض وتفسير النتائج، و لكن قبل هذا سنقوم بتقديم اختبارات تعتبر مهمة ولها أولوية لإثبات صحة نموذج الدراسة والمتمثلة في اختبارات الإحصاء الوصفي والارتباط بين المتغيرات التفسيرية.

1- وصف المتغيرات إحصائياً

في البداية لابد من القيام بإجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية على المتغيرات التفسيرية المتمثلة في نموذج الدراسة ولعينة مكونة من 08 دول، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم (15.5): الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	GDP	FDI-GDP	DEB	CR-GDP	BDG	INF
أعلى قيمة	3435210	212.6940	2409841	10.60	266690.0	10063.0
أدنى قيمة	12082.90	-37.91400	7339.800	-15.20	-101446.0	75.860
المتوسط	335626.8	2.764500	369505.0	-1.100	-2806.20	96.470
عدد المشاهدات	144	144	144	144	144	144

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم (01)

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن عدد المشاهدات لكل متغير هي 144 مشاهدة، كما يظهر الجدول أيضا توزيع القيم الكبرى والصغرى لكل متغيرة على حدا ومتوسط القيمة بينها.

2- مصفوفة الارتباط

قبل أن نتطرق لتحليل بيانات "البائل" لا بد من تحليل ارتباط متغيرات المستقلة مع المتغير التابع، والجدول التالي يوضح هذا الارتباط.

جدول رقم (16.5): مصفوفة ارتباط المتغيرات المستقلة مع المتغير التابع

المتغيرات	FDI-GDP	DEB	CR-GDP	BDG	INF
GDP	-0.341	0.922	0.660	0.558	0.004
	(0.000)	(0.000)	(0.000)	(0.000)	(0.959)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم (02)

تُظهر بيانات مصفوفة الارتباط أن المتغير المستقل (FDI-GDP) يرتبط مع GDP بعلاقة عكسية وهي ذات ارتباط متوسط ومعنوي، وبينما ترتبط كل من المتغيرات (DEB, CR-GDP, BDG) مع GDP بعلاقة طردية وذات معنوية قوية، وتبقى المتغيرة (INF) مرتبطة مع GDP بعلاقة طردية وضعيفة وهي غير معنوية.

3- اختبار التجانس بين المتغيرات

في البداية نقوم باختبار فرضية بنية التجانس التام (الثوابت والمعاملات متطابقة)، وتكون ممثلة على الشكل التالي:

$$H_0^1: \alpha_i = \alpha \quad \beta_i = \beta \quad \forall i \in [1, N]$$

لذلك تستخدم إحصائية فيشر لاختبار (N-1)(K+1) قيد خطي، وبالتالي فإنه توجد لدينا ثلاث احتمالات لهذا الاختبار وهي كالتالي:

الاحتمال الأول: $\alpha_i = \alpha \beta_i = \beta \forall_i \in [1. N]$

الاحتمال الثاني: $\beta_i = \beta \forall_i \in [1. N]$

الاحتمال الثالث: $\alpha_i = \alpha \forall_i \in [1. N]$

وتكون فروض هذا الاختبار ممثلة كالتالي: إذا كانت إحصائية فيشر المحسوبة أكبر من إحصائية فيشر الجدولة، فإننا نرفض فرضية العدم القائلة بأنه لا يوجد تجانس بين المتغيرات المقطعية.

جدول رقم (17.5): اختبار التجانس

الفرضيات	إحصائية فيشر الجدولة	إحصائية فيشر المحسوبة
H1(مرفوض)	F(96-42)=1.59	F=40.33
H2(مرفوض)	F(96-35)=1.71	F=5.39
H3(مرفوض)	F(131-7)=2.42	F=98.86

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم (03)

وتبعاً لما يوجد في الجدول أعلاه فإن إحصائية فيشر ترفض جميع الفروض العدمية، وبالتالي يكون النموذج النهائي الذي سيعتمل في هذه الدراسة سيكون كالتالي:

$$y_{i,t} = \alpha_i + \beta_i X_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

4/ اختبار استقرارية البيانات

قبل تقدير نماذج بيانات بانل لابد أولاً من فحص جذر الوحدة لبيانات البانل، والتي تتفوق على اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية المنفردة نظراً لأنها تتضمن محتوى معلوماتي مقطعي وزمني معاً، والذي يقود إلى نتائج أكثر دقة، وسوف يتم استخدام اختبارات جذر الوحدة الأكثر شيوعاً، وهي اختبار Lin, Levin and Chu (LLC) و Im, Pesaran and Shin (IPS)، وهي موضحة في الشكل أدناه.

جدول رقم (18.5): دراسة استقرارية المتغيرات

القرار	استقرارية المتغيرات عند الفرق الأول				استقرارية المتغيرات عند المستوى				المتغيرات
	IPS		LLC		IPS		LLC		
	بوجود ثابت واتجاه عام	بوجود ثابت	بوجود ثابت واتجاه عام	بوجود ثابت	بوجود ثابت واتجاه عام	بوجود ثابت	بوجود ثابت واتجاه عام	بوجود ثابت	
I(1)	-1.41 (0.07)	-3.02 (0.00)	--	-3.50 (0.00)	-0.29 (0.38)	1.26 (0.89)	-1.72 (0.04)	-0.23 (0.40)	GDP
I(1)	-3.38 (0.00)	-4.97 (0.00)	-3.51 (0.00)	-4.02 (0.00)	-1.11 (0.13)	0.37 (0.36)	-1.53 (0.06)	-1.20 (0.113)	BDG
I(1)	-1.78 (0.03)	-3.29 (0.00)	-1.33 (0.09)	-2.21 (0.01)	-0.53 (0.29)	0.13 (0.55)	-1.36 (0.05)	-0.36 (0.36)	CR-GDP
I(1)	0.08 (0.53)	-1.44 (0.07)	-0.50 (0.31)	--	1.07 (0.85)	0.59 (0.72)	0.48 (0.68)	-2.51 (0.01)	DEB
I(0)	--	--	--	--	-2.36 (0.00)	-3.10 (0.00)	-3.20 (0.00)	-3.47 (0.00)	FDI
I(1)	-2.70 (0.00)	-3.05 (0.00)	-4.39 (0.00)	--	0.80 (0.79)	-0.81 (0.20)	-1.13 (0.12)	-3.21 (0.00)	INF

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملاحق ()

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن المتغيرات مستقرة عند المستوى وعند الفرق الأول، فكل من المتغيرات التالية مستقرة عند الفرق الأول GDP, BDG, CR-GDP, DEB, INF، بينما تبقى المتغيرة FDI مستقرة عند المستوى، وذلك عند مستوى معنوية 5% .

5/ اختبار التكامل المشترك

بعد إجراء اختبارات الاستقرارية ووجود بعض المتغيرات غير المستقرة والمتكاملة من نفس الدرجة، والتي تنمو بنفس وتيرة الاتجاه على المدى الطويل (علاقة توازنية طويلة الأجل)، يقودنا إلى القيام باختبار علاقات التكامل المتزامن بين هذه المتغيرات باستعمال اختبار Pedroni، والذي يركز على اختبارات جذر الوحدة للبقائي المقدرة، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (19.5): اختبار التكامل المشترك

الاختبارات داخل الفرديات	الإحصائية المقدرة	الإحصائية المرجحة
V	-2.993 (0.998)	1.192 (0.116)
RHO	0.305 (0.620)	1.363 (0.913)
PP	-4.759 (0.000)	-2.829 (0.002)
ADF	0.380 (0.6481)	-0.602 (0.273)
الاختبارات بين الفرديات		الإحصائية المقدرة
RHO		3.433 (0.999)
PP		-2.203 (0.013)
ADF		-1.515 (0.064)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم (04)

تشير النتائج الموضحة في الجدول أعلاه إلى غياب علاقات التكامل المتزامن بين المتغيرات المدروسة المتكاملة من نفس الدرجة، وهذا ما نلاحظه من خلال إحصائية V, RHO, PP, ADF ، والتي تبين رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية العدمية وبالتالي عدم وجود تكامل متزامن داخل أفراد السلسلة، كما تبين أيضا إحصائية المجموعة RHO, PP, ADF عدم وجود علاقة تكامل متزامن بين أفراد السلسلة المتكاملة من الدرجة الأولى.

6- نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع

نتيجة للتوصل إلى عدم استقرارية بيانات بانل عند نفس المستوى $I(0)$ و $I(1)$ وبالتالي عدم القدرة على الاعتماد على نتائج تقديرات النموذج الساكن (الأثر الثابت والعشوائي) وعليه يتم التطرق إلى نموذج Panel ARDL الذي يعتبر من نماذج بانل الديناميكية التي تسمح بمزيد من التفاوت في معالم النموذج بهدف الحصول على تقديرات متسقة تعكس السلوكيات المتباينة لمفردات العينة، والجدول الموالي يبين تقديرات هذا النموذج في المدى القصير والطويل وذلك بالاعتماد على طريقة PMG التي تأخذ بعين الاعتبار عدم التجانس في المدى القصير وتسمح لمعلومات النموذج بأن تتفاوت حسب كل دولة وتجانس العلاقة في المدى الطويل لكل العينة.

جدول رقم (20.5): نموذج Panel ARDL

المتغيرات	في المدى الطويل	في المدى القصير
FDI-GDP	-1.20 (0.23)	1.21 (0.23)
		2.40 (0.02)
DEB	11.12 (0.00)	-2.26 (0.02)
		-1.44 (0.15)
CR-GDP	-5.90 (0.00)	1.04 (0.30)
		-1.49 (0.14)
BDG	4.21 (0.00)	-1.07 (0.28)
		1.43 (0.15)
INF	-4.23 (0.00)	0.74 (0.46)
		-2.59 (0.01)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم (05)

اختبار النموذج وفق المعيار الاقتصادي

يتضح من خلال جدول رقم () وفق نموذج التأثير الثابت ما يلي:

-بالنسبة لمعامل الديون $DEB=11.12$ وهو ذو إشارة موجبة، أي توجد علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي والديون، أي كلما زادت الديون بمقدار 1 أورو زاد الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 11.12 أورو، وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

- بالنسبة لمعامل حسابات الميزانية $BDG=4.21$ وهو ذو إشارة موجبة، أي توجد علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي وحسابات الميزانية، أي كلما زادت حسابات الميزانية بمقدار 1 أورو يتبعها الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 4.21 أورو، وهذا ينطبق مع النظرية الاقتصادية.

- بالنسبة لمعامل التضخم $INF=-4.23$ وهو ذو إشارة سالبة، أي توجد علاقة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي والتضخم، أي كلما زاد التضخم بمقدار 1 أورو نقص الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 4.23 أورو، وهذا ينطبق مع النظرية الاقتصادية.

- بالنسبة لمعامل الاستثمار الأجنبي المباشر $FDI-GDP=-1.20$ وهو سالب، أي ذات علاقة عكسية مع الناتج المحلي الإجمالي، حيث كلما زاد الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار 1 أورو يؤدي ذلك إلى نقصان الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 1.20 أورو، وهذا لا ينطبق مع النظرية الاقتصادية.

- بالنسبة لمعامل الإنفاق الحكومي $CR-GDP=-5.90$ وهو مؤشر سالب، أي ذات تأثير سلبي على الناتج المحلي الإجمالي، أي كلما زاد الإنفاق الحكومي بمقدار 1 أورو أدى ذلك إلى انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.007 أورو، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

ومن خلال هذا التحليل يتبين أن كل من المتغيرات المستقلة لمعامل الديون وحسابات الميزانية ومعامل الإنفاق الحكومي كان لها تأثير على الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يبين أن مصدر الأزمة في الاتحاد الأوروبي يأتي من هذه المعاملات الثلاثة، فالإنفاق الحكومي المفرط كان مصدره الديون وهو ما تبينه حسابات الميزانية، ومع مرور الوقت تضاعفت أقساط الديون غير المسددة وخدمات الدين مع عدم مراعاة قدرة الاقتصاد الحكومي على تسديد أقساط هذه الديون وهو ما كون الأزمة عند التوقف عن سداد أقساط الدين وبالتالي الخروج عن معايير المتانة المالية الموضوعة في معايير "ماستريخت"، وهو ما انجر عليه سياسة تقشفية أسفرت عن وجود ركود اقتصادي طويل المدى، وبالتالي تكوين خلية أزمة والحصول على مساعدات من المفوضية الأوروبية وصندوق النقد الدولي.

المبحث الرابع: عملية التحوط من الأزمات ودعم الاستقرار الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي

بعد تعرض الإتحاد الأوروبي لأزمته 2007 و 2011 استعمل عدة وسائل لتفادي الآثار الناجمة عن هذه الأزمة، والتي يرى أنها مناسبة لمعالجة هذا الخلل.

المطلب الأول: السياسة النقدية غير التقليدية

وتستخدم السياسة النقدية غير التقليدية في أوقات الأزمات، حيث تلجأ إليها البنوك المركزية في الظروف غير العادية يتم من خلالها دعم ائتماني معزز، تسهيلات ائتمانية، تيسيرات كمية، تدخلات في العملة وفي أسواق الأوراق المالية وتوفير السيولة بالعملة المحلية والأجنبية، كل ذلك بهدف دعم سير عمل القطاع المالي، وحماية الاقتصاد الحقيقي من الأزمة المالية.

وهي أيضا قيام البنك المركزي بدور الوساطة في عملية الائتمان لتعويض انقطاع الوساطة الخاصة، والميزة الأساسية في وساطة البنك المركزي هو سهولة الحصول على الأموال عن طريق إصدار السندات الحكومية بلا قيود وذلك لتوفير وسيلة لتحفيز الاقتصاد.

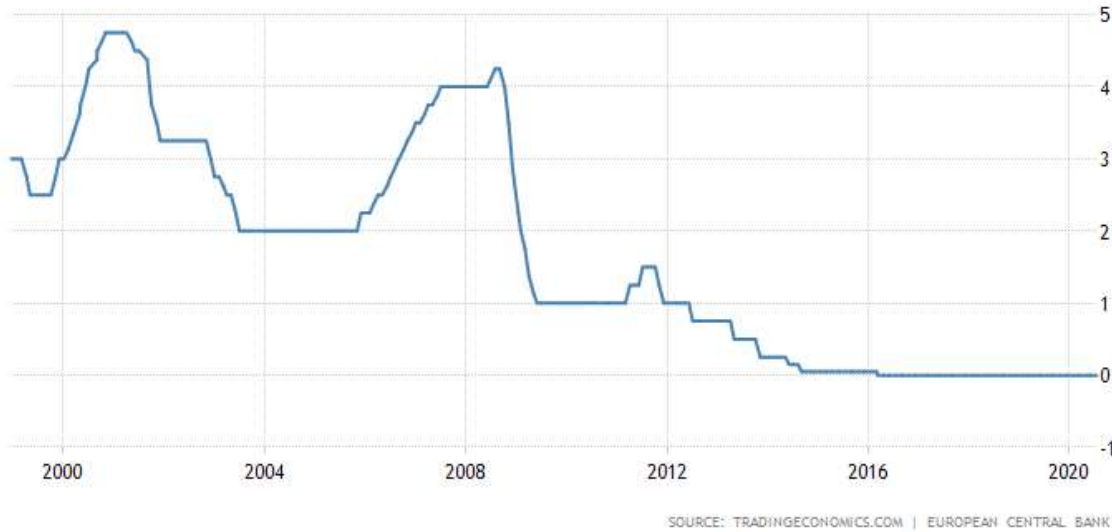
وذلك بعدما كان هدف السياسة التقليدية هو استهداف معدل التضخم (استقرار الأسعار) أصبح هدف السياسة النقدية غير التقليدية التركيز على استهداف المتغيرات الكمية (معدل تشغيل أو مستوى إنتاج معين ومحدد).

1-أسعار الفائدة المنخفضة

تتمثل سياسة أسعار الفائدة المنخفضة في جلب المستثمرين لإقامة المشاريع الجديدة وتوسعة استثماراتهم، بهدف دفع عجلة الحركة الاقتصادية، ولهذا فان الإستراتيجية تهدف إلى رفع حالة الركود الاقتصادي وتدنت مستوى البطالة، وبالتالي فان خفض تكلفة الإقراض سوف تؤدي إلى خفض تكلفة المشاريع التي تعتمد في تمويلها على القروض المصرفية، وبالتالي سوف تصبح المشاريع الاستثمارية ذات جدوى مالية أكبر مما يحفز على زيادة الاستثمار سواء المباشر أو غير المباشر مما يحرك عجلة الاقتصاد ويقلل من البطالة.

وترتكز هذه الإستراتيجية على خفض معدلات الفائدة في البنك المركزي إلى معدلات تقترب من الصفر وبالتالي سوف تتوسع البنوك التجارية في تمويل المشاريع مما يؤدي بدوره إلى إتباع سياسة توسعية تؤدي إلى الحركة الاقتصادية النشطة، ولقد قام البنك المركزي الأوروبي بخفض أسعار الفائدة عدة مرات لتحفيز عمل الاقتصاد منذ أن بدأ حالة الركود، والجدول الموالي يوضح هذه التخفيضات.

الشكل رقم (2.5): نسبة أسعار الفائدة في البنك المركزي الأوروبي



المصدر: البنك المركزي الأوروبي، تاريخ الاطلاع 2020/08/08

يبين الشكل أعلاه أن عملية تخفيض أسعار الفائدة بقيمة كبيرة كان في الفترة من 2011 إلى غاية 2016 وهي الفترة التي بلغت فيها الأزمة ذروتها، وقد وصل إلى غاية 0% بعد هذه الفترة، بعدما كان يقارب 5% في الفترة قبل 2008 وقد تم خفضه على مراحل متعددة لتحفيز البنوك على عملية الإقراض للمؤسسات والعائلات بهدف دفع عجلة النمو وتحفيز الاقتصاد ورفع حالة الركود، وبالتالي تقلص معها البطالة.

2- التسهيل الكمي

يمكن للبنوك المركزية الاعتماد على هذه الإستراتيجية في حالة عدم فعالية السياسة النقدية التقليدية في تنشيط الحركة الاقتصادية، وهذه الإستراتيجية تستهدف التدخل في السوق المالي لتمويل العجز الحكومي من خلال شراء الأصول المالية الحكومية المطروحة في السوق، فهي من جهة تمول العجز الحكومي ومن جهة أخرى تستعيد الثقة في الأسواق المالية أي خفض تكلفة الاقتراض للدول المتعثرة مالياً.

وسياسة التسهيل الكمي تعمل بطريقتين، الأولى أنها تشجع المضاربين على تخفيض قيمة العملة، والثاني أنها توفر أكبر مبلغ من المال في التداول يخفض أسعار الفائدة، هذين الطريقتين (تخفيض قيمة العملة، وتخفيض أسعار الفائدة) يمكن من خلالهما للشركات المحلية اقتراض المال في البلاد أو استثماره وتوظيفه في بلد آخر حيث يكون سعر الفائدة أعلى.

كما يتم استعمال أداة التسهيل الكمي لما يكون معدل الفائدة قصير الأجل قريب من الصفر ولما تطول حالة الانكماش، ولهدف من استعمال هذه الأداة هو خفض معدلات الفائدة طويلة الأجل لإعادة تنشيط الاقتصاد مباشرة، ويقوم ميكانيزم التيسير الكمي على زيادة خصوم ميزانية البنك المركزي حيث يقتني هذا الأخير

أصول مختلفة قد تشمل أصول قليلة المخاطر كسندات الخزينة أو أصول أخرى أكثر خطراً كديون الوكالات والسندات المدعومة بأصول مثل سندات الرهن العقاري.

وتتيح الخطة للدول التي تواجه صعوبات في الاقتراض من أسواق المال التوجه صوب الصندوق الأوروبي للاستقرار المالي والبنك المركزي للحصول على ديون بأسعار متدنية، لكن شراء البنك المركزي سندات الحكومات المأزومة في إسبانيا وإيطاليا وغيرها سيتم بعد تنفيذ الحكومة المعنية شروطاً مسبقة تتمثل في وجوب تقديمها بطلب الحصول على القروض من الصندوق الأوروبي للاستقرار المالي، وتقتضي الخطة الجديدة تولى صندوق الاستقرار الأوروبي شراء السندات في المرحلة الأولى من إصدارها، والصندوق بدوره يشتري سندات الديون السيادية بعد موافقة مؤسسات الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد على خطة إصلاحات هيكلية وسي تدخل البنك فقط لصالح الحكومة التي تنفذ الإصلاحات المتفق عليها، حيث تنفذ تحت إشراف خبراء الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد، وتعد الخطة الجديدة الثانية منذ 2010م حين كان البنك المركزي الأوروبي قد وضع برنامجاً لشراء سندات يونانية. ولقد قدم البنك المركزي الأوروبي عمليتين في هذا الصدد، الأولى أنه قدم برنامج في 10 ماي 2010 برنامج SMP لشراء سندات الدول المتعثرة ماليا بقيمة 210 مليار يورو، لكنها لم تخفف من قوة صدمة الأزمة، وبالتالي أطلق برنامج ثاني في مارس 2012 عرف بالتعاملات النقدية المباشرة OMTs وهو عبارة عن برنامج لشراء السندات السيادية من دول منطقة اليورو في السوق الثانوية وبدون قيود لخفض تكلفة الاقتراض على السندات السيادية في السوق الثانوية، ويستهدف البرنامج شراء السندات ذات أجل (استحقاق) من سنة واحدة إلى ثلاث سنوات، وكذا السندات طويلة الأجل التي بقي من عمرها ثلاث سنوات فأقل، في حين أقر البنك المركزي بعمليات شراء غير محدودة للسندات، كما أنه هو الوحيد صاحب القرار النهائي فيما يتعلق بإدارة البرنامج وقيمة الشراء وتبعية السندات لدولة ما والحق في إلغاء عملية الشراء ووقف أو تعليق البرنامج.

3-التسهيل النوعي

تركز هذه الإستراتيجية على إعادة تحويل تركيبة أصول الميزانية دون الحاجة إلى رفعها، فهذا الإجراء يستهدف تغيير الأسعار المتعلقة بالأوراق المالية المستهدفة.

ويعتمد نهج تسهيل الائتمان على مزيج من القروض والأوراق المالية التي يحتفظ بها البنك المركزي وعلى كيفية تكوين هذه الأصول التي تؤثر على شروط الائتمان للشركات والعائلات، ويشمل التسهيل النوعي على زيادة المعروض النقدي بعدم شراء السندات الحكومية ولكن بشراء أصول القطاع الخاص مثل سندات الشركات والأوراق المالية المدعومة برهن عقاري (أصول غير تقليدية) للوصول إلى السقف المحدد لمعدل الفائدة¹.

ويعتمد التسهيل النوعي على المبادئ التالية:

1- الهدف من الأداة هو تحسين إجمالي الظروف المالية لدعم الطلب الكلي وتحقيق معدل التضخم المستهدف؛

R. E.A - Farmer, **Qualitative Easing: How it Works and Why it Matters**, Los Angeles, 25 September 2012, ¹ pp: 06-07.

2- الحد من المخاطر المرتبطة بالميزانية وضمان الخروج من الأزمة بالطريقة والوقت المحدد.

وتكمن الخطوة التي قدمها البنك المركزي الأوروبي في تسهيل عمليات الإقراض من خلال خفض شروط الإقراض وتيسير الضمانات أو رفعها كلياً، كما مدد فترة الاستحقاق، وطبقت هذه العملية في عمليات التمويل طويلة الأجل (LTRO¹)، حيث كانت مدة الاستحقاق على هذه القروض لمدة 6 أشهر فقط، وبالتالي رفعها إلى مدة 3 سنوات.

حيث أطلق البنك المركزي الأوروبي عمليتين في هذا الصدد، الأولى في ديسمبر 2011 بمبلغ 500 مليار أورو، ثم عززها بالثانية في فيفري 2012 بمبلغ 529 مليار أورو وذلك لدعم السيولة وتوفيرها في البنوك حتى تستطيع الإقراض بتسهيلات أقل ومدة أطول وبذلك تخفف من حالة الركود الاقتصادي ورفع من النشاط الحركي للمؤسسات والطاقة الإنتاجية.

المطلب الثاني: الإتحاد المصرفي الأوروبي

هي عبارة عن خطوة أقدم عليها الإتحاد الأوروبي بهدف تحويل السياسة المصرفية من مستواها الوطني إلى مستواها الإقليمي، وهي تعزز بنين النظام البنكي وتكوين صلابة في مواجهة الأزمات المستقبلية، ويصبح هناك عمل موحد وإستراتيجية منسقة وآلية رقابة واحدة لتحقيق نظام مصرفي سليم قادر على مواجهة التحديات المستقبلية.

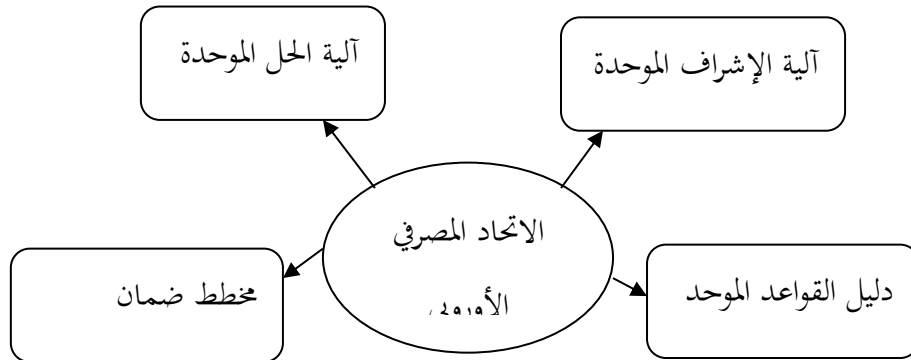
وبتاريخ 30 جوان 2012 أقدم البنك المركزي الأوروبي على خطوة أخرى في سبيل رفع آثار الأزمة على الإتحاد الأوروبي بإنشاء اتحاد مصرفي أوروبي، وتمثل الخطوة الأولى في تحويل البنك المركزي الأوروبي مهمة المراقب الجديد لمعظم النظام المصرفي الأوروبي، فيتسنى بذلك تحقيق الهدف المعلن بمعالجة مظاهر الهشاشة التي تشوب النظام المصرفي الأوروبي منذ وقت طويل، ولكن الإتحاد المصرفي لن يتوقف عند ذلك الحد، وسوف تستدعى انعكاساته الهيكلية إلى ما هو أبعد بكثير من التحول إلى الرقابة المركزية.

يشكل الإتحاد المصرفي² عنصراً أساسياً في عملية التكامل الاقتصادي والمالي في منطقة اليورو، وهو بذلك يشتمل على التنظيم المالي المشترك، وإشراف على معظم بنوك الإتحاد الأوروبي، كما يقوم على ضمان ودائع المستثمرين، ويتبع نهج متكامل لحل المؤسسات المالية المضطربة، ويهدف الإتحاد المصرفي إلى تحقيق العديد من الأهداف تشمل كسر الحلقة المفرغة بين المخاطر السيادية والمخاطر المصرفية، التقليل من تجزؤ السوق المصرفية في أوروبا، وتعديل هيكل وقواعد الرقابة المصرفية لمواكبة التغيرات الهامة التي تحدث في النظم المصرفية كنمو الوسيط وزيادة حجم المعاملات، ولتحقيق هذه الأهداف يقوم الإتحاد المصرفي على جملة من الركائز يوضحها الشكل الموالي.

¹ هي واحدة من أدوات السياسة النقدية داخل منطقة اليورو يلجأ إليها البنك المركزي الأوروبي بهدف توفير السيولة للمؤسسات المالية لفترات تصل إلى 4 سنوات. يتم من خلال تلك العمليات تقديم قروض بفائدة منخفضة إلى البنوك وذلك لتسهيل الوضع الائتماني وتشجيع البنوك على زيادة مستويات الإقراض

² الإتحاد المصرفي الأوروبي: هو نظام مصرفي يتكون من البنك المركزي الأوروبي والنظام الأوروبي للبنوك المركزية للدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية.

الشكل رقم (3.5): ركائز الاتحاد المصرفي الأوروبي



Source : Giuseppe Boccuzzi, **The European Banking Union : Supervision and Resolution**, 1st Ed, Palgrave Macmillan, UK, 2016, p:20

ويمكن توضيح أية عمل الإتحاد المصرفي الأوروبي في النقاط التالية:

1- دليل القواعد الموحد

عندما أقدم البنك المركزي الأوروبي على إنشاء الإتحاد المصرفي الأوروبي وضع دليل للقواعد التنظيمية لعمل البنوك التجارية تحت إشرافه وسنّ بذلك مشروع تنظيمي لهذا العمل عرف بدليل القواعد الموحدة، وهو يهدف بالتحديد لتطبيق اتفاقية بازل III وهي تستهدف تكوين قواعد احترازية للبنوك في الإتحاد الأوروبي، وذلك من خلال تفعيل عدة آليات لتحقيق ذلك من خلال:

أ- متطلبات رأس المال:

تشير أساسا إلى زيادة في كمية ونوعية رأس المال التي تأخذ في الاعتبار عند تحديد الحد الأدنى من مؤشر الملاءة المالية في القطاع المصرفي الأوروبي، وبموجب هذا القانون يجب على البنوك أن تحتفظ بحد أدنى من رأس المال المرجح بالمخاطر¹، وذلك طبقا للأحكام الآتية:

- 1- إجمالي رأس المال لا يقل عن 8% من الأصول المرجحة؛
- 2- رأس المال من المستوى الأول (أي عند الاكتتاب) لا يقل عن 6% من الأصول المرجحة؛
- 3- رأس المال الشريحة الأولى للأسهم العادية لا تقل عن 4,5% من الأصول المرجحة؛
- 4- رأس مال الشريحة الأولى إضافي يقدر بـ 1,5% من الأصول المرجحة بالمخاطر، ورأس المال المستوى الثاني يقدر بـ 2%؛

5- يطلب من البنوك أن تحتفظ برأس مال إضافي ذو نوعية جيدة لتلبية متطلبات رأس المال الجديد، حيث يطلب منها الاحتفاظ برأس مال يتراوح بين صفر و 2.5% من الأصول المرجحة بالمخاطر من الشريحة الأولى للأسهم

¹ إلياس حناش وخير الدين بوزرب، الاتحاد المصرفي كآلية لتعزيز التكامل الاقتصادي في منطقة اليورو بعد أزمة الديون السيادية، مجلة نما للاقتصاد والتجارة، العدد3، جوان 2018، ص:78.

العادية من أجل تلبية متطلبات الاحتياطي المعاكس للدورية، كما أن المصارف التي تعتبر بنوك ذات أهمية نظامية عالمية أو إقليمية تكون مطالبة بمستويات أعلى من الشريحة الأولى للأسهم العادية تتراوح ما بين 1-3.5% ويجوز للدول الأعضاء تطبيق احتياطي أعلى، ولكن فقط إذا كان هناك دليل على تغيرات في شدة المخاطر الاحترازية الكلية أو النظامية في النظام المالي، حيث يمكن فرض احتياطي يتراوح ما بين 0-5% من أجل تنظيم المخاطر النظامية الهيكلية؛

6- يبدأ تنفيذ متطلبات رأس المال في جانفي 2014، وتبدأ عملية الاقتطاع الرأسمالية المطلوبة على مراحل بحلول جانفي 2019.

والجدول الموالي يوضح متطلبات رأس المال للمصارف الأوروبية المبرجة حسب التوجيه.

الجدول رقم (21.5): الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال في مصارف الاتحاد الأوروبي الوحدة: %

السنة	2015	2016	2017	2018	2019
CET1	4.5	4.5	4.5	4.5	4.5
الهامش الإضافي لرأس المال	-	0.625	1.25	1.875	2.5
الهامش المضاد للدورية	-	0.625	1.25	1.875	2.5
اجمالي CET1	4.5	5.75	7.0	8.25	9.5
رأس المال الإضافي الشريحة الأولى	1.5	1.5	1.5	1.5	1.5
الشريحة الثانية	2	2	2	2	2
الاجمالي	8	9.25	10.5	11.75	13
المؤسسات ذات الاهمية النظامية المحلية	-	أعلى من 2			
المؤسسات ذات الاهمية النظامية	-	من 1 إلى 3			

Source : BCBS, (2011), European Commission, (2013).

ب- الحد الأدنى من التعرض للمخاطر النظامية

من أجل معالجة المخاطر النظامية على المستوى الوطني، تعمل الدول الأعضاء على تدابير تنظيمية أكثر صرامة لتشديد متطلبات الأموال الذاتية والتعرض للصدمات الكبيرة، ويتعين على أي دولة عضو ترغب في فرض مثل هذه التدابير أن تبلغ البرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية والبنك المركزي الأوروبي وتقدم مبرراً لتطبيق هذه القوانين، ويجوز للمجلس بناء على اقتراح اللجنة أن يرفض هذا الإجراء في ظروف معينة بالأغلبية، ومع ذلك، يجوز أن تفرض أي دولة عضو التدابير المؤقتة لذلك، ولا يجوز رفضها من قبل المجلس كزيادة أوزان المخاطر للقروض العقارية السكنية والتجارية والتعرض للمخاطر داخل القطاع المالي، وفي حالة المخاطر النظامية التي تؤثر على جميع الدول الأعضاء فإن المفوضية الأوروبية مخولة بفرض متطلبات احترازية أكثر صرامة في بعض الحالات (مستوى الأموال الذاتية، التعرضات الكبيرة والإفصاح) لمدة سنة واحدة¹.

ج- تعزيز سيولة المصارف.

يحدد الاتحاد الأوروبي نسبة تغطية السيولة بنفس الطريقة التي تتبعها لجنة "بازل"، غير أن قائمة الأصول التي تعتبر أصولاً سائلة عالية الجودة مقيدة أكثر من مقررات بازل حيث تلعب السندات الحكومية للدول الأعضاء دوراً أكثر بروزاً نسبياً، وتبدأ نسبة تغطية السيولة في البنوك الأوروبية من أكتوبر 2015، والجدول التالي يوضح الجدول الزمني لتطبيق هذا الإجراء.

الجدول رقم (22.5): الجدول الزمني لتطبيق نسبة تغطية السيولة في دول الاتحاد الأوروبي

السنة	أكتوبر 2015	جانفي 2016	جانفي 2017	جانفي 2018
نسبة التقدم	60%	70%	80%	100%

Source : BCBS, (2011), European Commission, (2013).

د- حوكمة الشركات

يهدف هذا التوجيه إلى استحداث تدابير للحيلولة دون وقوع المخاطرة المفرطة التي تأخذها المصارف، وتهدف التدابير المقترحة إلى تحديد الهياكل الإدارية بوضوح تعزيز التنوع، الاحتياجات التدريبية المستمرة، بالإضافة إلى ما جاءت به لجنة "بازل" في هذا الجانب تتضمن التوجيه متطلبات تتعلق بعدد المقاعد التي يمكن أن يشغلها الرؤساء، وتستكمل هذه التدابير بأحكام تتعلق بسياسة الأجور، وقد جاء التوجيه بمعايير واضحة للمكافآت الثابتة والمتغيرة وزيادة الشفافية من خلال اشتراط نشر التفاصيل الشخصية للأشخاص الذين يكسبون أكثر من مليون يورو سنوياً، وتضع اللوائح الجديدة أيضاً معايير مشتركة وعقوبات، وتهدف هذه العناصر إلى زيادة مساءلة الإدارة العمليات لمؤسسات الائتمان من أجل الحد من التعرض المفرط للمخاطر مما يسهم في ظهور أزمة ذات تأثير كبير، وتصل العقوبات على الأشخاص الطبيعيين إلى 5 ملايين يورو، وفيما يتعلق بالأشخاص الاعتباريين فقد تم تنسيق الحد الأقصى للعقوبات على المستوى الأوروبي بنسبة 10% من قيمة التداول، كما تضمن

¹ الياس حناش وخير الدين بوزرب، مرجع سبق ذكره، ص: 79.

الإصلاح أيضا نظاما للتنبيه عن الأخلاقيات لرصد الإبلاغ عن الانتهاكات المحتملة والفعالية إلى السلطات المختصة، ويكون ذلك من خلال وضع قواعد واضحة تضمن حماية كافية للمبلغين عن المخالفات¹.

ه- تعزيز نسب الرفع المالي:

ويكون ذلك عن طريق الكشف عن جميع مكونات نسب الرفع المالي المعمول بها وفق نموذج موحد، ولقد اتخذ الاتحاد الأوروبي من معايير لجنة "بازل III" معيارا في هذا الجانب، وقد طبق هذا الإجراء ابتداء من 2015 بهدف تحديد نسب موحدة للرفع المالي ويتم السير عليها وفقا للخطط والبرامج المسطرة، وتكون هذه النسب تتماشى مع نموذج الأعمال وحجم المخاطر وعمليات المصرف.

2- آلية الإشراف الموحد:

لقد اعتمد البنك المركزي الأوروبي هذه الآلية من نوفمبر 2014 وتمثل هذه الآلية في الإشراف المباشر على عمل البنوك المهمة وكبيرة الحجم في حين تبقى البنوك الصغيرة والأقل حجما تحت إشراف السلطات الوطنية المختصة، وتهدف هذه الخطوة إلى إيجاد نظام مصرفي سليم يحقق ما يلي²:

- أ- تعزيز الشفافية وتشديد الرقابة ووضع معايير ونسب لكفاية رأس المال في البنوك الكبرى في منطقة اليورو؛
- ب- تمكن هذه الآلية منطقة اليورو من التحرك إلى المرحلة الثانية من إنشاء الاتحاد المصرفي، الأمر الذي سيؤدي إلى وضع آلية للتعامل مع البنوك المتعثرة؛
- ج- توفر آلية مركزية لإدارة الأزمات بما يتضمن سرعة وفعالية التعامل مع الأزمات وتجنب البطء في عملية اتخاذ القرار بسبب الحاجة إلى موافقة الحكومات الأعضاء.

وتعتبر التقارير التي ينشرها البنك المركزي الأوروبي ملزمة لعمل البنوك وتتخذ هذه الآلية التدابير الاحترازية الأولوية القصوى وخاصة في البنوك كبيرة الحجم، ويحق له عمل اختبارات الضغط والمراجعة للبنوك المشكوك فيها والتدخل في عملها في حالة الضرورة ومراقبة مدى تطبيقها للقوانين المعمول بها والتدخل في حالة إفلاسها.

3- آلية الحل الموحد

حيث تهتم هذه الآلية بالتدخل في حالة وجود بنوك تعرف تعثر في أدائها فتتدخل للنظر فيما إذ كانت هي بحاجة للإنقاذ أو التصفية كليا، فالقوانين الموضوعة في هذا الصدد تلزم جميع البنوك بإعادة مراجعة أدائها وسيولتها حتى يتسنى لها معرفة موقعها من الأداء السليم أو عدمه، ويدخل في هذا الإطار تخصيص هيئة مستقلة للتدخل السريع لمنع حالات الإفلاس وعدم انتشار الذعر المالي والمحافظة على حقوق المساهمين والمودعين.

وتتم عملية الحل الموحد للمصارف المتعثرة من خلال الخطوات التالية:

***الخطوة الأولى:** يقوم البنك المركزي الأوروبي برصد البنوك المتعثرة والتي تعاني صعوبات في السيولة، من خلال عملية إشرافه على عمل البنوك الأخرى.

¹ الياس حناش وخير الدين بوزرب، مرجع سبق ذكره، ص: 79-80.

² نفس المرجع، ص: 81.

***الخطوة الثانية:** يتشكل مجلس الحل الموحد (مثل عن البنك المركزي الأوروبي، المفوضية الأوروبية والسلطات الرقابية المحلية) ليتم النظر في أوضاع البنك الذي يراد حله والكيفية التي سيتم بها ذلك.

***الخطوة الثالثة:** تبعا للقرار الذي خرج به مجلس الحل الموحد، يرفع القرار إلى المفوضية الأوروبية لتقرر متى وكيف يجب أن يطبق القرار والأموال اللازمة لتنفيذه.

***الخطوة الرابعة:** تقوم السلطات الرقابية المحلية بتنفيذ القرار تحت إشراف ورقابة مجلس الحل الموحد لضمان تنفيذه حسب توصية المجلس، وخلالها يتم إنشاء صندوق خاص لتمويل عملية إعادة هيكلة البنك تحت إشراف المجلس، وتتكون أموال الصندوق من مساهمات البنوك العاملة في منطقة اليورو.

وتعتبر هذه الآلية خطوة لتوزيع مخاطر تصفية البنوك المفلسة على عدة جهات حتى لا تتحملها الميزانيات العمومية فتثقلها بالديون وبالتالي تزيد من العجز الحكومي.

4-مخطط ضمان الودائع:

قبل إطلاق مخطط ضمان الودائع سنة 2015 كان يوجد بالإتحاد الأوروبي أكثر من أربعين نظام مختلف لضمان الودائع، لكن مع انطلاق عمل الإتحاد المصرفي كان لزاما أن يوحد هذا الإجراء لضمان الودائع المصرفية بقانون موحد يغطي جميع دول الإتحاد الأوروبي لطمأننة المودعين بأن ودائعهم في بنك ما ستكون مؤمنة بنفس المستوى وفي أي بنك آخر، ولتخفيف مخاطر الدعم المصرفي عامة في ظل الأزمات النظامية، فقد تم وضع سقف 100.000 أورو لكل مودع في حالة فشل أي بنك.

فهذا الإجراء يحاول المحافظة على البنوك المفلسة إلى ضمان أموال المودعين، وحل هذه البنوك لقلّة التزامها بالقوانين الاحترازية من جهة وتخفيف عبء التكفل بهذه البنوك، كما يقوم هذا الإجراء بوظيفتين:

1- **من منظور احترازي جزئي:** فانه يمنح دفعات لبعض المودعين تحت عتبة معينة، والذي يكرّس لعدم هروب الودائع وخاصة الأجنبية منها.

2- **من منظور احترازي كلي:** يجنب العدوى التي تنتقل من فشل بنك واحد أو عدة بنوك إلى فشل السوق بأكمله، الأمر الذي يتطلب دعما ماليا لتحويل الأصول والالتزامات الأخرى للبنك المتعثر إلى البنوك السليمة الأخرى.

المطلب الثالث: آلية تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي في دول الإتحاد الأوروبي

في إطار سعي الإتحاد الأوروبي نحو تحقيق استقرار مالي واقتصادي في دول المنطقة، تم عرض اقتراح تقديم مساعدات مالية للدول المتعثرة ماليا، وبهذا الصدد تم إنشاء مؤسستين هامتين، هما صندوق الإنقاذ المالي الأوروبي وآلية الاستقرار المالي الأوروبي، وسيتم توضيحهما في الآتي:

1- صندوق الاستقرار المالي الأوروبي

وهو عبارة عن مؤسسة تم إشرافها وفق قواعد إنشاء مؤسسة تجارية في قانون لكسمبورغ، وفق عقد ميرم في 07 جوان 2010 بين 17 دولة عضو في منطقة اليورو، وهذه المؤسسة مخصصة لتمويل هذه الدول بضمان الدول الأعضاء في منطقة اليورو بمبلغ إجمالي قدره 440 مليار أورو.

كما أن الهدف من إنشاء الصندوق دعم الاستقرار المالي في المنطقة، هو تقديم مساعدة مالية مؤقتة إلى الدول الأعضاء التي هي تحت ثقل الديون، وأن نسبة مشاركة الدول في الصندوق تعتمد على حجم حصتها في البنك المركزي الأوروبي.

كما وافقت حكومات منطقة اليورو على السماح للصندوق الأوروبي للاستقرار المالي بشراء الدين السيادي بخصم في السوق الثانوية، وتمويل عملية إعادة رزمة البنوك وتقديم خطوط ائتمان وقائية للبلدان الواقعة تحت الضغط في أسواق الدين.

2- آلية الاستقرار المالي الأوروبي

في 5 جانفي 2011، أسس الاتحاد الأوروبي آلية الاستقرار المالي الأوروبي، وتتمثل في برنامج تمويل طوارئ يعتمد على الأموال التي يتم جمعها في الأسواق المالية وتضمنها المفوضية الأوروبية باستخدام ميزانية الاتحاد الأوروبي كضامن، وتعمل تحت إشراف المفوضية، وتهدف إلى الحفاظ على الاستقرار المالي في أوروبا بتوفير المساعدة المالية للدول الأعضاء التي تعاني من صعوبات اقتصادية.

جدول رقم (23.5): ملخص لهيئة صندوق الإنقاذ المالي الأوروبي والآلية الأوروبية للاستقرار المالي

آلية الاستقرار المالي الأوروبي	صندوق الإنقاذ المالي الأوروبي	
مؤسسة حكومية دولية	مؤسسة خاصة	الهيكل القانوني
مؤسسة دائمة	الاقراض من جوان 2010 إلى جوان 2013.	الهيئة
رأس المال المكتتب 704.8 مليار يورو	اقتراض من أسواق المال وبدعم من ضمانات دول منطقة اليورو	هيكل رأس المال

المصدر: آلية الاستقرار الأوروبي على الموقع www.esm.europa.eu تاريخ الاطلاع 2020/08/08

ويبين الجدول الموالي المساعدات المالية الممنوحة للدول التي طلبت المساعدة.

الجدول رقم(24.5): المساعدات الممنوحة للدول المتعثرة في الاتحاد الأوروبي

الدولة	العضو المساعد	بداية المساعدة	نهاية المساعدة	المبلغ الممنوح (مليار أورو)
اليونان	صندوق الإنقاذ المالي الأوروبي	ماي 2010	جانفي 2012	80
	صندوق الإنقاذ المالي الأوروبي	فيفري 2012	جانفي 2015	144.7
	آلية الاستقرار المالي الأوروبي	أوت 2015	أوت 2018	86
ايرلندا	صندوق الإنقاذ المالي الأوروبي	ديسمبر 2010	ديسمبر 2013	17.5
اسبانيا	صندوق الإنقاذ المالي الأوروبي	نوفمبر 2012	ديسمبر 2013	41.3
البرتغال	آلية الاستقرار المالي الأوروبي	حوان 2011	ماي 2014	26
قبرص	آلية الاستقرار المالي الأوروبي	أفريل 2013	مارس 2016	9

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي الأوروبي للسنوات 2010-2011-2012--
2013-2014-2015.

ويتبين من خلال الجدول أن اليونان قد تلقت مساعدات مالية أكبر من الدول الأخرى، وذلك لكبر حجم الضرر الذي أصابها، كما يتضح أن المتكفل بهذه المساعدات المالية هما الهيئتان المكلفتان بذلك (صندوق الإنقاذ المالي الأوروبي، آلية الاستقرار المالي الأوروبي)، وتحتل قبرص المرتبة الأخيرة في ترتيب المساعدات حيث بلغت قيمتها 9مليار أورو.

ولهذا فإنّ آلية الاستقرار في الإتحاد الأوروبي آلية متكاملة لاحتواء الأزمة التي مرت بها، وعليه فقد وضعت دول اليورو ثلاثة محددات إستراتيجية، تتعلق الأولى بالحزمة الإستراتيجية للحكومة الاقتصادية، والثانية باقتراح خطة عمل لتقوية آلية الاستقرار الاقتصادي الدائم، والثالثة لاختبار التحمل للقطاع المصرفي وإصلاح القطاع المالي وهي أبعاد مترابطة أو متلازمة، وكما دعم هذا العمل البنك المركزي الأوروبي في إطار آلية الاستقرار المالي خطة رصد للبنوك المتعثرة، واتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل حل البنوك التي بها مشاكل معقدة، ومساعدة البنوك التي بقي فيها أمل الاستمرار.

وبالتالي هدفت سياسة آلية الاستقرار المالي الأوروبي بشكل رئيس إلى كسر العلاقة بين المالية الحكومية والقطاع المصرفي في الدول المتأزمة، حيث أصبحت البنوك المحلية المالك الأكبر للسندات الحكومية والحكومات هي المالك للبنوك، وبالتالي فإنّ هذا سيضعها في حلقة مفرغة، ولهذا فقرار السماح لآلية الاستقرار بدعم البنوك المتعثرة ماليا سيخدم بشكل رئيس دول متأزمة مثل ايرلندا والبرتغال لتجنبّ قرض أوروبي جديد، كما أنه يساعد اليونان على تخفيض عبء المديونية الكبير، حيث إن معظم قروض الإنقاذ تذهب لتدوير الديون ودعم البنوك.

المطلب الرابع: تقييم آليات الدعم والاستقرار المالي الأوروبية في رفع الأزمة على دوله الأعضاء

في إطار السعي لتجاوز الأزمة في الاتحاد الأوروبي ورفع حالة الركود على اقتصاديات الدول الأعضاء، فإن التحدي الأكبر يتمثل في المحافظة على البناء الاقتصادي والنقدي وجعله أكثر قوة وصلابة يستطيع من خلاله مواجهة الصدمات في المستقبل، ولا تتحول فيه الصدمات القطرية المحدودة إلى صدمات تمس النظام العام للاتحاد الأوروبي، ولقد استدعى التغلب على أزمة الديون السيادية الأوروبية إعادة تقييم البنيان الاقتصادي والنقدي الذي تركز عليه منطقة اليورو وكذا ضرورة تحقيق المزيد من التكامل وإقامة مؤسسات فوق وطنية.

ولهذا أقدم الاتحاد الأوروبي على إبرام خطط عملية في مجال التنسيق المشترك للخروج من الأزمات التي أتت على اقتصاديات دوله الأعضاء، ولقد حدد الركائز الأساسية لذلك من تكوين صلاصة مالية من خلال عمل البنوك وإعطاء مكانة معتبر لعمل الموازنات العمومية وتحرير الركود الاقتصادي المخيم على معظم اقتصاديات الدول الأعضاء، وبذلك أعلنت منطقة اليورو رسمياً آلية الاستقرار الأوروبية كوسيلة دائمة للتعامل مع الأزمات المالية من خلال المصادقة على معاهدة جديدة للانضباط المالي الأوروبي في قمة المجلس الأوروبي، غرضها وضع قواعد أكثر صرامة لضمان الانضباط المالي لدول منطقة اليورو، ودخلت المعاهدة حيز التنفيذ الفعلي في جانفي 2013، وينودها الأساسية التي تركز عليها هي:

1- الالتزام بحد أعلى لا يجوز للديون السيادية تجاوزها وفرض عقوبة على الدول المخالفة، ولقد فرض على دول اليورو إدراج هذه القاعدة في دساتيرها؛ حيث يسمح عملياً بتسجيل عجز بنوي سنوي لا يتخطى 0.5% من إجمالي الناتج المحلي؛

2- نصت المادة السادسة للمعاهدة أنه يتعين على الأطراف المتعاقدة الإبلاغ المسبق عن إصدارها الدين العام لمجلس الاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية بهدف زيادة التنسيق الأوروبي؛

3- الدول التي تتخطى سقف الديون المسموح بها ستفرض عليها عقوبات فورية وتلقائية إلا في حالة اعتراض غالبية الدول عليه، وتمنح الصلاحية لمحكمة العدل الأوروبية للتحقق في مدى تنفيذ شروط قاعدة التوازن المالي المتفق عليها في المعاهدة المالية الجديدة؛

4- يحق للحكومات التي تقل ديونها عن 60% من الناتج المحلي الإجمالي أن يصل العجز الهيكلي 1.0% من الناتج المحلي، أما الدول التي تجاوزت ديونها نسبة 60% من الناتج المحلي الإجمالي، فيتعين عليها تقليصها إلى 0.5% سنوياً.

وبعد تبني البنك المركزي الأوروبي لآلية المراقبة منذ 2014 أصبح يتمتع بسلطة الإشراف المباشر على كامل المصارف العاملة بمنطقة اليورو، وقد أصبح البنك المركزي الأوروبي يتحمل العديد من المسؤوليات الإشرافية وصلاحيات اتخاذ القرار على المؤسسات الائتمانية في كل دول منطقة اليورو وهذا حسب لائحة مجلس الاتحاد الأوروبي، وقد صنف البنك المركزي الأوروبي البنوك في منطقة اليورو إلى بنوك هامة وغير هامة، وهي تعمل تحت إشراف مباشر لفريق الرقابة للبنوك المركزية للدول الأعضاء في منطقة اليورو.

إنّ توحيد التشريعات المصرفية جاء لتجنب التباين في درجة صرامة القواعد الحاكمة لعمل البنوك من بلد لآخر في البلدان الأعضاء، ومحاولة تجنب حدوث أزمات بنكية، وقد تضمن هذا التوحيد عدد من القواعد والأسس المشتركة منها: أسس تخص حجم رأس المال المصرفي، السيولة المتوافرة ونسب الاحتياطي المطلوبة، إضافة إلى اللجوء إلى آليات أخرى متعلقة بتسيير المؤسسات المصرفية، تشمل الحرص على التنوع في المراكز الإدارية مع وضع محددات صارمة على المكافآت الممنوحة للإداريين في تلك المؤسسات.

ويقوم البنك المركزي الأوروبي تقييماً شاملاً على بنوك منطقة اليورو، وقد بدأ في هذه العملية منذ سنة 2013 وتعرف باسم "استعراض جود الأصول"¹ وتتضمن هذه العملية إضافة إلى تقييم الميزانيات العمومية تقييماً رقابياً للمخاطر واختبارات للقدرة على تحمل الضغوط التي تتم على مستوى الاتحاد الأوروبي وتتولى تنسيقها الهيئة المصرفية الأوروبية.

كما اتخذ البنك المركزي الأوروبي جملة من الإجراءات مستهدفاً بها زيادة السيولة في اقتصاد منطقة اليورو؛ من خلال الحفاظ على تدفق الأموال الأوروبية عن طريق خفض أسعار الفائدة فيما بين البنوك الأوروبية وتوجيه القروض منخفضة التكلفة للبنوك الضعيفة الأكثر تأثراً بالأزمة، هذا بالإضافة إلى التدخل في عمليات السوق المفتوحة من خلال شراء وبيع الأوراق المالية الحكومية وكذا الخاصة بالقطاع الخاص، مما يسهل توفير السيولة، وفي هذا الإطار أعلن البنك المركزي الأوروبي عن إصداره لبرنامج أسواق الأوراق المالية، مستهدفاً بها خفض أسعار الفائدة على القروض وتسهيل عمليات منح الائتمان، كما أعلن البنك المركزي في أوت 2012 عن استعداده للقيام بعمليات الصرف في كل من أسواق السندات والأسواق الثانوية، وبموجب هذه الآلية يقوم البنك المركزي الأوروبي بشراء السندات الحكومية، عند طلب الحكومات، وذلك بفترات استحقاق تتراوح ما بين السنة إلى ثلاث سنوات، والجدير بالذكر أن الهدف من الإجراءات مساعدة الدول الأوروبية على خفض معدلات العائد على السندات الحكومية؛ وبالتالي خفض تكلفة الاقتراض لحكومات الدول المتأثرة بالأزمة مما قد يعيد ثقة المستثمرين في الأسواق الأوروبية، وقد جاء هذا الإجراء إلى جانب عمليات إعادة التمويل طويلة الأجل والتي بدأ البنك المركزي الأوروبي في انتهاجها منذ مارس 2008 بغرض توفير القروض للبنوك الأوروبية بتكلفة منخفضة.

وفي إطار تعزيز عمل الأسواق المالية فإن الاتحاد الأوروبي وضع عمل جديد لاتحاد أسواق رأس المال من خلال الإجراءات الجديدة التالية:

- 1- تحسين فرص الحصول على التمويل لجميع الشركات في جميع دول الأعضاء، وخاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛
- 2- زيادة وتنويع مصادر التمويل من المستثمرين في الاتحاد الأوروبي وجميع أنحاء العالم؛

¹ استعراض جودة الأصول: هو تقييم أفضل لكل من السيولة والإدارة ورأس المال.

- 3- جعل أسواق رأس المال تعمل بشكل أكثر فعالية من خلال ربط المستثمرين الذين يحتاجون إلى التمويل بشكل أكثر كفاءة، سواء داخل الدول الأعضاء أو عبر الحدود؛
- 4- جعل أسواق رأس المال أكثر مرونة من خلال التكامل وتعميق أسواق السندات والأسهم وتقاسم المخاطر وخاصة عبر الحدود، وأيضا بطريقة أفضل حماية ضد خطر الصدمات النظامية في القطاع المالي الوطني؛
- 5- تعزيز المجلس الأوروبي للمخاطر النظامية، بحيث تصبح قادرة على الكشف عن المخاطر التي تهدد القطاع المالي ككل.

خلاصة الفصل الخامس

وبعد التطرق لتجربة الدول الأوروبية في التكتل الاقتصادي الإقليمي والتعاون المشترك، تبين أنها تجربة بدأت بعدة دول كانت قد حررت تجارتها البينية بهدف زيادة التبادل التجاري بينهم ثم تطور هذا التعاون بسبب الايجابيات التي حققها من الناحية التجارية والصناعية وخفض معدلات البطالة ورفع الكفاءة الإنتاجية، وبالتالي ارتفاع مستوى المعيشية لهذه الدول الأعضاء، ومن ثم بدأ هذا التعاون يكبر خطوة بخطوة حتى بلوغ إصدار عملة نقدية مشتركة في مطلع سنة 2000.

وكما تم توضيح أن الأزمة الاقتصادية التي مست دول الاتحاد الأوروبي بداية من الأزمة المالية العالمية 2008 ومن بعدها أزمة الديون السيادية 2011 لم تكن متماثلة، وأنّ الدول المتضررة لم تكن سواء في ذلك بل اختلفت حدتها من دولة إلى أخرى وذلك حسب المتانة الاقتصادية التي هي عليها الدولة العضو.

وكما تبين من خلال الدراسة القياسية أن النموذج القياسي المقترح قد فسر المتغيرات التي أحدثت الأزمة والتي مست دول الاتحاد الأوروبي، كما أعطى النسب التي تسهم فيها كل من متغيرات الدراسة في تفعيل الأزمة والتي كانت السبب المباشر في إحداثها.

وأيضاً تم توضيح صيغ التعاون الأوروبي المشترك لتخفيف من حدة الأزميتين الأخيرتين التين مسته، وقد تبين فعلاً أنها -الأزمة الاقتصادية- كوّست فعلاً لإيجاد صيغ مشتركة بديلة للخروج من حالة الركود والتي أضعفت بعض الدول الأوروبية المتدنية الأداء الاقتصادي، ولقد أثبتت التجربة الأوروبية نجاحها في التخفيف من وطأت الصدمة والاستفادة من النقائص التي وقعت فيها، ولهذا يعتبر التكامل الاقتصادي الأوروبي تجربة يهتدي بها في التعاون والتكامل الاقتصادي الإقليمي وللوقاية من الصدمات الاقتصادية المتكررة.

الخاتمة

ملخص الدراسة

تعد المتغيرات والمستجدات التي طرأت على الاقتصاد الدولي في نهاية القرن العشرين منعرجا هاما في بداية مرحلة جديدة، تبرز فيها أهمية التكتلات الاقتصادية الإقليمية والتي أصبحت أحد ميزات النظام الاقتصادي العالمي الراهن، وذلك تبعا للتغيرات التي أفرزتها العولمة وتأثير المنظمة العالمية للتجارة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي عليها، فما وجدت الكثير من الدول -سواء المتقدمة أو النامية- من ملجأ إلا التكتل وذلك للمزايا التي يمنحها للدول الأعضاء.

ولهذا نجد أن الساحة الاقتصادية الدولية قد أيقنت بضرورة فعالية التكتلات في التأثير على مجمل عمل الاقتصاد الدولي، وبات اليوم العمل المنفرد لا جدوى منه سوى بالاندماج والتكتل مع الاقتصاديات الأخرى، ولعل كتابات الكثير من الاقتصاديين حول المزايا التي تتيحها التكتلات الاقتصادية هو الأمر الذي شجع على نمو هذه الظاهرة في الاقتصاد الدولي، بل تعدتها إلى نوعين من التكتل تكتل كلاسيكي أو قديم وآخر متقدم عرف بالإقليمية الجديدة.

ومن جملة إفرزات العولمة في الآونة الأخيرة هو تحول الحالة الطبيعية للدورات الاقتصادية إلى الحالة غير الطبيعية، وأصبحت تمتاز بطول موجاتها، وأن فترة الركود فيها أصبحت أكثر عمقا، وأن تأثيراتها أكثر سلبا على مجمل الحياة الاقتصادية الدولية والمحلية، ولهذا نجد أن السمة الأساسية للاقتصاديات المعاصرة تمتاز بكثرة أزمتها المالية والاقتصادية وذلك للأسباب المعروفة من طغيان القطاع المالي على القطاع الحقيقي والتأثير السلبي لترابط الاقتصاديات ببعضها وتطور عالم النقل والمواصلات ونمو الأسواق المالية وما تحمله من مشتقات مالية خطيرة. وكردة فعل على كثرة الأزمات الاقتصادية والمالية وطول موجات الركود الاقتصادي، جاءت التكتلات الاقتصادية لبعث روح الاستقرار الاقتصادي وتقليل حالات الاختلالات والصدمات، ومناقشة الاتجاهات المشتركة للدول الأعضاء والتي تتيح لهم فرصة الإبقاء على نوع من الاستقرار والنمو الاقتصادي، ولهذا نجد ميزتين مهمتين داخل التكتلات الاقتصادية جعلت منها مطمعا لكثير من الدول الأخرى خارج التكتل، هما الدعم الفني والدعم المادي للدول الضعيفة والمتضررة من الصدمات الخارجية، فكثيرا ما شكلت هاتين الميزتين حجر الأساس في التكتلات الاقتصادية الناجحة.

وكذلك فإنه وكوقاية من خطر الصدمات الاقتصادية المتكررة فإنه قد أعطيت أهمية بالغة للعملية التحوطية من جميع الاختلالات المحتملة الوقوع في المستقبل، ولعلنا نجد فعالية هذه الميزة في تكوين نظم الإنذار المبكر لرصد جميع الاختلالات وحالات عدم اليقين.

وباعتباره كتكتل اقتصادي ناجح تم إسقاط الجزء النظري على الاتحاد الأوروبي كدراسة حالة، ففي البداية تم رصد مسيرة التكتل الاقتصادي الأوربي، والإحاطة بالمراحل التي مر بها للوصول إلى الحالة المتقدمة التي هو عليها الآن، كما تم التطلع للقوانين الصادرة عن ميثاق قيامه، والبرامج التي أطلقها لتثبيت المتانة المالية والاقتصادية لدوله الأعضاء، ومع دراسة الأثر على بعض دوله الضعيفة وتأثيرها بالصدمات الخارجية تبين أن الاتحاد الأوربي لم

يتخل على أي من دوله الأعضاء، بل قدم الدعم الفني والمالي للنهوض بهذه الدول وإعادة بعث روح النشاط والرواج في اقتصادياتها، والاستفادة من هذه التجربة في المستقبل.

النتائج واختبار الفرضيات

وطبقا لما ورد في ملخص الدراسة من قبل نجد أنه يمكن التوصل إلى النتائج العامة للدراسة والتي تجيب على الفرضيات التي طرحت في المقدمة:

1- كيف تسهم التكتلات الاقتصادية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي؟

تبعاً للمزايا التي أتاحتها التكتلات الاقتصادية -انسياب حركة التجارة الدولية، توحيد النظم الجمركية والضريبية، تعزيز حركة رؤوس الأموال بما يعزز البحث على فرص أكثر إنتاجية- فإنها قد عززت من وجود استقرار اقتصادي، وبذلك أصبحت التكتلات الاقتصادية مطلبا دوليا لعديد من دول العالم، وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى، وذلك للعلاقة التبادلية بين ما تمنحه التكتلات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي حقيقي.

2- كيف تؤثر الأزمات الاقتصادية المعاصرة على مجمل الحالة الاقتصادية والاجتماعية للدول؟

تشير الأزمة إلى حالة اللااستقرار التي تم الوصول إليها من وضعها الاستثنائي قصير الأجل إلى الوضع غير الاستثنائي طويل الأجل، وهي الحالة التي أصبحت سائدة في الاقتصاد الدولي المعاصر مخلفة بذلك آثار سلبية على الحالة الاقتصادية والمالية والاجتماعية، وهو ما ينفي صحة الفرضية الثانية. حيث بينت الفرضية الثانية أن الأزمة الاقتصادية لا تؤثر في الحالة الاقتصادية والاجتماعية للدولة، بينما هذا لم يتحقق بل أصبحت الأزمات المالية والاقتصادية تخلف آثار سلبية خطيرة للدول التي تصيبها.

3- هل تؤثر التكتلات الاقتصادية في تحقيق النمو والتنمية المستدامة للدول الأعضاء؟

تعد التحولات التي شهدتها البيئة الاقتصادية الدولية من بروز العولمة الاقتصادية وتطور التكنولوجيا وارتباط الأسواق المالية ببعضها، سببا في أن يتحول التكامل الاقتصادي من حالته الكلاسيكية إلى حالته الجديدة أو ما يعرف بالإقليمية الجديدة، كما أتاحت الإقليمية الجديدة ارتباط الدول المتكتلة بأكثر من تكتل وذلك تبعاً للمزايا التي تراها مناسبة لاقتصادياتها، وقد عرفت البيئة الاقتصادية الدولية عدة تغيرات حولت الدورات الاقتصادية من صورتها الطبيعية (الرواج، انكماش، الكساد، تعافي) إلى الصورة الغير طبيعية (وهي طول فترة الكساد)، فأصبحت بذلك صفة ملازمة للاقتصاد الدولي المعاصر، وعليه تعتبر الميزتين المهمتين في التكتلات الاقتصادية، وهما تقديم الدعم الفني والمالي أكثر ما يميز التكتلات الاقتصادية المعاصرة، وهي الميزة التي كرست فعلا لوجود نمو وتنمية اقتصادية مستدامة، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة، فالتكتلات الاقتصادية كرست لوجود نمو حقيقي من خلال البرامج التنموية المشتركة والدعم الفني والمالي.

4- هل أدت البرامج الاحترازية والسياسات التحوطية من الأزمات فعالية في تحقيق استقرار اقتصادي؟
تعتبر التكتلات الاقتصادية عملية تحوطية في حد ذاتها من خطر الأزمات الاقتصادية والصدمات الخارجية، فهي بذلك تتيح فرصة للدول الأعضاء على الإبقاء لحالة الاستقرار الاقتصادي مما لو كانت هذه الدول منفردة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة، فالتكتلات تتعاون من أجل خلق مناخ اقتصادي قادر على تحقيق استقرار اقتصادي، وذلك من خلال الدعم الفني والمالي المشترك وإقامة المشاريع المشتركة.

5- هل كرست تجربة الاتحاد الاقتصادي الأوروبي لسياسات نمو وتنمية اقتصادية حقيقية؟
إن ما جاءت به التجربة الأوروبية من معايير التقارب الاقتصادي هو الدافع الحقيقي لكونه تجربة رائدة في تكريس لمنطقة تكاملية قوية ومتينة ضد أي صدمات خارجية، وهو ما يثبت صحة الفرضية الخامسة، فالتجربة الأوروبية فرضت مجموعة من المعايير للمتانة المالية والاقتصادية عرفت بمعايير "ماستريخت" والتي كرست لوجود منطقة تكاملية قوية ومتينة اقتصاديا.

6- هل بين النموذج القياسي مصدر الأزمة في الاتحاد الأوروبي؟
من خلال النموذج القياسي المقترح "نماذج البائل" يتضح أن البيانات غير مستقرة عند المستوى، ولهذا تم استخدام النموذج الديناميكي لتقدير معلمات النموذج، وهو ما تم الوصول إليه وقد بين مصدر الأزمة من خلال المعاملات الثلاثة التالية: الإنفاق الحكومي، الديون وحسابات الميزانية.

7- ما مدى فعالية برامج الاتحاد الاقتصادي الأوروبي في الوقاية من الأزمات المالية والاقتصادية؟
أثبت الاتحاد الاقتصادي الأوروبي من خلال البرامج التي استحدثها للوقاية من الأزمة الاقتصادية التي مرت به أنه قادر على ممانعة انتشار الأزمة في جميع دوله الأعضاء، وقادر على التخفيف من حدتها أيضا، وهو ما يثبت صحة الفرضية السادسة، وذلك للبرامج التي جاء بها من تكوين صناديق مالية لدعم الدول الضعيفة وإنقاذها من الإفلاس، كما سن قوانين تنظيمية لعمل البنوك، وفرض عليها إجراءات المتانة المالية للوقاية من احتمالات التعثر المالي في المستقبل أو خطر الإفلاس.

التوصيات والاقتراحات

1- تبعا للآثار الحسنة التي جاءت بها التكتلات الاقتصادية فإنه يتعين على جميع الدول وخاصة النامية تكريس هذا المبدأ بإقامة التكتلات وإنشاء الهيئات والمؤسسات المشتركة التي تعمل إرساء قواعد التعاون والتشاور وتقريب الآراء والأهداف؛

2- ضرورة إعطاء وزن واثمين العمل في القطاعات الإنتاجية الحقيقية بدل الاستثمار في أسواق المال، بما يعطي قيمة فعالة في الاقتصاد الحقيقي وتقديم قيمة مضافة، ولهذا فإنه قد تبين أن عمل البورصات يسهم في تضخيم الاقتصاد بدل المساهمة في الإنتاج الحقيقي، وهو السبب الرئيسي في تكريس الأزمات في الاقتصاد الدولي المعاصر؛

3- تبعا لعملية التحوط من الأزمات التي تصيب اقتصاديات الدول من جراء العدوى الاقتصادية فإنه قد تبين ضرورة تفعيل هذه العملية لتجنب جميع الاختلالات المحتملة الوقوع في المستقبل؛

4- إن الصدمات الاقتصادية التي تصيب دول الاتحاد الأوروبي ليست كلها بنفس التأثير وهذا راجع لكون الاتحاد الأوروبي به اقتصاديات قوية قادرة على ردع الأزمات، وأخرى ضعيفة تتأثر بسرعة من جراء الصدمات الخارجية، ولهذا فإن تقليص الفجوات بين اقتصاديات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي يعد أمراً ضرورياً، لتجنب الاختلالات وانتشار عدوى الأزمات داخله؛

5- ضرورة تهمين دور المؤسسات الإقليمية المشتركة في بناء منطقة تكاملية قوية وممتينة، قادرة على التنسيق بين اقتصاديات الدول الأعضاء في رسم مسيرة اقتصادية تتيح الفرصة للاستقرار الاقتصادي داخلها، فنجد مثلاً عمل البنك المركزي الأوروبي والمفوضية الأوروبية في رسم السياسات الاقتصادية الكلية لدول الاتحاد الأوروبي.

آفاق الدراسة

وتبعاً لما ورد من نتائج الدراسة والاقتراحات والتوصيات، وكأفاق بحثية يمكن أن تكون بعد هذه الدراسة، فإنه يمكن اقتراح التساؤلات التالية:

- تأثير التكتلات الاقتصادية الكبرى على مجمل الاقتصاد الدولي المعاصر؛
- تأثير التكتلات الاقتصادية العالمية على عمل المؤسسات المالية والنقدية الدولية؟.

قائمة المصادر

والمراجع

الكتب العربية:

- 1- إبراهيم أبو العلاء وآخرون، الأزمة المالية العالمية أسباب وحلول من منظور إسلامي، الطبعة الأولى، مكتبة الملك فهد للطباعة والنشر، جدة، السعودية، 2009
- 2- إبراهيم العيسوي وآخرون، الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي مقاربات نظرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990
- 3- أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، الجزء الخامس، دار صادر، 2003
- 4- احمد إبراهيم ملاوي، دور العمل الخيري في تعزيز الاستقرار الاقتصادي ، المركز الدولي للأبحاث والدراسات، الأردن، 2007
- 5- أحمد النجار آخرون، دولة الرفاهية الاجتماعية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2006
- 6- أحمد زهير شامية، النقود و الصرف، دار زهران للطباعة و النشر، عمان، الأردن، 1993
- 7- أحمد فريد مصطفى و محمد السيد حسن، السياسات النقدية و البعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000
- 8- احمد فريد مصطفى وسمير محمد السيد حسن، مبادئ علم الاقتصاد-تحليل جزئي وكلي-، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989
- 9- أحمد فوزي ملوخية، الاقتصاد الكلي، مكتبة بستان المعرفة للطباعة والنشر، مصر، 2004
- 10- احمد مهدي بلوافي، البنوك الإسلامية والاستقرار المالي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 2009
- 11- احمد يوسف الشحات، الأزمات المالية في الأسواق الناشئة مع إشارة خاصة لازمة جنوب شرق آسيا، دار النيل، مصر، 2001
- 12- أسامة المجدوب، العولمة والإقليمية، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 2001
- 13- أسامة بشير الدباغ، البطالة والتضخم، المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية، الطبعة الأولى، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007
- 14- إسماعيل العربي، التكتل والاندماج بين الدول المتطورة، الطبعة الثانية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009
- 15- أكرام عبد الرحيم، ، التحديات المستقبلية لتكتل الاقتصادي العربي، الطبعة الأولى، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2002
- 16- أكرم حذاء ومشهور هذلول، النقود والمصارف مدخل تحليلي نظري، دار وائل للطباعة والنشر، الاردن، 2005

- 17- الجوزي جميلة، أسس الاقتصاد الدولي-النظريات و الممارسات-، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013
- 18- الحمداني رفاه شهاب، نظرية الاقتصاد الكلي-مقدمة رياضية-، دار وائل للطباعة والنشر، الاردن، 2014
- 19- السيد متولي عبد القادر، الأسواق المالية و النقدية في عالم متغير، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة و التوزيع، عمان ، الأردن، 2009
- 20- السيد محمد احمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2009
- 21- أنطوني غيدنز، ترجمة مالك عبيد و محمد محمود خلف، الطريق الثالث، بنغازي، ليبيا، 2000
- 22- ايدجمان مايكل، ترجمة منصور محمد ابراهيم، الاقتصاد الكلي-النظرية والسياسات-، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 1999
- 23- إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2008
- 24- بحيث حيدر نعمة، سياسات الاستقرار الاقتصادي في مصر والصين والولايات المتحدة الأمريكية، دار آمنة للطباعة والنشر، الاردن، 2014
- 25- بسام الحجار، النقود الدولية و عمليات الصرف الأجنبي، الطبعة الأولى، دار غريب للطباعة و النشر، مصر، 2003
- 26- بلعباس سعيد عبد الرزاق، ما معنى الأزمة؟ الأزمة المالية العالمية أسباب و حلول من منظور إسلامي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جدة، السعودية، 2009
- 27- بهاء أحمد أبو السندس و عبد الناصر الزبود، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار التنسييم للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2008
- 28- بول سامويلسون وآخرون،، ترجمة هشام عبد الله، الاقتصاد، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر، مصر، 2001
- 29- جمال الدين محمد سعيد، النظرية العامة لكينز، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، مصر، 1983
- 30- حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق للنشر، 1999
- 31- حسام داوود وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار المسيرة للطباعة والنشر، الاردن، 2005
- 32- حسين عمر، التكامل الاقتصادي انشودة العالم المعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998
- 33- حسين فرج الحويج، التكامل الاقتصادي والصناعات البتروكيماوية، الطبعة الأولى، دار جليس الزمان، الأردن، 2014

- 34- حسين محمد الرفاعي، الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس للطباعة و النشر، لبنان، 2006
- 35- حسين محمد، مبادئ المعرفة الاقتصادية، دار السلاسل للنشر، الكويت، 1989
- 36- خالد وهيب الراوي، إدارة المخاطر المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999
- 37- خزعل البرماني، مبادئ الاقتصاد الكلي، مكتبة التحرير للنشر و التوزيع، بغداد العراق، 1987
- 38- دانييل أرنولد تعريب عبد الأمير شمس الدين، تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس و اليوم، المؤسسة الجامعية للطباعة و النشر، لبنان، 1992
- 39- رضا العدل، التحليل الاقتصادي الكلي، مكتبة عين شمس للطباعة، مصر، 1996
- 40- رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، المكتبة المصرية، مصر، 2007
- 41- رفعت السيد العوضي و اسماعيل على البيسوي، الاندماج و التحالفات الإستراتيجية بين الشركات في الدول العربية، الطبعة الثانية، المنظمة العربية للتنمية، القاهرة، مصر، 2007
- 42- رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف دراسة في اثر النظام النقدي الدولي على التكوين التاريخي للتخلف لدول العالم الثالث، عام المعرفة، الكويت، 1987
- 43- روبرت شلر، الوفرة العقلانية، ترجمة محمد رياض الابرش، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2005
- 44- روبرت كارسون ، ترجمة دانيال رزوق، ماذا يعرف الاقتصاديون عن التسعينات وما بعدها، الطبعة الأولى، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر، 1994
- 45- زكرياء الدوري ويسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسة النقدية، دار اليازوري للطباعة والنشر، الاردن، 2006
- 46- زيد عبوي، الاتجاهات الحديثة في المنظمات الإدارية، دار الشروق للنشر، عمان، الأردن، 2006
- 47- زينب حين عوض الله، مبادئ علم الاقتصاد، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1995
- 48- سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الطبعة الثانية، الجزء الثاني، الدار المصرية اللبنانية، 1994
- 49- شذا جمال الخطيب، الأزمة المالية و النقدية في دول جنوب شرق آسيا، مجلة دراسات إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية، 2001
- 50- صالح زباني ومراد بن سعيد، الحوكمة البيئية العالمية-قضايا وإشكالات-، دار فان للنشر، باتنة، الجزائر، 2010
- 51- صقر أحمد صقر، النظرية الاقتصادية الكلية، مطبوعات الكويتي، الكويت، 1983

- 52- صلاح عباس، التكتلات الاقتصادية هل هي تحايل على الجات، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2006
- 53- ضياء مجيد الموسوي، الأزمة المالية العالمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010
- 54- ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005
- 55- طارق عبد العال حماد، المشتقات المالية-المفاهيم-إدارة المخاطر-المحاسبة، الدار الجامعية للنشر، القاهرة، مصر، 2001
- 56- طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية، الدار الجامعية للنشر، القاهرة، مصر، 2009
- 57- طارق عبد العال، التطورات الاقتصادية العالمية و انعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية للطباعة و النشر، الإسكندرية، مصر، 2001
- 58- عادل عامر، دور الدولة في تحقيق التوازن الاقتصادي وفي ضل الاقتصاد الحر، دار حروف للنشر الالكتروني، مصر، 2016
- 59- عبابنة يوسف و عمر عبد الله، الأزمة المالية المعاصرة: تقدير اقتصادي إسلامي، عالم الكتب الحديث للنشر، الأردن، 2011
- 60- عباس كاظم الدعيمي، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010
- 61- عبد الرحمان أحمد السريتي، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية للطباعة و النشر، الإسكندرية، مصر، 2009
- 62- عبد الرحمان يسري أحمد وآخرون، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006
- 63- عبد الرحمان يسري أحمد، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2003
- 64- عبد الرزاق بن هاني، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2014
- 65- عبد الرزاق سعيد بلعباس وآخرون، الأزمة المالية العالمية: أسباب وحلول من المنظور الإسلامي، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، 2009
- 66- عبد السلام ياسين الادريسي، الاقتصاد الكلي، المطبوعات الجامعية، جامعة البصرة، العراق، 1986
- 67- عبد العزيز عجمية، الاقتصاد الدولي، دار الفكر الجامعي، مصر، 2000
- 68- عبد العزيز هيكل، الإطار النظري للتكتلات الاقتصادية، الطبعة الأولى، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1976

- 69- عبد القادر متولي، الاقتصاد الدولي النظريات والسياسات، دار الفكر للطباعة والنشر، الأردن، 2011
- 70- عبد القادر محمد عبد القادر عطية ورمضان محمد احمد مقلد، النظرية الاقتصادية الكلية، جامعة الإسكندرية، مصر، 2005
- 71- عبد الكريم جابر العيساوي، التكامل الاقتصادي العربي، الطبعة الأولى، دار صفا للنشر، عمان، الأردن، 2015
- 72- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية -دراسة تحليلية وتقييمية-، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006
- 73- عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية نقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003
- 74- عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة- الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة-، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002
- 75- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، مجموعة النيل العربية للطباعة والنشر، مصر، 2003
- 76- عبد المطلب عبد الحميد، المنظور الاستراتيجي للتحويلات الاقتصادية للقرن الحادي والعشرين، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2009
- 77- عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، 2003
- 78- عبد المنعم السيد علي، دراسات في النقود والنظرية النقدية، الطبعة الأولى، مطبعة المعاني، بغداد، العراق، 2001
- 79- عرفات تقي الحسني، التمويل الدولي، دار المجلد لاوي للنشر، عمان، الاردن، 1999
- 80- عطية عبد الواحد، الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية مع إشارة خاصة لمصر، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، مصر، 2003
- 81- عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، دار النهضة العربية، مصر، 2013
- 82- على بن هلهول الرويلي، الأزمات (تعريفها، أبعادها، أسبابها)، جامعة نايف العربية للعلوم، الرياض، السعودية، 2011
- 83- على توفيق الصادق، التكامل الاقتصادي العربي، الطبعة الأولى، الشركة العربية المتحدة للتسويق والنشر، القاهرة، مصر، 2010

- 84- علي عبد الفتاح ابوشرار، الاقتصاد الدولي - نظريات و سياسات-، الطبعة الرابعة، دار المسيرة للنشر، عمان، 2015
- 85- علي عبد الفتاح أبو شرار، الأزمة المالية الاقتصادية العالمية الراهنة، الطبعة الأولى، دار اليازوري للنشر، الأردن، 2011
- 86- عماد صالح سلام، إدارة الأزمات في بورصات الأوراق المالية العربية والعالمية، شركة أبو ظبي للطباعة والنشر، 2002
- 87- عماد محمد الليثي، التبادل الدولي دراسة في منهجية وآليات التبادل الاقتصادي الدولي المعاصر، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002
- 88- عمارة رانيا محمود، العلاقات الاقتصادية الدولية، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2016
- 89- عمر مصطفى محمد، الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، الطبعة الأولى، طيبة للنشر و التوزيع، مصر، 2014
- 90- عمر مصطفى محمد، التكتلات الاقتصادية الإقليمية و التكامل الاقتصادي في الدول النامية، الطبعة الأولى، مؤسسة طيبة للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، 2014
- 91- عمرو محي الدين، أزمة النمر الآسيوية، دار الشروق للطباعة و النشر، القاهرة، مصر، 2000
- 92- فاطمة الزهراء خبازي، النظام النقدي الدولي المنافسة أورو-دولار، دار اليازوري العلمية، الأردن، 2013
- 93- فتح الله ولعلو، نحن و الأزمة الاقتصادية العالمية، الدار البيضاء، المغرب، المركز الثقافي العربي، 2009
- 94- فريد النجار، البورصات و الهندسة المالية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، مصر، 1999
- 95- فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الورق للنشر، الاردن، 2004
- 96- فؤاد ابوستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2004
- 97- قادري عبد العزيز، صندوق النقد الدولي (الآليات و السياسات)، دار هومة للطباعة و النشر، الجزائر، 2004
- 98- كامل بكري، الاقتصاد الدولي - التجارة و التمويل-، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003
- 99- كامل بكري، التكامل الاقتصادي، المكتب العربي الحديث للنشر، الإسكندرية، مصر، 1984
- 100- كامل وزنه، آدم سميث قراءة في اقتصاد السوق، معهد الدراسات الإستراتيجية، القاهرة، مصر، 2006
- 101- كنعان على، اقتصاديات المال والسياسيين المالية والنقدية، منشورات دار الحسين، سوريا، 1998

- 102- مايكل ايدجمان، ترجمة عمر إبراهيم منصور، الاقتصاد الكلي، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1988
- 103- مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، دار غريب للطباعة والنشر، مصر، 2002
- 104- مجدي محمود شهاب وسوزي عدلي ناشد، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي للطباعة والنشر، لبنان، 2006.
- 105- محمد ابراهيم عبد الرحيم، العولمة و التجارة الدولية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الاسكندرية، مصر، 2009
- 106- محمد إبراهيم منصور، التكامل و تقسيم العمل الإقليمي بين أقطار العالم الإسلامي، مركز دراسات العالم الإسلامي، الطبعة الأولى، بيروت، 1991
- 107- محمد الحمضي، خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتناظرية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1986
- 108- محمد الصيرفي، البورصات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007
- 109- محمد توفيق عبد المجيد، الإقليمية في إطار العولمة المالية ماذا بعد الأزمة العالمية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2012
- 110- محمد توفيق عبد المجيد، العولمة و التكتلات الاقتصادية- إشكالية للتناقض أم للتضافر في القرن الحادي و العشرين-، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي للنشر، الاسكندرية، مصر، 2013
- 111- محمد دويدار ، مبادئ الاقتصاد الجزئي، الجزء الأول، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2001
- 112- محمد رشدي إبراهيم مسعود، توحيد العملات النقدية وأثره في اقتصاد الدول النامية والمتقدمة، دار النشر للجامعات، مصر، 2013
- 113- محمد سعيد الرملاوي، الأزمة الاقتصادية إنذار للرأسمالية ودعوة للشريعة الإسلامية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2013
- 114- محمد صالح الحناوي و احمد ماهر، التخصصية بين النظرية و التطبيق المصري، الدار الجامعية للطباعة و النشر، مصر، 1995
- 115- محمد محمود الإمام وآخرون، منطقة التجارة الحرة العربية- التحديات و ضرورات التحقيق-، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2005
- 116- محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والادارة، الدار الجامعية، مصر، 2009

- 117- مدحت قريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005
- 118- مطانيوس جيب، **الاقتصاد السياسي**، الطبعة الرابعة، مطبعة دار الكتب، دمشق، 1983
- 119- معن محمود عياصرة و محمد بن أحمد، **إدارة الصراع والأزمات وضغوط العمل**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008
- 120- منها محمد، **إدارة الأزمات**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2004
- 121- منير ابراهيم هندي، **الفكر الحديث في إدارة المخاطر**، الجزء الثاني، منشأة المعارف للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2003
- 122- موسى لولو بخاري، **سياسات سعر الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية**، مكتبة الحسين للطباعة والنشر، لبنان، 2010
- 123- نبيل حشاد، **قضايا اقتصادية معاصرة**، مطابع النسر الذهبي، مصر، 1996.
- 124- نجوش صبيحة، **اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية**، مكتبة حامد، عمان، 2010
- 125- نزيه عبد المقصود مبروك، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط1، 2006
- 126- هجير عدنان زكي أمين، **الاقتصاد الدولي النظريات والتطبيق**، دار اثراء للطباعة والنشر، الاردن، 2010
- 127- هشام محمود الاقداحي، **العلاقات الاقتصادية المعاصرة**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2003
- 128- هيثم يوسف عويضة، **الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها الإقليمية**، دار وائل للنشر، الأردن، 2015
- 129- وائل احمد علام، **البرلمان الأوروبي**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، مصر، 1998
- 130- وسام ملاك، **الظواهر النقدية على المستوى الدولي**، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2001
- 131- وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية**، مكتبة حسن العصري للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2010
- 132- يوسف أبو فارة، **الأزمات المالية والاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015
- 133- يوسف أحمد أبو فارة، **إدارة الأزمات**، الطبعة الأولى، دار الإثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009
- 134- يوسف حسن يوسف، **العولمة و الاقتصاد الدولي**، الطبعة الأولى، المركز القومي للإصدارات القانونية، مصر، 2010.

الكتب الاجنبية:

- 1- Bela Balassa, **the theory of economic integration**, Richard D. Irwin, INC. Homewood, Illinois, 1961
- 2- Bernard Guillochin, **économie international**, 3 édition, Dunod, paris, 2001
- 3- Bernard Rosier, **Les théories de crises économiques**,5 édition, Donod, Paris,2003
- 4- Fredric Teulon, **croissance crises et développement**, Presse universitaire de France, Paris, Edition 6, 2001
- 5- Garry J.Schinasi, **Defining Financial Stability**, dunod edition, france, 2011
- 6- Gredine Eric, **finance international** l'êta actuel de la théorie, Edition Economica, Paris , 1992
- 7- Hakim ben Hamouda; **L'integration régionale en afrique central Bilan et perspectives**, Edition KARTHALA; Paris, 2003
- 8- Jacques genereux, **économie politique**, 5 édition, Hachette, paris,2010
- 9- James C.Van Horne, John M.Wachowicz, **Fundamentals of financial management**, 13thedition Pearson education limited, UK2009
- 10- Jean François Mittaine, François Pequerul, **Les Unions Economiques Régional**, Paris, Armande colin, 1999
- 11- Jean Jacques Bonnaud, Les enjeux de l'euro, Paris, economica, 1998.
- 12- Jean Pierre Faugère, **L'économie Européenne**, Paris, dalloz, 1999.
- 13- Laurens Laffont, Anton Molina, **Marché boursiers profiter de la crise.....ou comment jouer la prochaine reprise**, Gualino éditeur, Paris,2003.
- 14- Lipsey and chrystal, **Economics**, 11 edition, Oxford university presses, UK, 2011.
- 15- M.Bloug, **La pensée économique**, O.P.U Algeria. 1981.
- 16- Robert W.Kolb,James A.Overdahl, **Financial derivatives**, 3rd edition, John Wiley & SonsInc, New jersey, 2003.

الرسائل والأطروحات الجامعية:

- 1- إبراهيم عبد الحفيظي، إشكالية الأزمات الاقتصادية في الأنظمة الرأسمالية المتقدمة-حالة انعكاس الأزمة المالية العالمية 2008 على البلدان العربية-، أطروحة دكتوراه، علوم اقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، سنة 2015/2016،
- 2- الشرنبة سعيد، دور الضبط المالي في مواجهة الأزمات المالية، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص نقود مالية و بنوك، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2017/2018

- 3- بركات سارة، دور تطبيق الإجراءات الاحترازية لإدارة المخاطر البنكية في تحسين الحوكمة المصرفية -دراسة بنك سوستي جنرال-، دكتوراه LMD، تخصص بنوك واسواق مالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014
- 4- بلعور سالم، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة-دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي-، أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة، جامعة دالي ابراهيم، الجزائر ، 2009/2008
- 5- بوبكر مصطفى، الاستقرار المالي في إطار مقارنة الاحتراز الكلي -حالة النظام المصرفي الجزائري-، أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة، تخصص مالية ونقود، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015/2014
- 6- بوشنين ليلي، الاستقرار المالي وأثره على السياسات الاقتصادية -دراسة حالة بعض الدول الخليجية-، اطروحة دكتوراه علوم، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2018/2017،
- 7- بوكروح بهية، الاختلالات الاقتصادية العالمية والاستقرار المالي، دراسة تحليلية لاقتصاديات الصين والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2018/2017
- 8- حاج موسى نسيم، دور صناديق الثروة السيادية في دعم الاستقرار المالي-دراسة أزمة الرهن العقاري الأمريكي-، أطروحة دكتوراه علوم، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2015/2014
- 9- ذهبي ريم، الاستقرار المالي النظامي: بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة (2003-2011)، أطروحة دكتوراه LMD، جامعة قسنطينة 2، 2013/2012
- 10- رضوان سليم، السياسة الاقتصادية وآفاق التنمية في الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010/2009
- 11- رميدي عبد الوهاب، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، جامعة الجزائر 3، الجزائر 2007/2006
- 12- زيتوني كمال، اثر الصدمات الاقتصادية في تحليل مؤشرات الازمة المصرفية خلال الفترة 1980-2015 دراسة مقارنة بين بين الجزائر والسعودية، اطروحة دكتوراه علوم، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2007/2016
- 13- سمير آيت يحيى، التحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملائم للجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014/2013،
- 14- شذى يوسف عبد الحق، الاستثمار و محدداته في ضل التحرير المالي-دراسة عينة من الدول العربية في الفترة 1889/2003-، أطروحة دكتوراه، علوم اقتصادية، الجامعة الأردنية، الأردن، 2008

- 15- صالح مفتاح، النقود و السياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر في الفترة 1990-2000، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2004/2003،
- 16- طالبي صلاح الدين، تحليل الأزمات الاقتصادية العالمية(الأزمة الحالية و تداعياتها-حالة الجزائر- (مذكرة ماجستير غير منشورة، علوم اقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، جامعة بوبكر بلقايد، تلمسان 2009/2010/
- 17- عادل أحمد موسى إبراهيم، الاتجاهات الحديثة نحوى التكتلات الإقليمية في ظل العولمة وآثارها على النظام التجاري العالمي المتعدد الأطراف، أطروحة دكتوراه، جامعة حلوان القاهرة، مصر، 2006
- 18- عبيدات عبد الكريم، النظام النقدي الدولي وخيارات أنظمة سعر الصرف في الدول النامية-دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة، علوم اقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، سنة 2018/2017.
- 19- عزيز جلال ، متطلبات إصلاح النظام النقدي الدولي في ضل الأزمة المالية العالمية ، مذكرة ماجستير غير منشورة تخصص علوم اقتصادية ، جمال الجزائر3، الجزائر ، 2012/2011
- 20- عقبة عبد اللاوي، التكتلات الاقتصادية كقوة ممانعة و كمعبر لتدول الأزمات الرأسمالية -دراسة قياسية لتكتل النافتا-، أطروحة دكتوراه علوم، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، 2015/2014
- 21- عيساوي سهام، دور تداول المشتقات المالية في تمويل أسواق رأس المال، أطروحة دكتوراه غير منشورة، علوم اقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014،
- 22- غربي هشام، اقتصاديات الفقاعة المالية وتداعياتها على الاقتصاد الحقيقي في ضل الليبرالية الرأسمالية، دكتوراه علوم غير منشورة، تخصص علوم اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016/2015
- 23- فاتح عمارة، دور التكتلات الاقتصادية في الحوكمة الاقتصادية العالمية-مجموعة البريكس-، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2015/2014
- 24- قدوري بوزيدي، التكامل الاقتصادي العربي، أطروحة دكتوراه علوم، جامعة الجزائر3، الجزائر، 1999
- 25- نادية العقون، العولمة الاقتصادية و الأزمات المالية:الوقاية و العلاج دراسة أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، أطروحة دكتوراه علوم، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2013/2012،
- 26- نبيلة خفاش، أخلقة التعامل الاقتصادي الليبرالي-دراسة نقدية على ضوء الأزمة المالية العالمية-، أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة، تخصص علوم اقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2018/2017
- المقالات العلمية والمنشورات:
- 1- أحمد ابوبكر بدوي، مفاهيم تقليدية ومعاصرة في إدارة المالية العامة، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2011

- 2- احمد شفيق الشاذلي، الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2014
- 3- أحمد منير النجار، عولمة الأسواق المالية و أثرها على تنمية الدول النامية مع الإشارة للسوق المالي الكويتي، المؤتمر العلمي الدولي (الريادة و الإبداع)، الكويت، افريل 2005
- 4- اديب قاسم شندي و نغم حميد عبد الخضر، قياس العلاقة التبادلية بين عرض النقود ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (1980-2013)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد21، 2016
- 5- أوكيل نسيمه وآخرون، الأزمة المالية في منطقة اليورو: أسباب نشوبها وانتشارها، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد61، 2013
- 6- أوكيل نسيمه، دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمات المالية، مجلة جديد الاقتصاد، العدد1، جوان 2007
- 7- إيمان شليحي وعبد الأمير السعد، مقارنة بين مبررات خيارات التنمية الإقليمية التقليدية والحديثة، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار عنابة، عدد17، 2016
- 8- باري ايشينجرين و مايكل موسى، صندوق النقد الدولي وتحرير حساب رأس المال، مجلة التمويل والتنمية، العدد4، ديسمبر1998
- 9- بلال بن خلف السكارنة، خطط الطوارئ و دورها في إدارة الأزمات المالية، الملتقى العلمي الثالث حول الأزمة المالية و انعكاساتها على إقتصاديات الدول (التحديات و الآفاق المستقبلية)، جامعة الإسرائ، الأردن، أفريل 2009
- 10- بلخريصات رشيد وبن سعيد محمد، فعالية المنضمت الحكومية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية: التشغيل الكامل، مؤتمر الاداء المتميز للمنظمات والحكومات، 9/8 مارس 2005، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة
- 11- بلقلة ابراهيم وآخرون، فعالية نظم الإنذار المبكر في الوقاية من الأزمات المالية، مجلة أبحاث اقتصادية ومحاسبية، جامعة الشلف، العدد04، 2017
- 12- بن ناصر محمد، محاضرات في الأزمات المالية، جامعة آكلي محمد أولجاج، البويرة، 2016/2015
- 13- بوحفص حلاب نعاة، الرقابة الاحترازية وأثرها على العمل المصرفي بالجزائر، مجلة المفكر، العدد11، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014
- 14- بولويز عبد الوافي، أثر التقلبات في النظام النقدي الدولي على الاقتصاد الجزائري-دراسة قياسية باستخدام التكامل المتزامن-، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد12، جوان 2017

- 15- جاياتي غوش، ترجمة سيف الدين عموص، سياسات الاقتصاد الكلي والنمو، الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، مذكرة معلومات أساسية، إدارة الشؤون الاجتماعية في الأمم المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، 2007
- 16- جليل شعبان وعقيل عيد محمد الحمري، أثر السياسة النقدية في ميزان المدفوعات-الاقتصاد الأمريكي حالة خاصة-، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد27، مجلد07، 2011
- 17- جمال الدين خاسف، فلسفة التوريق والأزمات المالية العالمية، بحث مقدم في إطار الملتقى الدولي حول "الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية"، جامعة فرحات عباس - سطيف، يومي 11 و 10 أكتوبر 2009
- 18- جهاد خليل الوزير، دور الحوكمة في تحكيم المساهمين والمستثمرين واستقرار الاسواق المالية، ملتقى سوق رأس المال الفلسطيني، 2007/29
- 19- جونتان تشاركهام، إرشادات لأعضاء مجالس إدارة البنوك، المنتدى العالمي لحوكمة الشركات، 2005
- 20- حسين مهجر فرج وعماد محمد علي عبد اللطيف، دور الانضباط المالي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2016)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد59، 2018
- 21- خير الدين محمود و ابوبكر الشريف، التوريق المصرفي ودوره في حدوث الأزمة المالية العالمية2008، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد21، العراق، 2017.
- 22- خليل عطاء الله وارد، الدور المتوقع للمدقق الداخلي عند تقديم خدمات التأكيد في البنوك التجارية الأردنية في ظل الحاكمية المؤسسية، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، مصر، 2005،
- 23- رامي يوسف عبيد، تجارب أنظمة الإنذار المبكر لدى المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية (النتبؤ بالأزمات المالية)، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2019
- 24- رجاء عزيز بندر، استهداف التضخم: دراسة لتجارب بلدان نامية في السياسة النقدية، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، العراق، أكتوبر 2006،
- 25- رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، المجلس الوطني للثقافة و الفنون، العدد226، الكويت، 1997
- 26- زايري بلقاسم، دور صناديق الثروة السيادية في تطوير التمويل الإسلامي في ظل تطورات الاقتصاد السياسي الخليجي، منتدى فقه الاقتصاد الإسلامي، الإمارات العربية المتحدة، 2015
- 27- سعيد عبد الخالق محمود، قوى العولمة وقضاياها، المؤتمر السنوي السادس، جامعة المنصورة، مصر، 2009

- 28- سليم موالدي، التوجه نحو الإقليمية والنظام المتعدد الأطراف، أي دور لأحكام منظمة التجارة العالمية في تنظيم التجارة العالمية، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، مجلد4، عدد6، جانفي 2018
- 29- سهيلة عبد الزهرة الحجي، الضبط المالي وانعكاسه على التنمية المستدامة في العراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد60، 2019
- 30- سيد مها عز الدين وحافظ ندى محمد، دليل تكوين المؤشرات المركبة، مركز المعلومات ودعم القرار، الادارة العامة لجودة البيانات، مصر، 2006
- 31- صالح صالح، إصلاح صندوق النقد الدولي و تثمين دوره في مواجهة التحديات المالية و المستقبلية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد الأول،
- 32- صديقي مليكة وبن علي عبد الغني، إطار الاستقرار المالي وسياسة السلامة الاحترازية الكلية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد26، 2016
- 33- محمد عماد عبد العزيز، امكانية تطبيق الثروة السيادية كأحد وسائل تنوع مصادر الدخل الوطنية في العراق-رؤية مستقبلية-، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، العراق، مجلد01، العدد37، 2017
- 34- صلاح محمد الغزالي، الحكم الصالح الطريق إلى التنمية، جمعية الشفافية الكويتية، الكويت 15 مارس 2007
- 35- طویل حدة، دور الاتحاد الأوروبي في معالجة الأزمات الاقتصادية الأوروبية -أزمة اليونان نموذجاً-، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018/2017
- 36- عبادة ابراهيم عبد الحليم، السياسة النقدية ضوابطها واستراتيجياتها في الاقتصاد الإسلامي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، الأردن، العدد12، 2011
- 37- عبد الحسين جليل الغالبي و سوسن كريم الجبوري، أثر مقاييس عرض النقد على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في عينة من الدول المتقدمة، مجلة الغرى للعلوم الاقتصادية، مجلد2، العدد27، العراق، 2016
- 38- عبد الحميد محمد العباسي، منهجية حساب مؤشر الثروة، معهد الدراسات والبحوث الإحصائية، 2011
- 39- عبد الله عبد اللطيف عبد الله وآخرون، دور صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في تحقيق الاستقرار المالي في مصر، الإدارة المركزية للبحوث المالية والتنمية الإدارية، مجلد البحوث المالية، العدد06، مصر، 2012

- 40- عبد النبي اسماعيل الطوخي، التنبؤ المبكر بالأزمات باستخدام المؤشرات المالية القائدة، مؤتمر اقتصاد الأعمال في ظل عالم متغير، الأردن، ديسمبر 2003
- 41- علاوي محمد لحسن، الإقليمية الجديدة المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، عدد 07، 2009
- 42- على عباس فاضل الساكني، العولمة ودور الدولة في البلدان النامية، وزارة المالية قسم العلاقات الاقتصادية، العراق، 2009
- 43- على عبد الرضا الحمودي العميد، مؤشرات الحیطة الكلية وإمكانية التنبؤ المبكر بالأزمات، المديرية العامة للبنك المركزي العراقي، العراق، 2011
- 44- على عبد الرضا محمودي، المداخل الحديثة في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات، سلسلة أوراق بحثية، البنك المركزي العراقي، العراق، 2015
- 45- على عبد القادر على، ما وراء نطاق اليد الخفية تأسيس لعلم اقتصاد جديد، مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، المجلد 14، العدد الأول، الكويت، 2012
- 46- عماد محمد على ومحمد شهاب احمد، القواعد المالية بين متطلبات الانضباط والواقع المالي في العراق للمدة (2004-2016)، جامعة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 26، 2018
- 47- عمار حمد خلف وضياء عبد الرزاق حسن، نحو قياس مؤشر تجميحي للاستقرار المصرفي في العراق للمدة (2010-2016)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 106، المجلد 24، 2018
- 48- غازي شينازي، الحفاظ على الاستقرار المالي، صندوق النقد الدولي، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2005
- 49- فريد كورتل و كمال رزيق، الأزمة المالية: مفهومها، أسبابها و انعكاساتها على البلدان العربية، المؤتمر العلمي الثاني حول الأزمة المالية العالمية و انعكاساتها على اقتصاديات الدول: التحديات و الآفاق المستقبلية"الأردن جامعة الإسراء، أبريل 2009
- 50- فؤاد حمدي بسيسو، إصلاح النظام النقدي والمالي الدولي، المؤتمر العلمي العاشر للاقتصاديات العربية، ديسمبر 2009، بيروت
- 51- كتاف شافية وعلمقة مليكة، التمويل الهيكلي وآلياته المالية المستحدثة ودورها في تفاقم الأزمة المالية العالمية الراهنة، ملتقى الأزمة المالية الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، 21/20 أكتوبر 2009
- 52- كريستيان ملدر، عين العاصفة يدفع الطابع الجديد للأزمات إلى الإسراع بإعادة التفكير في إجراءات الوقاية و تدابير الحل، مجلة التمويل و التنمية، المجلد 39، عدد 4، ديسمبر 2002

- 53- لما صبحي عواد، العلاقات العربية الأوربية في سياق المتوسطية، معهد ابراهيم ابو لغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، الاردن، 2014
- 54- لمياء عماني، المالية والاقتصاد الحقيقي-التغيرات الهيكلية-، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، مجلد5، عدد1، جامعة أم البواقي، جوان 2018
- 55- لويس جاكوميه و ايرلند نير، حماية الكل، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مارس 2012
- 56- مجلة المعهد العربي للتخطيط، جسر التنمية، المؤشرات المركبة لقياس تنافسية الدول، العدد 75، الكويت، 2008
- 57- محمد ابو سنينة، توافق السياسة الاحترازية والسياسة الاقتصادية الكلية، صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة، 2017
- 58- محمد اسماعيل وهبة عبد المنعم، دور الإصلاحات الاقتصادية في دعم النمو في الدول العربية، صندوق النقد العربي، فيفري 2018،
- 59- محمد طرشي، دور وفعالية الرقابة الاحترازية في تحقيق السلامة المصرفية في ظل تزايد العمل المصرفي، مجلة الاقتصاد الجديد (جامعة خميس مليانة)، العدد07، سبتمبر 2013،
- 60- محمد عمران، الإستراتيجية الشاملة للأنشطة المالية غير المصرفية، الهيئة العامة للرقابة المالية، العراق، 2018
- 61- محمد محمود الإمام، اتفاقيات المشاركة الأوربية و موقعها في الفكر التكاملي، مجلة بحوث اقتصادية عربية، المجلة العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، مصر، العدد7، 1997
- 62- محمد يوسف الهاشل، السياسة الاحترازية الكلية ودورها في تعزيز الاستقرار المالي في الدول العربية-تجربة بنك الكويت المركزي-،الدورة 39 مجلس محافظي البنوك المركزية، صندوق النقد العربي، مصر 2015/09/13
- 63- مصطفى بابكر، سياسة التنظيم والمنافسة، صندوق النقد العربي، العدد28، 2004
- 64- مصطفى عبد اللطيف و بلعور سليمان، تحديات العولمة المالية للمصارف العربية واستراتيجيات مواجهتها، ملتقى المنظومة البنكية و التحولات الاقتصادية، المركز الجامعي بشار، 21/20 أبريل 2004
- 65- منى كمال، الإطار النظري للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية، بحوث اقتصادية، جامعة لندن، نوفمبر 2010
- 66- نادية مصطفى محمود، نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوة إلى منظور جديد، مجلة العلوم السياسية، مجلد14، العدد02، جامعة القاهرة، 2010

- 67- نبيل بوفليح، دور صناديق الثروة السيادية في معالجة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 48-49، خريف 2009
- 68- نبيل جعفر و يسف الأسدي، أزمة العولمة أم عولمة الأزمة، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 18، العدد 31، جويلية 2012
- 69- نهاز لويظة وبوعبدلي أحلام، الشراكة الاورومتوسطية كدعامة لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، الملتقى الدولي الثاني "التكامل الاقتصادي العربي بين الواقع والآفاق" جامعة عمار ثليجي، الاغواط، 17-19 افريل 2007
- 70- هبة عبد المنعم، أداء الاقتصاديات العربية خلال العقد الماضيين-ملامح وسياسات الاستقرار-، صندوق النقد العربي، الامرات العربية المتحدة، 2012
- 71- هدى حواء، الأزمة المالية الأوروبية ومعضلة اليورو: دراسة في إدارة الأزمات المالية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 04، ربيع 2013.
- 72- هناء محمد سعيد كرامة، النظام الاقتصادي الجديد والعولمة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، الجزء 1، عدد خاص، جامعة المنصورة، مصر، مارس 2002.
- 73- يحيى على محمد هشام، تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي الدول العربية ومتطلبات النجاح، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، العدد 6، مارس 2019
- 74- يوسفات على و بوزيان رحمانى هاجر، التوريق والأزمة المالية العالمية، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 5-6 ماي 2009
- التقارير:

- 1- نشرة صندوق النقد الدولي، تقرير استقرار الاقتصاد العالمي، ديسمبر 2014، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية
- 2- نشرة صندوق النقد العربي، المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة، ديسمبر 2014
- 3- نشرة صندوق النقد الدولي، تقرير استقرار الاقتصاد العالمي، ديسمبر 2015
- 4- نشرة المعهد العربي للتخطيط، عجز الموازنة-المشكلات والحلول-، العدد 63، الكويت، 2007
- المقالات العلمية والمنشورات الاجنبية

1. Aerdts Houben, Jan Kakes, Garry Schinasi, **Toward a framework for safeguarding financial stability**, IMF working paper, Washington, June 2004

2. Alexandro Foxle , **Regional Trade Blocs** , Carnegie Endowment, Brussels, 2005
3. Arthur Grimes, **four lectures on central banking** , Motu working paper, Motu Economic and public policy research, February 2014
4. Austin Murphy, **An Analysis of the financial crisis of 2008**, causes and solution, oakland university, Michigan, USA, 2010
5. Barthalon Eric, **crises financières revue problèmes économiques**, N 2595,1998.
6. Belaïcha Amine et autre, **Un fond d'investissement d'état pour l'Algérie**, colloque international crise financières international ralentissement économique mondial et effets sur les économies euromaghrébines, Université de Bejaia, 2009
7. Blunddell Nignal, **sovereign wealth and pension found issues; OECD**, working paper on insurance and private pensions, N14, OECD publishing, France, 2008
8. Dominique PLIHON, **Instabilité financière et risque systémique: l'insuffisance du contrôle macro prudentiel**, Centre d'Économie de Paris-Nord, Cahiers français n°331
9. Dominique Plihon, **le enjeux de la globalisation financière**, Casbah édition, Algérie, 1997
10. Frederic S.Mishkin, **The causes and propagation of financial instability; lessons for policy workers in maintaining financial stability in a global economy**, federal reserve bank of Kanasas city, august 1997
11. Glavan Bogdan, Anghel Flavia, Bucur Cristiana, **Monetary stability versus financial stability** , Journal of Faculty of Economics, tom xvii, vol II, 2008, University of Oradea, Faculty of Economics, Romania
12. Giuseppe Boccuzzi, **The European Banking Union : Supervision and Resolution**, 1st Ed, Palgrave Macmillan, UK, 2016
13. Jasier Andres & H.Davhd lopez, **Money in an estimated business cycle model of the euro area**, Madrid university, 2000
14. Jean Clude Trichet, **le défis intellectuels qui posent à l'analyse de la stabilité financière à l'ère de la surveillance macro prudentielle**, revue de stabilité financière banque de France , N15, février 2011
15. Mahfoud djabar, **Predicting financial crises: myth and reality**, recueil de communication du colloque international sur –la crise financière et communie et gouvernance mondiale, Alegria, Sétif, 20/21 octobre 2009
16. Michel Bordo, **Aggregate price shocks and financial instability; an historical analysis**, NBER working paper, Cambridge, April 2000
17. Philip Davis, **topology of financial instability**, rapports 02 of bank osterresche national, 2001
18. R. E.A - Farmer, « **Qualitative Easing: How it Works and Why it Matters** », Los Angeles, 25 September 2012

19. Rene M. Stulz, **Should we fear derivatives**, journal of economic perspectives, v18(n3), 2004
20. Stijn Claessens¹, **An Overview of Macro prudential Policy Tools**, IMF Working Paper, 2014

التقارير الاجنبية

1. World Bank, **Global Economic Prospects**, Washington, 2005
2. IMF; «**Currency composition of Official foreign Exchange Reserves (COFER)**», June, 2014
3. World Bank, **Governance and development**, America, publication of world bank, 1992
4. IMF, **how the promotes global economic stability**, fact sheet , Qugust, 2011
5. European commission, **European Economic Forecast**, Autumn 2014, Press Conference, 4 November 2014

مواقع الويب

1. جون سوليفان والكسندر شكولينكوف، أخلاقيات العمل: المكون الرئيسي لحوكمة الشركات، المنتدى العالمي لحوكمة الشركات، على الموقع www.cije-arabia.com
2. زيتوني عبد القادر، دراسة مؤشرات الدولية الحديثة لتقييم البنوك، على الموقع www.kantakji.com
3. عبد الرحمان محمد السلطان، الأموال الساخنة تفاقم أزمة الاقتصاد العالمي، مجلة الاقتصادية، متاحة على الموقع www.aleqt.com ياسين سليم، ماهي الأموال الساخنة و كيف تؤثر على الاقتصاد، مجلة المصراوي متاحة على الموقع www.masrawy.com
4. محمد البلطي، دور الدولة في ظل الرأسمالية، مجلة الحوار المتمدن، متاح على الموقع www.abewar.org
5. أنظمة الصرف المعومة، متاح على الموقع www.marefa.org
6. عدل قندح، الاستقرار المالي أساس الاستقرار الاقتصادي، علة الموقع www.alghad.com
7. أندرو سينغ، مقارنة منهجية الاستقرار المالي، مقال متاح على الموقع: www.raya.com
8. عبد اللطيف أسامة فخري، البرمجة المالية والسياسات الاقتصادية الكلية، مجلة العلوم الانسانية، متاح على الموقع www.ulum.nl
9. لويد جنسن، ترجمة محمد بن احمد المفتي ومحمد السيد سليم، الاعتماد الاقتصادي المتبادل، متاح على الرابط www.alukah.net

10. بيانات www.ceicdata.com
11. بيانات المنظمة الأوروبية للإحصائيات www.eurostat.eu
12. آلية الاستقرار الأوروبي على الموقع www.esm.europa.eu

قائمة الملاحق

ملحق رقم (01): الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

	GDP	FDI_GDP	DEB	CR_GDP	BDG	INF
Mean	988283.2	16.42186	857203.8	-2.000556	10809.06	163.2615
Median	335626.8	2.764500	369505.0	-1.100000	-2806.200	96.47000
Maximum	3435210.	212.6940	2409841.	10.60000	266690.0	10063.00
Minimum	12082.90	-37.91400	7339.800	-15.20000	-101446.0	75.86000
Std. Dev.	973156.0	40.01086	830962.5	5.268390	70264.96	830.7830
Skewness	0.678338	2.803862	0.559674	-0.199456	2.025891	11.87308
Kurtosis	2.183245	11.06744	1.696239	2.833353	7.268760	141.9826
Jarque-Bera	15.04594	579.1814	17.71639	1.121411	207.8355	119280.2
Probability	0.000541	0.000000	0.000142	0.570806	0.000000	0.000000
Sum	1.42E+08	2364.748	1.23E+08	-288.0800	1556504.	23509.65
Sum Sq. Dev.	1.35E+14	228924.3	9.87E+13	3969.099	7.06E+11	98698662
Observations	144	144	144	144	144	144

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

ملحق رقم (02): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات

Covariance Analysis: Ordinary						
Date: 02/15/21 Time: 17:49						
Sample: 2002 2019						
Included observations: 144						
Correlation	GDP	FDI_GDP	DEB	CR_GDP	BDG	INF
t-Statistic						
Probability						
GDP	1.000000					

FDI_GDP	-0.341719	1.000000				
	-4.332879	----				
	0.0000	----				
DEB	0.922174	-0.354768	1.000000			
	28.41177	-4.521669	----			
	0.0000	0.0000	----			
CR_GDP	0.660104	-0.222445	0.643135	1.000000		
	10.47168	-2.718853	10.00825	----		
	0.0000	0.0074	0.0000	----		
BDG	0.558549	-0.073338	0.454414	0.647918	1.000000	
	8.024239	-0.876281	6.078837	10.13617	----	
	0.0000	0.3824	0.0000	0.0000	----	
INF	0.004320	-0.026090	0.019988	0.061779	0.010285	1.000000
	0.051481	-0.311006	0.238231	0.737588	0.122570	----
	0.9590	0.7563	0.8120	0.4620	0.9026	----

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

ملحق رقم (03): اختبار التجانس

Specification Tests of Hsiao (1986)

H1 = Null Hypothesis : panel is homogeneous vs Alternative Hypothesis : H2
H2 = Null Hypothesis : H3 vs Alternative Hypothesis : panel is heterogeneous
H3 = Null Hypothesis : panel is homogeneous vs Alternative Hypothesis : panel is partially homogeneous

Hypotheses	F-Stat	P-Value
H1	40.33713	2.86E-45
H2	5.397997	2.75E-11
H3	98.86396	3.83E-49

This program has developed by Brahim KHOULED
University of Ouargla, Algeria

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

ملحق رقم (04): اختبار التكامل المشترك

Pedroni Residual Cointegration Test
Series: GDP DEB CR_GDP BDG INF
Date: 02/15/21 Time: 19:40
Sample: 2002 2019
Included observations: 144
Cross-sections included: 8
Null Hypothesis: No cointegration
Trend assumption: Deterministic intercept and trend
User-specified lag length: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)

	Statistic	Prob.	Weighted Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	-2.993183	0.9986	1.192013	0.1166
Panel rho-Statistic	0.305808	0.6201	1.363977	0.9137
Panel PP-Statistic	-4.759729	0.0000	-2.829107	0.0023
Panel ADF-Statistic	0.380276	0.6481	-0.602129	0.2735

Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)

	Statistic	Prob.
Group rho-Statistic	3.433845	0.9997
Group PP-Statistic	-2.203967	0.0138
Group ADF-Statistic	-1.515334	0.0648

Cross section specific results

Phillips-Peron results (non-parametric)

Cross ID	AR(1)	Variance	HAC	Bandwidth	Obs
ita	0.361	2.57E+08	1.77E+08	3.00	17
gri	0.116	15888238	16458364	1.00	17
irl	-0.165	1.10E+08	20798794	10.00	17
por	0.139	5014754.	706569.1	12.00	17
spia	-0.145	4.67E+10	4.63E+10	1.00	17
cop	0.394	248112.6	248112.6	0.00	17
fre	0.358	1.48E+08	1.48E+08	0.00	17
ger	0.067	1.56E+09	1.21E+09	6.00	17

Augmented Dickey-Fuller results (parametric)

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

ملحق رقم (05): تقدير نموذج بطريقة PMG

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Long Run Equation				
FDI_GDP	-437.2010	361.7506	-1.208570	0.2334
DEB	1.079863	0.097072	11.12432	0.0000
CR_GDP	-17118.49	2898.838	-5.905294	0.0000
BDG	3.698377	0.876668	4.218677	0.0001
INF	-367.4609	86.86590	-4.230209	0.0001
Short Run Equation				
COINTEQ01	-0.130686	0.081747	-1.598667	0.1172
D(FDI_GDP)	4839.129	3979.780	1.215929	0.2306
D(FDI_GDP(-1))	6409.321	2670.148	2.400361	0.0208
D(DEB)	-0.595856	0.263469	-2.261580	0.0288
D(DEB(-1))	-1.619673	1.118673	-1.447852	0.1549
D(CR_GDP)	90249.60	86586.21	1.042309	0.3031
D(CR_GDP(-1))	-134884.2	90423.12	-1.491701	0.1431
D(BDG)	-7.127989	6.637364	-1.073919	0.2888
D(BDG(-1))	14.31672	9.984328	1.433919	0.1588
D(INF)	1958.518	2643.172	0.740972	0.4627
D(INF(-1))	-7114.369	2744.990	-2.591765	0.0130
C	139443.3	80324.11	1.736008	0.0897
Mean dependent var	24533.22	S.D. dependent var	131986.2	
S.E. of regression	47902.61	Akaike info criterion	18.74141	
Sum squared resid	9.87E+10	Schwarz criterion	20.82440	
Log likelihood	-1248.381	Hannan-Quinn criter.	19.58782	

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

ملحق رقم (06) استقرارية المتغيرات

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
 Series: BDG
 Date: 12/08/20 Time: 07:37
 Sample: 2002 2019
 Exogenous variables: Individual effects
 User-specified lags: 1
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
 Total (balanced) observations: 128
 Cross-sections included: 8

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-1.20833	0.1135

** Probabilities are computed assuming asymptotic normality

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
 Series: D(BDG)
 Date: 12/08/20 Time: 07:40
 Sample: 2002 2019
 Exogenous variables: Individual effects
 User-specified lags: 1
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
 Total (balanced) observations: 120
 Cross-sections included: 8

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-4.01656	0.0000

** Probabilities are computed assuming asymptotic normality

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
 Series: BDG
 Date: 12/08/20 Time: 07:41
 Sample: 2002 2019
 Exogenous variables: Individual effects
 User-specified lags: 1
 Total (balanced) observations: 128
 Cross-sections included: 8

Method	Statistic	Prob.**
Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.36863	0.3562

** Probabilities are computed assuming asymptotic normality

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
 Series: D(BDG)
 Date: 12/08/20 Time: 07:43
 Sample: 2002 2019
 Exogenous variables: Individual effects
 User-specified lags: 1
 Total (balanced) observations: 120
 Cross-sections included: 8

Method	Statistic	Prob.**
Im, Pesaran and Shin W-stat	-4.96890	0.0000

** Probabilities are computed assuming asymptotic normality

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
 Series: BDG
 Date: 12/08/20 Time: 07:52
 Sample: 2002 2019
 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
 User-specified lags: 1
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
 Total (balanced) observations: 128
 Cross-sections included: 8

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-1.52810	0.0632

** Probabilities are computed assuming asymptotic normality

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
 Series: D(BDG)
 Date: 12/08/20 Time: 07:53
 Sample: 2002 2019
 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
 User-specified lags: 1
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
 Total (balanced) observations: 120
 Cross-sections included: 8

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-3.50924	0.0002

** Probabilities are computed assuming asymptotic normality

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
 Series: BDG
 Date: 12/08/20 Time: 07:54
 Sample: 2002 2019
 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
 User-specified lags: 1
 Total (balanced) observations: 128
 Cross-sections included: 8

Method	Statistic	Prob.**
Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.11433	0.1326

** Probabilities are computed assuming asymptotic normality

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
 Series: D(BDG)
 Date: 12/08/20 Time: 07:55
 Sample: 2002 2019
 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
 User-specified lags: 1
 Total (balanced) observations: 120
 Cross-sections included: 8

Method	Statistic	Prob.**
Im, Pesaran and Shin W-stat	-3.38945	0.0004

** Probabilities are computed assuming asymptotic normality

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
 Series: CR_GDP
 Date: 12/08/20 Time: 07:56
 Sample: 2002 2019
 Exogenous variables: Individual effects
 User-specified lags: 1
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
 Total (balanced) observations: 128
 Cross-sections included: 8

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-0.35898	0.3598

** Probabilities are computed assuming asymptotic normality

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
 Series: D(CR_GDP)
 Date: 12/08/20 Time: 07:57
 Sample: 2002 2019
 Exogenous variables: Individual effects
 User-specified lags: 1
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
 Total (balanced) observations: 120
 Cross-sections included: 8

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-2.21742	0.0133

** Probabilities are computed assuming asymptotic normality

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
 Series: CR_GDP
 Date: 12/08/20 Time: 07:59
 Sample: 2002 2019
 Exogenous variables: Individual effects
 User-specified lags: 1
 Total (balanced) observations: 128
 Cross-sections included: 8

Method	Statistic	Prob.**
Im, Pesaran and Shin W-stat	0.13027	0.5518

** Probabilities are computed assuming asymptotic normality

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
 Series: D(CR_GDP)
 Date: 12/08/20 Time: 08:00
 Sample: 2002 2019
 Exogenous variables: Individual effects
 User-specified lags: 1
 Total (balanced) observations: 120
 Cross-sections included: 8

Method	Statistic	Prob.**
Im, Pesaran and Shin W-stat	-3.29177	0.0005

** Probabilities are computed assuming asymptotic normality

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
 Series: CR_GDP
 Date: 12/08/20 Time: 08:01
 Sample: 2002 2019
 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
 User-specified lags: 1
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
 Total (balanced) observations: 128
 Cross-sections included: 8

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-1.63803	0.0507

** Probabilities are computed assuming asymptotic normality

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
 Series: D(CR_GDP)
 Date: 12/08/20 Time: 08:02
 Sample: 2002 2019
 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
 User-specified lags: 1
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
 Total (balanced) observations: 120
 Cross-sections included: 8

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-1.33945	0.0902

** Probabilities are computed assuming asymptotic normality

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
 Series: CR_GDP
 Date: 12/08/20 Time: 08:03
 Sample: 2002 2019
 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
 User-specified lags: 1
 Total (balanced) observations: 128
 Cross-sections included: 8

Method	Statistic	Prob.**
Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.53771	0.2954

** Probabilities are computed assuming asymptotic normality

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
 Series: D(CR_GDP)
 Date: 12/08/20 Time: 08:04
 Sample: 2002 2019
 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
 User-specified lags: 1
 Total (balanced) observations: 120
 Cross-sections included: 8

Method	Statistic	Prob.**
Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.78639	0.0370

** Probabilities are computed assuming asymptotic normality

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
 Series: DEB
 Date: 12/08/20 Time: 08:06
 Sample: 2002 2019
 Exogenous variables: Individual effects
 User-specified lags: 1
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
 Total (balanced) observations: 128
 Cross-sections included: 8

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-2.50512	0.0061

** Probabilities are computed assuming asymptotic normality

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
 Series: DEB
 Date: 12/08/20 Time: 08:07
 Sample: 2002 2019
 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
 User-specified lags: 1
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
 Total (balanced) observations: 128
 Cross-sections included: 8

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	0.48234	0.6852

** Probabilities are computed assuming asymptotic normality

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
 Series: D(DEB)
 Date: 12/08/20 Time: 08:08
 Sample: 2002 2019
 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
 User-specified lags: 1
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
 Total (balanced) observations: 120
 Cross-sections included: 8

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-0.50030	0.3084

** Probabilities are computed assuming asymptotic normality

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
 Series: DEB
 Date: 12/08/20 Time: 08:09
 Sample: 2002 2019
 Exogenous variables: Individual effects
 User-specified lags: 1
 Total (balanced) observations: 128
 Cross-sections included: 8

Method	Statistic	Prob.**
Im, Pesaran and Shin W-stat	0.59866	0.7253

** Probabilities are computed assuming asymptotic normality

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
 Series: D(DEB)
 Date: 12/08/20 Time: 08:10
 Sample: 2002 2019
 Exogenous variables: Individual effects
 User-specified lags: 1
 Total (balanced) observations: 120
 Cross-sections included: 8

Method	Statistic	Prob.**
Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.44843	0.0737

** Probabilities are computed assuming asymptotic normality

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
 Series: FDI_GDP
 Date: 12/09/20 Time: 18:36
 Sample: 2002 2019
 Exogenous variables: Individual effects
 User-specified lags: 1
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
 Total (balanced) observations: 128
 Cross-sections included: 8

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-3.47918	0.0003

** Probabilities are computed assuming asymptotic normality

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
 Series: FDI_GDP
 Date: 12/09/20 Time: 18:38
 Sample: 2002 2019
 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
 User-specified lags: 1
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
 Total (balanced) observations: 128
 Cross-sections included: 8

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-3.20154	0.0007

** Probabilities are computed assuming asymptotic normality

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
 Series: FDI_GDP
 Date: 12/09/20 Time: 18:47
 Sample: 2002 2019
 Exogenous variables: Individual effects
 User-specified lags: 1
 Total (balanced) observations: 128
 Cross-sections included: 8

Method	Statistic	Prob.**
Im, Pesaran and Shin W-stat	-3.10201	0.0010

** Probabilities are computed assuming asymptotic normality

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
 Series: FDI_GDP
 Date: 12/09/20 Time: 18:48
 Sample: 2002 2019
 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
 User-specified lags: 1
 Total (balanced) observations: 128
 Cross-sections included: 8

Method	Statistic	Prob.**
Im, Pesaran and Shin W-stat	-2.36981	0.0089

** Probabilities are computed assuming asymptotic normality

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
 Series: GDP
 Date: 12/09/20 Time: 19:19
 Sample: 2002 2019
 Exogenous variables: Individual effects
 User-specified lags: 1
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
 Total (balanced) observations: 128
 Cross-sections included: 8

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-0.23726	0.4062

** Probabilities are computed assuming asymptotic normality

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
 Series: D(GDP)
 Date: 12/09/20 Time: 19:21
 Sample: 2002 2019
 Exogenous variables: Individual effects
 User-specified lags: 1
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
 Total (balanced) observations: 120
 Cross-sections included: 8

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-3.50382	0.0002

** Probabilities are computed assuming asymptotic normality

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
 Series: GDP
 Date: 12/09/20 Time: 19:20
 Sample: 2002 2019
 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
 User-specified lags: 1
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
 Total (balanced) observations: 128
 Cross-sections included: 8

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-1.72335	0.0424

** Probabilities are computed assuming asymptotic normality

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
 Series: INF
 Date: 12/09/20 Time: 19:23
 Sample: 2002 2019
 Exogenous variables: Individual effects
 User-specified lags: 1
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
 Total (balanced) observations: 128
 Cross-sections included: 8

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-3.21992	0.0006

** Probabilities are computed assuming asymptotic normality

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
 Series: INF
 Date: 12/09/20 Time: 19:23
 Sample: 2002 2019
 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
 User-specified lags: 1
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
 Total (balanced) observations: 128
 Cross-sections included: 8

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-1.13041	0.1292

** Probabilities are computed assuming asymptotic normality

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
 Series: D(INF)
 Date: 12/09/20 Time: 19:55
 Sample: 2002 2019
 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
 User-specified lags: 1
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
 Total (balanced) observations: 120
 Cross-sections included: 8

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-4.39804	0.0000

** Probabilities are computed assuming asymptotic normality

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
 Series: INF
 Date: 12/09/20 Time: 19:56
 Sample: 2002 2019
 Exogenous variables: Individual effects
 User-specified lags: 1
 Total (balanced) observations: 128
 Cross-sections included: 8

Method	Statistic	Prob.**
Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.81409	0.2078

** Probabilities are computed assuming asymptotic normality

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
 Series: D(INF)
 Date: 12/09/20 Time: 19:57
 Sample: 2002 2019
 Exogenous variables: Individual effects
 User-specified lags: 1
 Total (balanced) observations: 120
 Cross-sections included: 8

Method	Statistic	Prob.**
Im, Pesaran and Shin W-stat	-3.05851	0.0011

** Probabilities are computed assuming asymptotic normality

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
 Series: INF
 Date: 12/09/20 Time: 19:59
 Sample: 2002 2019
 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
 User-specified lags: 1
 Total (balanced) observations: 128
 Cross-sections included: 8

Method	Statistic	Prob.**
Im, Pesaran and Shin W-stat	0.80747	0.7903

** Probabilities are computed assuming asymptotic normality

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
 Series: D(INF)
 Date: 12/09/20 Time: 19:59
 Sample: 2002 2019
 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
 User-specified lags: 1
 Total (balanced) observations: 120
 Cross-sections included: 8

Method	Statistic	Prob.**
Im, Pesaran and Shin W-stat	-2.70802	0.0034

** Probabilities are computed assuming asymptotic normality

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
 Series: GDP
 Date: 12/11/20 Time: 20:23
 Sample: 2002 2019
 Exogenous variables: Individual effects
 User-specified lags: 1
 Total (balanced) observations: 128
 Cross-sections included: 8

Method	Statistic	Prob.**
Im, Pesaran and Shin W-stat	1.25823	0.8958

** Probabilities are computed assuming asymptotic normality

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
 Series: GDP
 Date: 12/11/20 Time: 20:23
 Sample: 2002 2019
 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
 User-specified lags: 1
 Total (balanced) observations: 128
 Cross-sections included: 8

Method	Statistic	Prob.**
Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.29188	0.3852

** Probabilities are computed assuming asymptotic normality

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
 Series: D(GDP)
 Date: 12/11/20 Time: 20:28
 Sample: 2002 2019
 Exogenous variables: Individual effects
 User-specified lags: 1
 Total (balanced) observations: 120
 Cross-sections included: 8

Method	Statistic	Prob.**
Im, Pesaran and Shin W-stat	-3.01658	0.0013

** Probabilities are computed assuming asymptotic normality

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
 Series: D(GDP)
 Date: 12/11/20 Time: 20:28
 Sample: 2002 2019
 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
 User-specified lags: 1
 Total (balanced) observations: 120
 Cross-sections included: 8

Method	Statistic	Prob.**
Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.40754	0.0796

** Probabilities are computed assuming asymptotic normality